

مفصل الجرجاني

للشيخ

علي بن حامد الشيوخاني

شرح العوامل للشيخ عبد القاهر الجرجاني
في النحو

رسالة تقدم بها الطائب

محمد صالح حسن مصطفى

إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي

للدراستات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في التراث العلمي العربي

بإشراف

الدكتور حاتم صالح الضامن

الأستاذ في قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة بغداد

١٩٩٧ م كانون الأول

بغداد

١٤١٨ هـ شعبان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((قل هل يستوي الذين

يعلمون والذين لا يعلمون ،

إنما يتنكرون أولو الألباب))

صدق الله العظيم

الزمر (٩)

الإهداء

إلى...

✽ روح والدي، معلمي الأول، وأولاده، وأحفاده، لعلهم يسلكون مسلكه، في الصدق، والصفاء، والصلاح .

✽ روح والدتي، التي كانت تفرح بسعادتي، أكثر من فرحي بها .

✽ زوجتي التي حثني، وتحملت حصتها من المعاناة، أثناء إعداد البحث، داخل القطر، وخارجه .

✽ أهل العلم، والمهتمين بلغة الضاد، لغة القرآن الكريم .

أشـهـد ... بـأن إـعـداد هـذه
الرسالة (تفصيل الجوانبي ...) جرى
تحت إشرافي ، وأوصني بمناقشتها .



الدكتور حاتم صالح الضامن،
الأستاذ في قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة بغداد .

ينـاء ... علـى توصية المشـرف ،
أرشم هـذه الرسالة للمناقشة .



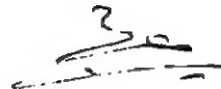
الدكتور شاکر عبد المنعم الهيتي،
رئيس قسم التراث العربي العلمي .

نحن أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على رسالة الطالب محمد صالح
حسن مصطفى، الموسومة (تفصيل الجرجاني)، وقد ناقشنا
الطالب في محتوياتها، وما يتعلق بها، ونعتقد أنها جديرة
بالقبول لنيل درجة الـ (ماجستير)، في التراث العلمي العربي،
بدرجة () .



الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الفاضل الشرف

عضو



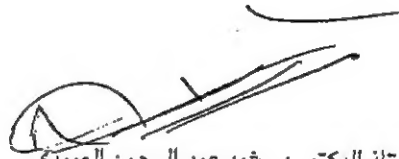
الأستاذ الدكتور: رشيد عبد الله الجميلي

رئيس اللجنة



الدكتور: مزاحم علي عشيح

عضو



الأستاذ الدكتور: رشيد عبد الرحمن العبيدي

عضو



الدكتور صبري أحمد لافي الغريبي

و. التعميد

فهرس الواضـع :

الصفحة

١	القسم الدراسي
٢	مقدمة
٩	كلمة للمعهد
١١	الفصل الأول
١١	عبد القادر الجرجاني وعدد العوامل عنده
١٥	مصنفات وأثار الشيخ
٢٢	عدد العوامل عند الشيخ عبد القاهر
٢٥	لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ ؟
٢٩	الفصل الثاني
٢٩	الحياة السياسية والعلمية في عصر الشارح
٣٠	الحياة السياسية في العصر العثماني
٣٤	الحياة العلمية في العصر العثماني
٣٧	الحياة العلمية في منطقة الشارح
٤٤	الفصل الثالث
٤٤	حياة الشارح ومنهجه
٥٠	آثار الشارح
٥٣	منهج الشارح
٦٢	الفصل الرابع
٦٢	المخطوطة المحققة ومنهج التحقيق
٦٣	نسخ المخطوطة

الصفحة

- ٦٤ أوصاف المخطوطات
- ٦٤ الأوصاف المشتركة والملاحظات العامة بين النسخ
- ٦٦ دراسة كل مخطوطة على حده
- ٦٦ نسخة الأصل
- ٦٩ نسخة (أ)
- ٧٠ نسخة (ب)
- ٧١ نسخة (ج)
- ٧٢ نسخة (د)
- ٧٣ نسخة (هـ)
- ٧٤ إضافات النساخ في خواتم المخطوطات
- ٧٥ منهج التحقيق
- ٧٨ قسم الصور
- ٩٢ قسم التحقيق
- ١٢٢ النوع الأول حروف الجر
- ١٥٦ النوع الثاني الحروف المشبهة بالفعل
- ١٦٢ النوع الثالث ما ولا المشبهتان بليس
- ١٦٥ النوع الرابع حروف تنصب الاسم فقط
- ١٧٢ النوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع
- ١٧٧ النوع السادس حروف تجزم الفعل المضارع
- ١٨٢ النوع السابع أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى إن
- ١٨٩ النوع الثامن أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز
- ١٩٧ النوع التاسع أسماء الأفعال

القسم الدراسي

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد مقرر بالمجز عن شكر نعمته ، والصلاة والسلام على صفوة خليقته ،
محمد جمال الكون وزهرته ، وعلى آله وصحابته أجمعين.

اختيار الموضوع :

تمهيد :

منذ اليوم الأول من دوامي في المعهد في قسم المخطوطات والوثائق ، شعرت بما للقسم من الأهمية التاريخية ، ولا سيما المخطوطات ، التي تشكل أهم تراث فكري للأمة ، وتعد من أهم النوافذ التي نطل منها على الماضي ، وتراث كل أمة هو رصيدها الباقي الذي فيه القول الحاسم في بيان شخصية الأمة خالصة من كل شائبة ، وما نهوض الأمة إلا بالاعتماد على إحياء التراث ، لأنه الأصل الذي يُرجع إليه ، والمثل الذي يُحتذى به في بناء الجيل الجديد^(١) ، ولأهمية تراثنا عكف المستشرقون على دراسته ، وتصنيفه ، وجمعه ، وإحيائه ، وتحقيقه^(٢) ، وكأنهم فرغوا مما لديهم ، فبدأوا بما لدينا ، أو عرفوا قيمة تراثنا ، وآربهم فيها ، فقاموا بحملات واسعة لدراساتها.

ولا شك أن المعلومات والخبرات الجمة التي حصلوا عليها من تلك الدراسات ، كانت أول بصيص من النور ، أضاء الطريق إلى تقدمهم^(٣) ، ومما يؤسف له : أن نجد الغير يفتش عن المفقود من تراثه ، ونحن لم نطلع بعد على الموجود لدينا ، ناهيك عما ضاعت

^(١) المخطوطات العربية ومناهج تحقيقها ١.

^(٢) المصدر نفسه ٢.

^(٣) المصدر نفسه ٣.

بسبب الحروب والحرائق والسرقه ، وما في طريقه إلى التلف ، وهذا مما يحتم علينا تركيز الجهود ، والدعم غير المحدود ، لتأليفات ، ورسالات إحياء التراث ، وتحقيق المخطوطات ، لنقترب أكثر من مستوى الطموح ، إن لم نجعل ضمن واجبات كل رسالة في الجامعات تحقيق مخطوطة - إن وجدت - تناسب مستواها ، أو على الأقل في « كلياتنا الجامعية ذات الطابع الثقافي الإسلامي » كما ^{دعا} دعى إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون^(١) ، وذلك لصعوبة التحقيق وما يعاني منه المحقق ، مما لا يعرفه إلا من يكابده ، وما يجب أن يتصف به من الصبر ، والحذر ، والنزاهة ، في نقل أمانة التأريخ.

وقد تكون إعادة إلى الأصل ، ومعالجة التصحيف ، أو كلمة ساقطة ، سواء كان من مؤلف يعتمد على نص ، أو محقق ، يكون أصعب بكثير ، من إنشاء أصل جديد ، ومصدق ذلك قول الجاحظ^(٢) : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ ، وشریف المعاني ، أسرع عليه ، من إتمام ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه ، من اتصال الكلام » ؛ لذا يكون التحقيق من المهمات الصعبة إن لم تكن أصعبها.

أسباب الاختيار :

اخترت دراسة وتحقيق (تفصيل الجرجاني للشيخ علي حامد الشيخاني ، في شرح العوامل للشيخ عبد القاهر الجرجاني) لما يأتي :

١- شهرة الشارح بعد طبع كتابه (تكميل الزنجاني)^(٣) ، وانتشاره انتشاراً واسعاً ، تدفع الباحث إلى البحث عن بقية آثاره ، وأهمها (تفصيل الجرجاني) حسب ما وصلت إليه.

٢- إنه شرح وأعراب لعوامل الجرجاني ، ولا يخفى ما لطلاب العربية من حاجة ماسة إلى معرفة عوامل النحو ، وما لعوامل الجرجاني من أهمية تعليمية قديماً وحديثاً.

٣- إن (تفصيل الجرجاني) بوضوح عباراته واعتدالها في أكثرها كتاب تعليمي أيضاً ،

^(١) في كتابه تحقيق النصوص ونشرها ٦.

^(٢) الحيوان ٧٩/١.

^(٣) أو تصريف اللا علي كما هو المشهور ، ويأتي الحديث عنه ، وهو الطبع الوحيد من آثار الشارح.

كما سنذكر ذلك في بحث منهج الشارح^(١)، ولنا فخر جدير بالدراسة والتحقيق.

٤- الإسهام في إحياء تراث السلف الصالح ، بإخراج مخطوطة من ظلمات الرفوف إلى نور الطبع والنشر.

٥- العامل النفسي :

ولست منذ صغري ، وأيام دراستي في المدارس الحلقية ، بأثر المصنف ، والأثر المطبوع للشارح ، إذ كانت عوامل الجرجاني أول كتاب درسته في النحو ، كما درست تكميل الزنجاني في الصرف للشارح ، وانتفعت بهما كثيراً ، وكان لهما أجمل الأثر في تعليمي والنشأة العلمية^(٢).

هذا ، وقدمت بين يدي التحقيق قسماً آخر ، هو القسم الدراسي ، ومن هذين القسمين يتكون هذا البحث.

أولاً: القسم الدراسي :

يشتمل هذا القسم على مقدمة ، وأربعة فصول ، وقسم للصور ، وخلاصة البحث في النهاية.

الفصل الأول :

وفيه قدمت نبذة عن الشيخ عبد القاهر ، وأهمية العوامل ضمن آثاره ، وأقرب نصوص العوامل من نصّه ، ولماذا تكون العوامل مئة عنده ، وستين عند غيره ؟ وبعض تبريرات الشارح لذلك ، وجانباً من شروحات العوامل المطبوعة والمخطوطة ، والمنظومات منها.

الفصل الثاني :

وفيه تحدثت عن الحياة السياسية والعلمية في عصر الشارح ، إذ تناولت نبذة مختصرة عن الحياة السياسية في العصر العثماني بصورة عامة ، وعن عصر الشارح (القرن الثاني عشر الهجري) بصورة خاصة ، وكيف أنها في أكثرها كانت متسمة بالفوضى ، والاضطرابات السياسية ، وبروز ظروف محلية ، وتحدثت بإيجاز عن الأمراء البابانيين

(١) في ص (٥٤) من هذا البحث.

(٢) درست الكتابين على يدي والدي رحمه الله في مدرسة (هوّرين) الحلقية ، التي كان والدي مديراً وشيخاً لها. وهوّرين قرية كبيرة في بلدنا تابعة لناحية: هوّرين وشيخان (ميدان) التابعة لقضاء خانقين في محافظة ديالى.

الذين عاصروهم الشارح ، والحروب والهجمات المتبادلة بين العثمانيين والإيرانيين في ذلك العصر ، ثم تحدثت بإيجاز ، عن الحياة العلمية في العصر العثماني ، وكيف أنها كانت متسمة بالجمود والتدهور ، وبينت بعض الآراء المؤيدة ، أو المعارضة لهذا الرأي ، ثم تناولت الحياة العلمية في منطقة الشارح ، وشيئاً مما لها من سمات وآداب خاصة.

الفصل الثالث :

تناولت فيه ما وصلت إليه من حياة الشارح النامضة ، من اسمه ، ولقبه ، وآثاره ، والمنطقة التي عاش فيها ، ثم تحدثت عن أهمية المخطوطة المحققة ، ومنهج الشارح ، من حيث الكتابة ، وطريقة الشرح ، والأعراب ، ومنهجه التعليمي ، ومصادره ، ومذهبه اللغوي ، وشواهد ، والجديد في شرحه ، وموقفه من المصنف ، وتأثره بكتابه (تكميل الزنجاني) ، وما يؤاخذ به.

الفصل الرابع :

وفيه تحدثت عن المخطوطة المحققة ، ومنهجي في التحقيق ، تحدثت عن اسم المخطوطة ، ونسبتها إلى مؤلفها ، وعن نسخ المخطوطة الست التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وكيفية الحصول عليها ، وأوصافها ، إذ ذكرت أولاً الأوصاف المشتركة بين النسخ ، من: البداية والنهاية ، ونوع الخط ، والرموز الموجودة ، والتعقيبات ، وأسلوب الكتابة ، والحواشي ، والتعويض بين المتن والشرح ، ثم بينت الأوصاف المختصة بكل نسخة ، وأهميتها ، وما يتميز بها ، وذكرت أسباب اختيار الأصل أصلاً ، والثاني ثانياً ، وهكذا ، وبينت رموز النسخ ، وما انفرد به بحثي من بيان أحجام الحروف بالأرقام ، وفيما إذا كانت المخطوطة نسخت على آثار (المسطرة) أم لا ، وقياس القسم المخطوط ، ثم بينت منهجي في التحقيق في نقاط عديدة ، ثم قدمت قسم الصور ، وفيه تلحظ: صورة الصفحة الأولى والأخيرة لكل نسخة من نسخ التحقيق.

ثانياً: قسم التحقيق :

وقد عانيتُ ما عانيتُ في إتمام البحث ، ولا سيما قسم التحقيق ، إذ أوليَّته اهتماماً كبيراً ، ولم أعان في حصولي على النسخ الست في دار صدام للمخطوطات ، كما سيأتي^(١) ، بل في حصولي على موافقة رسمية ؛ لحمل صورها معي إلى الخارج ، وبعض من المصادر ، في

^(١) في الفصل الرابع: المخطوطة المحققة ، ومنهج التحقيق.

سفري إلى ليبيا، الذي بات من الضروريات الملحة . لتوفير العيش لأسرتي . وأطفالي الصغار الذين اصطحبتهم معي ، وقد جاهدت كثيراً للتوفيق بينه ، وبين إنجاز الرسالة ، وبذلت قصارى جهدي أثناء تدريسي؛ لأصنع وأستخدم أوقات الفراغ، مختلماً ومستغلاً فرص الراحة وأيامها ، ومساعدة بعض الزملاء.

وكانت الموازنة في التحقيق بين نسخ ست ، أي لا بد لي أن أقرأ كل صفحة من صفحات الأصل البالغة (١٢٨) صفحة ست مرات قبل الكتابة النهائية (ما عدا بعض ما سقط) قراءة متأنية بحيطه وحذر ، جاعلاً الشك طريقاً إلى اليقين والاطمئنان. مما جعلني عائداً إلى البداية ، بعد أن وصلت إلى النهاية ، لأعيد كتابة جميع ما كتبه كتابةً أكثر وفاءً، ودقةً ، مردداً قول القاضي الفاضل^(١): « لا يكتب إنسان كتاباً في يومه ، إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زبر هذا لكان يُستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جميع البشر ».

والعقبة الكؤود أمامي ، خارج القطر كانت عدم وجود المصادر الكافية هناك لتطلبات هذه الرسالة ، ولا سيما ما يختص بالشارح^(٢) ، ويُعدّ الموجودة منها عني في طرابلس العاصمة التي كانت تبعد عني بأكثر من مئتي كيلو متر ، ناهيك عن ضيق وقتي، ومحدودية أوقات المواصلات ، ورغم أنني كنت في أشد الحاجة إلى الاتصال بطرابلس، وبغداد ، إلا أن فقد الاتصال أحياناً ، وضعفها دائماً حالاً دون ذلك.

ومع أنني اتصلت بالعديد من الأساتذة المحققين ، إلا أن التبراس الوحيد (والحقيقة يجب أن يقال) الذي أثار أمامي الطريق ، وكان لي شمة للتحقيق ، هو تلكم الذخائر ، من الملاحظات والمصادر ، التي أخذتها من مشرفي الدكتور حاتم الضامن، قبل سفري ، وكان لا بد لي من رجوعي إليه^(٣) لأتناول ما بقي لي لديه ، وأرتشف بقية ما أحتاج إليه ، من لطائف نصحه وحرصه ، وفرائد رشده وعلمه ، وأجد ما كنت أفتقده من المصادر ، وألتقي بمن أحتاج إليهم من الأفاضل ، ذوي الفضائل ، إلى أن أنجزت الرسالة ،

^(١) معجم الأدباء ، مقدمة ج ٣ ، ونُسب النص فيه خطأ إلى العماد الأمفاني ، وهو خطأ مشهور.

^(٢) لأن الشارح من المناطق الكردية العراقية المتاخمة مع المناطق الكردية الإيرانية.

^(٣) إلى بغداد ، رغم أنني راسلت مشرفي ، غير أن الرسالة لا تلي بما تقتضيه الرسالة.

وأوصلت نص الشارح ، إلى برّ الأمان ، ولا أضمن الخلوّ من النقص والمسهو والنسيان ، سبحانه من تنزّه منها ، وهو الكريم المّان ، وتكتسي الرسالة حلية الجمال ، وقلائد تقربها من الكمال ، بالملاحظات القيمة التي يقدمها المُطلعون ، ولا سيما الأساتذة الأفاضل ، بغية سدّ النواقص من الثغرات ، وتقييم الفواضل من البيانات.

وقد راجعتُ مصادر ومراجع كثيرة ، واستفدتُ كثيراً من : البحث والمكتبة - قسم تحقيق النصوص ، للدكتور حاتم الضامن ، وعالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ، المُفتن في العربية ونحوها ، للدكتور البدراوي زهران ، ونتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو ، للشيخ مصطفى الاطه وي ، تحقيق : إبراهيم عمر سليمان زبيدة ، والشيخ معروف النودهري للشيخ محمد الخال^(١).

الشكر والتقدير :

أقدم شكر الوفاء إلى المشرف على رسالتي ، الدكتور الأستاذ حاتم صالح الضامن ، الذي ضلن لي متابعته وإرشاده ، وتشجيعه وإسناده ، وقد منحني الكثير من وقته الغالي ، مفكراً أكثر مني في المال ، بالإضافة إلى منحه لي ما عَزَّ من المصادر ، وما قلّ مثله ، من الملاحظات النوادر ، التي كانت تجعلني عالياً من النحاة الباحثين ، لو لم تقصّر بي الذاكرة ، بالظروف القاهرة ، التي جعلتني من القاصرين ، وكان في إصراره على مواصلة العمل ، من دون أن يسمح بالتراخي والملل ، أكبر الأثر في سرعة إنجاز العمل ، فيما بقي لي عنده من الوقت والأمل.

وأقدم شكري إلى الأساتذة ، والدكاترة الأفاضل ، الذين جادوا ولم يبخلوا بما لديهم من العون والمعلومات والمصادر ، مثل فضيلة الشيخ عبد الكريم المدرّس رئيس رابطة العلماء في بغداد ، ونجده الأستاذ محمد ، ، ، والدكتور حسن الجاف ، والأستاذ محمد جميل الروّيباني ، والدكتور كمال مظهر ، والدكتور مصطفى الزلي ، والأستاذ أحمد شبيب حبيب مدير مطبعة جريدة المرتق ، وإلى الزملاء الأفاضل ، الشيخ محمد علي القره داغي ، الذي كان خير دليل قاندي إلى أثر الشارح ، وبعض المعلومات عنه ، والشيخ صلاح الدين السنكاوي ، والشيخ طاهر اسماعيل أمين ، والشيخ علي محمود البلاطي ، الذي آوانني في

^(١) ينظر : مصادر البحث ومراجعته.

مكتبته المدة الأخيرة لإتمام الرسالة، كما أقدم الشكر إلى زميلي الفاضل، الأستاذ ناصح محمد قادر البرزجي الكركوكي، لما قام بترجمة وافية لخلاصة البحث إلى الإنكليزية.

وأشكر منتسبي مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب - جامعة بغداد، ومنتسبي دار صدام للمخطوطات، لما يتسمون به من روح التعاون، وسرعة الإجابة، وتسهيل الأخيرة لي تصوير المخطوطات المطلوبة، كما أشكر إدارة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، لتقدير ظروف وتسهيل أموري.

كما أشكر الذوات والجهات الذين ساعدوني في ليبيا / مثل: الدكتور خليل شاكر حسين الزبيدي - كلية التربية - قسم التاريخ - جامعة الفاتح / طرابلس، مشرفي الثاني الذي شجعني، وساعدني في حصولي على بعض المصادر، وقدم لي جميل ملاحظاته، والدكتور يحيى علوان البلداوي الذي فتح أمامي بيته ومكتبه، ومدني بملاحظاته القيمة، ومنتسبي مكتبة كلية التربية / جامعة الفاتح، طرابلس لتسهيلهم لي تصوير بعض المصادر، ومنتسبي معهد التربية البدنية - تيجي، من زملائي المدرسين الليبيين، والجزائريين، ولا سيما مدير المدرسة نصرجه، ومنتسبي المعهد العالي لإعداد المعلمين - تيجي، ولا سيما عميدها الدكتور سعد المقرم، لما ساعدوني في ترتيب المحاضرات، بما يمنحني الفرص والأوقات، لأكتب رسالتي وأوصلها إلى شاطئ النجاة، كما أشكر بعضاً من زملائي العراقيين، وبالأخص الأستاذ وليد هادي غنام. نسال الله تعالى أن يجعلنا جميعاً مخلصي النية لوجهه الكريم، وابتغاء رضوانه العليم ﴿وآخر دعوانا﴾ أن الحمد لله رب العالمين^(١).

كلمة للمعهد :

إن معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في بغداد جاء نجدة علمية للكثيرين الذين أقصتهم ظروف الحياة عن مواصلة المسيرات العلمية، فأخذ، بأيديهم إلى مختلف دروب العلم والمعرفة، ناهيك عن الكثيرين من أصحاب الكفاءات المعروفة، من الأدباء والمؤلفين الذين أسعفهم المعهد، وبعضهم في الرمق الأخير من فرص الدراسة، ولولا المعهد لما كان الكثير من الرسائل القيمة في مختلف المجالات العلمية، مما صنع للمعهد -

(١) سورة يونس، ١٠، ﴿الحمد لله رب العالمين﴾

شئنا أو أبينا - صدئ علمياً ، ومكانة تاريخية متميزة^(١) في تاريخنا المعاصر ، ... واسمحوا لي أن أكتب ما جادت به قريحتي المتواضعة ، من رباعيتين حول العلم والإدارة :

لا رحمة في العيش من غير العلم
وهي ترى في قسوة ذات ثناء
لا قسوة محفوظة دون العلم
(ليس لسلطان العلوم من فناء)^(٢)



في مسعى توى الإدارة أجوا وهما
ومستوى نهوضهما أصدا وهما
إذا رأيتهما تخلفتا فذا
لأنهما (جناهما أبنا وهما)^(٣)



(١) إذ تجاوز المعهد بعض المراقيل الموجودة في بعض الدول النامية كمشكلة العمر وغيرها.

(٢) حكمة عربية.

(٣) من الأمثال السائرة عند العرب ، قيل إن أصله: أن ملكاً من ملوك اليمن غزا ، وخلف بنتاً ، فأحدثت بنهائاً بعده ، لم يستحسنه ، وكان حملها عليه قوم من الملكة ، فلما قدم الملك وأخبر بمشورتهم ، أمر بأعيانهم أن يهدموه ، وقال: (أجناؤها أبناؤها) قذهب مثلاً ، والمعنى: أن الذين جفوا على هذه الدار بالهدم ، هم الذين عمروها بالبناء ، يُضرب في سوء المشورة والرأي ، ولن يعمل بغير رؤية ، ثم يحتاج إلى نقض ما عمل.

الأجناء: الجناة ، جمع جان. (جمهرة الأمثال ١/١١٢).

والأبناء: البناء جمع بان ، ويمكن أن يعتبر (أبناؤها) جمع قلة للبنين ، أي الجناة هم الأبناء.

الفصل الأول

عبد القاهر الجرجاني
وعدد العوامل عنده

إن الشيخ عبد القاهر الجرجاني صرح كبير من صروح العلم والمعرفة ، تناوله الكثيرون بالبحث والدراسة ، والكشف عن شخصيته وآثاره ، ومع ذلك فكل من يؤلف أو يحقق ما يتعلق بالشيخ ، لا يملك نفسه إلا يحاول هو أيضاً أن يتطلع إلى شئ من بساطتين جهده وحياته ، وأزاهير علمه وآثاره ، رغم أنه لا يأتي بجديد ، أي : إنني لست بصدد الكتابة الوافية عن الشيخ ، إذ أن تلك ادعاء افتقدها حتى من ألف كتاباً خاصاً بالشيخ ، لما كان يشكو منه من قصور المصادر^(١) ، حاولت أنا أيضاً أن أدلي بدلوي في هذا الفصل الذي يتكون من شقين ، أحدهما يترجم لعبد القاهر باختصار ، والثاني يبين عدد العوامل عند الشيخ.

عبد القاهر الجرجاني :

وهو : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، جرجاني الدار ، أشعري العقيدة ، شافعي المذهب. ولد بـ «جرجانة» ولم يبرحها ، ولما طيقت شهرته الآفاق ، شذت إليه الرحال إلى أن توفى بجرجانة سنة ٤٧١ هـ - ١٠٧٨ م ، ودُفن بها^(٢).

جرجان^(٣) :

يقع إقليم جرجان^(٤) بين إقليمي طبرستان وخراسان ، وفيه تقع مدينة «جرجان» في وادٍ عظيم ، وهي مدينة كبيرة جميلة ، شاء الله لها أن تدخل الإسلام منذ فجره صلحاً في زمن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وبقيت قلعة من قلاع الحصينة حتى بعد أن أصاب ملك بني العباس التفكك ، ففي ظل القرنين الرابع والخامس الهجريين اللذين عاش فيهما عبد القاهر ، خضعت جرجان للدولة الزيارية ، ثم الغزنوية ، ثم السلجوقية ، وقد كان من أمراء الزياريين من يرعى العلم ويشجع العلماء ، وكذلك كان من أمراء السلاجقة

^(١) عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المقتن في العربية ونحوها ١٣. وقد جاء فيه : ((وقد لوحظ أن الترجمات التي عرضت لحياة عبد القاهر اتسمت كلها بالانقضاء ، فكتب الطبقات لم تعرض له إلا في عجالة قصيرة مغفلة أهم الجوانب في حياته ، والدراسات الحديثة لم تُعِف كثيراً)).

^(٢) عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المقتن في العربية ونحوها / ١٦.

^(٣) قيل : إن جرجان بن لاوذ بن نوح عليه السلام هو الذي بناها فسميت باسمه. ينظر : تاريخ جرجان للسهمي ٤.

^(٤) تلخيص ما جاء في معجم البلدان ٤٨/٢ ، وما بعدها.

وزرائهم ، مثل أبي الحسن بن علي المعروف بنظام الملك^(١) (ت ٤٨٥ هـ)^(٢) ، وكانت جرجان في تلك الأثناء مهبط العلماء وملقاهم ومنارة علم ومعرفة.

أهم أساتذة عبد القاهر :

- ١- الشيخ أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي ، ابن أخت أبي علي الفارسي^(٣).
- ٢- القاضي الجرجاني : علي ابن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ)^(٤).
- ٣- تتلمذ عبد القاهر على مصنفات العديد من العلماء ، فأثارة تشهد بأنه أحاط علماً بما صنف السابقون عليه في علوم الدين والفلسفة والكلام والأدب واللغة ، وأدلى بدلوه فيما عرضوا له من قضايا ومشاكل بالإضافة إلى ما حفظ وجمع لهم من آثارهم. ومن هؤلاء : أبو عمرو ابن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وابن اسحق الحضرمي ، والخليل ، ويونس ، والأخفش ، وسيبويه ، وابن قتيبة ، وأبو هلال العسكري ، والزجاج ، والحافظ ، وغيرهم^(٥).

أهم تلامذة عبد القاهر^(٦) :

- فقد تصدر عبد القاهر «جرجان» يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه. ومن تلاميذه المشهورين :
- ١- علي بن زيد الفصیحی ، وهو من أشهر تلامذة عبد القاهر ، وقالوا عنه أنه النحوي الحاذق ، ودرس بالمدرسة النظامية في بغداد.

(١) صاحب المدرسة النظامية في بغداد التي أسست سنة ٤٥٩ هـ ، للفتية الشافعي أبي إسحق الشيرازي ، ينظر: عالم اللغة ١٧ ، ٢١ الهامش.

(٢) الكامل ٧٣/١٠ ، ودول الإسلام ١٩/٢.

(٣) لما ساق الله تعالى الشيخ أبا الحسين إلى جرجان أخذ عنه الشيخ علم النحو وعلم خاله. (عالم اللغة ١٧).

(٤) معجم الأدباء ، ١٤/١٤ ، ومعجم المؤلفين ٣٢٣/٧.

(٥) عالم اللغة ١٨.

(٦) المصدر نفسه ٢٠ وما بعدها.

٢- أبو زكريا التبريزي (٤٢١-٥٠٢) . ظل عشرات السنين أستاذ اللغة العربية في مدرسة الدولة الأولى «المدرسة النظامية ببغداد».

٣- الإمام أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني ، ورغم أنه لم يأخذ شهرة غيره ، ومع ذلك قال عنه الزمخشري: أنه من أجل تلامذة عبد القاهر.

٤- أبو النصر أحمد بن محمد الشجري.

ثقافة عبد القاهر:

ليس الإمام سهلاً بثقافة عبد القاهر ، ولا سيعاً في الجوانب اللغوية^(١) إلا أن ما لا يؤخذ كله لا يُترك كله - كما يقال.

إن عبد القاهر بالإضافة إلى أنه حذق الثقافة الإسلامية بكل أبعادها وأتقن الفقه الشافعي ، زبرع في فلسفة المذهب الأشعري^(٢) ، وألم بالدراسات المنطقية على نحو ما تكشف عن ذلك دراساته في أسرار البلاغة ، ومجادلاته في دلائل الإعجاز ، واتجاهاته التجديدية^(٣).

تبين أن لعبد القاهر معرفة تامة بلغات غير العربية كالفارسية والإلمام بأبعادها اليونانية ، والتركية ، بالإضافة إلى لغته الفارسية^(٤).

هــ

(١) عالم اللغة: ١٠ ، وقد جاء فيها: «إن عبد القاهر النحوي يحتاج من البحث مضاعفة الجهد ، وقد بقيت مباحثه مجهولة في هذا الميدان ومغفلة لم تمتد إليها يد بحث أو تقويم . مما يتطلب مضاعفة الجهد تنقيهاً وبحثاً ودراسة وتقويماً».

(٢) قد اتخذ الأشاعرة مذهباً وسطاً بين السنة والاعتزالية. ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٥٨٧.

(٣) الثبينة على أسس: معاني النحو ، وأشكال النحو ، وإمكانيات التأليف ، واعتبار حال المنظوم ، أي: إن الانشاز مثلاً لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها . ولكن يفهم بعضها إلى بعض فتعرف فيها بينها علم شريف. ينظر: دلائل الإعجاز / ٤١٨.

(٤) عالم اللغة / ١٩.

مصنفات وآثار الشيخ عبد القاهر^(١):

انتقل إلى الشيخ عبد القاهر علم السابقين وتأثر به ، ظهر ذلك جليا في مؤلفاته^(٢) المطبوعة وغير المطبوعة ، ويمكن أن ترجع إلى اتجاهات خمس هي النحو والصرف ، ثم البلاغة ، ثم تفسير بعض القرآن ، والعروض ، ومختارات من الشعر^(٣). ومن مؤلفاته المطبوعة :

- ١- أسرار البلاغة^(٤) : وهي مع دلائل الإعجاز تكملان البعض.
- ٢- التكملة : وعلق على هذا الكتاب الدكتور البدرأوي زهران بقوله : «لعله تكملة للإعجاز على نحو ما صنع أبو علي في تكملة للإيضاح».
- ٣- الجمل الجرجانية : كتاب في النحو ، وقد ظفر هذا الكتاب بتقدير كثير من أعيان النحاة ، وقامت عليه شروح كثيرة ، ولعبد القاهر نفسه شرح لهذا الكتاب سماه «التلخيص».
- ٤- دلائل الإعجاز : وهو صنو أسرار البلاغة.
- ٥- الرسالة الشافية : وهو كتاب مطبوع متناول (ضمن ثلاث رسائل) في إعجاز القرآن الكريم ، وهي بمثابة تمهيد لنظريته في دلائل الإعجاز.
- ٦- العوامل المئة : وسياطي الحديث عنها.
- ٧- في الصرف :

^(١) اعتقدت في سرد هذه الآثار على كتاب عالم اللغة ٢٥ وما بعدها ، بالإضافة إلى ما يضاف في الهامش.

^(٢) عالم اللغة ٢٥.

^(٣) عبد القاهر الجرجاني للدكتور أحمد أحمد البدوي.

^(٤) ظل اسم الجرجاني يقترون بالعوامل المئة ، ولا يتمدى صيته هذا الجهد المختصر ، حتى هب الله تعالى من حملة العلم الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله ، الذي يدر إلى تدريس كتاب أسرار البلاغة في الأهر الشريف ، وبعد تدريسه عهد به إلى الطبع ، ثم شرع بتدريس دلائل الإعجاز ، وبذا يعد الشيخ المكتشف الأول لمعزلة الجرجاني ، لدى أوساط المعاصرين. ينظر: (منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، محمد كاظم البكاء ١٦).

٨- المقتصد: اختصر عبد القاهر تأليفه شرح المغني من ثلاثين مجلداً^(١) إلى ثلاثة مجلدات سماه المقتصد^(٢).

٩- المفتاح في الصرف:

هذا وللشيخ كتب أخرى، وشعر، أشارت إليها كتب التراجم، ولم نر حاجة إلى ذكرها.

العوامل المثة في النحو:

وهو مشهور متداول ، ولقي حظاً كبيراً من العناية والشرح والنظم ، وترجم إلى اللغات التركية ، والفارسية ، والهندية^(٣) ، وبادر الكتب المصرية نسخ مقنوعة من بينها المخطوط، والمطبوع، والمشروح، والمنظوم، والمترجم، وقد أشار بروكلمان إلى أكثر من سبعين نسخة في مختلف الأماكن في العالم^(٤).

أقرب النصوص من الأصل:

إن العوامل تبدأ بعد البسملة والحمدلة والتصلية بما يأتي :

« أما بعد فإن العوامل في النحو على ما ألفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمة الله عليه مئة عامل » ، بداية من تلاميذ الشيخ، أو من النساخ ، ينسب العوامل إلى الجرجاني وهي معلومة متواترة، ولكن ما هو أقرب النصوص من الأصل ؟

لا شك أن الشيخ ألف العوامل المثة للمبتدئين، وكانت وما تزال أنسب كتاب في النحو لهم في الدراسات الحلقية ، لذا انتشرت انتشاراً كبيراً ، ونسخت منها مئات النسخ بمختلف اللغات كما أشرت ؛ ولذا تعرّضت لتغيير وتشويه النساخ أكثر من أي تأليف آخر -

^(١) شذرات الذهب ، ورمّة الجنان ، وطبقات المفسرين للداودي ، وفوات الوفيات ٢/٢٩٧.

^(٢) عبد القاهر الجرجاني / للدكتور أحمد أحمد بدوي ٣١.

^(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٠.

^(٤) المصدر السابق.

للشيخ^(١)، فمن اختصار لا يتجاوز عد العوامل فقط ، وإطالة وتعقيد لا يناسبان المبتدئين ، كالعوامل الكبرى^(٢) مثلاً. وأنا أرى: أن أقرب نص من الأصل هو النص الذي يضمن العوامل وأمثلتها فقط غالباً ، وهو نص المتن الذي اتفقت فيه النسخ الست لهذا الشرح التي اعتمدت عليها في التحقيق ، إذا أن تغيير الناسخ يكون إما بالتحريف أو بالإضافة ، فالأول مفقود تقريباً ؛ لأن نسخ العوامل كثيرة ، أي لا تسمى كلمة على الناسخ حتى ولو كان ضعيف المستوى ، والثانية لا توجد أيضاً ؛ إذ لا توجد الإضافات خارج الأمثلة إلا قليلاً مما يناسب الأمثلة.

وهناك تأليفات أخرى في العوامل لمؤلفين آخرين تُنسب بعضها إلى الشيخ عبد القاهر من دون أن يكون فيها ما يشير إلى ذلك، ناهيك عن اختلاف منهجها عن منهج^(٣) عوامل الشيخ.

شروح العوامل^(٤):

وهي كثيرة تناسب أعداد العوامل ، منها :

١- شرح: لأحمد بن محمد بن زين بن مصطفى الفطامي ، يسمى «تسهيل

الأمانى» أكمله سنة ١٣٠٠ هـ ، طبع في القاهرة سنة ١٣٠١ هـ ، وفي —

^(١) إذ أن العديد من تأليف الشيخ ولا سيما ما يضمن اتجاهاته ونظرياته ، مثل: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة أقل ترمفاً لتغيير النسخ ، إذ لم يقترب منها إلا العلماء.

^(٢) ينظر المخطوطة المرقمة ٨٢٧٧ في دار صدام للمخطوطات ، بغداد.

^(٣) فقد نقل الدكتور البدرائي زهران مستهل عوامل نسبها إلى الجرجاني كما يأتي: «أعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الأعراب من معرفة منه شيء ، ستون (منها) تسمى عاملاً ، وثلاثون تسمى معمولاً ، وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً» (ينظر عالم اللغة ١٤٣) ، علماً أن المستهل يثبت أنها ليست لعبد القاهر ، بل هو لمحمد بن مير علي نقسي الدين (ت ٩٨١ هـ) ينظر: عثمانلي مؤنلري (المؤلفون الثمانيون) ٢٠٣/١. الآثار الخطية في الكتبة القادرية (١٣/٥) (٣٠٧/٣)

^(٤) اعتمدت فيما ذكرت من الشروح حسب حروف الهجاء مؤلفيها على :

أ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٠١/٥ وما بعدها.

ب- دار صدام للمخطوطات في بغداد.

ج- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني الفتن في العربية ونحوها ٣١ وما بعدها.

بالإضافة إلى ما يضاف في الهامش.

- مجموعة سنة ١٣٤٤ هـ ، وفي مكة ١٣٠٧ هـ ، ١٣١١ هـ ، وله مخطوطة في دار
صدام للمخطوطات - بغداد ، تحت رقم ١٠٣٠٣٤٠٧ .
- ٢- شرح : ليدر الدين محمود بن أحمد الميني (ت ٨٥٥ هـ) ١٤٥١ م جوتا ٢١٩
(مجهول) ميونخ .
- ٣- شرح : لبرهان الدين المطرزي ، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١١١ .
- ٤- شرح : لحاجي بابا ابراهيم بن عبد الكريم الطوسيري ، نحو سنة ٨٧٠ هـ ،
برلين ٦٤٧٨ ، ميونخ ٨٩٥ ، فينا ١٤٩ ، الإسكندرية ٣٣ نحو ، بولون ٢٥٧ ،
سليم آغا ١٣٥ ، القاهرة ثان ١٥٦/٢ .
- ٥- تركيب^(١) العوامل : لملا حامد السوسي ، مخطوطة في دار صدام ٢٤٦٠٣ .
- ٦- شرح : لحسين بن موسى الزرديني^(٢) ، الظاهرية بدمشق ١٠٨ ، وتوجد
مخطوطة في دار صدام برقم ٢١٣٥٦ .
- ٧- شرح : لحسين بن محمد ، ليبرج ٤١١ .
- ٨- إعراب العوامل : كتب على غلافها : خالد مصطفى سليمان ، مخطوطة في
دار صدام برقم ٢٦٤٨٢ .
- ٩- شرح : لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) .
- ١٠- شرح : لخليل بن عيسى بن ابراهيم مع حاشيته لملي بن رسول القره
حصاري ، برلين ٦٤٨٦٠ .
- ١١- شرح : لداود بن الحاج ابراهيم الحمصي بن السيد ، شباط ٢٩٧ .
- ١٢- شرح : لداود بن محمد علي ، نسخة كتبت سنة ١١٤٤ هـ ، القاهرة ثان
١٦٠/٢ .
- ١٣- معرب العوامل : لزيني زاده : قيليج على ٩٦٦ هـ ٩٦٧ هـ .

^(١) يستعمل النحويون الأكراد كلمة «تركيب» بدلاً من الإعراب .

^(٢) البربانه يني الكردي (ت ١١٤٨) الهدية ٢٩٨/١ ، وملك الدرر ٢٥/٢ .

- ١٤- شرح لسعد الله الصغير: بريل اول ١٧١ رقم ١ ، ثان ٣٥٩ ، بطر سبرج رابع ٩٣٦. وتوجد منها نسخ مخطوطة في دار صدام: ٢٤٨٣٠ نسخت في ١٣٨٤ هـ ، و ٢٤٧٤٥ نسخت في ١٣٥٥ هـ ، و ١٣٨٤ نسخت في ١١٧٤ هـ ، و ٣٩١٤٣ نسخت في ١١٧٤ هـ ، و ١١٣٩٤ / ٢ .
- ١٥- إعراب العوامل: للسيد شريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)^(١) ، الظاهرية بدمشق ٦٧ ، ١١٠ رقم ١ ، القاهرة ثان ١٣١/٢ ، وتوجد مخطوطة في دار صدام برقم ٢٤٨٠ .
- ١٦- شرح: لشهاب الدين: القاهرة ثان ٩٧/٢ .
- ١٧- إعراب العوامل: لعاشق قاسم الازنيقي (ت ٩٤٥ هـ)^(٢) القاهرة ثان ٩٧٨/٢ .
- ١٨- شرح: لعبد الرحمن بن ادريس ، برلين ٦٤٨٧ .
- ١٩- توضيح العوامل: لعبد الصمد بن ملا محمود الـ«مرگي» مخطوطة في دار صدام ٤٧٧٢ .
- ٢٠- كتاب الجمل: لعبد القاهر الجرجاني وهو شرح للعوامل^(٣) .
- ٢١- إعراب العوامل: لملا شيخ الكردواني ، يحمل رقم ٢٧٦٦٣٤ في دار صدام للمخطوطات .
- ٢٢- شرح: للكوراني^(٤) ، الظاهرية بدمشق ٦٦ ، ١٠٧ رقم ١ ، وتوجد مخطوطة بدار صدام ٢١٣٥٦ .
- ٢٣- شرح: لمحمد بن حسن فاضل الهندي (١٠٦٢-١١٣٧ هـ) مشهد ٢٦/١٢ ، ٩٢ رقم ٣ ، ٩٥ .

^(١) ينظر: القوائد البهية ١٢٥ ، الضوء اللامع ٣٢٨/٥ .

^(٢) الكشف ١١٧٩/٢ .

^(٣) عبد القاهر الجرجاني لأحمد أحمد بدوي ٣٣ .

^(٤) الكوراني إبراهيم بن حسن (ت ١١٠١ هـ) . فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ٣١٣/٣ عبد الله الجبوري ، مطبعة العائني ببغداد ١٩٧٤ م ، والمخطوطة هناك تحت الرقم ١٤٨٧ .

- ٢٤- شرح: لمحمد بن درويش ، المكتب الهندي ٩٨٢ ، رقم ١ بطرسبرج ثالث
١١٤١ ، ٦٨٢ .
- ٢٥- شرح: لمحمد بن سعيد خان بن محمد بن عبد الرحمن خان الحنفي الهندي
في حيدر آباد سنة ١٣١٨ هـ .
- ٢٦- شرح: بالتركية لمحمد بن شعبان ٩٨٠ هـ ، يرجح أنه في حران بالمجر .
- ٢٧- شرح: لمحمد بن قاسم العتابي باسم الفوائد العتابية في العوامل المثلة
النحوية .
- ٢٨- شرح: لمحمد بن محمد بن أمير الحاج الحلبي (حوالي ٨٥٥ هـ) برلين
٦٤٧٧ .
- ٢٩- شرح: لمحمد مصطفى سعدي (ناقص في النهاية) مخطوطة في دار
صدام ٢٤١١٦ .
- ٣٠- شرح: لمحمد بن موسى القدقي الأواري من داغستان (ت ١١٢٠ هـ) .
- ٣١- شرح: بن ياد كار محمد الشيرازي بطرسبرج ثالث .
- ٣٢- شرح: لملا محسن ، طبع في جامع المقدمات في طهران ١٨٨٤ .
- ٣٣- شرح: لمصطفى بن ابراهيم قيليج على ٩٦٦-٩٦٧ .
- ٣٤- شرح: لمصطفى بن بهرام ليسبرج ثان ٢٩ رقم ١ ، ١٣٠ بولون ٢٥٩ (وفيها
اسم المؤلف: الحسين بن أحمد) المتحف البريطاني ٢٣٤/١ وفيها المؤلف
عاشق قاسم (أنظر رقم ١٧) بودليانا .
- ٣٥- شرح: لميكائيل بن شرف ، ميونخ ٧٦٥ .
- ٣٦- شرح: ليحيى بن نصوح: بن اسرائيل (نحو ٩٥٠ هـ) ، وتوجد منها
نسختان مخطوطتان في دار صدام: (٣٠٩٩٠ ، ١٨٤٥٣) .
- وأشار بركلمان إلى أماكن أخرى لوجود النسخة ، منها: برلين ٦٤٧٩ ، باريس
٣٩٩٣ رقم ١ ، جوتا ٢١٦ بطرسبرج ١٧٧ رقم ١ ، جازيت ٣١٥ ، ٣١٦ ،
الاسكندرية ١٧٥ فنون رقم (٢) ، مانشستر ٧٣١ ، القاهرة ثان ٢٣٨/٢ ، وغير ذلك .
- ٣٧- شرح: بالتركية لمجهول ، باريس ٤٠٤١ رقم ٣ .

وفي دار صدام للمخطوطات، الشروح الآتية أيضا لمؤلفين مجهولين:

٣٨- شرح بعنوان: هدية العارفين ، برقم ٥١٢٤.

٣٩- شرح بالتركية: برقم ٢٠٣٤١.

٤٠- شرح: ناقص في النهاية ، برقم ٢٨٧٧١.

٤١- حاشية على العوامل: برقم ٢٤٨١٠.

٤٢- شرح برقم ٣٥٤٠: نسخت في ١١١٦ هـ.

نظم العوامل^(١):

١- منظومة: لأحمد الصوفي ، جوتا ٢١٥ ، كلكتا ٥٢ ، ١٠٥٩.

٢- منظومة: لابراهيم ، برلين ٦٤٩٩.

٣- حلوة الصبيان في نظم العوامل: لأبي بكر القاضي ، ألفه سنة ١١٧٤ هـ ، برلين ٦٤٩٩.

٤- نظم عوامل الإمام الجرجاني: للشيخ محمد بن حماد (٧٧ مجموعة)^(٢).

٥- النرة الدرية في العوامل النحوية: لمحمد بن عثمان الدمشقي الحموي (ت ١٠٩٠ هـ) مع شرح لعبد الرحمن الأريحي (ت ١١٢٨ هـ) ، برلين ٦٤٩٧.

٦- نظم العوامل: للشيخ مسروق النودهي ، إذ جعلها ضمن منظومته (شامل العوامل)^(٣) ، وأشار إلى ذلك بقوله :

ضممتها (عوامل الجرجاني) ❀❀❀❀ أرجو بها الدعاء من إخواني^(٤)

٧- منظومة في ٣٥ بيتاً من البسيط: لنصر الله بن أحمد البغدادي الحنبلي جلال الدين ، حوالي سنة ٧٩٠ هـ برلين ٦٤٩٦.

٨- منظومة بالفارسية: المكتب الهندي ٩٨٣-٩٨٤ رقم ٢ بودليانا ١٦٥٧ ، الجمعية الآسيوية.

^(١) اعتمدت في سرد هذه المنظومات على تاريخ الأدب العربي ٢٠٤/٥ ، ما عدا ما أشرت إليه في الهامش.

^(٢) عالم اللغة ٣١.

^(٣) ينظر: كشف الظنون ١١٧٩/٢ ، وهدية العارفين ٦٠٦/١.

^(٤) ينظر: النودهي وجهوده النحوية ، محمد صابر محمود ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة صلاح الدين ص ٨٠.

- ٩- منظومة لمجهول مع شرح يسمى «الشفاء»: محمد بن الياس الكوراني ، طبع في لاهور سنة ١٨٩٨ م ، ومع شرح يسمى «كشف المنظوم».
- ١٠- منظومة: بشرح محمد بن حمود ، القاهرة ثان ١٣٨/٢ رقم ٩.

عدد العوامل عند الشيخ عبد القاهر:

إن مجموع العوامل عند الشيخ عبد القاهر مئة عامل ، ومن عدّها ستين فقط من العلماء هم^(١) من زادوا ، ونقصوا.

وأما ما زادوه على الشيخ من العوامل سبعة عوامل ، هي :

الأول: لولا

وهي جارة عند سيبويه ، إلا أن الشيخ لم يجعلها جارة ، ربما لأن الأكثرية من النحويين لم يجعلوها جارة كالكوفيين والأخفش والمبرد^(٢) ، ومن جعلها جارة جعلها بشرط اتصالها ودخولها على الضمير ، نحو: لولاك يا رحمة الله لهلك الناس ، لأنه في المآك في حيز لام التعليل ، أي لم يهلك الناس لوجود رحمة الله.

الثاني: كيـمه

يقول الأخفش: إنه حرف جر دائماً^(٣) ، ويقول أكثر البصريين أنه حرف نصب تارة ، وحرف جر تارة أخرى^(٤) ، والشيخ كما يبدو على رأي من يجعله حرف نصب دائماً ، وهم الكوفيون^(٥) ، ولذا لم يذكره ضمن حروف الجر ، وكونه حرف جر مشروط بدخوله على (ما) الاستفهامية ، وهو للتعليل مثل: كيـمه فعلت ؟ واستدلوا على كونه حرف جر حذف ألف (ما) كما في «لم» و «عم».

(١) مثل: البركوي زين الدين محمد بن مير علي محي الدين (٩٢٩-٩٨١ هـ). ينظر: نتائج الأفكار ص ١٠٥ ، العقد المنظوم بهامش الشقائق النعمانية ٤٣٦.

(٢) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ). الفهرست ٨٧ ، بغية الوعاة ٢٦٦/١.

(٣) ينظر شرح الرضى على الكافية ٤٨/٤ -

(٤) شرح الرضى ٥٠/٤ ، الجنى الداني في حروف الداني ٢٦٤.

(٥) المصدر الأول السابق.

الثالث: لعل

فإنه يجز به في لغة «عقيل»^(١) ، كقول الشاعر^(٢) :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة * * * * * لعل أبي الغوار منك قريب * * *
وجاء: «ولعل أبا» وهي اللغة الفصحى^(٣) ، لنا لم يجعله الشيخ ضمن حروف الجر.

الرابع: لا ، لنفي الجنس

وهي تعمل عمل «إن» ، أهملها الشيخ ، ربما لأنها لا تعمل إلا بشروط كثيرة لا يتلأثم ذكرها وفهمها للمبتدئين الذين ألف الشيخ كتابه لهم. ولا تعمل «لا» النافية للجنس إلا باصطراط الآتية:

- ١- أن تكون نافية.
- ٢- أن يكون النفي بها للجنس.
- ٣- أن يكون النفي نصاً في ذلك.
- ٤- أن لا يدخل عليها جار ، كما دخل عليها في مثل قولهم: جئت بلا زاد.
- ٥- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- ٦- أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، أي فاصل ، ولا خبرها^(٤) نحو: لا غلام رجل حاضر.

الخامس: إذ ما ، الجازمة لفعلين

من كالمجازاة ، أهملها الشيخ. قال السيرافي^(٥) شارح كتاب سيبويه: «ما علمت أحداً من الذخاة أثبتته إلا سيبويه وأصحابه».

^(١) ينظر التسهيل ١٤٨ ، ومع الهوامع ٢٥٧/٤.

^(٢) رعو كعب بن سعيد اللنوي ، معجم الشواهد العربية ٤٠/١ ، ومع الهوامع ٢٥٧/٤ ، والتصريح على التوضيح ١٥٦/١.

^(٣) ينظر الأصمعيات ٩٦.

^(٤) ينظر: مفتحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٦/٦.

^(٥) الحسن بن عبد الله بن الرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي (ت ٣٦٨ هـ) بنية الوعاة ٥٠٧/١ ، كشف الظنون ١٤٠ : ١٥٠.

❀ إذ ما أتيت على الرسول فقل له ❀❀❀ حقاً عليك إذا اطمأن المجلس ❀
والشاهد فيه : المجازاة بـ « إذ ما » بدليل وقوع الفاء في الجواب « فقل له »^(١).

السادس: اسم التفضيل

ولا تعمل إلا بشروط لا تتوفر إلا قليلاً^(٣) ولذا فهو قليل عاملاً.

السابع: معنى الفعل

وأما ما نقصوه^(٥) فهو سبعة وأربعون عاملاً ، وهو من الأفعال ثمانية عشر فعلاً أدخلوها من ضمن أول العامل القياسي : (الفعل) وهي :

- ١- أفعال المدح والذم: بُعِمَ ، حَبَّذا ، بُئِسَ ، ساء .
٢- أفعال المقاربة: عسى ، كاد ، كرب ، أوْشَكَ .
٣- أفعال القلوب: علمت ، رأييت ، وجدت ، ظننت ، حسبت ، خِلْتُ ، زعمت .

^{٤١} ينظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧، (وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً للشرط لأن تقع بعد أداة الشرط وجب افتراضها بالقاء، وذلك لربط الجواب بالشرط).

^٢ ينظر: {عرب (خير خلقه) في قسم التحقيق، الهامش (٣) في ص (١٠٧)}

(۳) مثل: مررت برجل أسدٍ غلامه.

(١) سورة الأنعام ٤.

(١) أي أدخلوه في غير ما أدخله الشيخ عبد القاهر.

٤- الأفعال الناقصة: كان ، صار ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، ظل ، بات ، ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما أفتا ، ما دام ، ليس .
 وأدخلوا أسماء الأفعال: رويد ، نلة ، دونك ، عليك ، ها ، حيهل ، هيهات ، شتان ، سرعان ، وحروف النداء: يا ، أيا ، هيا ، أي ، الهمة ، / ضمن معنى الفعل من العامل القياسي كما أثرت .
 وأدخلوا الأسماء: أحد عشر ، كم ، كذا ، كآين ، / ضمن الاسم المبهم التام من العوامل القياسية .
 أي: أنهم زادوا سبعة عوامل ، ونقصوا سبعة وأربعين ، فأصبح المجموع لديهم ستين عاملاً .

لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ ؟

يقدم الشارح بعض التبريرات لبعض آراء الشيخ بشيء من الإطناب كمادته فيقول - تعليقاً على قول الشيخ في ذكر الأول من العوامل القياسية: الفعل على الإطلاق - : «قوله على الإطلاق أي: يعمل الفعل مطلقاً لازماً ومتعدياً ماضياً أو مضارعاً فعل قلب أو جوارح إلى غير ذلك ، وهذه القاعدة: أعني الفعل يعمل وإن كانت تشمل الأفعال كلها سماعية أو قياسية ، لكن لغاية عمومها وعدم انضباط أحوال أعمال كل قسم من الأفعال بتلك القاعدة لم تعتبر حتى يكون كل ما اندرج تحتها قياسياً» .

ثم يذهب الشارح إلى بيان أقسام الفعل من اللازم والمتعدي ، وبيان قاعدتيهما ، ليخرج الأفعال الناقصة وأمثالها من قاعدة الفعل اللازم ، فيقول مضيفاً إلى ما سبق: «ولما كانت الأفعال منضبطة بصفة اللزوم والتعدي اعتبروا بالنظر إلى كل صفة قاعدة ، فباعثار الصفة الأولى^(١) قالوا: كل فعل لازم يرفع اسماً وينصب سوى المفعول به من المفاعيل الباقية ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، فقط من غير اشتراط بشيء ، فخرجت الأفعال الناقصة لامتيازها عن سائر اللوازم بنصبها غير ما أدخلت في القاعدة^(٢) ، وكانت معدودة -

^(١) أي: الفعل اللازم .

^(٢) لأن عدل الأفعال الناقصة مشروط بأن يكون منصوبها مسنداً إلى برفوعها ، أي: أنهما كانا مبتدأ وخبراً في الأصل ، وغير ذلك من تعلقها بخبر الرفع إذ أن المعنى لا يكتمل به .

محصورة بحسب السماع ولم يكن لها قاعدة يعرف بها كيفية عملها من غير سماع... وكذا أفعال المدح والذم لاشتراط عملها بالشرائط التي ذكروها^(١).

ثم يبين الشارح قاعدة الفعل المتعدي ليخرج منها بعض من أفعال القلوب، فيقول مضيئاً إلى ما سبق: «وباعتبار الصفة الثانية^(٢)، كل فعل متعدٍ يعمل عمل اللازم مع زيادة نصب المفعول به، واحداً أو اثنين أو ثلاثة بحسب ما يقتضيه مفهوم الفعل، وبعض أفعال القلوب المتعدية خرجت بنصب غير مقتضاها، وباشتراط عملها بالشرائط التي تذكر في كتب النحو»^(٣).

ثم يريد أن يبين: أنه انفرد بما ذكر فيقول: «وأرجو أن لا يأخذك الملل من التطويل، إذ القول ليس مما قيل، بل ابتداء جديد جميل، ولكل جديد لذة كما في البين قد قيل».

نفهم من كلام الشارح: أن من جعل العامل القياسي أعم، لم يعتد بالألفاظ المحصورة في السماع، أو الشرائط المخصوصة بعمل بعض المجموعات، بل إن الجميع مشمول بكيلة العمل في القاعدة: إن كلا يعمل، وهذا ما لا يقره الشيخ. وما ذكره الشارح هو التأكيد لما سبق أن ذكره في نفس المسائل قبل مبحث العوامل القياسية، وبعبارة أوضح، إذ قال في مبحث الأفعال الناقصة: «وإنما كانت الأفعال الناقصة عوامل سماعية؛ لأنها لازمة خرجت عن قياس الأفعال اللازمة وقاعدتها، وهي

^(١) شروط عمل أفعال المدح والذم: أن يكون فاعله إما :

١- اسم ظاهر معرف بـ آل، مثل نعم الشمار الصدق.

٢- اسم ظاهر مضاف إلى المرفع بـ آل، مثل: نعم خلق البرء الصدق.

٣- ضمير مستتر وجوباً مميّز مقدر بنكرة، نحو: نعم هادياً المقل.

٤- كلمة ما أو من موصولتين، مثل: نعم ما تتحلى به الوفاء، ونعم من نقندي به المستشير.

ينظر: الفوائد الضيائية في شرح الكافية ٣٨٣ (أفعال المدح والذم) في بيان الشروط، لا الأمثلة.

^(٢) أي التعدية.

^(٣) من هذه الشروط والخصوصيات :

١- أي: لا يجوز بناء أحد المفعولين دون الآخر، وسبب ذلك- مع كونهما من الأصل مبتدأ وخبراً وحال حذف المبتدأ أو الخبر غير قليل-: إن المفعولين بمنزلة اسم واحد، مثلاً: علمت زيدا قائماً، بمنابته: علمت قيام زيد.

٢- جواز الالفاء إذا وقعت بين معموليها أو تأخرت عنهما.

٣- كما يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين، وغير ذلك.

ينظر: كافية ابن الحاجب ٦٨.

لزوم معانيها في الفاعل وعدم توقفها على غير الفاعل ، وهذه مع لزومها : يتوقف تعلقها على غير المرفوع ، وليست متعدية حتى يجعل ذا الغير مفعولاً به ، فسمعت هذه الأفعال عابئة كما ذكرنا موقوفة على غير المرفوع . خارجة عن قياس القسمين اللازم والمتعدي^(١) .

وبشأن أفعال المقاربة قال الشارح : « أي أفعال تدل على قرب خبرها لفاعلها رجاء أو حصولاً ، أو أخذاً فيه ، وهذه أيضاً من الأفعال الناقصة إذ هي أيضاً لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها لكن أفردنا بالذكر^(٢) لاختصاص خبرها بأن يكون فعلاً مضارعاً دون الأفعال الناقصة السابقة^(٣) .

وقال بشأن أفعال المدح والذم : « وكونها من العوامل السماعية لأن عملها بالشرط المذكور والكيفية المخصوصة لا يدخل تحت قاعدة عمل الأفعال المتعدية واللازمة بل نشأ وتوقف الشرط والكيفية المذكوران على السماع^(٤) .

وقال الشارح في مبحث أفعال القلوب^(٥) : « وإنما عدوا^(٦) الأفعال المذكورة من العوامل السماعية ، لأن متعلق الظن والعلم المتعديين إلى مفعولين على الحقيقة هو الحكم والنسبة بينهما ، واقتضائها للطرفين لاقتضاؤها النسبة المقتضية لهما ، ولذا قل حذف أحد المفعولين وذكر الآخر في هذا الباب للزوم حذف بعض المفعول - بخلاف باب أعطيت - وتلك النسبة أمر واحد تتوقف على الطرفين ، ولا توجد بدونهما فكان القياس نصبهما لتلك النسبة فقط ، أي : مجموع اللفظ الدال والمشتمل عليهما نصباً واحداً ليكون المفعول واحداً ، وإن كان ذا أجزاء كـمقول القول ، فإنه يكون جملة أيضاً ، فنصب بعض أفعال القلوب للطرفين أحياناً إنما نشأ من السماع والأ لكـ إن الظاهر أن يكون جميع أفعال القلوب على نسق ..

^(١) ينظر ص ٢١٣ من هذا البحث (قسم التحقيق) .

^(٢) أي جعلها الشيخ في عوامله ضمن نوع خاص وهو النوع الحادي عشر .

^(٣) ينظر ص ٢١٤ من هذا البحث (قسم التحقيق) .

^(٤) ينظر ص ٣١٩ من هذا البحث (قسم التحقيق) .

^(٥) في نهاية النوع الثالث عشر .

^(٦) أي الشيخ وأصحابه .

واحد^(١) مطلقاً^(٢) مع أنه ليس كذلك ، ولأن عملها ونصبها للمفعولين بالشرائط والخصوصيات التي تعلمها من كتب النحو^(٣) يخرجها عن قانون سائر الأفعال المتعدية ، وأما بالنسبة إلى المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين^(٤) تكون هذه الأفعال قياسية أيضاً ، خذ ما خصنا من هذا المقال والله أعلم بحقائق الأحوال.

عدد العوامل عند الشارح :

رغم أن الشارح لم يضيف إلى توضيحاته لآراء الشيخ بشأن العوامل المثنة أي تعليق ، إلا أن توكيدها أكثر من مرة ودخولها في التفصيلات في هذا المجال ، يرينا أنه على رأي الشيخ ، بل نفهم في بعض عباراته أنه ربما يرى العوامل أكثر من مثنة ، إذ يقول في جعل الشيخ الأفعال الناقصة ثلاثة عشر : «والظاهر أن المصنف حصر المشهورة في العدد المذكور ، والا فهي ليست محصورة فيه ، بل قيل : ولا مضبوطة بشئ من الأعداد بـل غير محصورة»^(٥).



^(١) أي أن يكون جميعها قياسية أو سماعية.

^(٢) أي مهما كان عملها.

^(٣) وهي أنه إذا قصد علم ذات على صفة يقتضي مفعولين وإلا فلا. ولنتعرف أكثر على الخصوصيات والشروط ينظر ص ٣٦٦ من هذا البحث. هامش (٣)

^(٤) كان يكون ((علمت)) بمعنى ((عرفت)) ، و ((وجدت)) بمعنى ((أصبت)) و ((زعمت)) بمعنى ((قلت)) مدل.

^(٥) وقد عذ ابن الحاجب في الكافية سبعة عشر منها ، أي بزيادة آض ، وعاد ، وغدا ، وراح. ينظر: الكافية ٦٩. ولم يذكر ((سبويه)) سوى كان ، وصار ، وماذلم ، وليس ، ثم قال : ((وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، والظاهر أنها غير محصورة ، وقد تضمن كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة ، كما نقول : تتم النعمة بهذا عشرة ، أي : تصير عشرة ، وكمل زيد عالماً أي صار زيد عالماً)). ينظر: القوائد الفيائية ٣٦٩.

الفصل الثاني

الحياة السياسيّة والعلميّة في عصر الشارم

لا شك أن العالم هو نتاج عصره وابن بيئته ، فالشارح من علماء العهد العثماني ، /القرن الثاني عشر للهجرة / الثامن عشر للميلاد ، لذا اقتضى البحث بيان نبذة عن الحياة السياسية والعلمية في هذا العهد ، ولا سيما عصر الشارح .

١- الحياة السياسية في العصر العثماني :

بعد أن رسّخ العثمانيون أقدامهم بآسيا الصغرى التي أسسوها فيها دولتهم^(١) (٦٩٩هـ) ، قطعوا البحر إلى أوروبا ففتحوا القسطنطينية^(٢) ، (٨٥٧ هـ - ١٢٩٩م)^(٣) ثم توغلوا في أوروبا وحاصروا فيينا ، ونشروا لواء الاسلام على قسم من شبه جزيرة البلقان ، وبعد ذلك حولوا أعنة خيولهم نحو المشرق العربي ، واستولى السلطان سليم الأول على سورية^(٤) ، واستطاع خلال حكمه الذي لم يتجاوز ثماني سنوات أن يهزم الشاه اسماعيل الصفوي ، وأن يلحق كردستان بالبلاد العثمانية ، ثم استولى على مصر وبلاد المغرب ، سنة (٩٢٣ هـ)^(٥) ، ثم نقل المتوكل على الله العباسي من مصر إلى استانبول ، ثم ما لبث أن لقب نفسه بالخليفة .

فقد طهر سليمان الأول (٩٢٦-٩٧٤ هـ)^(٦) البحار من أعدائه ، وطرد قباطنة الترك والإسبان من طرابلس الغرب ، وهزموا البابا وإمبراطور ألمانيا ، ودوقية البندقية كلهم في

(١) نتائج الأفكار ١٢ ، والشقائق النعمانية لطاشكيري زاده ٦ .

(٢) وهي الآن مدينة استانبول (ينظر : معجم البلدان ٣٤٧/٤) .

(٣) تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ٤٤٣/٢ .

(٤) تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ٨٨١/٣ .

(٥) تاريخ الدولة العلية العثمانية ٢٥ ، وتاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ٤٤٣/٢ .

(٦) المرجع السابق ٤٤٤ .

معركة بحرية سنة ٩٤٥ هـ^(١) ، واتسعت بلاد العثمانيين وبلغت أوجها في عصر السلطان سليمان الأول ، وتوغلوا في أوروبا حتى أبواب فينا ، وفي آسيا حتى قلب إيران وباب الهند ، وفي إفريقيا إلى مسافة قريبة من جبل طارق .

والقرن الثاني عشر الهجري (عصر الشارح) كان عصر تدهور السلطة العثمانية ، وبروز ظروف محلية خاصة بالعراق^(٢) ، قد شجعا على قيام حكم تقليدي في كل من بغداد والموصل ، فضلاً عن ظهور قوى محلية في أجزاء العراق الأخرى ، متمثلة في الأسر القوية المعتمدة على قوتها من جهة ، وعلى دعم غيرها لها من جهة أخرى ، مستغلة ضعف ولاية بغداد ، واضطراب أحوالها من جهة ثالثة^(٣) ، فقد أقيمت في ولاية شهرزور^(٤) وما والاها الإمارة البابانية ، وكانت الأسرة البابانية من أكثر الأسر الحاكمة في شمال العراق أتباعاً وأعواناً ، وانتهى حكمها بوفاة أميرها بيربوداق بيه^(٥) .

أما إمارة بابان الأخيرة فتبدأ ب (فقي أحمد) الذي كان من علماء الدين ، فقد منحه السلطان العثماني محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩ هـ) مقاطعة قلاجوالان^(٦) ، واتخذ فقي أحمد

^(١) المرجع السابق .

^(٢) الشيخ خالد النقشبندی ومنهجه في التصوف ٤ .

^(٣) تاريخ الإمارة البابانية الكردية : ب ، عبد ربه سكران الوائلي ، رسالة ماجستير / كلية الآداب / جامعة القاهرة ١٩٧٩ م .

^(٤) شهرزور كورة واسعة بين أربيل وهمدان ، ويطلق على مختلفي في لواء السليمانية تمتد من جنوب مركز عربت إلى ضواحي حلبجة وتشرف عليها سلاسل جبلية ولا سيما في الشرق والغرب / معجم البلدان ٣٧٥/٣ .

^(٥) الشيخ خالد النقشبندی ومنهجه في التصوف ٣ .

^(٦) قلاجوالان كانت قصبة كبيرة قبل بناء السليمانية ، وكانت مركزاً لإدارة . وهي اليوم قرية تابعة لمركز قضاء شهربازار (جوارتا) في محافظة السليمانية .
ينظر : أصول أسماء المدن والواقع العراقية ١/٢٧٦ ، ٢٨٢ .

قرية دارشمانة^(١) مركزاً لإمارته ، ثم انتقل إلى مركة^(٢) وماوت^(٣) ثم قلاچوالان في سنة ١١٨٠ هـ^(٤).

وبدا بعد ذلك عهد آخر من حكم اليابانيين ، بدءاً بـسليمان باشا بيه ، وانتهاءً بمحمود باشا . ثم يبدأ عهد آخر منه ، بإنشاء مدينة السليمانية ١٢٠٠ هـ .

وما يعني البحث هنا هو التحدث بإيجاز عن الأمراء الثلاثة الآتين البارزين الذين عاصروهم الشارح :

١- سليمان باشا بيه بن ماوند بن فقي أحمد :

تولى الإمارة في سنة ١٠٨٨ هـ^(٥) ، وأخذ ينهض ببلاده نحو التقدم^(٦) ، ثم أخرجت مواقفه ، وهددت من قبل والي بغداد علي باشا^(٧) فسافر إلى الإستانة ، وعيّن متصرفاً في (ادرنه) ومات فيها سنة ١١١٥ هـ^(٨) .

^(١) دارشمانة قرية على بعد بضعة كيلو مترات من قلعه دزه في محافظة السليمانية ، ينظر المصدر نفسه ١٦٤/١ .

^(٢) قرية تابعة لناحية بتكرد في محافظة السليمانية ، كانت قاعدة لمنطقة بشدر في زمن العثمانيين ، ومركزاً للناحية إلى سنة ١٩٣٨ . (ينظر : أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ٣١٣/١) .

^(٣) ماوت : ناحية تابعة لقضاء جوارتا في محافظة السليمانية . (ينظر : رسائل كاك أحمد الشيخ إلى السلا عمر الأربلي) .

^(٤) الطلبة والمدرسون في بغداد أيام وزارة داود باشا (٢٧٠) .

^(٥) الشيخ معروف النودهي البرزنجي ١٦ .

^(٦) دائرة المعارف الإسلامية ٥٣٥/٤ .

^(٧) تاريخ السليمانية وأنحائها ٦٣ .

^(٨) التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها ٢٥ .

٢- بكر بك بن سليمان باشا :

انتشر نفوذه وتوسعت حدود بلاده فامتدت من ديارى (سروان) حتى الزاب الصغير (زى) كوي، إلى أن قهرته الحكومة العثمانية وقتلته^(١)، وقبضت على زمام الحكم في البلاد البابانية^(٢).

٣- خانه باشا بن تيمور خان :

وتمكن من إعادة الإمارة البابانية إلى الحياة عام ١١٣٣ هـ^(٣)، واتسع نفوذه، ودخلت في حكمه ولاية أردلان الإيرانية، وسائر الولايات المجاورة للموصل، وكان عوناً لوالي بغداد حسن باشا في هجومه على غرب إيران، وهو الذي أدخل أردلان تحت حكمه^(٤) بعد احتلال كرما نشا سنة ١١٣٦ هـ، ولما توفي حسن باشا وهو في طريقه إلى همذان خلفه ابنه أحمد، وبدأ أحمد باشا عهده باحتلال همذان سنة ١١٣٧ هـ^(٥) وسلم ولاية همذان إلى خانه باشا بعد أن رجع هو إلى بغداد في ١١٢٩ هـ؛ لمعاقبة عشيرة بني جميل بشدة؛ لتمردوا وتمرضها لبغداد^(٦)، ثم يرجع خانه باشا إلى أردلان، وينتزع نادرشاه بعد موته الملك من البابانيين عام ١١٤٣ هـ^(٧) في زحف بعض من قواته باتجاه كركوك وأربيل، وقسم

^(١) ويروى في قتل بكر بك أنه بعد انهزام قواته أمام قوات والي بغداد حسن باشا بعد معركة دامية مريرة، اختفى بكر بك وعين والي بغداد أميراً مكانه سنة ١١٢٦ هـ، واستطاع بكر بك أن يصل إلى بغداد في خفاء، وما لبث أن عرف به الوالي وأمر بقتله. ينظر: تاريخ السليمانية وأنحائها ٦٦.

^(٢) الشيخ معروف النودهي البرزنجي ١٦.

^(٣) انصدر نفسه، وأربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٥٧.

^(٤) بعد أن أمره باحتلالها فاحتلها وقتل أمير أردلان عباس فولبخان في تلك المعركة (ميرزوي شه رده لان - تاريخ أردلان ٨٨، ٨٩، وأربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٦٣، تاريخ السليمانية وأنحائها ٦٨).

^(٥) العراق في التاريخ ٥٩٠.

^(٦) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٨٩، وتاريخ السليمانية وأنحائها ٦٩.

^(٧) التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها ٢٥، ٢٦، إلا أن خاند باشا - الباباني استطاع أن يعيد أردلان إلى حكم البابانيين في هجوم شنه عليها واحتلها في سنة ١١٤٤ هـ / ميرزوي شه رده لان - تاريخ أردلان ٩٢.

آخر باتجاه الموصل^(١) والقسم الرئيس باتجاه بغداد ، ورغم أن نادر قلي الذي أصبح نادرشاه فيما بعد، حاصر بغداد لمدة سبعة شهور، إلا أن قواته منيت بخسائر فادحة، في معركة دارت بينها وبين القوات العثمانية بالقرب من الدجيل في ٦/ صفر/ ١١٤٦ هـ^(٢) بقيادة عثمان باشا الأعرج الذي جاء لإنقاذ بغداد^(٣)، مما أدى إلى هروب نادر قلي وفلول قواته المنهزمة إلى الأراضي الإيرانية تاركين وراءهم غنائم كثيرة^(٤).

وصادت هذه المدة وجود السلاطين العثمانيين مصطفى الثاني (١٠٧٤-١١١٥ هـ)^(٥)، وأحمد الثالث (١٠٨٣-١١٤٩ هـ)^(٦)، ومحمود الأول (١١٠٨-١٧٥٤ هـ)^(٧)، بالإضافة إلى ما جرى من الحروب الإيرانية - التركية ، وقعت أيضاً حروب روسية - تركية في سنة ١١٢٠ هـ.

٢- الحياة العلمية في العصر العثماني:

لقد وصف العديد من المؤرخين في التاريخ الحديث^(٨) وعدد من الباحثين الحياة الفكرية والعلمية في العهد العثماني بالجمود والانحطاط ، مؤيدين في ذلك الفكرة الشائعة بأن الحضارة الإسلامية التي أبلغت ثمرها في الخلافة العربية العباسية ، قد أصابها الحكم —

(١) العراق في التاريخ ٥٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ٥٩٣ .

(٣) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٧٣ .

(٤) ويقال بأن الغنائم التي جمعت في المعركة كانت تكفي لتحصين وتسليح مدينة جديدة / العراق في التاريخ ٥٩٣ .

(٥) تاريخ الدولة العلية العثمانية ١٤٠ ، ١٤٢ .

(٦) المصدر نفسه ١٤٢ ، ١٤٧ .

(٧) المصدر نفسه ١٤٧ ، ١٥١ .

(٨) تاريخ الأدب العربي لأحمد حسن الزيات ٣٧٥ . ومقال الدكتورة ليلى الصبّاح / مجلة أوراق مدريد ٤٩ وما بعدها ، عدد ٣ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

التركي^(١) بالوهن والذبول إلى جانب عوامل أخرى ، هذا على الرغم من اعتناق الأتراك الإسلام ، وأنصهارهم إلى حدّ في بوتقة المدنية العربية الإسلامية .

إلا أن آراءً أخرى أرادت أن تنظر إلى هذا الحكم نظرة أكثر موضوعية وتجربياً ، رأت أن الحضارة الإسلامية قد تبنّاها الأتراك العثمانيون ، كما تبنّاها الأتراك السلاجقة قبلهم وجعلوا الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الدين الإسلامي الركيزة الأولى لوجودهم ، وأقاموا دولتهم على الدعائم التشريعية للحضارة الإسلامية ، وعاشوا ضمن أعرافها .

بل إن الفكر التركي العثماني قد انطبع بالفكر العربي الإسلامي وذلك عبر الدراسات المباشرة للقرآن الكريم وعلوم الدين ، وعبر ترجمة أسهام الكتب العربية الإسلامية إلى التركية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين^(٢) .

فالحضارة العربية الإسلامية كانت إذاً حجر الزاوية في بنية الحضارة التركية ، حتى قبل أن تدخل البلاد العربية في محتوى الإمبراطورية العثمانية . ومن البديهي أن يتعمق ذلك الأثر مع توسع الدولة العثمانية في الوطن العربي ، وانضواء العواصم الأربع للخلافة العربية الإسلامية (المدينة ، ودمشق ، وبغداد ، والقاهرة) ومدن حضارية أخرى في المغرب والمشرق بكل إشعاعاتها الثقافية العربية ومدنيتها تحت الحكم العثماني^(٣) ، ويقال أن السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ)^(٤) نفسه فكّر في جعل اللغة العربية لغة الدولة الرسمية^(٥) ، وكان هو ذاته يتقن العربية حتى قال بها شعراً .

^(١) أي من السلاجقة والمماليك .

^(٢) أوراق مدريد ٥٠ .

^(٣) المصدر نفسه .

^(٤) تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ٤٥١/٢ ، وما بعدها ، ومجلة أوراق مدريد ٥٧ ، نتائج الأفكار ١٥ .

^(٥) لو قلنا هذا لقضى على سبب كبير من أسباب الجمود والتدهور للثقافة العربية ، وهو كون اللغة التركية لغة الدوائر والدواوين .

وكانت المدارس العليا التي أنشأها السلطان سليمان القانوني في إستانبول تعلم اللغة العربية ، أي أن اللغة العربية والعلوم الإسلامية كانتا من المقومات الأساسية في ثقافة الفرد التركي ، والقضاة الأتراك الذين بعثوا في البلاد العربية كانوا يتقنون العربية ، وكان لبعض منهم ثقافة عربية متينة ، وألقوا في اللغة العربية وقالوا بها شعراً راقياً ، وأغنوا بذلك التراث العربي الإسلامي . .

أي أن المعطيات لدليل على حياة فكرية إسلامية غنية ترفض وصفها بالانحطاط و حتى بالجمود .

وإذا أخذ بنظر الاعتبار آراء بعض المستشرقين في هذا المجال رأيتهم بين مؤيد للرأي الأول، أو الثاني ، يقول بروكلمان : « كانت حياة العثمانيين العلمية خلواً أو تكاد من الأصالة والإبداع ، فهي تتخذ سبيلها في مجاري التقليد والاتباع الثابتة ، ذلك أن العلم لم يكن يعني عند المسلم^(١) اكتساب معرفة جديدة بل التمكن إلى أقصى حد مستطاع في المادة التي أنتجتها الأجيال السابقة »^(٢) ثم يقول : « وكانت أمهات الكتب موضوعة بالعربية »^(٣) إلى أن يقول : « والواقع أن فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير ، ولكنها في الذاكرة الجامعة ، والمنطق الجلد الصبور »^(٤).

وقال المستشرق (كاهن)^(٥) عن حقبة السلاجقة الأتراك : « بأنه لا يحق لنا أن نعت بالانحطاط حقبة من التأريخ ، تألف فيها عدد كبير من مفكري الحضارة الإسلامية من علماء وأدباء بل ومتصوفة متأملين كأولئك الذين تحدثت كتب التراجم عن كثير منهم ».

^(١) أي المسلم التركي ، بدليل كلمة : الأجيال السابقة في العبارة ، والحديث عن الحياة العلمية في العصر العثماني ، لأن الإبداع ، والابتكارات العلمية في الحضارة الإسلامية شئ لا ينكر ، أو هو رأي مجحف ، كثيره الكثير من الآراء الاشتقاقية المجحفة .

^(٢) ينظر كتاب بروكلمان : تأريخ الشعوب الإسلامية ٤٨٣ .

^(٣) المصدر السابق .

^(٤) المصدر نفسه .

^(٥) ينظر مجلة أوراق مدريد ٥٨ .

ومع ذلك لا ينكر أن أكثر ما كتب في العصر العثماني . إنما هو ، من قبل الشروح^(١) والحواشي ونحوها ، وضعف^(٢) فيه الأسلوب بوجه عام . وكثير التكلف في أساليب الأدباء : ولم يكن مثل العصر الذي سبقه عصر الموسوعات والمجاميع ، ومع هذا لم يخل من العلماء الأجلاء ، والشعراء الذين ساروا على نهج السلف في عصر الرقي . بل ومنهم من ابتكر وأبدع مثل عبد القاهر الجرجاني الذي عاصر السلاجقة الأتراك^(٣) بعد الزياريين والغزنويين .

الحياة العلمية في منطقة الشارح :

لأجل أن نطلع أكثر على الأرضية التي أنجبت الشارح ، اقتضى البحث أن تُسلط بعضُ الأضواء أيضاً على الحياة العلمية في منطقة الشارح .

كانت الحياة العلمية والثقافية في المناطق الكردية في تمدد وتقلص بسبب الحروب والمعارك التي كانت تحدث في المنطقة^(٤) ، إذ أنها كانت مسرحاً لقتال القوات المهاجمة المدمرة ، ومواقع للجحافل الغازية المخربة الآتية من إيران^(٥) ، مما أثر على الوضع الثقافي والاجتماعي في المنطقة ، بالإضافة إلى تأثير الحروب والمناوشات الداخلية^(٦) .

^١ . وتأهيك بحواشي شروح (ابن مالك) وحواشي شروح (متون ابن هشام) . ينظر : نشأة النحو للشيخ محمد انططاوي ٢٥١ .

^٢ . ومن بين أسباب هذا الضعف ربما لأن الأتراك كانوا مغولين في كثير من حقيبتهم التاريخية بالدفاع عن امبراطوريتهم وتوسيعها .

^٣ . وقد سبق أن ذكر في بحث جرجان : أن من أمراء السلاجقة ووزرائهم من يرمى العلم ويشجع العلماء مثل : نظام الملك ، وإن جرجان كانت مهبط العلماء ومنازة غنم ومعرفة أثناء حكمهم .

^٤ . الشيخ معروف انودهي ٨٤ .

^٥ . بولان خالد النشبندي ، هـ ، و .

^٦ . الشيخ خالد النشبندي ومتهجه في التصوف ١١ .

ودام هذا التأثير إلى عصر ما بعد الشارح أيضاً ، وقد أشار الشيخ معروف النودهي^(١) في رسالة إلى والي بغداد إلى هذا الأمر ، إذ يقول : « ومنذ أن استولى شاه الججم على هذه المالكات اختلت أمور الدنيا والدين ، فلم يبق في القرى إقامة الجماعات والجمع ، وكانت القرى كلها عامرة ، واليوم أكثرها غامرة ، وتعطلت مدارس البلدان عن التدريس ، ولم يبق فيها من المخلصين إلا شردمة قليلون »^(٢) .

ومع ذلك فقد حظي التعليم في المناطق الكردية باهتمام سكانها ، وكان لأمرء بابان عنايتهم بالعلم والأدب وتنذيتهم للروح الثقافية ، وساعدوا طلاب العلم على أداء مهمتهم^(٣) . ولا نبالغ إذا تحدثنا عن شغف الأكراد الزائد بالقرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، ويعود ذلك إلى عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية ونفسية ، منها :

١- ما عانى منه الأكراد من عوادي الزمن قبل الإسلام ، أو كلما ضعفت الروابط الدينية بين الأمم المسلمة المحيطة بهم ، إذ أن الوضع الجغرافي لمناطقهم التي تتمثل أكثرها بمجموعات جبلية منفصلة عن بعضها ومحدودية الموارد الغذائية ، حالت دون تكوين وحدة قوية لهم ، مما جعلهم يمانون أكثر من غيرهم من بليّة التمايز بين الشعوب ، وتعرضهم للغزوات المتتالية^(٤) وطمع الغير .

ولذا لما انتشر الإسلام واعتنقه الأكراد^(٥) وأدركوا ماهية هذا الدين احتضنوه بشغف ، وأخذوا يتعلمون تعاليمه وعلومه ، بنهم ، ووجدوا ضالتهم فيه ، وعشقوا القرآن ووجدوه

^(١) المعروف : محمد بن السيد مصطفى (١١٧٥-١٢٥٤هـ) . ينظر : الشيخ معروف النودهي ٧٨ ، ٨٧ ، وعماؤنا في خدمة العلم والدين ٥٧٢ .

^(٢) عماؤنا في خدمة العلم والدين ٥٧٧ ، نقلت هذا النص لبيان احتمال وجود نفس الحالات في زمن الشارح الذي مرّ بنفس الظروف .

^(٣) البنيوشي حياته وآثاره ٢٨ ، الشيخ معروف النودهي ٥ .

^(٤) دراسة العلوم الإسلامية بين الكرد ، مقال انتشر في جريدة العراق / بغداد في ١٩٩٢/٩/٢٤ .

^(٥) إذ أن الكرد اعتنقوا الإسلام في وقت مبكر من تاريخ الإسلام ، أي في سنة (٢٠ هـ) . (العراق الشمالي : شاكر خصبك ١٤) .

خير دواء للقضاء على مرض التمايز والتعالي . وهاموا بالأخوة الموجودة في الإسلام .
ووجدوا مكانتهم الضائعة فيها .

ما هو النبي العربي محمد ﷺ يعلن للآفاق نداء القرآن : إن وجود أقوام ولغات متباينة ، هو لغرض التعارف وازدياد المحبة (لأن التعارف مع الغريب عن اللغة له نكهة خاصة) وأن هناك ميداناً واحداً فقط للتمايز والتفاضل ، هو ميدان التقوى والعمل الصالح ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾^(١) وأن الأحاديث النبوية الشريفة من المدل والمساواة والإيثار والتعاون المقرونة بالعمل الجاد ، فعلت فعلتها في النفوس ، ودخلت القلوب دون الاستئذان^(٢)

٢- ولذا ، يفوق اعتزاز الكردي المسلم الملزم بانتماكه الديني ، اعتزازه بأي انتماء آخر ، كالقبيلة ، والعشائرية ، والقومية^(٣) .

٣- كانت المناطق الكردية الجبلية في أكثرها شبه معزولة ، ومحرومة إلى حد ما عن الاهتمام والإمدادات العلمية من الولاة والسلطين المشغولين غالباً بشؤون الدولة ، والدفاع عن حدودها ، وتوسيعها والخلافات الداخلية ، مما جعل الكرد يعتمدون على أنفسهم في تمشية شؤون مدارسهم الدينية والعناية بها ، وتحمل نفقاتها مهما كانت ظروف معيشتهم ، لأنهم في أشد الحاجة إلى هذه المدارس ، التي ترشدهم إلى أحكام دينهم الذي أصبح كل شئ تقريباً بالنسبة لهم . فإذا كانت هناك بعض المدارس (الحكومية) في مراكز بعض الولايات وقسم قليل من المدن الكبيرة التي كانت

^(١) سورة الحجرات ١٣ .

^(٢) دراسة العلوم الإسلامية .

^(٣) لأنها الركيزة الأساسية الوحيدة لبناء شخصية ، وتجمعه في مصاف الآخرين من الأمم المسلمة .

فيها تشكيلات حكومية ، فهي كانت من القلة ، بحيث لا تقي بأغراض التعليم لأبناء
الأمّة^(١).

وكانت هذه المدارس موجودة في غرفة أو غرف ملحقة بالجوامع والمساجد الموجودة
في أكثر القرى ومحلات المدن والقصبات ، وتضم طلاباً من مختلف الأعمار ، وفي مختلف
المراحل في بعض المدارس ، وأصبحت هذه المساجد والجوامع من أهم المؤسسات الثقافية
والعلمية التي انتشرت في طول المناطق الكردية وعرضها منذ القرنين الثاني والثالث
الهجريين^(٢) إلى وقت قريب من الوقت الحاضر وبقيت المكان الوحيد لحلقات الدروس
العلمية المتداولة^(٣) وكان لها أثر كبير في الحفاظ على التراث الإسلامي ونشر الثقافة^(٤)
العربية ، ونمت في رحابها ملكات الرجال^(٥).

وتشهد ... شواهد تاريخية أن بعضاً من هذه المدارس ازدهر ، وبلغ ، حدّاً
يعانق الجامعات الإسلامية في القاهرة والمغرب والأندلس والأقطار الإسلامية الأخرى^(٦) ، وقد
ذكر أولياء جلبي طاف عدداً من مدن المناطق الكردية وقراها في سنة ١٠٦٥ هـ ، وكان
مكلفاً من السلطان العثماني - محمد الرابع - بأمور رسمية ، وقد سجل كثيراً من مشاهداته ،
ومما ذكره أنه رأى في الجامع الكبير بديار بكر بأمر عينيه ثمانين حلقة درس في آن واحد ،
ورأى مدارس أخرى كانت كل واحدة منها مختصة بعلم معين كالنحو والصرف والبلاغة
والتفسير والفقه وأصوله وعلوم القرآن والتجويد^(٧).

^(١) محمد بن عبد الله الجلي وجهوده العلمية ١٧ .

^(٢) زينبوري زانباي كوردله جيهاني نيسلامدا - حياة علماء الكرد في العالم الإسلامي ١/ ٤٥٧ .

^(٣) داود باشا والي بغداد ٣١٠ .

^(٤) رسائل كاك أحمد الشيخ إلى ملا عمر الأربيلي ١٤٨ .

^(٥) الشيخ عبد الله الخرياني من خلال مخطوطات مكتبته ٢٤١ .

^(٦) بايه خدائي بابائي به كان به زانباي ورو شنبيري - عناية البابائيين بالمعلم والثقافة / محمود
أحمد محمد ١٠٢ .

^(٧) كورد له ميژروي ده راو سيكانيدا - الكرد في تاريخ جيرانه ٤١ ، ٤٥ .

وكان بعض من الأمراء المحليين لهم مساهمة فعالة في خدمة العلم والمدارس وطلابها، ويروى أن أمير راوندوز^(١) أصدر أمراً منع بموجبه البقاء في أربيل لأي عالم لا يقوم بالتدريس^(٢) ، كما أصدر قراراً يقضي بمنح مكافأة مالية قدرها ليرتا ذهب لكل طالب يحفظ عن ظهر قلب متنّاً من كتب فقه الشافعي خلال ستة أشهر ، وقد حفظ في المدة المقررة ما يربو على ستمئة طالب^(٣) ، كما أوجب على السكان تأمين معيشة الطلاب^(٤) .

هذا بالإضافة إلى أن طلبة الكرد كانوا يشكلون قسماً كبيراً من الدارسين في الموصل وبغداد ، ولا سيما أيام الوالي داود باشا^(٥) رغم مشاق السفر في ذلك الوقت ، لأن في طلب العلم غاية ما بعدها غاية ، هذا على الرغم مما عانتها المناطق الكردية والعراق عموماً من الاضطراب السياسي والوضع الاجتماعي السيئ^(٦) ، إذ لم تستأثر الثقافة والعلم بدعم السلاطين والولاة في العهد العثماني فأنحصر الاهتمام بها في بعض المدن كبغداد والموصل^(٧) ودون مستوى الطموح أيضاً .

المدارس المتنقلة:

كانت هناك مدارس متنقلة بشيوخها وطلابها ترحل مع العشائر الرُّحَّل الطاعنة إلى المصايف صيفاً وإلى المناطق الحارّة شتاءً ، وقد يلتحق بها طلاب آخرون ولا سيما في —

^(١) يادي مه ردان - تذكّار الرجال ٦٦/١ .

^(٢) متبعاً في ذلك مسلك بعض الولاة المحبين للمعلم وأهله ، مثل داود باشا ١٢٣٢-١٢٦٥هـ .

^(٣) محمد بن عبد الله الجلي وجهوده العلمية ٩٦ .

^(٤) كوردولاري - حباة الكرد ٩٨ .

^(٥) الطلبة والمدرسون أيام وزارة داود باشا ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

^(٦) المصدر نفسه ٢٧٧ ، التودعي وجهوده النحوية ١٠ ، ١١ .

^(٧) ابن آدم وجهوده النحوية .

الصيف^(١) وكانت عشيرة الجاف من العشائر المعروفة بأصطحاب المدرسة معها في تنقلاتها في زمن أميرها محمود باشا الجاف ، إلا أن نسبة هذه المدارس كانت محدودة .



إن الدراسات الحلقية السائدة آنئذ ، رغم افتقارها إلى التنوع والشمولية الحديثة ، كانت تتميز بسمات وأسباب أذكت الأفكار وصقلت^(٢) بشكل متميز .
والدراسة في المدارس الكردية ، وآدابها ، ومراحلها ، ومنهجها ، وطرق التدريس فيها ، وحفلة التخرج ، ومنح الإجازة العلمية^(٣) ، والحالة الاجتماعية والمعاشية ، والمطل والحياة الترفيهية بين الطلبة من الألعاب الفكرية والبدنية ، وملابس الشيوخ والتلاميذ ، لها خصوصيات جديرة بالدراسة ، ولكن خارج مجال هذا البحث الذي لا يسمح بتفصيلات أكثر .

ويجدر بالذكر: أن اللغات العربية والفارسية والتركية كانت لغة الثقافة والحضارة والمراسلة في ذلك الوقت ، وكانت الكتابة باللغة الكردية قليلة ومحدودة جداً ، إلا أن شرح الشيوخ للدروس كان بالكردية في المراحل كافة .

عرفنا فيما مضى أن المدارس الدينية أثرت في الجوانب المختلفة في الحياة ، وأحدثت في المجتمع الكردي تغييراً فكرياً جلياً^(٤) ، وانتشلت من براثن الجهل والتخلف جماعات ،

(١) بابه خدأ ني بابا نيه كان به زانباري وروشنبري - عناية البابانيين بالمعلم والعرفه ٧ .

(٢) الأستاذ الخال ومواصله المسيرة رغم ثقل السنين / مقابلتي الصحفية المنشورة في جريدة العراق في ١٩٨٥/١/١٤ ، العدد ٢٧٢٣ .

(٣) عندما يبلغ الطالب المراحل النهائية ، ويتزود بقسط وافر من العلوم ، يطلب من شيخه منحه الإجازة العلمية ليدخل بها في سلك العلماء ، ويصبح شيخاً ، والإجازة سرد متسلسل للعلماء الذين يعود إليهم سند الإجازة العلمية التي يحملها الشيخ ، وينتهي بالرسول ﷺ يتلوها الشيخ مانح الإجازة دارجاً فيه اسم الطالب المجاز في حفلة تقام لهذا الغرض ، ثم يلبس الطالب جبّة وعمامة ويصبح شيخاً يقصده الناس . (الحالة الدراسية والاجتماعية في مدارس كردستان الدينية) ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) تاريخ المعارف في كردستان / مقال منشور في جريدة العراق ، العدد ١٧٤٥ في ١٩٨١/١١/٥ لابراهيم باجلان .

فربتها وهذبته لتكون أهلاً لحمل رسالة الإسلام^(١) . كما ساعدت في تهذيب عقلية الفرد الكردي وتحضره ، ونضجه^(٢) ، وسببت تخرج العديد من العلماء ، والشعراء ، والأدباء ، ممن ألفوا كتباً قيّمة في العلوم الدينية والأدبية ، أمثال ابن الحاجب ، وابن الحاج^(٣) ، والملا أبو بكر المصنف^(٤) ، والبيتوشي^(٥) ، وابن آدم^(٦) ، والنودهي^(٧) ، ومولوي^(٨) ، و... و... إلى الشيخ عبد الكريم المدرّس^(٩) أدام الله عمره الغالي ، ومئات من غيرهم ممن دخلوا سجل الخالدين ، وصاروا معروفين في عالم العلم والتأليف والتدريس .

هذه نبذة عن الحياة السياسية والعلمية للمنطقة التي وُلد فيها الشارح ، أي أنه عاش في خضم حكم البابانيين المضطرب ، ورأى سيطرة الأتراك حيناً ، والفرس حيناً آخر في أعنف أشكالها ، وأقصى مظاهرها ، ولا شك أن لهذه الأحداث أثرها في حياته وآثاره .



^(١) علماء ومدارس أربيل ، ٥ ، ٦ .

^(٢) البيتوشي ٢٠ ، الهامش .

^(٣) محمد بن حسن (ت ١٢٠٠هـ) الشيخ معروف النودهي ١٣ .

^(٤) أبو بكر الحسن بن هداية الله (ت ١٠١٣ هـ) الشيخ معروف النودهي ١٣ .

^(٥) عبد الله بن الشيخ محمد (ت ١٢٢١هـ) البيتوشي ٣٥ ، تاريخ السليمانية وأبحاثها ٢٧٠) .

^(٦) محمد بن آدم بن عبد الله (ت ١٢٣٧) وفاة العلامة ابن آدم الكردي / مجلة كاروان - المسيرة ، العدد ٨٢ لسنة ١٩٩٠ .

^(٧) محمد بن السيد مصطفى بن السيد أحمد البرزنجي (١١٦٦-١٢٥٤) الشيخ معروف النودهي ٧٨ ، ٨٧ .

^(٨) الملا عبد الرحيم بن الملا سعيد (١٢٢١-١٣٠٠) ده فقه كاني شه ده بي كوردي - نصوص الأدب الكردي ، ٩٩ .

^(٩) الشيخ عبد الكريم (١٣٢٣هـ - ٤) علماؤنا في خدمة العلم والدين ٣٢٤-٣٢٥ .

الفصل الثالث

حياة الشارح

ومنهجه

تمهيد:

من العلماء من تهيأ له أكثر من سبب ليعرفه بالناس من: شهرته العلمية ، واستقطابه الناس حوله ، أو آثاره التي تركها ، أو رغبة التجوال والتقاءه بالآخرين من أهل العلم والمعرفة ، أو وجودهم في أماكن معروفة ، كبتداد والقاهرة وغيرهما .

وهناك في مختلف زوايا العالم العربي والإسلامي من انمحت آثاره ، وماتت أخباره بموته ، أو لم يصل إلينا إلا قليل منها ، ولا سيما في القرون الأخيرة من العهد العثماني التي اتسمت بالفوضى وعدم الاستقرار واضطرابات السياسة وبالأخص القرن الثاني عشر الهجري (عصر الشارح) كما مرّ.

ولم تنهياً لهذا الصنف من العلماء ظروف المعرفة ، ولم تصل إليهم وإلى آثارهم يد الترجمة والتدوين ، وذلك لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية :

- ١- الظروف السياسية.
- ٢- انعزال المنطقة التي عاشوا فيها.
- ٣- أنهم لم يكن يعينهم أن يعرفهم الناس ، أو يتعرفوا على غيرهم ، إلا بقدر ما كان يتعلّق بتعلّمهم أو تعليمهم^(١).
- ٤- «إنهم لا يريدون إظهار ما عملوه من الخدمات؛ إحالة إلى علم الله سبحانه وتعالى حتى أنهم كانوا لا يكتبون أسماء أنفسهم ، بعد أن حرّروا كتاباً اعتماداً على الله

^(١) وما يلحظ أن علماً كياقوت الحموي صاحب جوهرتي: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) و (معجم البلدان) أهمل ترجمته لنفسه إلا ما يعرف من ثنايا كتاباته.

واخلاصاً في ما بذلوه في خدمة الدين»^(١)

٥- «خلّو بلادهم من المطابع ، وأسباب نشر العلوم ، وابتعادها عن البلاد المأهولة بها»^(٢) .

٦- «أو لم تكن لهم ثروة كافية للوصول إلى طبع ما يرون نفعه من الكتب القيمة والرسائل

لتنقيف المسلمين»^(٣) .

هذا بالإضافة إلى حالة اللامبالاة السائدة ، ولا سيما بين الأكراد، الناتجة عن عدم الوعي^(٤) .

بأهمية الترجمة.

كان الطالب يدرس عند شيخه كتاباً مهماً في علم من العلوم ، ربما كان يحفظه ، أو

يتقنه ، دون أن يعرف من هو المؤلف ؟ ودون أن يمنية ذلك شيئاً.

لذا انطوى كثير منهم في زوايا النسيان ، عدا «عدد قليل منهم هاجروا إلى البلاد

العربية ، وبقوا بها مدة ، أو توطنوا بها ، ف سجلت فيها على عادة المتبصرين في ضبط أحوال

أهل الفضل في البلاد لأهل الدين»^(٥) .

والشارح من الصنف الثاني الذي لم نحصل على شئ من ذكره ضمن التراجم ، ما عدا

^(١) علماؤنا في خدمة العلم والدين ٣.

^(٢) المصدر نفسه.

^(٣) المصدر نفسه.

^(٤) وقد غفل هؤلاء العلماء الأفاضل عن حقيقة ، وهي: أن ترجمتهم لم تظل مختصة بهم ، بل أصبحت حقاً عاماً للآخرين فأصبحت معرفتها من الضروريات النحلة لقضايا الربط والإسناد ، وترتيب العلوم حتى نعرف مثلاً من سبق من ؟ ومن علم من ؟ ومن أخذ منه ومن هو الذي أخذ ؟ وغير ذلك.

^(٥) علماؤنا في خدمة العلم والدين ٤.

بروكلمان الذي ذكر اسمه فقط ضمن شراح العوامل^(١) : ، و بعض المراجع^(٢) ، والفهارس الحديثة للمخطوطات^(٣) التي ذكرت اسمه فقط مقروناً بأثره المطبوع^(٤) ، أي أن كل ما وصلنا إليه منه هو اسمه ، ولقبه ، وأثره ، وتاريخ وفاته ، والمنطقة التي عاش فيها ، ولولا بعض من آثاره لأفل ذكره وانمحى من الذاكرة ، كغيره الكثيرين.

اسم الشارح:

هو: علي بن الشيخ حامد بن الشيخ فتح الدين ، كما نصل إلى تأكيد ذلك فيما يأتي :
يقول الشارح في بداية كتابه تكميل الزنجاني : «أما بعد فيقول المبد الفقير إلى الله الغني علي بن الشيخ حامد الأشنوي» .
ويقول في بداية تفصيل الجرجاني : «أما بعد فيقول الطامع في اللطف الرباني علي بن الشيخ حامد الشيخاني» ، وبذا حصل التأكد من اسمه واسم والده ، وهو شيخ عالم أيضاً^(٥) ، واتفقت في العبارة النسخ الست التي اعتمدت عليها في التحقيق ، ما عدا نسخة (ج) و (هـ) ، اللتين سقطت منهما البداية ، وهكذا ورد اسمه في بعض التراجم والفهارس الحديثة^(٦) ، وأورد

(١) تاريخ الأدب العربي ٢٠١/٥ .

(٢) التعريف بمساجد السلیمانیة ٨ .

(٣) منها: فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية في السلیمانیة ٢٣٩/٢ . وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ٣٦٢/٣ . وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ط ١٦٩/٨ .

(٤) تكميل الزنجاني ، .

(٥) يقول الشيخ محمد القزلي حين يتحدث عن بلدة «أشنه» : وقد نسب إليها جماعة من فحول العلماء بعد القرن العاشر الهجري على لفظ «أشنو» ، كالشيخ حامد وابنه ملا علي الأشنويين (التعريف بمساجد السلیمانیة ٨) .

(٦) ينظر الهامش (٣) من الصفحة هذه .

بروكلمان الاسم هكذا^(١) : علي بن الشيخ حميد الشبخاني ، وهو نفس الاسم إلا أنه أخطأ فكتب (حميد) بدلاً من (حامد) ؛ إذ لا يوجد علي شيخاني آخر ، شرح العوامل ، حسب تنبهي وتحرياتي ، هذا ، ويقول الشارح في بداية حاشيته على تأليف في علم «الوضع» : «يقول الفقير إلى الله الغني عن العالمين ، علي بن الشيخ حامد بن الشيخ فتح الدين» ، وبذا وصلنا إلى اسم جدّه وهو من الشيوخ أيضاً .

لقب الشارح :

يلحظ أن الشارح ينسب نفسه مرةً إلى الأشنو ، ومرةً إلى الشبخان ، وأشنو ، أو أشنوية كما هو موجود في بعض المعاجم^(٢) والمراجع^(٣) الإيرانية الفارسية ، وشنو كما يسميها الأكراد ، وأشنو كما ورد في معجم البلدان^(٤) ، وفي بعض المعاجم^(٥) أيضاً ، مدينة كردية إيرانية قريبة من الحدود العراقية ، ومركز للناحية^(٦) ، وهي واقعة بين خانة (پيران شهر) ، وميانداو ، وارمية (رضائية) ، وقريبة من بعض منابع^(٧) الزاب الصغير الذي شقّ المدينة إلى شقين^(٨) .

^(١) تاريخ الأدب العربي ٢٠١/٥ .

^(٢) فرهنگ معین - معجم معین بالفارسية ١٥٣/٥ .

^(٣) دائرة المعارف بالفارسية ١٥٩/١ .

^(٤) معجم البلدان ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .

^(٥) فرهنگ عمید - معجم عمید الفارسی ١٦٠ ، وورد فيه اسم أشنو وأشنوية أيضاً .

^(٦) دائرة المعارف بالفارسية ١٥٩/١ .

^(٧) إذ للزاب مصادر أخرى داخل العراق ، مثل السيول المتكونة من ذوبان الثلوج وبعض الأنهار .

^(٨) مقابلة مع الدكتور مصطفى الزني في ٥ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الذي أمضى شهراً من أيام دراسته في منطقة شنو في قرية كائي سبيكة عام ١٣٦١ هـ .

وفي مقابلة مع فضيلة الشيخ عبد الكريم المدرس^(١) ظن أن شيخان قرية من منطقة شنو ، إلا أنني لم أصل إلى تأكيد ذلك رغم تحرياتي في بعض المصادر^(٢). وشيخان قضاء في العراق تابع لمحافظة نينوى^(٣) ، وشيخان: قرية تابعة لناحية ميدان ، في قضاء خاتقين - ديالى ،... ، إلا أنني لم أحصل على اثر يدل على وجود ، أو ولادة الشارح في إحدهما ، ولم أهتم إلى الشيخان المقصود ، أو شيخان آخر كقرية أو مدينة ، رغم تحرياتي ، أي لم أصل إلا إلى احتمال أن يكون الشارح متولداً في أحد المكانين: الأشنو ، أو الشيخان (أيما كان شيخان الشارح) ، وموجوداً بالدراسة ، أو التدريس في الآخر ، أو سكن في المكانين بالانتقال من أحدهما إلى الآخر ، مما حدا به أن ينسب نفسه مرة إلى هذا ، ومرة إلى ذلك ؛ إذ أن رواية تقول أن الشارح كان ساكناً في الشيخان ، ثم انتقل إلى الأشنو^(٤) ، ولو أن نسبة الشارح نفسه إلى الشيخان في تفصيل الجرجاني ، ربما يؤيد العكس إن صح الانتقال ، وتؤيد الرواية -إن صحّت- ظنّ الشيخ عبد الكريم المدرس^(٥). وقد عدّ الأستاذ علاء الدين السجادي^(٦) مجموعة الشعراء الأكراد الذين لم تعرف ترجمة وآثار الأكثر منهم ، وعدّ ضمنهم الشارح باسم: علي الشихاني الشنوي ، ناسباً إليه اللقبين.

(١) في ٢١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ

(٢) المصادر الإيرانية السابقة بالإضافة إلى جغرافياي نظامي إيران /كوردستان - الجغرافية النظامية لإيران /كوردستان بالفارسية.

(٣) ويشكل المسيحيون واليزيديون نسبة من سكان القضاء.

(٤) نقلًا عن الشيخ محمد علي القوه داغي في مقابلة معه في ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ من أنه سمع عن ملا طاهر بن ملا عبد الله الأربيلي أنه التقى بأحد أحفاد الشихاني وسمع منه الرواية.

(٥) لأن الانتقال إلى الأقرب من المكان أكثر احتمالاً منه إلى الأبعد.

(٦) في كتابه: ميژووي شه ده بي كوردي - تاريخ الأدب الكردي ٥٩٠ ، ٥٩١.

وكون الأشنو مدينة جميلة ذات بساتين وخيرات ، ومعروفة بمدارسها الدينية^(١) التي خرجت العديد من العلماء^(٢) يرجح نسبة الشارح إليها ولادة ونشأة. ومن جهة أخرى ، فإن انتشار آثار الشارح في العراق في شماله أكثر من غيره ، وتداولها منهجاً للدراسة بين أكراد المنطقة ، يدل على أن الشارح أمضى معظم حياته العلمية في العراق.

آثار الشارح:

١- تكميل الزنجاني (في الصرف):

وهي تسمية الشارح نفسه ، إذ يقول في بداية شرحه للعوامل: «وسمّيته تفصيل الجرجاني ، كما سمّيت التصريف تكميل الجرجاني»، إلا أن الكتاب اشتهر بين الأكراد باسم تصريف الملا علي^(٣) ، وهو شرح لتصريف^(٤) عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين الزنجاني ، (ت ٦٥٥ هـ)^(٥) ، وتشير بعض من فهارص المخطوطات الحديثة^(٦) إلى العديد من نسخها المخطوطة قبل الطبع ، وانتشر كثيراً بعد الطبع ، طبعه فرج الله ذكي الكردي بمطبعة :

^(١) مقابلة مع الدكتور مصطفى الرني في ٥ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ.

^(٢) قال ياقوت الحموي عند تحدّثه عن أشنه (أشنو): نسب المحدثون إليها جماعة من الرواة على ثلاثة أمثلة: اشناني ، واشنهني ، واشناني ، ثم ذكر أبا جعفر محمد بن خفص الاشناني ، وعبد العزيز علي الأشنهني. (معجم البلدان ١/٢٠١، ٢٠٢).

كما نسب إليها فحول من العلماء . بعد القرن العاشر الهجري ، منهم: علي بن محمد الأشنهني ثميد القاضي أبي بكر بن العربي ، بالإضافة إلى الشيخ حامد وابنه علي الأشنوي. (التعريف بمساجد السليمانية ٨).

^(٣) التعريف بمساجد السليمانية ٨.

^(٤) ويطلق عليه اسم (عزي) أيضاً.

^(٥) الكتف ١٣٩/٢ ، وطبقات الأشنوي ١١/٢.

^(٦) الهامش (٣) من صفحة (٤٧) .

السعادة بجوار محافظة مصر ١٣٥٤ هـ ، وبهامشه الأول حاشية الشيخ محمد القزلي ، وبهامشه الثاني حاشية الشيخ عمر محمد أمين القره داغي.

٢- تفصيل الجرجاني: وهو موضوع هذا البحث.

٣- حاشية مخطوطة على رسالة في علم الوضع لمجهول:

وهي تحمل رقم ٢١٩٠٢ في دار صدام للمخطوطات في بغداد ، وهي أقل من أربعة أوراق ، أي سبع صفحات وستة أسطر ، في الصفحة الواحدة واحد وعشرون سطراً ، وفي السطر الواحد عشرون كلمة تقريباً.

القياس: ٢١ × ١٦ سم.

وقياس القسم المخطوط: ١٦ × ١٠,٥ سم.

تاريخ النسخ: ١١٥٦ هـ ، أي بأربع سنوات بعد وفاة المؤلف.

اسم الناسخ: اسماعيل بن سيف الدين المشهور بالماويلي^(١).

يورد المصنف مختصراً من الرسالة قائلاً: وقوله ... آه ثم يبدأ بالتعليق، وقد أشرت إلى البداية، وأعيدها فيما يأتي مع سطور أكثر؛ لنطلع على منهج الحاشية والمحتوى، مع إيراد النهاية، يقول المصنف بعد البسملة: «يقول الفقير إلى الله الغني عن العالمين، علي بن الشيخ حامد بن الشيخ فتح الدين، مستعيناً من صاحب القضاء والقدر، مصلحاً على خير البشر، في ملتصق بعض الطالبين، وسيلة^(٢) لسائر الراغبين، تلقوها بالقبول، يا واهب كل مسؤول،

^(١) يوجد في نهاية حاشية الشيخ اسم اسماعيل فقط ، وناسخها هو نفس النسخ لمخطوطة قبل حاشية الشيخ في نفس المجلد : أي تحت نفس الرقم ٢١٩٠٢ ، ويوجد في نهايتها الاسم الكامل كما دونته ، والمخطوطة الأخرى حاشية لأحمد بن حيدر بن أحمد الكردي الحسين ابادي على شرح عصام الدين ابراهيم بن محمد بن غريشاه لاستنارة أبي القاسم السمرقندي ، تأريخ نسخها ١١٠٣ هـ.

^(٢) في الحاشية: رسيئة، ولا ينسجم بها المعنى.

قوله: «ومما ينبغي أن ينبه عليه ... آه» أقول: مما ينبغي أن ينبه عليه: أن هذا المقام يقتضي تفصيلاً. وهو: إن الوضع النوعي ليس مما يكون الوضع فيه عاماً والموضوع له خاصاً مطلقاً، وجاء في النهاية:

«هذا ما أردنا إيراده في هذه المباحث: فالحمد لله خالق الأفهام، وعلى نبيه الصلاة والسلام، وعلى آله البررة الكرام».. تمت من يد إسماعيل، سنة ألف ومئة وخمسين وستة».

ولم أصل إلى الترتيب الزمني لتأليف هذه الحاشية. كما وصلت فيما مضى إلى تأليف تكميل الزنجاني قبل تفصيل الجرجاني،.. ولم يعرف للشارح غير هذه الآثار الثلاث ... ورغم ورود اسم الشارح شاعراً كما مر^(١)، لم يعرف له أي أثر شعري عربي أو كردي لحد الآن حسب تتبعي وعلمي.

وفاة الشارح:

وفاة الشارح في ١١٥٢ هـ؛ إذ جاء في نهاية المخطوطة المرقمة ١٥٧٥٢: في دار صدام للمخطوطات في بغداد، وهي: شرح القاضي مير حسين بن معين المبيدي الحسيني، على هداية الحكمة لمفضل بن عمر الأبهري، ما يأتي:

< تمت > «في سنة ألف ومئة وخمسين وثلاثة بعد الهجرة النبوية المصطفوية، وقد كان في ذلك الوقت موت مولوي ملا عبد الغفور الحيدراني، في سنة قبل هذه السنة، موت فريد دهره، ووحيد عصره، ملا علي الأشنوي، اللهم اغفر لهم، ولنا أجمعين».

^(١) قبيل نهاية التحدث عن صاحب السراج في ص (٤٩) .

محتوى المخطوطة وأهميتها:

اشتملت المخطوطة على ديباجة متسمة بالتكلف، والتزام القافية كالعادة السائرة في تأليفات ذلك العصر، بدأها بحمد الله، والصلاة على نبيه، وعلى آله، ثم بين: أنه لما صنف كتاباً في علم الصرف، أراد أن يكون منه في علم النحو أيضاً تذكرة للطالبين، فقال:

«لما صنف كتاباً في علم التصريف مشتملاً على كتاب الزنجاني» إلى أن يقول: «أردت أن يكون مني، في علم النحو أيضاً تذكرة للطالبين» ثم يقول: «لشرح العوامل، مع إعرابه، وتوضيحه على وجه الإتقان».

ونال تأليفه هذا اهتماماً ورغبة لدى الدارسين، ولا سيما في منطقة الشارح، وتكمن أهميتها في أنها ليس شرحاً فحسب، وإنما هو شرح وإعراب لمقتضى العوامل ولا يخفى ما لأهمية الإعراب من تفهيم المادة النحوية، ولا سيما في المناطق الكردية، هذا بالإضافة إلى ما يتسم به التأليف من الوضوح والاعتدال لأنه لشيخ يُعَدُّ من فحول العلماء^(١)، ومع ذلك لا يخلو التأليف من الغموض والتكرار وتكلف التعقيدات أحياناً.

منهج الشارح:

هو ذلك النهج الذي وصفه الشارح بقوله: «لشرح العوامل مع إعرابه على وجه الإتقان» ... وفيما يأتي أحاول أن أسلط الضوء على منهج الشارح بصورة عامة:

^(١) التعريف بمساجد الطيمانية: ٨.

١- الكتابة:

لم أحصل على نسخة المخطوطة بخط الشارح حتى أعرف نهجه في شكل الكتابة والتمييز بين المتن والشرح، والنسخ الموجودة عندي نسخت من نسخة الشارح، أو من النسخات عنها، ميزت المتن عن الشرح بإحدى الطرق الآتية:

كتابة المتن بحبر أحمر، أو بخط أكبر، أو تحت خط مستقيم، كما يأتي ذلك في وصف المخطوطات، وفي بعض النسخ أكثر من طريقة.

٢- طريقته في الشرح والإعراب:

وتتمثل في إيراد المختصر من المتن ثم الأخذ في توضيحه وإعرابه، ولم يلتزم في ذلك بمنهج ثابت: تراه يقدم الشرح على الإعراب في نص وهذا أكثر، ولا سيما في البداية، ويقدم الإعراب على الشرح في نص آخر، ربما يعود ذلك على أهمية الشرح أو الإعراب، ولكن ليس دائما أيضا، وأعمل شرح وإعراب المفهوم، أو ما سبق شرحه وإعرابه، ويكرر الإعراب أحيانا.

٣- منهجه التعليمي:

رغم أن الشرح لا يخلو من غوامض العبارات وبعض التعقيدات كما ذكرت، إلا أنه واضح في أكثره، ومعتدل كما ذكرت، وحاول الشارح أن يجمع بين السهولة وجمال الأسلوب^(١)، وأكثر من تكرار الإعراب في الجمل المتشابهة، وأراد بذلك أن يكون كتابه منهجا -

^(١) وهذا ما يسمى بالنسب المتعقبات المعاصرة، أي أنها سهلة الفهم، ولكنها ليست سهلة الصياغة.

تعليميا، ولذلك اهتم بإيراد بعض التعريفات^(١) اقتبسها في الغالب من تعريفات من تقدمه من النحاة ويتتبع معاني الحروف، ويذكر ما لم يذكره المصنف أحيانا^(٢) وقد سبقه في هذا النهج كثير من النحاة^(٣) الذين كتبوا في معاني الحروف كتابة متخصصة، وإذا أراد أن يبين قاعدة، أو مقولة مهمة يبدأ بكلمة «اعلم» وهي كلمة تعليمية غالبا.

نص الشارح على أن كتابه تذكرة للطلابين، ويرى أنه اختصر إلى حد ما، غير أن اختصاره لم يكن لغرض التعليم بل لموانع منعه من التفصيل، إذ يقول: «أردت أن يكون مني تذكرة للطلابين مع ضيق مجالي عن الإتيان بصوغها لاختلال حالي بموانع من تمام التفصيل والبيان».

٤- مصادرہ:

يلحظ المطالع لشرح الشارح أنه أمام عالم جامع، أحاط بعلم الأولين ومن تقدمه في ميادين كتابه، يقطف من أزاهير علمهم، ويجني من بساتين فكرهم، رغم أنه لم يتبع في ذلك منهاجا ثابتا، يذكر المؤلف دون تأليفه، ويذكر المؤلف دون المؤلف، أو ينقل المعلومات دون أن يذكر هذا أو ذاك، فيقول مثلا: قال بعضهم، أو قيل، ربما لأن المعلومات ترسخت فيه، وأصبحت لديه (مَلَكَه)^(٤) منذ أيام التلمذة، ونسي مصادرها، ولا يرى حاجة للتفتيش عنها،

^(١) مثلا: يقول في الصفة المشبهة: «وعرفوها بأنها ما اشتق من فعل لازم لن قام به بمعنى الثبوت، أي بحسب الوضع» والعوامل المعنوية: هي ما لا حظ للسان فيها، واسم الفاعل: هو ما دل على ذات قام بالفعل على معنى الحدوث، واسم المفعول: وهو ما دل على ذات وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث وغير ذلك.

^(٢) ينظر مثلا نهاية موضوع حرف الجر «اللام».

^(٣) مثل: المالقي في (رصف اللباني) وابن قاسم المرادي في كتابه «الجنى الداني في حروف المعاني» وابن هشام في (الغني).

^(٤) (الملكة): مصطلح لدى بعض من طلاب الدراسات الحلقية، وهي: حالة تحدث لدى الطلاب المجتهدين ولاسيما الأذكياء، حين يظل الطالب المبتدي يجتهد ويثابر ويحفظ النون وبمغز الشروح وغوامض العبارات، ما يفهمها، وما لا يفهمها، وإذا بيوم يأتي عبثه وقد تفتح ذهنه، وبدأ يفهم شيئا فشيئا، ما حفظه قديما وحديثا، وتحدث لديه المفاجأة، أو ما يشبه الإنتعاج من الفهم ولاسيما إذا كان لدى الطالب مخزون كبير من المحفوظات التي يظل نسج منها في الذاكرة مدى الحياة، وتسمى هذه الحالة بملكة، أي أصبح الطالب مالكا للفهم، وبلغ مرحلة النضوج.

ولاسيما في القواعد العامة التي لا خلاف فيها، وجملة القول: إن شرح الشارح عبارة عن النقل والاستنباط والاستخلاص من علوم الأولين، من المتقدمين، والمتأخرين، وممن ذكرهم: سيبويه^(١)، وابن الحاجب، والسيد الشريف، والجامي، وعصام الدين، والأخفش، والقاضي، والبرضي، والفراء، والفاضل الهندي، ونقل عن الشيخ عبد القاهر أيضا، دون أن يذكر مصدر النقل، كما نقل الرأي عن بعض من الفقهاء الأئمة^(٢) أيضا، كالشافعي والحنفي ويشير إلى شرح الكافي، وشرح الشافعية دون تعيين الشارح، بالإضافة إلى القاموس.

٥- مذهب النحوي:

لقد اختلفت ظاهرة الانتماء المذهبي تقريبا في عصر الشارح، وبذا اختلفت مصطلحات: قال أصحابنا، وفي مذهبنا، لدى أصحابنا، ولذا ترى الشارح يذكر مذاهب العلماء من البصريين والكوفيين دون التعمص، إلا أن مذهب البصريين انتشر في بغداد، ومنها انتشر في المناطق الكردية في شمال العراق وغيره؛ لذا يلحظ أن الشارح ينقل عن سيبويه أكثر من غيره، ويأتي بعده ابن الحاجب^(٣) ثم السيد الشريف وكأنهم يشكلون لديه مذهباً.

^(١) رتب الأسماء حسب ورودها الأكثر في الشرح.

^(٢) مثلا يقول في شرح (وآله) أي مؤمني بني هاشم وبني عبد المطلب عند الشافعي رضي الله عنه، ويقول: (واسم الفاعل مطلقا حقيقة في الحال بالاتفاق، وفي الماضي أيضا، عند الأكثرين، وإليه ذهب الشافعي رضي الله عنه، ومجاز بالاتفاق في المستقبل، وفي الماضي أيضا، وإليه ذهب الحنفي رضي الله عنه).

^(٣) ولو أن انتفاء ابن الحاجب إلى البصريين كما زعم ذلك بعض النحاة يقتضيه اندثار سدي عنوان الحنفي، ويقولون: أن مذهبهم هو مذهب أصحاب الاختيار، النرج، فهو ليس كوفيا ولا بصريا، يقتضيه حقيقة لكتاب ابن الحاجب (شرح النواقيص نظم الكافية) ٩٠.

٦- شواهد:—

أ- من القرآن الكريم:

لقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة التي بلغت (٧١) آية^(١)؛ إذ لاشك أن القرآن الكريم من أهم المصادر التي استقى منها علماء العربية والنحاة الأوائل؛ نظراً لإجماعهم على أنه في أعلى درجات الفصاحة، وخير سجل للغة الأدبية المشتركة^(٢)، ولذلك نجد ابن حزم يلقي باللوم على أولئك الذين يقدمون الاستشهاد بغير القرآن، فيقول: «والمعجب ممن إن وَجَدَ لإعرابي جلف، أو لامريء القيس، أو الشعاع، أو الحصن البصري، لفظاً في شعر، أو نثر، جعله في اللغة واحتج به، وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات»^(٣).

ب- الحديث الشريف:

استشهد بالأحاديث الشريفة، كما هو منهج بعض النحاة المتأخرين، ولكن شواهده منها قليلة لا يتجاوز ثلاثة أحاديث^(٤)، ولا شك أن كلام الرسول ﷺ يأتي بالدرجة الثانية بعد كلام الله تعالى، من حيث قوة فصاحته وبلاغته، وقد كان النحاة القدماء مقلين من الاحتجاج به، وحجتهم في ذلك: أن أكثر الأحاديث رويت عنه عليه السلام بالمعنى، وإن بعض الناقلين لها كانوا من غير العرب الذين لا يعمل على لغتهم^(٥).

(١) أي: من حيث الاستشهاد بها، ما عدا المكررة.

(٢) المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي ٥١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٣٦/٤، لابن حزم، ينظر: الجامع النحوي حياته وآراؤه مع تحقيق كتابه الكشف

هـ، و/ د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي.

(٤) ينظر: فهرس الأحاديث من هذا البحث.

(٥) المدارس النحوية ٤٧، ٨٠.

وأما المتأخرون فقد تعددت آراؤهم من الاحتجاج به، وذهبوا فيها مذاهب ثلاثة^(١):

- ١- ذهب فريق منهم إلى المنع مطلقاً، كابن الضائع وابن حبان.
- ٢- يرى فريق آخر الجواز مطلقاً وفي مقدمتهم ابن مالك.
- ٣- وقف فريق آخر موقفاً متوسطاً بين المنع المطلق، والجواز المطلق، إذ أجازوا الاحتجاج به، إذا سلم سنده، وصح متنه، وعُني بالفاظه، ومن مقدمة هؤلاء: الشاطبي.

ج- الشعر:

استشهد بأحد عشر شاهداً من الشعر، من بين أبيات وأنصاف، وأجزاء من أبيات (كاملتين أو أكثر) وقد أوردها غير منسوبة إلى قائلها، ولم تخلُ تخريجها من المشقة والمعاناة. هذا ولم ألحظ الاستشهاد من كلاً العرب إلا في مثال واحد وهو:

من تأبى إصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد

أي كاد يصيب، أو كاد يخطئ، هذا بالإضافة إلى الأمثلة الاعتيادية الكثيرة.

٧- الجديد في شرحه:

جاء عصر الشارح، وعلم النحو كامل بتعام قواعده، وشمول أبوابه، فلم يبق باب لم يطرق، ولا احتمال لم يؤخذ، ولم يناقش، شأنه في ذلك شأن العديد من العلوم الأخرى، فأنحصر الجديد إذا وجد لدى بعض الحذاق من النحويين في بعض التحليلات، والاعتراضات اللغوية وابتكار الإيضاح الأكثر. وإذا وجد الشارح شيئاً من هذا القبيل في شرحه صرح به، وقد لاحظت ذلك في مواضع منها^(٢):

- ١- فيما سبق من هذا البحث، وتحت العنوان: لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ؟

يلحظ ما يأتي:

^(١) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ٢٠-٢٥.

^(٢) حسب ربط بعضها بالقسم الدراسي. لا يحسب ترتيب وجودها في النص المحقق. ذكرتها.

أ- أن الشارح بعد الانتهاء من شرح النص: (الفعل على الإطلاق) قال: «وأرجو أن لا يأخذك الملل من التطويل؛ إذ القول ليس مما قيل، بل ابتداء جديد جميل. وكل جديد لذة كما في البين قد قيل»^(١).

ب- وفي نهاية الموضوع^(٢) وبعد أن أورد الشارح التحليلات والتعليقات التي تجعل أفعال القلوب عوامل سماعية قال:

«خذ ما خصنا من هذا المقال، والله أعلم بحقائق الأحوال»^(٣).

٢- قال في إعراب واو الفاعل^(٤) في كلمة ﴿وَلَا تَلْقَوْا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٥)، مرفوع محلا رفعه بالضمه فاعل «تلقوا»، ثم قال: «لا يقال: فليكن الرفع المحلي والنصب والجر أيضا في ضمائر الجمع بالحروف المحلية، أي بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرًا، كما يكون الإعراب المحلي في ضمائر التثنية بالحروف، أي: بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرًا، لأننا نقول: إن ضمير التثنية واقع في محل معرب مثنى، وكل معرب مثنى معرب بالالف وبالياء، فالواقع محله يكون إعرابه المحلي كذلك، بخلاف ضمائر الجمع، فإنها واقعة في محل معرب مجموع، والمعرب المجموع لا يجب أن يكون إعرابه بالحروف، بل يكون بالحركات أيضا، فالواقع محله يمكن أن يكون في محل معرب بالحركات، مع أن الأصل في الإعراب بالحركات، وكالضمير مائر المبنيات الواقعة موقع المثنى والمجموع، كالموصلات، وأسماء الإشارة، فما وقع منها موقع المثنى، يعرب بالحروف المحلية، وما وقع موقع الجمع يعرب بالحركات المحلية»، ثم يقول: «فز بهذا البيان، فغير كتابي لا يعطيك العيان».

^(١) ينظر ص (٢٣٣) من هذا البحث.

^(٢) أي موضوع: فإذا تكون العمل مئة عند الشيخ ؟

^(٣) في ص (٢٣٠)

^(٤) موضوع زيادة حرف الجر «بالياء» في الصفحة (١٢٨)

^(٥) البقرة ١٩٥.

٣- قال الشارح تعليقا على «عشرة» في قول المصنف: (النوع الثامن أسماء تنصب أسماء نكرات على التميز، وهي: تسعة أسماء، الأول: عشرة): «واعلم، أن العشرة إنما تتركب مع إحدى أو اثنتين للمؤنث. والمركب مع أحد أو اثنتين للمذكر هو عشر لا عشرة. فحق العبارة أن يقول: الأول عشر بلا تاء، وتذكير ركبت^(١)، أو يقول: إذا ركبت مع إحدى أو اثنتين بصيغة المؤنث، والظاهر أنه سهو قلم» ثم قال: والعجيب: أنه لم ينبذ على هذا أحد من الشارحين ولا غيرهم».*

٨- موقفه من المصنف:

لا يكاد يعارض الشيخ المصنف في شيء، وإذا ما عارضه في مسألة لغوية مثلا كما مر في المسألة السابقة، فإنه يحمله على السهو. وقد لوحظ في موضوع: «لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ» أيضا، كيف أن الشارح اجتهد وقدم ما رآه جديدا في رأيه، دفاعا عن الشيخ. وقدست هناك فقرات من قول الشارح بشأن الأفعال المطلقة، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال القلوب.

٩- تأثره بآثره (تكميل الزنجاني) الذي ألفه قبل تفصيل الجرجاني:

وصلت بعد الموازنة بين أثري الشارح، إلى أن الشارح أتبع في منهجه هنا منهجه هناك. في العديد من فقراته، مثل: طريقة الشرح، ومذهبه، والمنهج التعليمي، موقفه من المصنف، كما تأثر بمعلوماته الصرفية^(٢).

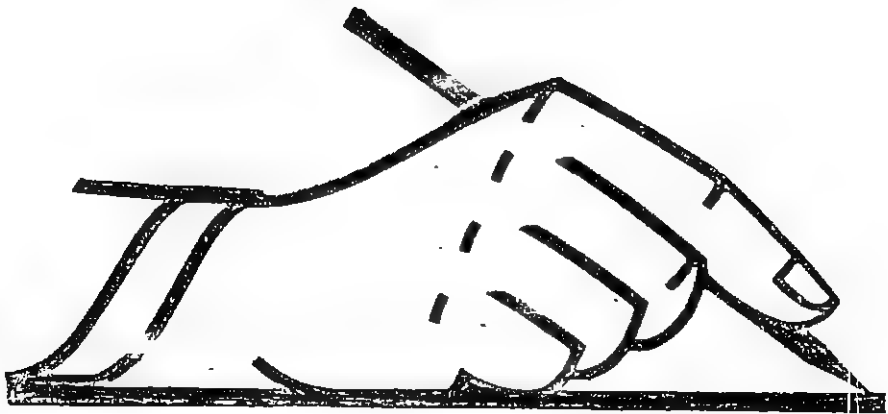
* ينظر ص (١٩٠) - في هذا المحل

^(١) أي حق العبارة: تذكير ركبت أبش.

^(٢) يقول في النسخة في قوله تعالى: (وَلَا تَقُولُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) «التهلكة مصدر بمعنى الهلاك خارج عن الاوران الأربعة والخاتمين مصدر مجرد، كما أنه إيرادات صرفية نسبية بهذا.

الفصل الرابع

المخطوطة المحقة ومنهج التحقيق



١٠- ما يؤخذ به :

ومما يؤخذ به الشارح بالإضافة إلى ما ذكرت^(١) :

أ- عدم الترتيب في الشرح والإعراب.

ب - عدم الترتيب في النقل.

ج - الإطناب.

هـ - التكرار الممل أحيانا في إعراب بعض الكلمات ، فقد لاحظت إعرابه لكلمة «نحو» أي :

«مثل» ، أكثر من عشر مرات.

د- استعمل الشارح بدلا من (نائب الفاعل) ، (مفعول ما لم يسم فاعله) غالبا ، علما أن الأول أوضح وأخبر.



^(١) من تعمد التموض والتعقيد أحيانا.

اسم المخطوطة ونسبتها إلى مؤلفها

اسم المخطوطة^(١): «تفصيل الجرجاني» ومؤلفها: «علي بن الشيخ حامد الشبيخاني» ينص على ذلك الشارح بنفسه بقوله: «يقول الطامع في اللطف الرباني علي بن الشيخ حامد الشبيخاني» إلى أن يقول: «وسميته تفصيل الجرجاني» اتفقت في العبارة كل نسخ التحقيق التي فيها البدايات من الأصل، أ، ب، د.

نسخ المخطوطة:

رغم أنني لم أتمكن من التجوال الشامل في المناطق الكردية وقت تحقيق هذه المخطوطة، بحثاً عن حياة الشارح وآثاره لبعض الظروف، فلم أزر سوى بعض المدن الرئيسية في شمال العراق كاربيل^(٢) والسليمانية^(٣)، إلا أن حملات الدوائر الأثرية في بلدنا لجمع الآثار والمخطوطات أثمرت عن وصول الكثير منها إلى بغداد، ولو أن الكثير منها لم تفهرس لحد الآن، مما يعرقل عمل الباحثين، والدوائر المعنية شعرت بهذا فبدأت تستعين بالباحثين والخبراء، وجدير بالذكر أن تشير إلى جهود بعض منهم مثل: فضيلة الشيخ محمد علي القره داغي، الذي كرس بعضاً من وقته أسبوعياً للقيام بهذه المهمة منذ مدة في دار صدام للمخطوطات في بغداد، تلبية لطلب الدار، وشعوراً منها بحاجة هذه المخطوطات إلى من ينفذ منها غبار النسيان والإهمال ويضعها بالفهرسة تحت الأنظار، ريثما تجد المهتمات منها أو بعضها على الأقل من يخرجها من ظلمات الرفوف إلى نور الطبع والنشر. وتحتوي هذه الدار على الكثير من المخطوطات التي وصلت إلى بغداد من أنحاء العراق وغيرها ولاسيما المتداولة للدراسة في المناطق الكردية، في شمال العراق وغيره.

وبذا أصبحت الدار مرجعاً مهماً لمتبعي الآثار ويجد الكثيرون فيها ما يبتغون. وأنا الذي وجدت فيها ما أريد ويكفييني للتحقيق من النسخ المت التي حصلت عليها، وبمساعدة

(١) ينظر صور الصفحات الأولى منها في قسم: صور بعض الصفحات من نسخ المخطوطة.

(٢) أربيل (هه ونين): مدينة كردية عراقية قديمة يعود بناؤها القديم إلى الألف الثالث قبل الميلاد. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة ص ١١١.

(٣) التي حصلت فيها على الأثر الأول المطبوع للشارح. والسليمانية مدينة بناها إبراهيم باشا الباباني سنة ١٢٠٠هـ في زمن سليمان باشا والي بغداد، ينظر: الشيخ معروف النودهي، تأليف محمد الخال ص ٦٦.

فضيلة الشيخ محمد علي القره داغي، ورمزت إلى النسخ بـ (الأصل، أ، ب، ج، د، هـ) فالثلاث الأول منها كاملات، والبقية ناقصات.

أوصاف المخطوطات :

الأوصاف والملاحظات العامة ، بين النسخ :

أولاً- البداية والنهاية :

أ- كل النسخ لها بدايات ما عدا النسخة «ج» و «هـ» إلا أن «د» يوجد فيها السقط بعد الصفحة الأولى.

ب- كل النسخ لها نهايات ما عدا النسخة «هـ».

هنا، وحديثي أثناء وصف المخطوطة عن ذكر البدايات ينحصر في ذكر بداية الساقط، وأما البقية الكاملات في البداية والنهاية سأكتفي فيها بأمرين :

١- وجود الصور الواضحة، للصفحات الأول والأخيرة في قسم صور الصفحات.

٢- بما قمت به من تفصيل القول في قسم إضافات النسخ، في هذا الفصل، في ص (٧٤) ،

ثانياً- نوع الخط :

نوع الخط في الأصل، أ، بين الثلث والنسخ وفي ب يشبه الرقعة والإجازة.

ونوع الخط في ج، د، هـ يشبه الرقعة، والشبه أوضح في ج، وهي أجمل النسخ خطاً، وفي

الأصل، د، هـ حروف بأشكال تشبه الفارسية إلا إن ملاحظة الشبه في هـ خفيف لأن الخط ردي.

ثالثاً- الرموز المشتركة والخاصة بين النسخ :

ح = حينئذ.

تع = تعالى.

الخ = إلى آخره، وتكثر «أ» استعمال «آه = إلى النهاية» بدلا منه.

صح = الخارج من السطر من الكلمات والعبارات، وتختص «ج» باستعمال «ضم» بدلا منه.

ويشترك الأصل، أ، د، في استعمال «ح» بدلا من «من» ويشترك الأصل، ج، في استعمال

«الظ» بدلا من «الظاهر».

ويختص الأصل باستعمال ما يشبه الفارسية «ح» بدلا من نقطتين «...».

(١) مثلا: في الأصل، هذا، هو، هي نسخت كالآتي: هذا، هو، هي.

وتختص «ج» باستعمال «ريخ» بدلا من «يخلو».

رابعاً- التعقيبات: موجودة في كل النسخ

أي توجد في نهاية السطر الأخير في الصفحة الأولى من كل صفحتين متقابلتين، ضمن السطر^(١)، أو تحت السطر^(٢)، كلمة أو أكثر، لتدل على أول كلمة أو أكثر في بداية الصفحة الثانية المتقابلة، وهي تكرر لها، وهي بمثابة الأرقام للصفحات في الوقت الحاضر، وأما الأرقام فلا توجد إلا في الأصل، أ، كما يلي: (أ)، الأصل: تلحظ في بداية الريح الأخير منه ترقيم الصفحات، وهي: حسب تسلسل صفحات المخطوطة، وبخط الناسخ كما يبدو ذلك في المقابلة بينها وبين بعض الأرقام الأخرى كتبها الناسخ ضمن المخطوطة، ولم أجد تفسيراً لعدم ترقيم الصفحات من البداية، أو ربما رقمها بحبر ضعيف فطمست.

نسخة «أ»: لا توجد الأرقام في صفحات الأوراق ما عدا الورقة العاشرة من كل عشر أوراق، أي توجد الأرقام الآتية: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٤٩، وتنتهي المخطوطة بالرقم الأخير، والترقيم هذا ليس بخط الناسخ، كما عرفت ذلك من المقارنة بينها، وبين رقم تاريخ النسخ، واختلافهما شكلاً وحجماً.

خامساً: أسلوب الكتابة:

أساليب الكتابة في النسخ كلها قريبة من الكتابات المصرية، شأنها شأن المخطوطات في القرون الأخيرة، هناك اختلاف الكتابة في بعض الكلمات مثلاً:

الصلاة كتبت بشكل الصلوة

الثلاثة كتبت بشكل الثلاثة

المئة كتبت بشكل المائة

سادساً: الحواشي:

كل النسخ محشاة في بعض جوانب الصفحات، إلا أن الحواشي في الأصل، وأ، أكثر من غيرها، ولا توجد الحاشية في «ب» إلا في صفحتين هما: (٢) و (٥٨).

(١) كما في نسخة «ج».

(٢) كما في بقية النسخ.

وتتميز نسخة «هـ» عن غيرها بكتابة بعض الحوادث التاريخية في الهوامش كما سنذكر ذلك في وصف مميزات النسخة.

سابعاً: التمييز بين المتن والشرح:

كتب المتن في «الأصل» بحبر أحمر وبحجم الشرح نفسه.
وكتب المتن في «أ» بحبر أحمر ويخط أكبر في بعض الأماكن وتحت خط مستقيم دائماً.
وكتب المتن في «ب» بخط أكبر في بعض الأماكن. وتحت خط مستقيم في بعضها الآخر،
ويخط أحمر في أماكن أخرى.

وكتب المتن في «ج» بحبر أسود كالشرح أيضاً، وكتب المتن في البداية بخط أكبر، إلا
أن الناسخ لم يستمر على هذا النمط، فأخذ: يكتب المتن تحت خط مستقيم وبحجم الشرح،
وغير المتن أحياناً، أي أنه يكتب العبارات التي يريد إبرازها تحت خط مستقيم أيضاً، ولذا
فإن النسخة لا يعتمد عليها في التمييز بين المتن والشرح.

وكتب المتن في «د» بحبر أحمر وبحجم الشرح نفسه.
وكتب المتن في «هـ» بنفس حجم الشرح إلا أنه كتب المتن في بعض الأماكن بحبر
أحمر، وكتب تحت خط مستقيم في بعض الأماكن، ونسي الناسخ أو أهمل هذا وذاك في
أماكن أخرى.

دراسة كل مخطوطة على حدة:

نسخة الأصل:

هي نسخة كاملة تحمل ١٧١٧٥ في دار صدام للمخطوطات، ولم نحصل على ورقة الغلاف
ما يتعلق بالمخطوطة سوى العبارة التالية: «تفصيل الجرجاني يشرح العوامل لعلي بن الشيخ
حامد الأشنوي»^(١).

واسم الناسخ: جبرائيل ابن ملا عمر ابن ملا جبرائيل^(٢)، وهو ناسخ الحواشي أيضاً.

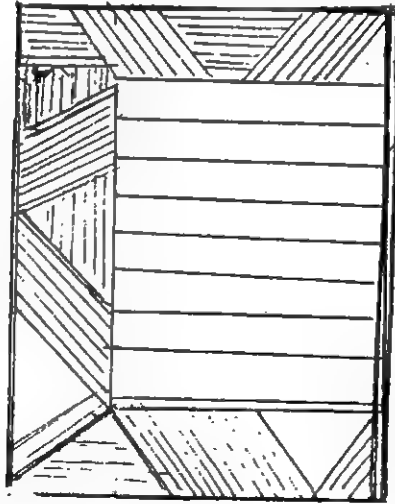
^(١) ينظر: صورة غلاف مخطوطة الأصل في قسم صور المخطوطات. ص ٧٩

^(٢) ينظر: صورة الصفحة الأخيرة في قسم الصور. من الأصل في ص ٣١.

تأريخ النسخ: ١٢١٨ هـ^(١١)، توهمت في البداية انه: ١٣١٨، من شكل ترقيم الناسخ، في نهاية المخطوطة، ونهاية أحد الحواشي في صفحة ٤٨ من المخطوطة^(١٢)، إلا أنه توصلت إلى أن الناسخ يكتب الرقم: الاثنين بشكل «٢» والثلاثة بـ«٣» كما عرفت ذلك من الأرقام التي دونها الناسخ على صفحات الربع الأخير من المخطوطة وبخطه أيضا الذي عرفته من المقابلة.

تحوي المخطوطة (٦٤) ورقة أي (١٢٨) صفحة، في كل صفحة (١٩) سطرا، وهو عدد ثابت في كل الصفحات، والسطور مستقيمة ذات أطوال ثابتة والفراغات بين السطور متساوية تقريبا، وعرفت من هذا أن الناسخ استعان بآثار «المسطرة» في تدوين السطور دون الحواشي التي تكون غير مرتبة وغير مستقيمة.

المسطرة: هي قطعة من الغلاف السميك من الكرتون، أو ما شابهه، يثبت عليها الناسخ سطورا مرتبة من الخيوط بالعدد الذي يختاره، ويثبت عليها سطور الحواشي أيضا، إن أراد ذلك بالكيفية التي يختارها، ثم يضع الأوراق عليها، ويضبط على الأوراق بأصابعها لتظهر آثار الخطوط التي ينسخ عليها، ينظر الشكل التالي:



هذا ومعدل عدد الكلمات في السطر الواحد (١٢) كلمة تقريبا.

^(١١) المصدر السابق.

^(١٢) ينظر: صورة غلاف قسم التحقيق (الجزء الخاص بمخطوطة الأصل).

قياس الصفحة: ٢١ × ١٠ سم.

وقياس القسم المخطوط: ١٦ × ٩، ٥ سم.

وتلاحظ فيها أحيانا سطورا مركبة - إن صح التعبير - أي: أن سطرا واحدا عبارة عن سطور قصيرة، مرتبة بشكل مائل، مركبة من كلمة أو أكثر، كالشكل الآتي:

(//////////////////////)^(١)

حجم الخط: (١٤)^(٢)

وفي المخطوطة بعض الأخطاء الإملائية مثل: المبادرة نسخت: المبادرت، وتذكرة نسخت: تذكرت.

لماذا اخترتها أصلا ؟

اخترتها للأسباب الآتية:

- ١- نسخة كاملة وواضحة.
- ٢- أقدم النسخ ولو أن القدم، لا يكون سببا مؤثرا في كل الأحوال.

(١) ينظر: صورة الصفحة الأخيرة من (ج)، (السطور الأخيرة منها)، الصفحة الأخيرة من (د)؛ لأن فيها السطور المركبة أيضا.

(٢) لم ألاحظ الإشارة إلى حجم الخط بالأرقام في التحقيقات الأخرى، واعتمدت أنا في تدوينها على بعض المعلومات

المواضعة التي اكتسبتها من عملي في الصحافة مدة ثم الزمن، إذ يلحظ اصطلاح الأرقام في الطابع وفي المطابع الحديثة: تكتب عناوين الكتب والمناوين البارزة في الصحف والمجلات بحجم

(٤٠) أو أكثر مثلا، وأما الحجم (٣٠) فما دونه للمناوين الداخلية والمضمرة، وأصغر حجم مستعمل في الجرائد هو (٨)، والحجم الاعتيادي لأعمدة الصحف والمجلات هو (١٠) أو (١١)، والمقال الافتتاحي أو الكتابات المهمة

تكتب بحجم (١٢) أو أكثر، ورغم أن أشكال الخط العربي المشهورة هي ثمانية: الثلث، النسخ، الریحاني، الفارسي (التعليق)، الرقعة، الديواني، الديواني الجلي، الكوفي، ... إلا أنها تفرعت واشتقت منها فروع كثيرة. وتصل

التداول منها إلى أربعة عشر شكلا أو أكثر وضعت لها الأسماء التالية: (١) ينفوت أبيض، (٢) ياقوت أسود، (٣) بدر أبيض، (٤) بدر أسود، (٥) الحرف الجديد أبيض، (٦) الحرف الجديد أسود، (٧) أحمد (الكوفي المتطور)،

(٨) مهدي مفيد، (٩) القاسي، (١٠) الرقعة، (١١) جلال أبيض، (١٢) جلال أسود، (١٣) غزال أبيض، (١٤) غزال أسود، (١٥) وغزال خط منتشر في شمال أفريقيا.

يشير الرقم (٧) مثلا إلى أحمد (الكوفي المتطور)، والرقم (١٠) إلى خط الرقعة، ويفهم النضد شكل الحرف وحجمه بالاصطلاح الآتي:

٥٠/٧ = رقم شكل الخط / رقم حجم الخط، أي يكون الخط من النوع أو انشكل الكوفي ومن حجم ٤٠.

وفي مقابلة مع مدير مطبعة جريدة العراق في بلدنا، الأستاذ أحمد شبيب حبيب في ٢٦/جمادى الأولى/١٤١٨

١٩٩٧/١٠/٢٥، الذي زودني بأسماء المخطوط، أفهمني: بأن هذه الأسماء ثابتة في عالم الخط العربي، إلا أن الأحجام

وانتمسلسل تختلف من نوع إلى آخر، من أجهزة الطبع الحديثة (Computers).

وعلى قياس ما ذكرنا فحجم خط هذا البحث (١٤)، وهوامشها (١٠) أو (٩) والمناوين أكبر.

٣- لاحظت شيئا من كفاءة الناسخ العلمية ، ليس لأنه هو الناسخ للحواشي المهمة في بعضها فحسب ، بل لأن إشارته إلى مصادر وقائلي بعضها دون بعض ، يضعنا أمام احتمال : أن يكون بعض منه أيضا ولاسيما الحواشي الداخلية بين السطور من كلمات وعبارات مفسرة وموضحة لإعراب ومعاني بعض الكلمات ، ورموز تشير إلى مراجع الضمائر ، أي : أن النسخة مصححة منه .

٤- أن النسخة مقابلة على نسخة أخرى^(١) ، أو منقولة من المقابلة بها .

٥- نسبة انفراد النسخة بالكلمات المخالفة لكل النسخ قليلة وهذا ما يرجح لدي التزام الناسخ بالنص المنقول .

نسخة «أ» :

من النسخ الكاملة تحمل رقم ٦٨١٩ في دار صدام للمخطوطات ، تلاحظ على الغلاف العبارة الآتية : هذا كتاب شرح الموامل المصري من ممتلكات عبيد القادر المائلي سنة ١٣٨٥ في شهر المحرم مع ختم عبد القادر ، كما تلاحظ في صفحة الخاتمة في اليمين الأسفل طابعا بريديا يحمل صورة الملك فاروق المصري^(٢) وهي أحدث من نسخ المخطوطة^(٣) .

واسم الناسخ : مجهول ، وهو ناسخ الحواشي أيضا .

تأريخ النسخ ١٣٣٠هـ ، ويشكل الخط التالي : (١٢٢١) ولكن لم أدر هل أن الشكل (٢) يشير إلى الرقم اثنين أم إلى ثلاثة كما هي العادة الجارية في الكتابة باليد ، فشكل ورق المخطوطة يؤيد الرأي الثاني^(٤) إلا أن وجود تأريخ بالشكل الآتي : (١٢٢١) في نهاية حاشية مدونة على الغلاف الأخير^(٥) يرجح الرأي الأول وإن صح هذا فالحاشية دونت على الغلاف بسنة بعد استنساخها .

(١) بدليل تدوين كلمات : إنسخة ، البدل فوق بعض الكلمات الإضافية خارجة السطر .

(٢) الملك فاروق (ت ١٩٦٥) الذي حكم مصر (١٩٣٦-١٩٥٢) .

(٣) ينظر الصفحة الأخيرة من المخطوطة .

(٤) نحدائة الورق إلى حد أو أن المخطوطة محفوفة جيدا .

(٥) ورقة الغلاف من أوراق المخطوطة حسب تسلسل الأرقام الوجود على بعض الصفحات .

تحتوي المخطوطة (٤٩) ورقة. وفي كل صفحة (٩٥) سطر. معدل عدد الكلمات في السطر (٢١) كلمة، والسطور مستقيمة ذات أطوال ثابتة، والفراغات بينها متساوية، أي أنها منموشة على آثار المسطرة.

القياس: ٢١ × ١٥.

وقياس القسم المخطوط: ١١,٥ × ١٦,٥.

حجم الخط: بين ١٢، و١٣ وتصل أحيانا إلى ١٤ والمتن إلى ١٦.

أهمية النسخة:

النسخة واضحة كالأصل، وتأتي بالدرجة الثانية بعدها، لوجود الحواشي، والحواشي الداخلية بين السطور المفسرة لإعراب ومعاني بعض الكلمات، ورموز تشير إلى مراجع الضائر بالإضافة إلى أن النسخة مقابلة بها على نسخة أخرى أو منقولة من المقابلة بها، كما أن قلة الأخطاء الإملائية تدل على كفاءة الناسخ، وجعلتها في البداية نسخة الأصل، إلا أن نسبة انفراد النسخة بكلمات متغيرة لكل النسخ عالية، مما أحل بالتزام الناسخ بالنسخ المنقول، وفيها بعض الأخطاء الإملائية مثل: الضمير نسخت بـ «الظمين»، والضم نسخت بـ «الظم» وتعود الناسخ أن يكتب المبتدأ بـ «المبتداء».

نسخة «ب»:

وهي نسخة تحمل رقم «٢٠٥٧٨» في دار صدام للمخطوطات، لاحظت على الغلاف التملك الآتي: «هذا كتاب أحمد بن طه» وفوق البسطة العبارات التالية: «هذا كتاب شرح العوامل المسمى بتفصيل الجرجاني نفعا الله به».

اسم الناسخ: محمد علي بن عبد الله بن الحاج رسول بن محمد بن الملا محمود (بانيي)^(١)

وهو ناسخ المخطوطة كلها ماعدا الصفحات^(٢) ١١، ٢٦، ٥١، لها ناسخ آخر.

تاريخ النسخ: يوم السبت ١٩ رمضان ١٢٦٧ هـ.

^(١) بانه: قرية أيرانية على حدود محافظة السليمانية العراقية.

^(٢) الصفحة ١١ بعد السطر الرابع أو نهاية الصفحة، والصفحة ٢٦ بعد ضمير من اسطر الرابع إلى نهاية الضمير، والصفحة ٥١ بعد الكلمة الخامسة من السطر الثاني إلى نهاية الصفحة.

تحتوي المخطوطة (٨٠) ورقة، وفي كل صفحة ١٥ إلى ١٧ سطرا ومعدل عدد الكلمات في السطر غير ثابت ويكون بين ١٠ إلى ١٧ كلمة ولم تتمسح المخطوطة على المسطرة إذ أن السطور مختلفة الأطوال، والفراغات بينها غير متساوية.

القياس: ٢٨,٥ × ١٩,٥

قياس القسم المخطوط: ١٥ × ١٠

حجم الخط يتراوح بين ١٢، ١٤، ١٦.

أهمية النسخة :

لاحظت تدني مستوى الناسخ من كثرة الأخطاء الإملائية والساقطات ولذا لم تكن هذه النسخة تستحق أن تأخذ المرتبة الثالثة «ب» ومع ذلك جعلتها فيها لما يأتي:

- أ- أنها إحدى النسخ الثلاث الكاملات.
- ب- من فئة الأصل وشبيهة به أي: منسوخة من الأصل أو من مثيلاته ومع ذلك استفدت منها في العديد من الموازئات.

نسخة «ج» :

وهي تحمل رقم-«(١٥٥٤٤)» في دار صدام، تنقصها في البداية صفحة كاملة، وتبدأ النسخة بما يأتي:

«مشبهة، تقول رحيم فلانا، والرحمن يختص به تعالى كالعلم لا يوصف به غيره. ولذا عقب العلم به دون الرحيم».

اسم الناسخ: شخص اسمه محمد وهو ناسخ الحواشي والمخطوطة كلها ماعدا صفحتين (٤٠) و (٤٣) حسب أرقام المخطوطة.

تاريخ النسخ: ١٣٠٤ هـ، عدد الأوراق: (٣٢) ورقة، ماعدا الصفحة الساقطة، وفي كل صفحة (١٩) سطرا، ومعدل عدد الكلمات في الصفحة (٢٤) كلمة، فيها سطور مركبة ولم تنسخ النسخة على آثار المسطرة رغم جمال الخط واستقامته بسبب مهارة الناسخ.

القياس: ١٧,٥ × ٢٣ سم وقياس القسم المخطوط: ١١ × ١٥,٥.

حجم الخط: (١٢) تقريبا.

أهمية النسخة:

النسخة ناقصة في البداية كما ذكرنا، إلا أنها أوضح النسخ وأجملها خطأ، وهي شبيهة بالنسخة «أ»، أي إنها منسوختان عن نسخة معينة أو من المنسوخة منها، لا إنها منسوختان عن بعضهما لاختلاف «أ» عن غيرها من النسخ بكلمات كثيرة كما ذكرنا؛ وما يميز هذه النسخة هو أن الناسخ دون قسم من العناوين التي أحدثها هو، في أطراف بعض الصفحات وبنفس حجم المخطوطة وهي: ما يأتي حسب أرقام الصفحات في المخطوطة:

- ١- بحث الجملة الاعتراضية ص: ١٤
- ٢- بحث نون الوقاية ص: ١٧
- ٣- بحث حتى الابتدائية ص: ١٩
- ٤- بحث الفرق بين حتى وإلى ص: ١٩
- ٥- بحث ألف على فعلا أو حرفا ص: ٢٣
- ٦- بحث واو عمرو ص: ٥٩

كما يوجد في أطراف بعض الصفحات كلمة (بلغ) وهذا يعني أنها مقابلة.

نسخة «د»:

وهي في دار صدام تحمل الرقم (٤٨١٨) وهي ناقصة في البداية سقطت منها الصفحتان بعد الأولى وتبدأ الرابعة بما يأتي: «بأنه خبر مبتدأ محذوف هو ابتدائي، والعامل في رفع الخبر هو تجرده عن العوامل اللفظية...».

اسم الناسخ: لا يوجد في المخطوطة اسم الناسخ، إلا أنه توجد على الوجه الأول للصفحة الأولى نهاية مخطوطة أخرى يبدو أنها في علم الصرف، وهي بخط نفس الناسخ أيضا، وردت في تلك النهاية العبارة الآتية:

«تمت النسخة الشريف بعون الملك اللطيف، على يد عبيد الضعيف، غزير^(١) ذنوبه كالورد^(٢) الكثيف الراجي^(٣) إلى رحمة ربه اللطيف» أي أن ناسخ المخطوطتين عبيد، إلا إذا وضعنا في الاحتمال وقوع الناسخ في الخطأ في أنه كتب عبيد بدلا من «العبد» الصفة، ولا يوجد تاريخ النسخ.

عدد أوراق المخطوطة (٧٥) ورقة سقطت منها ورقة، أي صفحتان، وفي كل صفحة: (١٢) سطرا ومعدل عدد الكلمات في السطر (١٧) تقريبا، وهي غير منسوخة على آثار المسطرة، وتكثر في المخطوطة السطور المركبة.

حجم الخط: ١٤

القياس: ٢١ × ١٥ وقياس القسم المخطوط: ١٦ × ١٠

أهمية النسخة:

مستوى الناسخ متوسط ولم يتأثر بمزاجه، أي أنه التزم بالنص المنقول والنسخة معتمدة من هذه الناحية، إلا أن النسخة ناقصة وهذا ما يقلل من شأنها، ولا تخلو من الأخطاء الإملائية.

النسخة «هـ»:

توجد النسخة في دار صدام تحت الرقم «٤٩٩٦».

الصفحة الأولى: ساقطة.

وتبدأ الثانية بما يأتي: «وتوضيحه على وجه الإتيان، وسميته: تفصيل الجرجاني».

والصفحة الثالثة: ساقطة.

وتبدأ الرابعة بما يأتي: «ويعني تعلقت رحمته بواحد كما في الأصل، ومثل هذا النقل مطرد في باب المدح والذم» هذا.. وثلاث المخطوطة تقريبا ساقط في النهاية.

اسم الناسخ وتاريخ النسخ: مجهولان.

عدد أوراق المخطوطة مجهول وما بقي فيه فهو: (٦٣) ورقة وعدد السطور في الصفحة غير ثابت فهو بين (٩ - ١٥) سطرا ولم تنسخ النسخة على آثار المسطرة ومعدل عدد الكلمات في السطر بين (٧) و (١٠).

(١) في المخطوطة عزير.

(٢) في المخطوطة: كورد.

(٣) في المخطوطة راجي، ولا تستقيم بها المعاني.

القياس: ١٠ × ١٦ ، وقياس القسم المخطوط: ٧ × ١١ أو ٩ × ١٢.٥ إذ أنه غير ثابت في الصفحات.

وحجم الخط: ١٤

أهمية النسخة:

في النسخة أخطاء إملائية كثيرة مثلاً: السمكة نسخت: السمكت، التسمية نسخت: التسميت وقد تعود الناسخ أن يكتب: «اللام» بـ «الام» دائماً، ولذا فإن النسخة غير معتمدة عليها، ومع ذلك فقد استفدت منها في بعض المقارنات وأشرت إلى بعض الاختلافات.

ما يميز النسخة:

دون الناسخ في الهوامش الجانبية في بعض الصفحات، بعض الوقائع التاريخية دون أن تكون لها علاقة بموضوع المخطوطة، مثلاً في ص «(٣٠)» من المخطوطة: الغلاء الأول سنة ١١٠١ هـ

قتل حمزة بيك الشيرازي ١١١١ هـ

ومكذا إلى أكثر من «(٢٠)» واقعة.

إضافات الناسخ في خواتم المخطوطات:

نسخة الأصل، ونسخة ب:

تمت الكتاب المسمى بتفصيل الجرجاني، من مقولات مولانا علي الشيرازي، والحمد لله رب العالمين، الحمد لله على الإتمام، والصلاة والسلام على خير الأنام، ومصباح الظلام وأرجو من الله الباري ألا يعاملنا بأعمالنا [ويدخلنا]^(١) الجنة في شفاعة نبينا محمد ﷺ^(٢).

الخاتمة الخاصة بالأصل

أضاف ناسخ الأصل إلى ما سبق العبارة الآتية:

^(١) من ب ومن الأصل: أدخلنا، والأول أنسب.

^(٢) انتهى النص المشترك بين الأصل، ب، وأضافت النسخة (ب) كلمة **بَدَّحْ** (ينظر الصفحة الأخيرة من ب).

على يد أحقر العباد جبرائيل ابن ملا عمر في يوم عشرين من شهر رمضان المبارك في سنة ١٢١٨ من هجرة^(١) النبي ﷺ.

الخاتمة الخاصة بالنسخة «ب»:

أضاف ناسخ «ب» إلى النص المشترك بينة وبين الأصل العبارة الآتية: «قد وقع خاتمة هذا^(٢) الكتاب على يد أذنّب عباد الله محمد علي بن عبد الله بن الحاج^(٣) رسول بن محمد بن ملا محمود البانيي غفر الله لهم- سنة ١٢٦٧ في شهر رمضان المبارك في يوم التاسع عشر يوم السبت نسال الله أن ينعفنا به آمين.

الخاتمة الخاصة بـ«ج»:

قد تم هذا الكتاب المسمى بتفصيل الجرجاني للفاضل الكامل المحقق المدقق < الطامع > من اللطف الرباني مولانا^(٤) ملا علي الشخاني، زابره الفريق في المصيان محمد في قرية «حماميان»^(٥) تحت شجرة الـ«چنان»^(٦) سنة الف وثلاثمائة وأربعين اللهم اغفر له ولجميع المسلمين.

منهج التحقيق:

اتبعت المنهج الآتي في التحانيق بقدر ما أعانني فكري والكمال لله وحده.

- ١- بما أن المخطوطة مبنية عن المتن والشرح فقد وضعت الأول بين القوسين (:) وأدخلت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ 》 وإذا صادف وجود الآية ضمن المتن وضعت المزهرين ، بين قوسي المتن (﴿ 》) .
- ٢- أشرت إلى اختلافات النسخ في الهامش.

(١) في الأصل: الهجرة ولا يستقيم بها المعنى.

(٢) في النص: هذه ولا يستقيم بها المعنى.

(٣) في النص: حاج.

(٤) في النص: المولانا.

(٥) قرية كردية عراقية في قضاء كوى سنجق - أربيل - (نقلا عن حسن آغا البشتري الساكن في بغداد)

(٦) بثلاث نقاط تحت الحاء لتلفظ الكلمة كـ (ch) الإنكليزية وتعني الكلمة بالكردية شجرة المغصاف.

- ٣- أبقى بعض الاختصارات المشهورة كما هي مثل: الخ = إلى آخره، وحولت بعضها إلى العبارة مثل: ح = حينئذ، تع = تعالى.
- ٤- خرجت الآيات القرآنية الكريمة من المصحف الشريف والأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها.
- ٥- وضعت بعض الكلمات أو العبارات المقصود إبرازها بين قوسَي التنصيص () غالبا وكذلك ما هو مقصود باللفظ غالبا.
- ٦- أشرت إلى بداية كل صفحة ونهايتها من صفحات الأصل وأرقامها بما يأتي: الرمز // يعني نهاية الصفحة الأولى من كل صفحتين متقابلتين، والرمز / يعني نهاية الصفحة الثانية منها. والرقم الموجود فوق الرمز، هو رقم الصفحة الآتية بعد الرمز من المخطوطة.
- ٧- وضعت السقط أو المكرر إذا كان أكثر من كلمة بين القوسين () في الهامش وذكرت أنه ساقط أو مكرر، ولكن إذا كان كثيرا اكتفيت بتسجيل أول كلمة وآخر كلمة منه بين القوسين جاعلا فراغا بين الكلمتين بالنقاط وقلت أنه ساقط أو مكرر.
- ٨- إذا كان الساقط حرف عطف مثلا ذكرت المعطوف وكتبت بسقوط حرف العطف الغلاني.
- ٩- جعلت الزائد على نسخة الأصل بين هذين القوسين [] وأثبتها في النص إذا استصوبتها، وإلا جعلتها في الهامش، وجعلت العناوين التي أحدثتها في قسم التحقيق بين القوسين: ﴿ 》.
- ١٠- رغم أن التحقيق ليس شرحا للنص، أي على المحقق أن لا يثقل النص بالحواشي والشروحات التي تخرجها عن التحقيق، إلا أنني رأيت تدوين بعض الحواشي القصيرة المفيدة في الهامش وأشرت إلى مصادرها إن كانت معها، بالإعانة إلى ما أضفته من التعليقات.
- ١١- إذا كان الاختلاف بين كلمتين متجاوئين، جعلت الرقم على الثانية منهما وأعدت كتابة الاثنتين في الهامش موضحا الاختلاف.
- ١٢- إضافة المحقق في الكلمات أو العبارات التي لا بد منها لاستقامة المعنى جعلتها بين القوسين : < > وهو ما يقتضيه السياق دون الإشارة إليه بالهامش.
- ١٣- وضعت الآبيات وأنصافها في سطر مستقل.

١٤- إذا كتبت في الهامش: ج: أقبل ... استقبل / نسخة، قصدت أن الناسخ كتب فوق كلمة «أقبل»، بدلا لها وهو استقبل، أي: يوجد في بعض النسخ (استقبل) بدلا من (أقبل).

١٥- أشرت إلى حجم الخطوط بالأرقام.

١٦- أشرت إلى قياس القسم المخطوط أيضا.

١٧- عملت فهرس خاصة للشواهد، من فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، وأقوال العرب.

١٨- أشرت باختصار مع الفهارس إلى ما استشهد بها له، وكأنني أدخلت فهرس ضمن الفهارس، اختصارا للوقت أمام المطالع الكريم، في الإطلاع، بهذه التعليقات التي تعد بمثابة عرض لقسم التحقيق أيضا، كما عرضت القسم الدراسي عرضا نحوت فيه التفصيل شيئا؟ إتماما للفائدة.

١٩- أملت فهرس الأعلام ومصادر الشارح؛ لأنها قليلة، مكتفيا بما أشرت إليه في (منهج الشارح - مصادره).

٢٠- جعلت قسما لصور الصفحات الأولى والأخيرة من نسخ المخطوطات بنفس أحجامها.



قسم صور الصفحات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا» هَذَا اللَّهُ الَّذِي

من تصحيح الباحث

تَفْصِيلُ الْجُرْجَانِي

لِلشَيْخِ // حَالِي حَامِدِ السَّيْخَانِي

فِي شَرْحِ الْعَوَامِلِ لِلشَّيْخِ / عَلِيٍّ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي

وَرَأْسِهِ مَحْفُوقٍ

مُحَمَّدُ صَالِحُ حَسَنِ مُصْطَفَى الْجَانِي الرَّهَوِي نَحْيِي

Handwritten marginal notes in Arabic script, including:

- Top left: *هذا هو الكتاب...*
- Top right: *هذا هو الكتاب...*
- Left margin: *هذا هو الكتاب...*
- Right margin: *هذا هو الكتاب...*
- Bottom left: *هذا هو الكتاب...*
- Bottom right: *هذا هو الكتاب...*

Handwritten note on the right edge of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على
رسوله محمد وعلى آله اجمعين أما بعد فيقول التلامع في اللفظ
الرباني على كبر الشجر حامية الشجر في كبر الشجر كبراً في علمه
من الشجر في كبر الشجر كبراً في علمه
شكال والتكليف وزبادات لازمة للبشر بل للشجر الكشف
ان ان يكون من علم الحق ايضاً فذكره للتلاميذ مع خفي بلاء عن
الاستقام الاذني بصور لا خلاص الى الجوانع من تمام التفسير والادراك
والبيد فاختص انما متفقه كتم الزمان لشح القول مع اعلمه
وتوضيح على جلاله ان وصفاً (تفسير الجاني) كما سميت التوضيح
تكميل الزجاني والله بين الوكيل وعليه الاعتماد والتفصيل فاذن اقول
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل في كتابه اوهى
لله الرحمن الرحيم البند اذ اقر الكتاب او حصل او حصل فلهذا
التدبر في الشجر اوق في الكتاب والاول اولى للكتاب في
تقديره في الشجر اوق في الكتاب والاول اولى للكتاب في
بالاسم في الشجر اوق في الكتاب والاول اولى للكتاب في
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل في كتابه اوهى
والتسعة من الشجر اوق في الكتاب والاول اولى للكتاب في
زبدت في الشجر اوق في الكتاب والاول اولى للكتاب في
في الشجر اوق في الكتاب والاول اولى للكتاب في

الصفحة الأخيرة من الأصل

بشيء الباء مضافاً إلى ما بعده زيداً مبتدأ يضرب فيه ضرباً ظاهراً والجار
مجرور المحذوف لا يضرب في موضع الفاعل المتعلق بغيره المفعول من
الشيء وبين شيئا وضارب متعلق بغيره المفعول مؤولة مضاف إليه الموصوفه والراد
وقوله موصوفه في موضع الفاعل في موضع آخر في موضع يقع وفيه زيداً
نحو هذا لا يلزم أن يكون الاسم بالجملة الاسمية التي جزء الاسم من يكون الموصوف
موضعا فيضرب في المثال الأول وفي موضع الاسم الذي هو الموصوف
وكذا في المضارع هو فاعله لا مفعوله وفي المثالين موضع الموصوف
وهو موصوفه وكذا في المضارع وفيه في ابتداء الكلام
وفي غير ما قبله معنونه هو المجرور وهو غير المفعول
وبين حرف الفاء ياء وهو ضعيف لضعف
كون الجوز عامي الكلي وأما الأبرار فإن
بعضه من الأفعول المتشابهة لا يصح
وضع الاسم من غير فعل جوارحه
منه الكافية إن شاء الله تعالى
تمت في سنة ١٢٢٠

١٥٩
نفع القول من يومه **التمثيل** في صمد و صابر و زيد و الجدة مؤولة مفضل الى
لموضوعة والآد وقوعة موقعا يصح وقوع الاسم فيه ففيه وضع الخ
في موضع يصح وقوع زيد حيا ضارب فيه فعلا مثلا لا يزم ان يكون
دار الجدة الآ. التي خبر الاسم حية يكون الموضع موضعاً اقتصر
في نال الاول في موقع الاسم الذي هو اسم فاعل وكذا كل مضارع
يصح فاعله في ناله وفي الثاني موقع المفعول الذي هو المفعول
كل مضارع وقع في ابتداء الكلام وقبل عائدة
... ربي هو العزة وهو غير الذئبة وقبل
... المتعاضد وهو ضعيف لضعف كونه
... الخ على الكل وأما الأبرار تابعاً
... من الأفعال المتعاضدة لا يصح وقوع الاسم
... موقعاً فاعلاً حياً في خبره الكلية
... أو اندفاع الاسم في خبره
... دون ذلك سواء كان



الصفحة الموجودة الأولى من (هـ)

الصفحة الأخيرة من (هـ)

قسم التحقيق



وبه نستعين^(١)

**الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على^(٢) رسوله محمد وعلى آله
أجمعين [آمين]^(٣).**

أما بعده، فيقول الطامع في اللطف الرباني، علي بن الشيخ حامد الشихاني: لما
صنفت كتابا في علم التصريف، مشتملا على كتاب الزنجاني^(٤)، مع
تبديلات دافعة للإشكال وللتكليف^(٥)، وزيادات^(٦) لازمة للمبتديء بل للمستعد
الكشيف^(٧)، أردت أن يكون مني في علم النحو أيضا تذكرة للطالبين، مع ضيق مجالي عن

(١) (وبه نستعين) ضمن نص المتن؛ ولذا أعربها الشارح ، وموجودة في النسخ.

(٢) ساقطة من د ، البداية ساقطة من ج، هـ.

(٣) من د.

(٤) إبراهيم بن عبد الوهاب (ت ٦٥٥ هـ) بغية الوعاة للسيوطي ١٢٢/٢ ، الأعلام للزركلي ٣٣٠/٤.

(٥) أ: والتكليف.

(٦) أ: زيادة.

(٧) أ: الكشف، أي يفتح الكاف وكسر الشين.

الإتيان [بصوغها]^(١) لاختلال^(٢) حالي من تمام التفصيل والبيان . اخطلست آنات متفرقة من الزمان ، لشرح العوامل مع إعرابه وتوضيحه^(٣) على وجه الإتيان ، وسميته « تفصيل الجرجاني » كما سميت التصريف « تكميل الزنجاني »^(٤) والله هو الوكيل ، وعليه الاعتماد والتعويل .

فأقول : قوله : (بسم الله الرحمن الرحيم)^(٥) ، أي باستعانة أو مصاحبة اسم هو لفظ الله ، أو هو الله^(٦) الرحمن الرحيم ، ابتدئ ، أو أقرأ الكتاب ، أو حصل أو حاصل باستعانته على التقديرين - ابتدائي ، أو قراءتي للكتاب ، والأول أولى لقلة الحذف ، ويقدر^(٧) مؤخرا للاهتمام باسمه تعالى ومطابقة الوجود^(٨) ، إذ الاستعانة بالاسم^(٩) مقدم في الوجود على الابداء والقراءة ، والحصـر رد^(١٠) على من يمتنع بغير الله تعالى ، والاسـم من السـمـو عنـد البصريين ، يدل عليه سمي والتسمية ، حذف آخره كيد على غير القياس ، ونقل حركة السين إلى الميم ، زيدت همزة الوصل لرفضهم الابتداء بالساكن ، وبعضهم يستغنون عن^(١١)

(١) من أ ، ب .

(٢) ب . لافتال (تحريف) .

(٣) بداية نسخة هـ .

(٤) الأثر الآخر المعروف والطبوع للشارح ، أنظر : آثار الشارح .

(٥) (الرحمن الرحيم) : ساقط من ب .

(٦) أي أن إضافة الاسم إلى الله لامية ، وفي ب : الله .

(٧) أ : يقدر (يسقط الواو) ، وفي ب : قدر .

(٨) د : وللوجود .

(٩) انتهى الوجود في (هـ) في (بالاسم) ليأتي المقط الثاني .

(١٠) أ : رد .

(١١) وفي الأصل ، ب : من ، والأول أولى بالنسبة إلى معنى الفعل .

الهمزة بتحريك^(١) السين^(٢) فيقول^(٣): سَبِمَ بحركات^(٤) السين وعند الكوفيين من الوسم^(٥)، حذف الصدر، وزيدت الهمزة^(٦)، وتمسكوا بقلّة الإعلال، والله، الأصح أنه مشتق، يعني اعتير في مفهومه معنى التحير^(٧)، أو غيره مع الذات، ثم غلب على الذات الواجب الوجود واختص به، لأنه اسم اخترع للعلمية^(٨)، أصله اله، أدخل عليه حرف التعريف ثم حذفت الهمزة الثانية بعد نقل حركتها إلى اللام الأولى كما هو قياس حذفها، فحذف حركة اللام بَعْدَ الإِدْغَامِ يكون على خلاف القياس، إذ المتجانسان المتحركان^(٩) في كلمتين، أو مع الحركة^(١٠) على خلاف قياس حذفها، فيكون الإدغام قياسياً لسكون أولهما وإن كانا في كلمتين. والرحمن الرحيم على التفسير الأول^(١١)، بسم الله من قبيل إجراء صفة المدلول على الدال، وعلى الثاني على الحقيقة، وهما صفتان مشبهتان من رَحِمَ المتعدي بكسر العين بعد نقله إلى رَحُمَ أي بضمه وجعله لازماً^(١٢)، تقول: رَحُمَ بمعنى وجد فيه الرحمة وصارت طبعاً له، لا بمعنى^(١٣) تعلق رحمته بواحد كما في الأصل^(١٤)، ومثل هذا النقل مطرد في باب المدح والذم، كرفيع الدرجات، بمعنى رفيع درجاته، لا بمعنى رافع

(١) انتهى الوجود في (د) بكلمة (بتحريك) وبعدها السقط في النسخة.

(٢) ب: الساكن.

(٣) أي، بعضهم، كما عاد إلى البعض ضمير الجمع أيضاً في «يستفتون»، أي أن البعض يطلق على المفرد واتجمع حسب عبارة الشارح ولو قال: يستفتي، أو فيقولون لبعد القول عن التكلف.

(٤) ب: بجر (تحرف).

(٥) ساقطة من ب.

(٦) وأصله من إنه يائه إذا تحير، انظر سنن العرب مادة (إله) ص ٨٧.

(٧) ب: للقلبية (تحريف).

(٨) أ: متحركان.

(٩) أي حذف الهمزة الثانية مع الحركة (من حواشي أ).

(١٠) أي على الإضافة البيانية (من حواشي الأصل).

(١١) لأن الصفة انشعبية لا تبني إلا من اللازم.

(١٢) انتهى السقط الثاني من (هـ) وابتدأ انوحد الثاني بكسبة (بمعنى).

(١٣) أي قبل النقل (من أ).

إياها، كما يقتضيه أصل التمدية. وقال سيبويه^(١): الرحيم صيغة مبالغة لاسم الفاعل لا صفة مشبهة^(٢)، تقول: رحيم فلانا. والرحمن يختص به تعالى كالعلم^(٣) لا يوصف به غيره. ولذا عقب العلم به دون الرحيم^(٤)، وإطلاقهما على الله ليس باعتبار الرحمة بمعنى رقة القلب، بل باعتبار غايتها وهو الإنعام، وكذا أمثالهما.

الإعراب: الباء عامل سماعي، حرف جر للاستعانة أو المصاحبة، واسم: معرفة بالإضافة مجرور بها. والجار والمجرور ظرف لغو متعلق بـ«أبتدئ»، وهما على غير الأصح. أو المجرور وحده على الأصح^(٥)، محلا منصوب بأنه مفعول به^(٦) لا بتدئ، والعامل في نصبه محلا عامل لفظي قياسي، [و]^(٧) هو ابتدئ وهو عامل لفظي قياسي مضارع مبني للفاعل [موضوع]^(٨) للمتكلم^(٩) وحده لفظا، مرفوع رفعه بالضمّة، والعامل في رفعه عامل معنوي هو: تجرده عن العوامل اللفظية، أو هو وقوعه موقع الاسم وهو هنا أنا^(١٠)، أو عامل قياسي هو حرف المضارعة، وفاعله مستتر فيه وهو أنا، أنا: اسم معرفة بالضمائر مستتر متصل مبني لفظا على الفتحة، محلا مرفوع بالضمّة بأنه فاعل ابتدئ، والعامل في رفعه عامل لفظي قياسي هو ابتدئ، وابتدئ مع فاعله ومفعوله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، ويجوز على تقدير كون الباء للمصاحبة أن نقول: الجار والمجرور ظرف مستقر

(١) أبو يشر، عمرو بن عثمان قنبر بن (ت ١٨٠ هـ)، ينظر طبقات النحويين واللغويين ٦٦، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

(٢) بداية نسخة (ج).

(٣) أي الله.

(٤) مع أن القياس يقتضي الترتي من الأدنى إلى الأعلى (من حواشي الأصل) من الأدنى أي الرحيم، إلى الأعلى أي الرحمن، لأن الرحيم يطق على أفراد المبادئ أيضا.

(٥) والتحقيق: إن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار، لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالحزمة والتضمين من نحو أذهبت زيدا، وكرمت عمرا. لكن إذا كان الحزمة والتضمين من تمام الفعل والجار منفصل عنه وهو في النقط كجزء المجرور، ولا يجوز انفصل بينهما توسعوا في اللفظ وقتلوا: هما في محل النصب (من حواشي ج).

(٦) من أ فقط.

(٧) من أ فقط.

(٨) ج: المتكلم.

(٩) وهو هنا أنا: ساقط من أ.

متعلق بفعل خاص هو: قد صاحبت، وقد لابتست، عند البصريين أو اسم فاعلهما [وهو]^(١) مصاحبا و^(٢) ملايسا عند الكوفيين، ولما حذفنا الفعل أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منهما وهو «أنا» إلى الظرف وسترناه^(٣) فيه ورفعناده به مجازا، فـ«أنا» محلا مرفوع بأنه فاعل الظرف نيابة و مجازا، والعمَل في رفعه عامل لفظي قياسي وهو الظرف مجازا، والظرف مع فاعله جملة ظرفية عند البصريين، ومفرد ظرفي عند الكوفيين، محلا منصوب بأنه حال عن فاعل ابتدئ، والعامل في نصبه عامل لفظي قياسي وهو: ابتدئ الرفع لذي الحال، . . . أو نقول: الجار والمجرور ظرف مستقر متعلق بفعل من الأفعال العامة، وهو حصل، وثبت، واستقر، وكان، ووجد، عند البصريين، أو اسم فاعلهما عند الكوفيين، و^(٤) ولما أردنا أن نحذف الفعل، أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منهما وهو: هو إلى الظرف، وسترناه^(٥) فيه ورفعناده^(٥) به نيابة ومجازا، وحذفنا الفعل أو اسم الفاعل نسيا منسيا، وهو: اسم معرفة بالضمائرية ضمير مستتر متصل مبني لفظا على الفتح^(٦)، محلا مرفوع رفعه بالضمّة، بأنه فاعل للظرف مجازا، والعامل في رفعه محلا عامل لفظي قياسي هو الظرف مجازا، والظرف مع فاعله جملة ظرفية على تقدير الفعل، أو مفرد ظرفي على تقدير اسم الفاعل، محلا مرفوع^(٧)، بأنه خبر لمبتدأ محذوف هو ابتدائي، والعامل في رفع الخبر عامل معنوي وهو^(٨): تجرده عن العوامل اللفظية [المختصة بالأسماء]، أو هو وقوعه خبرا، أو عامل لفظي قياسي، وهو المبتدأ، وابتداء^(٩) اسم معرفة بالإضافة إلى ما بعده، وهو الياء تقديرا

(١) من أ.

(٢) ج: أو ملايسا.

(٣) أ: واستترناه.

(٤) هـ: واستترنا.

(٥) من ج هـ، وفي الأصل، ب: ورفعنا.

(٦) من هـ، وهو الأول، لأن الفتح بلا تاء يستعمل للمبني فقط

(٧) [انتهى انقباض من د].

(٨) ب: هو، (يسقط الواو).

(٩) من هـ، وفي سائر النسخ: ابتدائي، والأول: أول.

من عبد
الأمرى
ابن بدير

(۲) ا. خُفّ.

للمجرور، وفاعله مستتر فيه، وهو: هو، وتفصيل تركيبه كـ (هو) السابق^(١)، لكن ليس هنا فاعليته، ورفع بالرحمن^(٢) مجازاً. الرحيم: اسم معرفة بحرف التعريف على الاختلاف، لفظاً مجرور بأنه صفة بعد صفة لله، والعامل في جره عامل في جر الموصوف، وفاعله أيضاً مستتر فيه، وهو هو، وتركيبه كما مر، ويجوز قطع الصفة عن الموصوف بأن يخالف إعرابها إعرابه^(٣) بالرفع أو التنصب، ليدل على كمال المدح، وجهه: أن الصفة تدل على اتصاف الموصوف بضمون الصفة إذا ذكرت صفة. وإذا^(٤) قطعت عن الوصفية، ودلت أيضاً على الاتصاف به، كان ذلك لكمال^(٥) رسوخ الموصوف في ذلك الوصف، وهو غاية المدح إن كان صفة مدح، وغاية الذم إن كانت صفة ذم، كما في أعوذ بالله من الشيطان الرجيم^(٦)، ويكون أيضاً موجبا لغاية الترحم، إن كانت الصفة^(٧) مما تقتضيه، كما في مررت بزيد المسكين، فعلى تقدير القطع بالرفع تقول: الرحمن مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو: هو، وهو: معرفة بالضمائرية، ضمير بارز منفصل واجب الحذف مرفوع محلا بأنه مبتدأ، والرحيم خبر بعد الخبر، وضمير الفاعل مستتر أيضاً^(٨) فيهما راجع إلى ضمير المبتدأ الراجع إلى الله، و^(٩) المبتدأ مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الإعراب، ولا تجمل صفة لله^(١٠)، لأنه معرفة، والجملة من حيث هي ليست معرفة ولا نكرة، لكنها تؤول بالنكرة، فمررت برجل

(١) الذي سبق في إعراب (بسم الله) وهو المستتر في حصل مثلاً، على تفسير: ابتدائي حصل أو حاصل بسم الله. لكن الفرق: إن هو هناك بعد حذف حصل أو حاصل سترناه في الظرف: (بسم الله) ورفعناه به مجازاً، ورفع هو هنا بالرحمن حقيقاً وليس مجازاً.

(٢) الصواب: بدل من الله فإن الرحمن علم لا صفة نية على ذلك ابن هشام، ويؤيد ما ذهب إليه من كونه علماً قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ: عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ: ٢٠١﴾ و ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرِّحْمَنَ﴾ الإسراء: ١١٠ (من حواشي الأصل).

(٣) ساقطة من ب.

(٤) أ، ج، د، هـ: فإذا.

(٥) من: أ، ج، د، هـ، وفي الأصل، ب: كمال، والأول أوضح ولو أن الثاني أكثر مبالغة.

(٦) أي برفع الرجيم، وكأنه استغنى عن هذا التقيد لفهمه من الشرح.

(٧) ساقطة من أ، ج، د، هـ.

(٨) أ، ج: أيضاً مستتر، بدلا من: (مستتر أيضاً).

(٩) من د، هـ، وفي سائر النسخ: الله.

ذهب أبوه في قوة ذاهب أبوه. وأبوه زيد: في قوة كائن أبوه زيدا^(١)، ولناقاته غرض القطع، وعلى تقدير النصب نقول: الرحمن منصوب لفظاً بأنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا، والعامل في نصبه ذلك الفعل، وهو أعني. وهو مرفوع تقديرًا فاعله مستتر فيه، وهو أنا، والجملة فعلية لا محل لها من الإعراب^(٢)، أو مجرورة محلاً بأنها تفسير لله، والعامل في المفسر هو العامل في المفسر. والرحيم: منصوب أيضاً بفعل مقدر هو أعني، والجملة كالجمله، ولا ضمير فيهما على النصب، لكن الظاهر أن يقدر لفظ به مع الفعل^(٣) بإرجاع ضميره^(٤) إلى الله تعالى، لكن لو ذهبنا مذهب سيبيويه، ونجعل الرحيم اسم فاعل جاز جعل الألف واللام فيه موصولة، فيكون هو مستترا فيه راجعاً إلى الموصول، بخلاف ما إذا كانتا صفتين مشبهتين، فإن الألف واللام في الصفات المشبهة تكون للتعريف، ولا تكون موصولة. هذا^(٥). (وبه نستعين): أي^(٦) بسبب الاستعانة من اسم الله [تعالى^(٧)] [نستعين من ذاته، بالاستعانة أولاً من الاسم وجعله واسطة، حصل لنا نوع تقرب فاجترأنا على الاستعانة من الذات^(٨)، أو أي: من الله تطلب العون بجمل الباء بمعنى من وإرجاع الضمير إلى الله تعالى، وهذا خال [من] التكليف إلا جعل الباء بمعنى من^(٩)، وعلى الأول يرجع الضمير إلى معنى الاستعانة المفهومة من الباء المتقدمة^(١٠) بانضمام اسم إليها، فتم ذلك المعنى^(١١) وصار

(١) ساقط من أ، وفي الأصل، هـ زيد، والمدون أصوب، كما جاء في ب، ج، د.

(٢) أ: لا محل. الب.

(٣) من سائر النسخ، وفي الأصل ب، فعل، والأول: أصوب.

(٤) أ: الضمير.

(٥) هـ: هذا الرحيم. زيادة كلمة الرحيم بعد هذا من سائر النسخ؛ إذ لا وجه لوجودها، وهذا. أي خذ هذا.

(٦) ساقطة من د.

(٧) من أ، ج، د.

(٨) من سائر النسخ. وفي الأصل: الذات.

(٩) من أ، وفي سائر النسخ: عن. والأول أوب. أن نعدية (خاند) بـ (من) أوضح، وهو أن (عن) يأتي بمعنى (من).

أيضا. مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبْدِهِ﴾ الشورى ٤٠. أي من عبده.

(١٠) أي إن في جعل الباء بمعنى من تسماً من المثلث.

(١١) أ، ب: المتقدمة.

كالمعنى المستقل^(١) فلذلك صح جعله مرجعا لضمير به الذي هو اسم^(٢)، والا لما صح جعله معنى الحرف لعدم استقلاله بالمفهومية معنى^(٣) الاسم لاشتراط استقلاله، وتذكير ضمير به، لا اعتبار رجوعه إلى المعنى باعتبار لفظ الاستعانة.

الإعراب: الواو عاطفة، مبنية^(٤) على الفتح، الباء حرف جر للسببية على الأول، وبمعنى من على الثاني، والهاء ضمير بارز متصل لفظا على الكسر^(٥)، مجرور محلا بالباء، متعلق بنستعين، قدم للحصر، وللاهتمام^(٦) أيضا على الثاني، فاعله مستقر فيه، وهو: نحن مبني لفظا على الضم مرفوع محلا بأنه فاعله، والجملة الفعلية معطوف على جملة التسمية^(٧) على التقديرين لا محل لها من الإعراب. (الحمد لله) أي: كل فرد من أفراد الحمد، أو الحقيقة المعبر عنها بلفظ الحمد مختص بالذات الواجب الوجود المستجمع^(٨) لجميع الصفات، بسبب أن جميع صفات الله تعالى يطلق عليه تحت لفظ الله، فمن ذكره تذكر^(٩) النفس جميعها، فعلى الأول يكون الألف واللام للاستغراق، وعلى الثاني للجنس، والثاني أولى، لأن لام الجنس مع لام الاختصاص في الله، تفيد اختصاص جميع الأفراد بالله أيضا، لأن وجود الجنس في ضمن الأفراد، فإذا كان واحد من أفراد الحمد لغيره تعالى كان الجنس في ضمنه له، فلم يختص الجنس بالله مع أن الأصل في الألف واللام أن يكون للجنس^(١٠)، فلم يكن هنا وجه للعدول عنه، والحمد هو الوصف باللسان خاصة لكن يعم النعمة وغيرها، والشكر يكون باللسان وغيره، لكن يختص بالنعمة، والشكر الجامع

لاصح
مكرر

(١) هـ: المستقل (تحريف).

(٢) أ: الاسم.

(٣) مفعول ثانٍ لجعل.

(٤) أ: مبني.

(٥) د: الكسرة.

(٦) أ: أو (بدلا من الواو).

(٧) وفي نسخة الفعلية / من أ.

(٨) من سائر النسخ وفي الأصل: مجتمع.

(٩) من سائر النسخ وفي الأصل: تذكر.

(١٠) لأنه لتعريف الناهية (من حواشي الأصل).

للحمد أي الذي باللسان أفضل، كما قال، صَلَّى/ ^(٨) الله عليه وسلم: (مَا شَكَرَ اللَّهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ) ^(٩).

ما ذا يعني الإعراب: الحمد معرفة مبتدأ، ولله: جار ومجرور ظرف مستقر، وهو مع فاعله المستتر فيه ^(١٢) خبر المبتدأ، والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية إنشائية لا محل لها من الإعراب ^(٣). (رَبَّ الْعَالَمِينَ): أي مالك العالمين، من ربه يرثه فهو رب، فإن جعل صفة مشبهة ^(٤)، يجعل فعله لازماً بنقله إلى فَعَلَ بضم العين، قَرَبَ بمعنى ذوالملك، لا مالك الشيء، أو هو بمعنى التربية من باب الوصف بالمصدر كرجل عدل، والعالم بفتح [اللام] ^(٥) اسم لما يعلم ^(٦) به الشيء، كالخاتم لما يختم به، والقالب لما يقلب به، ثم غلب لما يعلم به الصانع من الممكنات قيل جمعه، مع أن العالم يشمل جميع ما سوى الله تعالى يجعل تعريفه للاستغراق؛ ليدل ^(٧) على أن العالم أجناس مختلفة، لا يشمل ^(٨) الأفراد كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ^(٩) حيث جمع السماء وأفرد الأرض مع أن الأرض أيضا سبعة كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ ^(١٠) لأن حقيقة كل سماء يخالف حقيقة غيره بخلاف الأرض.

الإعراب: رَبَّ مجرور صفة لله مضاف إلى ما بعده، وفاعله مستتر فيه، إن لم يجعل من الوصف بالمصدر «وَالْعَالَمِينَ» جمعٌ للمقلاء الذكور بالتثنية، مجرور لفظا جره

(١) الدر المنثور (١/١١١) وفيه: (مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدًا لَا يَحْمَدُهُ) أي لا يحمده باللسان.

(٢) (استتر فيه): ساقط من ب.

(٣) أ: آه بدلا من (الإعراب).

(٤) التي تدل على الاستمرار والديموم: لا بمعنى مالك انشيء؛ لأن اسم (تفاعل بمعنى التجدد والحدوث.

(٥) من د.

(٦) ب: لما لا يعلم بدلا من (لما يعلمه) وجاء أيضا بعد ذلك في العبارة: لما لا يختص، ولما لا يقلب (خطأ من النسخ).

(٧) انلام (حرف جر) يتفق مع جمع من (جمعه).

(٨) أي لا جمع ليشمل (من حواسني).

(٩) احشر ٢٤ وتفسيرها: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ أَعَزُّ الْحَكِيمِ ٢٥﴾.

(١٠) انطلاق ١٢.

بالياء بأنه مضاف إليه لرب. ويجوز قطعه أيضا بالرفع على الخبرية للمحذوف، والنصب على المفعولية كما مر، ويؤخذ من كلام الرضي^(١) أنه لا يلزم في الوصف المقطوع أن يصح جعله وصفا نحويا، بل كونه معنى قائما بالوصف كاف في جعله من باب القطع لما ذكره^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَيَلْ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لُحْمَةٌ﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالاً... الخ^(٣) من أن بعض الكوفيين أجازوا^(٤) وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم كما في الآية، ثم قال^(٥) ردا لما أجازوا^(٦): والجمهور على أنه^(٧) أي [ما]^(٨) في الآية بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا، فدل كلامه على أن الجمهور يجوزون كونه نعتا مقطوعا مع تجويزهم كونه صفة نحوية.

(والصلاة): أي الرحمة، لأن الصلاة من الله رحمة. ومن الملائكة استغفار، ومن الناس دعاء، أما حقيقة في الرحمة^(٩) أيضا أو مجاز، أي لما لم يناسب المعنى الحقيقي له تعالى أطلق على غايته. إذ الرحمة غاية الدعاء والاستغفار، وقد علمت حال الرحمة له تعالى، وقد أريد من الصلاة معنيان بإطلاق واحد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...﴾^(١٠) فينسب إلى كل بالمعنى المناسب له، أي يرحم الله وتستغفر الملائكة، والجمع بين المعنيين الحقيقيين بالقرينة، أو الحقيقي والمجازي جائز، لكن الأكثرين على

(١) الشيخ الرضي: هو: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، من مؤلفاته: شرح كافي ابن الحاجب، وشرح الشافعية، توفي (٦٨٨ هـ - ١٢٨٧ م). بغية النواع (١: ٥٦١) وكشف الظنون/١٣٧. ومعجم المؤلفين ١/١٨٢.

(٢) من أ، ج. هـ، ومن الأصل ب. : ذكر.

(٣) ج: الآية، هـ: آه.

(٤) الهزمة ١، ٢.

(٥) أ: أجازوا.

(٦) أي الرضي.

(٧) ج. د: أجاز.

(٨) من أ.

(٩) (في الرحمة): ساقطة عن هـ.

(١٠) الأحزاب ٥٦.

أن جواز الثاني بعموم المجاز. أي جمل اللفظ مجازاً بإرادة مفهوم عام يشمل^(١) معاني حقيقة صرفة أو مختلفة. بأن يراد منه مفهوم ما يطلق عليه اللفظ، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ﴾^(٢) اعتبر بالنسبة إلى الخمر بمعنى النجس، وبالنسبة إلى الآخر بمعنى المحرم. (والسلام): أي التسليم، أي الجعل سليماً مما يكره، هو: اسم مصدر بمعنى المصدر، والراجح من تعريفاته^(٣) هو ما يوافق مصدر فعل في المعنى، ويخالفه في اللفظ، بأن يخلو عن بعض حروف فعله لفظاً وتقديراً^(٤)، وألف سلام ليس بدلاً من اللام الثانية من سلم بخلاف^(٥) ياء التسليم لما علمت في المضاعف^(٦). (على خير خلقه): أي مخلوقه تعالى، فهو مصدر بمعنى المفعول^(٧)، وخير أفعل التفضيل أصله: أخير، خفف لكثرة الاستعمال، ومثله شر، (محمّد) في اللغة بمعنى من كثر حمده، جعل علماً له، صلى الله عليه وسلم؛ لكونه كذلك في الواقع.

الإعراب: النواو^(٨) حرف عطف مبني الأصل على الفتح، الصلاة: اسم معرفة مرفوعة لفظاً بأنها عطف على الحمد، وعامله عامل المعطوف عليه وهو ما مر^(٩)، والسلام أيضاً معطوف إما على الحمد أو الصلاة، والأول أصح^(١٠)، وعامله عامله^(١١)، على: حرف من حروف الجر^(١٢)، مبني لفظاً على السكون، وضع للاستعلاء، خير: معرفة بالإضافة

(١) ب: المفهوم العام يشمل.

(٢) المائدة: ٩٠.

(٣) أي من تعريفات اسم المصدر (من حواشي الأصل).

(٤) بخلاف المصدر فإنه يوافقته (من حواشي أ).

(٥) أ: يخالف.

(٦) من أن حرف التضعيف يبدل منه الياء (من حواشي أ).

(٧) (النواو): ساقطة من ب.

(٨) أي تجرده عن العوامل اللفظية. أو دفعه حتماً، أو عامله لفظي قياسي وهو الخير (من حواشي أ).

(٩) تسبقته. أي انصف على المعطوف: مسبب من: مطبق على المعطوف عنه وجمعه معطوف.

(١٠) غامضة.

(١١) من أ، وفي الأصل ب، د، هـ: الجزاء، وفي ج: التحروف الجارة.

مجرور لفظاً بـ «على»، والجار والمجرور متعلق أو متعلقان^(١) بفعل عام. أو اسم فاعله. وهما حصلاً أو حاصلان، أو بفعل خاص، أو اسم فاعله، وهما: نزلاً أو نازلان، لأنه ذهب السيد الشريف^(٢) إلى أن الظرف المستقر يقدر بما يناسب ذلك المقام، وعلى التقديرين^(٣) الفعل عامل لفظي قياسي مبني على الفتح، والألف^(٤): اسم معرفة بالضمائر مبنية على السكون، مرفوع محلاً رفعه بالألف؛ إذ هو في محل المثنى بأنه فاعل^(٥) الفعل، والفعل مع متعلقاته جملة مرفوعة المحل بأنسها عطف على الله، وعاملها عامله، واسم الفاعل اسم مثنى نكرة مرفوع^(٦) لفظاً بالألف بأنه عطف على الله، والعامل في رفعه عامل المعطوف عليه، وفاعله مستتر فيه، وهو: هما، وهما: اسم معرفة بالضمائر مرفوع محلاً، رفعه بالألف بأنه فاعل لاسم الفاعل، والعامل في رفعه اسم الفاعل، ثم لما أردنا حذف الفعل، أو^(٧) اسم الفاعل نقلنا الفعل منه إلى الظرف، والمنقول من الفعل هو: هما^(٨) أيضاً، وسترناه في الظرف ورفعناه به مجازاً، وحذفنا الفعل أو اسم الفاعل نسياً منسياً، والظرف مع فاعله جملة ظرفية، أو مفرد ظرفي، مرفوع محلاً بأنه عطف على الله^(٩)، وعلى هذا يكون العطف لشئيين كل على جزء من الجملة السابقة، والصحيح: أن الواو عاطفة والصلاة مبتدأ ليست معطوفاً وحدها، والسلام عطف على الصلاة^(١٠) والظرف بالتفصيل المذكور خبر ليس معطوفاً وحده أيضاً، والجملة اسمية معطوفة على جملة الحمد [لله]^(١١) لا محل لها

(١) ساقطة من ب، ينظر هامش الصفحة الثالثة رقم (٩).

(٢) السيد الشريف والسيد السند علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ). ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٩٦، معجم المؤلفين ٧/ ٢١٧.

(٣) أي كون المتعلق فعلاً عاماً أو اسم فاعله، أو فعلاً خاصاً أو اسم فاعله.

(٤) أي ألف حصلاً.

(٥) هـ: فاعله ... وكلمة (الفعل) بعدها ساقطة.

(٦) ج: مرفوعة.

(٧) من أ، ج، د، هـ، وفي الأصل، ب: الواو ينلأ من أو.

(٨) ج: الله (خطاً الناسخ).

(٩) (على الصلاة): ساقط من ب، د.

(١٠) من أ، ب.

من الإعراب، خلقه^(١): معرفة بالإضافة مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه خير، والهاء مبني على الكسر مجرور محلاً بأنه مضاف إليه لخلق، وإضافة^(٢) خير ليست لفظية؛ لأن أفعل التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به إلا بالشرط المذكور في بابه^(٣) وإضافة الخلق إلى الهاء أيضاً كذلك؛ لأنه وإن كان بمعنى المخلوق، والمصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول يكون إضافته^(٤) لفظية بشرطها^(٥)، لكن الهاء الراجع إلى الله تعالى ليس فاعلاً ولا مفعولاً للخلق، وبشرط الإضافة اللفظية ذلك، «محمي»^(٦) مجرور لفظاً بأنه عطف بيان لخير، أو بدل عنه، والعامل في جره عامله، والصحيح أن العلم لا يكون صفة. (وآله): أي مؤمن بني هاشم، وبني مطلب وهو مذهب الشافعي^(٧) رضي الله [تعالى]^(٨) عنه وفيه أقوال كثيرة، وألفه مبدله همزة مثل آدم، أو هاء، ويستعمل للاشراف بالالف، وللأوضاع بالهاء، تقول: آل الوزير، أهل الفقير، وتخصيص ذكره إلى الأصل بالهاء يرجح الثاني، الواو عاطفة وأل معرفة بالإضافة مجرور^(٩) معطوف على خير، لا على محمد؛ لفساد المعنى، والهاء مجرور محلاً مضاف إليه له.

(١) من أ، وفي الأصل والبقية: خلق، والأول أولى: لأن الإعراب لخلق وليس لخلق وحده.

(٢) ب: وأضافت (خطأ الناسخ).

(٣) وهو: أن يكون أفعل التفضيل معتمداً على الموصوف، أو المبتدأ. أو ذي الحال، في جملة منفية بأن يقع صفة لموصوف، أو خير مبتدأ. أو حالاً نذي حال، هذا في صياغة الجدلة، وأما في الحقيقة يكون أفعل التفضيل صفة نسي، آخر (نه علاقة بمعتمد اسم التفضيل) وهذا الشيء تكون له حالتان، وهو في الحالة الأولى (مثلاً) أفضل من نفسه في الحالة الثانية، هذا ما وصلت إليه عن تبسيط الشرط « نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » بعكس ما ورد في بعض الكتب من العبارات الغامضة التي لا يفهمها إلا القلة.

(٤) أ، ب: إضافتها.

(٥) أ: بشرط. وشرط الإضافة اللفظية هو: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها.

(٦) محمد: مجرور على حال احدة رغم أنه مبتدأ هنا.

(٧) محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) (تاريخ بغداد ٢ ٥٦ . وحفيه الأوبى، ٩ ٦٣) .

(٨) من ب.

(أجمعين) أي كلهم، فدفع^(١) احتمال أن يكون المراد بالآل^(٢) بعضهم بإطلاق اسم الكل^(٣) على البعض، وهو: معرفة بتقدير الإضافة؛ لأنه في قوة كلهم المضاف، فالقول بتعريفه بالمعلمية، أو بتقدير الألف واللام غير موجه.

الإعراب: أجمعين: مجموع معرفة مجرور لفظا بالياء بأنه تأكيد معنوي لآله، والعامل في المؤكد عامل في المؤكد. (أما بعد) لفصل الخطاب أي الخطبة عن^(٤) المقصود، وللتأكيد في تحقق وقوع الجزء، لا لتفصيل المجعل، ولاستلزامه^(٥) تكرير أما يلزم على مدعيه تكلفات شتى، أصله: مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة، والتصلية، فإن العوامل ... الخ^(٦)، أي تحقق^(٧) الجزء لازم لوجود شيء، فكلما^(٨) كان الشرط أعم ومجردا عن القيود كان وقوع الجزء أوكد؛ فلذا كان الأولى أن يكون بعد ظرفا للجزء^(٩)، وإن جعل ظرفا للشرط كان تحققه أبعد. إذ كلما ازداد القيود زاد البعد، عن الوجود فيبعد الجـزاء^(١٠) ولا يلزم ذلك^(١١) على ظرفيته^(١٢) للجزء^(١٣)؛ إذ الجزء بجميع قيوده ولو كانت ألفا لازم للشرط،

(١) أ: فاندفع، د: فرفع.

(٢) من سائر النسخ، وفي الأصل: بالآل.

(٣) من أ، ج، د، هـ، وفي الأصل ب: الكلي.

(٤) ج: على.

(٥) ب: ولائزامة.

(٦) ج، د: آم.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ج: قلما وكلما/ نسخة.

(٩) العبارة في الأصل: «أن يكون بعد ظرفا للشرط كان تحققه للجزء»،

يبدو أن الكلمات: (ل للشرط كان تحققه) من إضافة الناسخ؛ لأن العبارة لا تستقيم إلا بحذفها.

(١٠) عن ... الجزء: ساقط من ب.

(١١) أي بعد الجزء عن الوجود.

(١٢) ب: ظرفية، ج: الظرفية.

(١٣) هـ: الجزء.

فمتى تحقق وجود شيء، تحقق كون العوامل^(١) كذلك^(٢) مع بعية البسمة والحمدلة والتصلية.

إعراب^(٣) الأصل : مهما : عامل لفظي سماعي، اسم من الأسماء المتضمنة لمعنى :

إن الشرطية، مبني لفظاً على السكون، مرفوع محلاً بأنه مبتدأ، يكن^(٤) : عامل لفظي قياسي تام^(٥) مجزوم لفظاً والعامل في جزمه مهما، وقاعله مستتر فيه راجع إلى مهما، وهو : هو، هو : اسم معرفة مرفوع المحل فاعل لـ « يكن »، من : حرف جر، للتبيين، وشي^(٦) // (١٣) مجرور بمن^(٧)، و الظرف مستقر متعلق بالأفعال العامة، أو اسم فاعلها، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي منصوب محلاً بأنه حال من فاعل يكن، وعامله عامل ذي الحال، وبعد : ظرف زمان هنا مقطوع عن الإضافة، والتقدير : بعد البسمة والحمدلة والتصلية، حذف المضاف إليه مع نيته^(٨) فبنى بعد، لافتقاره إلى المضاف إليه « ومشبهة بالحرف »^(٩) في الاحتياج، على الضم منصوب محلاً بتقدير في بأنه مفعول فيه ليكن على المرجوح، وللجزاء على الراجح لا قول^(١٠) : إن قدرناه^(١١)، ولمضمون جملة « إن العوامل » إن لم تقدر،

(١) ب : العامل العوامل، ج : العامل.

(٢) وهو كون العوامل مئة (من حواشي د).

(٣) ج : د : الإعراب.

(٤) ج : يكون.

(٥) أ : تام (إذا صح هذا فالصدر بمعنى اسم الفاعل) ولكن الدون أولى لبعده عن التناويل والتكلف.

(٦) (بين) : ساقط من أ.

(٧) من سائر النسخ. وفي الأصل. ب. نية.

(٨) بن سائر النسخ. وفي الأصل ب : شبه بالحرف. وفي الأصل : شبه / نسخ.

(٩) أي : أما بعد فأقول : إن العوامل الخ.

(١٠) أي قدرنا « أقول ».

ويكن^(١) مع متعلقاته جملة فعلية فعل الشرط لهما. و^(٢) يقال إن «مهما» ظرف زمان متضمن لمعنى الشرط منصوب محلا بتقدير في متعلق بفعل عام^(٣) أو اسم فاعله منصوب المحل بأنه خبر يكن، إن جعل «يكن» ناقصة، ومتعلق بـ«يكن» مفعول فيه^(٤) له، إن جعل^(٥) تامة وعلى هذا يكون «من» زائدة، وشيء مجرور لفظا بـ«من» مرفوع معنى بأنه فاعل «يكن»، و«بعد»، على ما مر، وجملة «يكن» فعل الشرط. (فإن العوامل) العامل في الأصل صفة^(٦) بمعنى ذات ثبت له العمل، ثم نقل إلى الاسمية بمعنى ما يوجب كون آخر الكلمة على نحو مخصوص، ولذا^(٧) جمع على فواعل^(٨)، لأن فاعل الصفة لا يجمع على فواعل، بل يجمع عليه فاعلة منها وفاعل من الأسماء، الفاء جزائية «وإن» حرف من الحروف المشبهة بالفعل، «العوامل» اسم^(٩) منصوب [لفظا]^(١٠) بأنه اسم ان، أي الكائنة أو الحاصلة (في النحو) ظرف مستقر منصوب محلا بأنه صفة العوامل، ولذا^(١١) قدر متعلقه اسم فاعل ومعرفة، لأن الموصوف معرفة، وكذا كل ظرف وقع صفة للمعرفة، والنحو في اللغة لمعان^(١٢)، أحدهما^(١٣): القصد، ومن النحو بمعنى القصد نقل النحو الاصطلاحي، لأن علياً، كرم الله وجهه، لما قال لأبي الأسود^(١٤)

(١) ب: لكن (تحريف).

(٢) أ: أو بدلا من الواو.

(٣) ح: تام (تحريف) إلا إذا قصد بـ«تام» «المر» عام «بدليل أنه كتب: عام / بدل.

(٤) ج: مفعولا فيه.

(٥) (ب يكن جعل): مطبوس في هـ.

(٦) ساقطة من د.

(٧) ج: ولهذا ولذا / نسخة.

(٨) هـ: عوامل.

(٩) ساقطة من أ، ج، د.

(١٠) من أ: ج.

(١١) أي لأجل وقوعه صفة للعوامل (من أ).

(١٢) ينظر في حد النحو: متطور التواتر ٢٧، واللباب في علل الينذ والإسراب ١٠٦.

(١٣) من أ، ج، د، وفي الأصل، ب، هـ: أسود، والأو: أصوب حسب النصدر.

الدولي^(١): الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور، قال^(٢) له: أقصده، فسؤد النحو^(٣) بمناسبة أنه مقصود ومأمور بقصده. وفي الاصطلاح: علم يعرف به أحوال أواخر الكلام من جهة البناء والإعراب^(٤). (على ما) على: حرف جر، وما: اسم من الأسماء الموصولة، معرفة بالموصولية. أو موصوفة نكرة مبني لفظا على السكون مجرور محلا به) على، والجار والمجرور ظرف مستقر متعلق^(٥) بمعتبرة^(٦) على ما ذهب إليه السيد^(٧). أو حاصلة^(٨) كما عند الجمهور، منصوب محلا بأنه حال من فاعل في النحو، أو ظرف لغو متعلق بمائة المؤخر باعتبار تأويله^(٩) بمعدودة^(١٠) بهذا العدد، أي على الذي أو على شيء.

(ألفه الشيخ)، التأليف في الاصطلاح جعل الشيء أنواعا متميزة وجمعها مع إيقاع الألفة بينها^(١١)، والتصنيف أعم منه؛ لأنه جعله أصنافا متميزة وجمعها بلا [قيد]^(١٢) إيقاع الألفة. نقل عن القاموس^(١٣): «الشيخ والشيخون: من استبان في السن من أربعين أو من خمسين، أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى ثمانين، وقيل: الشيخ صفة مشبهة، من

(١) ضام بن عمرو عالم تابعي (ت ٦٩ هـ) أخبار النحويين البصريين ١٠، وأنباء الرواة ١/ ١٣.

(٢) أ. ب: وقال له: .

(٣) أ. ب: نحو.

(٤) أ. ج. د. هـ: الإعراب والبناء، إلا أن الأول أكثر انسجاما مع المعنى.

(٥) من أ، د، ومن أ: مقدر / نسخة كما ورد في سائر النسخ.

(٦) أي: بالنظر معتبرة، أي: على ما معتبرة عند الشيخ عبد الله الجرجاني.

أي السيد الشريف.

(٧) أ: بحاصلة / حاصلة / نسخة.

(٨) ب. د: تأويلها.

(٩) ج: بالمعدودة.

من سائر النسخ. وفي الأصل. بفتح.

ب. د. هـ.

بنيوس المحمد بن قيس بن أبي ربيعة (ت ١٠٠ هـ) أخبار النحويين البصريين ١٠، وأنباء الرواة ١/ ١٣.

شاخ يشيخ بمعنى علا^(١) يعلو. انتهى» و بهذا المعنى يطلق على من علا في العلم [أن]^(٢) سائر الرتب.

الإعراب : ألف فعل ماض مبني على الفتح، والهاء منصوب محلا بأنه مفعول به لـ«ألف»، والشيخ مرفوع لفظا بأنه فاعل ألف، والجملة صلة ما، لا محل لها من الإعراب، أو مجرور محلا بأنه صفة ما، ويجوز جعل ما مصدرية لكن يأباه بقاء الهاء بلا مرجع، ويمكن أن يقال: //«^(٣) ان العوامل وإن كان جمعا لفظا لكن لما دخله لام الجنس والحقيقة بطل معنى الجمع^(٤)، وبقي بمعنى جنس العامل فصح أن يرجع إلى^(٥) ما هو جمع لفظا مفرد معنى. ضمير^(٦) الواحد المذكور، فيكون فائدة الجمع هنا الإشارة إلى تعدد وكثرة أفراد العامل^(٧)، أو إلى^(٨) اختلاف أنواع جنس العامل مع [بيان حال]^(٩) التعدد المذكور

بالطريق الأولى، ومعنى تأليف العامل^(١٠). تأليف مسائل يقصد منها بيان حاله، فنقول^(١١):
ما حرف من الحروف^(١٢) المصدرية مبني على السكون لا محل لها من الإعراب، والغرض من الإتيان بها: جعل ما لا يقبل بعض الأحكام المختصة بالأسماء في قوة المصدر الذي هو اسم ليصير قابلا^(١٣)، وإعراب «ألفه الشيخ» على ما مر، ومجموع «ما ألفه الشيخ» في

(١) د: على (تحريف).

(٢) من أ، ج، د، هـ، وفي الأصل ب: الواو بدلا من أو.

(٣) أ، ج، د، هـ: الجمعية.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) ضمير: فاعل يرجع [من حواشي أ].

(٦) هـ: العوامل.

(٧) ساقطة من هـ.

(٨) من أ.

(٩) أي في صورة كونها مصدرية (من حواشي الأصل).

(١٠) ج: ففوله، (ففوله، نسخة).

(١١) د: حروف.

(١٢) أي: للأحكام المختصة بالأسماء (من أ)، وفي ب: قائلة (تحريف).

لعبد، وتعريف الجزأين بما ذكرنا [كأعرايهما]^(١) أيضا بحسب الأصل، والآ^(٢) فالمجموع الآن معرفة بالعلمية. (بن)^(٣) حذف هزته لأنها همزة الوصل، ويحذف في الخط أيضا إذا وقع بين العلمين كما هنا، وزنه بدون الهزة: فَعَّ بحذف اللام، إذ أصله: بَتَوُ، ففُعِلَ به ما فعل باسم، مفهومه حيوان ذكر يتولد^(٤) من نطفة حيوان آخر، مرفوع لفظا بأنه صفة عبد القاهر، تابع للمضاف، لأنه^(٥) المعرب^(٦) بحسب ما يقتضيه المعنى الآتي^(٧) وهو العلمي.

(عبد) مجرور مضاف إليه لابن، (الرحمن) مجرور مضاف إليه لعبد، (الجرجاني) منسوب إلى جرجان مقلوبا جيماه من كافين متغيرين^(٨) كما هو القاعدة من نقل العجميات إلى العربية، والجوامد المنسوبة حكمها حكم المشتقات اللازمة في اقتضاء مقتضاها^(٩)، فالجرجاني: معرفة باللام مرفوع بأنه صفة عبد القاهر، إذ هو المقصود بالبيان، فاعله مستتر^(١٠) فيه، وهو: هو. (رحمة الله عليه) في الأصل خبرية نقل إلى الإنشاء^(١١)

عبر

(١) من ج فقط

(٢) أي: وإن لم يكن بحسب الأصل فالمجموع (من حواشي الأصل).

(٣) من أ، ج، د، وفي الأصل، ب، هـ: (ابن) وهو ما يخالف شرح الشارح، وجاء في حواشي الأصل باسم صالح الراجي: « أي: بإثبات الهمزة فتأمل، وجه التأمل: أن حذفها مشروط بأن تقع صفة بين العلمين، وغير مصدر في أول السطر، فإذا فقد أحد هذين الشرطين ثبتت كتابة لا قراءة » تفهم من الحاشية: إن كلمة (ابن) التي لا تقع في أول السطر في شرح الأصل الموجود لدينا ربما وقعت أوله في نسخة المتن المنقولة من الماتن، أو في النسخة المنقولة من الشارح، أو في نسخة أحد النساخ العالم ببذء المسألة، إلا أن عدم وجود الهمزة في بعض النسخ، وعدم إشارة الشارح إلى هذه القاعدة يرجح عدم وجود الهمزة أصلا، وإنما دونت في الأصل بسهو الناسخ؛ ولذا لم أدونها أنا والله أعلم.

(٤) أ، ج، د، هـ: تولد .. ،

(٥) د: لأن.

(٦) ب: المفرد (تحريف).

(٧) ج، هـ: الآتي (تحريف).

(٨) ج: مغربين.

(٩) من أ، ج، د، هـ وفي الأصل، ب: بمقتضاها.

(١٠) ب: إن شاء الله (من خطأ النساخ) وفي الأصل: إنشاء بدلا من الإنشاء.

الدعائي^(١)، رحمة: مبتدأ مضاف^(٢)، الله مضاف إليه، عليه: ظرف مستقر خبر له. والجملة إنشائية معترضة^(٣) لا محل لها من الإعراب. (مائة عامل) أي: معدود بهذا العدد التخصيص، وأما على تأليف غيره، فتزويد وتنقص^(٤)، مئة: نكرة مخصصة بالإضافة إلى عامل، مرفوعة لفظاً بأنها خبر إن، عامل: مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه لها، وإن مع اسمها وخبرها جملة اسمية مجزومة محلاً بأنها جزاء الشرط لهما، والعامل في جزمهما. أو منصوبة محلاً بأنه مقول قول^(٥) لـ «فأقول»^(٦) المقدر، وأقول مع فاعله المستتر ومقوله: جملة فعلية مرفوعة محلاً بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو: أنا، والمبتدأ مع الخبر: جملة اسمية مجزومة محلاً بأنه جزاء الشرط. ولو لم يكن خبر المحذوف لقل: أقل بالجزم وبلا فاء. كما تُعلم^(٧) في موضعه^(٨)، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطية مرفوعة محلاً، بأنه خبر مهما إن جعل^(٩) اسماً ومبتدأ، ولا محل لها من الإعراب إن جعل^(١٠) ظرفاً. ثم حذف الشرط مع آله لكثرة الاستعمال وأقيم أمّا مقامه، فصار أمّا فإن العوامل بعد الخ^(١١) أو^(١٢).

(١) أ: (الإنشاء الدعائية).

(٢) أ: مضاف إلى الله.

(٣) لأنها واقعة بين اسم أن وخبرها.

ينظر موضوع: عدد العوامل عند الشيخ عبد القاهر، من هذا انبحث، ص (٢٢).

(٤) ساقطة من أ.

(٥) ج: قول بدلا من (فأقول).

(٦) تعلم بتشديد اللام من (هـ) مبني للمجهول. وفي سائر النسخ: تعلم.

(٧) لأن المضارع لا يحتاج إلى ربطه بالفاء لأنه يصلح أن يقع بعد أداة انشروط، وأما الجمل التي تقع جواباً للشرط ولا تصلح أن تقع بعد أداة الشرط يجب ربطها بالفاء، كالجمل الاسمية مثلاً أو الجمل الفعلية التي يكون فعلها طلبياً أو جازعاً، أو مقروناً بقد أو السين أو سوف، أو كالجملتين التثنية.

(٨) ساقطة عن ب.

(٩) أي جعل متبوعاً.

(١٠) أ: أد بدلا من انخ.

(١١) من أ، ج. د. ومن الأصل. ب. هـ. والواو بدلا من (أو) والواو. ب.

أما فأقول بعد أن العوامل ... الخ، وحذف أقول مع المبتدأ لدلالة المقام عليه^(١)، ثم قدم «بعد» على الفاء لكرهيتهم اجتماع آلة الشرط مع علامة الجزاء، وإن جعلنا «بعد» ظرف الشرط فهو متقدم لا مقدّم، وعلى هذا يكون بعد منصوب المحل بتقدير في بـ «أما» لنياية الفعل الناصب له، والظرف تكتفيه رائحة من الفعل، ولولا هذا التعليل لقلنا: العامل في جزم الجزاء أيضا أما لنيايته عن مهما أيضا^(٢)، ويلزم الاسم بعد أما لأنه قام مقام الاسم، وبعد ذلك لا^(٣) يمكن مراعاة^(٤) مقتضى الفعل أيضا^(٥) مع أنه قام مقامه، وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٦) فبتقدير: وأما الميت إن كان... الخ. (وهي أي العوامل المثة) تنقسم إلى قسمين) التقسيم: ضمّ قيديّن خاصين^(٧)، أو قيود خاصة إلى المقسم العام، ليحصل من كل قيد قسم، تقول: عوامل لفظية، وعوامل معنوية، الواو للابتداء، هي: مبتدأ تنقسم: فعل فاعله هي^(٨) المستتر فيه، راجع إلى المبتدأ، إلى: حرف جر، قسمين: مجرور بالياء، والظرف متعلق بـ «تنقسم»، والجملة الفعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ^(٩)، والجملة الاسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب، (لفظية) خبر مبتدأ محذوف، وهو: أحدهما، وتأنيث لفظية باعتبار موصوفها المقدر وهو: عوامل^(١٠)، فأحد: معرفة بالإضافة، مرفوع^(١١) بأنه مبتدأ، هما^(١٢) ضمير بارز متصل مبني على السكون مجرور محلا وجره بالياء بأنه مضاف إليه، لأن ضمير التثنية لا يكون إلا في محل المثني، والمثنى لا يكون نصبه وجره إلا بالياء، ورفعها إلا بالألف، أو مجرور لفظا بأنه بدل من قسمين باعتبار تقديم عطف «معنوية»^(١٣)

(١) ساقطة من د.

(٢) أي كما يكون ثابتا عن الفعل الناصب لـ «بعد».

(٣) من د، وفي الأصل، والبقية: مراعات.

(٤) أي كمراعاة مقتضى الاسم.

(٥) الواقعة ٨٨.

(٦) ساقطة من أ.

(٧) ساقطة من أ.

(٨) أ: مبتدأ.

(٩) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: عامل.

(١٠) أ: مرفوع لفظا.

(١١) ج: وهما.

(١٢) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: معنوي.

على الربط. أي جعل اللفظية^(١) بدلا ليكون المجمع بدل الكل من الكل، وإلا لكان كل
واحدة بدل بعض فيخرج من قاعدة إيجاب الضمير في بدل البعض واجعا إلى الكل المبدل
منه، أو منصوب بتقدير أعني. والجملة لا محل^(٢) لها من الإعراب^(٣).
أو مجرور محلا لكونها تفسيراً بتقديم عطف معنوية أيضا على الربط، إذ البعض لا يكون
تفسير الكل، واللفظ الاصطلاحي بمعنى المفقود للإنسان حقيقية أو حكما^(٤)، بالفعل أو
بالقوة، فأما أن يكون المراد باللفظ في لفظية المعنى المصدرى، و//^(٥) هو التلغظ، فيكون معنى
لفظية عوامل^(٦) هي الفاظ منسوبة إلى التلغظ، أي: يتلغظ بها^(٧)، أو المراد المعنى الاصطلاحي،
تكون^(٨) النسبة من نسبة الشيء إلى نوعه وجنس، كما يقال: فلان جنبي أو إنسي، أي من
هذا النوع، فالمعنى: العوامل لفظية، أي من جنس اللفظ، وعلى التقديرين لا يلزم اتحاد
المنسوب والمنسوب إليه. (ومعنوية) لا حظ للسان فيها كعامل المبتدأ، عطف على لفظية
وحدها على تقدير الجر والنصب، وعلى الرفع تكون خبر ثانيهما المقدر، والجملة
[الفعلية]^(٩) عطف على الجملة، وليس في بعض النسخ وهي تنقسم إلى قسمين، فيجوز أن
تكونا مبتدأين خبرهما: منها، أي منها لفظية ومنها معنوية، وإذا جعلتا^(١٠) خبرا فالتقدير:
بعضها لفظية وبعضها معنوية، وترفعان على البدلية من مئة بتقديم العطف على الربط،
والعامل أيضا إن، والنصب كأول. (فاللفظية منها على ضربين) الفاء: جزائية، واللفظية
مبتدأ، منها: ظرف مستقر متعلق باسم الفاعل المعرفة صفة اللفظية^(١١)، على ضربين: ظرف
مستقر متعلق بحصلت، أو حاصلة خبر المبتدأ، والجملة اسمية جزاء الشرط محذوف لا
محل لها من الإعراب، تقديره: إذا انقسمت العوامل إلى لفظية ومعنوية فاللفظية ... الخ،

(١) أ. ج: لفظية.

(٢) أ: لا محل ... آه.

(٣) (من الإعراب) : ساقط من (د).

(٤) كالضمير المستتر. (٥) ك: كال النسخ. والأصح: العوامل.

(٦) ج: لها.

(٧) أ، ج، د: وتكون.

(٨) من ج.

(٩) جُعِنَتْنا بالبنية للمجهول مشكلة في ج، وفي هـ: جعلتها وفي النبية: جعلنا.

(١٠) أ: لفظية.

إذا: ظرف زمان متضمن لمعنى الشرط غير جازم معرفة بالإضافة إلى الشرط، مبني على السكون منصوب محلا بتقدير في مفعول فيه للجزاء على الأصح^(١)، وللشرط على غيره، إذا^(٢) يكون إذا حينئذ/«^(٣) معمولاً وعاملاً^(٤) بالنسبة إلى شيء واحد، انقسمت، فعل ماضٍ مبني على الفتح. والتاء علامة للواحد المؤنثة، العوامل لفظاً مرفوع بأنه فاعل انقسمت، إلى لفظية ومعنوية: ظرف لغو متعلق بانقسمت، وانقسمت مع متعلقاته فعل الشرط لـ«إذا» في تأويل المصدر بأنه مضاف إليه لـ«إذا»، وإن لم يجر ذكر إذا مع التأويل. بل^(٥) يقال زمان انقسام العوامل، فزمان منصوب بتقدير في مفعول فيه للجزاء أو الانقسام^(٦)، وهو مضاف إليه لزمان، والعوامل مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه لانقسام^(٧)، مرفوع معنى بأنه فاعله، وإلى لفظية ومعنوية متعلق بالانقسام، ومجموع الشرط والجزاء لا محل لها من الإعراب. (سماعية) مجرور^(٨) بأنه بدل من ضربين بتقديم العطف على الربط كما مر، أو مبتدأ خبره ظرف مستقر مقدر مقدماً، أي منها: سماعية، أو منصوية^(٩) مفعول لأعني، والجملة لا محل لها من الإعراب، أو مجرور محلاً على أنه تفسير لضربين بتقديم عطف قياسية^(١٠) كما مر، (وقياسية)، عطف على سماعية وحدها على الجر والنصب، والجملة عطف على [الجملة ومحلها] ^(١١)الرفع، ويجوز رفعهما بكونهما خبري المبتدأ، الأولى لأحدهما، والثانية لثانيهما، والسماعية: ما علم عمل كل واحد منها في تراكيب^(١٢) البلغاء، ولم ينشأ

(١) ساقطة من ب.

(٢) ب: (إن) بدلا من (إذا) من خطأ الناسخ.

(٣) أي: معمولاً للشرط لأنه مفعول فيه له، وعاملاً للشرط لأنه مضاف للشرط (من حواشي الأصل).

(٤) ساقطة من أ.

(٥) د، هـ: لانقسام.

(٦) أ: لانقسام.

(٧) من أ، ب، ج، وفي الأصل، د، هـ، سماعية مجرور، أي بتكرار كلمة «سماعية» بعد ذكرها في المتن مباشرة لإعرابها، وهذا التكرار لم ألحظه في أماكن أخرى، ولذا رجحت عدم تكرار الكنية.

(٨) أ، ج، د: منصوب.

(٩) أي لو لم يعتبر تقديم عطف: وقياسية على الربط لا يجوز البدلية، لأنه لو كان بدلا لكان بدل البعض من الكل، ولا يجوز ذلك لعدم الضمير فيها (من حواشي أ) ومن أ. د، هـ: وقياسية.

(١٠) من ج فقط.

(١١) د، هـ: تركيب.

علم عملها من الاندراج تحت قاعدة كلية، كما في: كل فعل متعد يرفع الفاعل وينصب المفعول، فإنه يعلم به: أن ضرب يرفع وينصب، وإن لم يستمع عمله بخصوصه. فينظم قياساً هكذا: ضرب فعل متعد. وكل فعل "متعد يرفع وينصب، ينتج": إن ضرب يرفع وينصب و// "كذلك" سائر الأفعال المتعدية، وقاعدة سائر القياسية يذكر في محلها^(١) إن شاء الله تعالى.

(فالسماعية) أي: العوامل التي يتوقف العلم بعملها على سماعهم^(٢). عمل كل واحد بخصوصه، (منها) أي الكائنة من اللفظية (أحد وتسعون عاملاً) الفاء: جزائية، السماعية: مبتدأ من: للتبعيض، وكذا في منها التي تقدر فيما سبق وفيما لاحق و«ها»: مجرور محلاً بمن، وهما^(٣) ظرف مستقر متعلق باسم الفاعل المعرفة صفة السماعية^(٤). أو متعلق بحاصلة أو قد حصلت، حال من المبتدأ عند من لا يختص الحال بالفاعل والمفعول به. أو عنده أيضاً، لكن بمشابهته الفاعل في كونه مسنداً اليد خصوصاً إذا رجع ضمير فاعل أو مفعول من الخبر إليه، كما في الخبر الجملة، والمشتق عند الجمهور، وفي الجميع عند بعض. فإنه يتجدد حينئذٍ معهما مفهوماً، أحد: مفرد نكرة خبر بتقديم العطف على الربط. الواو: عاطفة، تسعون شبه جمع مرفوع لفظاً بالواو، عطف^(٥) على أحد^(٦). عاملاً: مفرد نكرة منصوب لفظاً بأنه تمييز لـ «أحد وتسعون»، والعامل فيه المميز، والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية مجزومة المحل بأنها جزاء شرط محذوف. أي: إن انقسمت اللفظية إلى سماعية وقياسية، فالسماعية... الخ^(٧). إن حرف شرط^(٨)

مميز

(١) ساقطة عن أ، د.

(٢) د: يعلم.

(٣) أ: وكذا.

(٤) د، هـ: محالها، أي في مباحث العوامل القياسية.

(٥) أ: السماع، ج، د، هـ: سماع.

(٦) أي الجار والمجرور.

(٧) أ، ج، هـ: سماعية.

(٨) ساقطة من هـ.

(٩) د، هـ: عطف على مفرد.

(١٠) ساقطة عن أ.

(١١) أ، د: الشرط.

عامل^(١) جازم، انقسمت مبني على الفتح مجزوم المحل بـ «إن»، اللفظية فاعل، إلى سماعية وقياسية به، والجملة فعل الشرط لـ «إن»، لا محل لها من الإعراب، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطية لا محل لها من الإعراب^(٢)، واعلم أن الشرط والجزاء إن كان^(٣) أولهما ماضيا يتجزم الماضي وحده محلا، ولا يكون لجملة الشرط والجزاء محل، وإن كانا أو أحدهما جملة اسمية كان محل الجزم لمجموع الجملة، ولا يكون لواحد من أجزاء الجزم، وأيضا الجزم في أمثال هذه المواضع إنما يكون إن قدر «إن» كما قدرنا هنا، وإن قدر إذا وهو الراجح عندي كان كما قلنا في: «فاللفظية» ولا يكون جزم^(٤). (والقياسية) أي العوامل المنسوبة إلى القياس، وهو القاعدة الكلية التي يستنبط ويعرف منها أفراد المسند إليه في تلك القاعدة بالطريق المذكور في فعل متعدٍ يرفع ... الخ (منها) أي الحاصلة، أو قد حصلت، أو حاصلة من اللفظية (سبعة عوامل) الواو: عاطفة، القياسية: مبتدأ، منها: صفة أو حال، سبعة: نكرة مخصصة بالإضافة إلى عوامل^(٥)، وعوامل: مجموع نكرة، جره بالفتحة مضاف إليه لـ «سبعة»، وتميز لها معنى، والجملة الاسمية مجزومة محلا عطف على: «فالسماعية ... الخ»

(والمعنوية) أي: العوامل المنسوبة إلى المعنى، أي: من جنسه أي لا يتلفظ بها (منها) أي الحاصلة، أو قد حصلت من العوامل المثبة (عددان) أي فردان، وإلا لم يصح إن عرف العدد بما يكون نصف مجموع حاشيتيه؛ إذ ليس هنا عدنان بهذا المعنى^(٦)، ويصح^(٧). إن عرف بما يكون جوابا لـ «كم»^(٨)، الواو: عاطفة، المعنوية: مبتدأ، منها: صفة أو حال، عدنان: مرفوع لفظا بالالف خبر المبتدأ، والجملة الاسمية عطف على «فاللفظية ... الخ» جزاء الشرط المحذوف لا محل لها من الإعراب.

(١) ج: أو هي عامل.

(٢) أ: آه بدلا من «من الإعراب».

(٣) لأن إذا: أداة شرط غير جازم كما مر، (ولا يكون جزم): ساقط من ج، وفي أ: جزما.

(٤) أ: العوامل.

(٥) أي أن الرقم (١) عدد واحد، والعدد (٣) عدد واحد وكذلك (١٠) و (٢١) وهكذا؛ لأن العدد هو الذي $\frac{٢}{١} = ٢$ مجموع حاشيتيه، أي أن: $\frac{٢}{١} = ٢$ و $\frac{٢}{١} + ٢ = ٤$ ولا يوجد هنا عدد بهذا المعنى؛ ولذا قال الشارح: «عدنان أي فردان» أي اثنان.

(٦) أي بالإضافة إلى أن العدد هنا بمعنى الفرد.

(٧) (لـ «كم»): ساقط من ج.

(وتتنوع السماعية منها على ثلاثة عشر نوعاً) أي تقبل العوامل السماعية التنوع على هذا العدد من تنوع علماء النحو إياها، الواو: للعطف، أو ابتدائية، تتنوع: فعل، فاعله: السماعية، منها: صفة أو^(١) حال للسماعية، على: حرف جر، ثلاثة عشر: مركب تعدادي^(٢)، لتضمّنه حرف العطف؛ إذ الأصل: ثلاثة وعشر، بني جزئه الأول على الفتح، لأنه كالوسط؛ وبني الثاني عليه أيضاً لتضمّنه حرف العطف، والحرف: مبني فيكون هو أيضاً مبنياً، وجزؤه الثاني^(٣) مجرور محلاً بعلی والظرف لغو متعلق بتنوع، أو مستقر منصوب المحل بأنه مفعول مطلق مجازي لتتنوع، صفة المفعول المطلق الحقيقي، والتقدير: تتنوع تنوعاً حصل أو حصلاً على ثلاثة عشر نوعاً، فر«تنوعاً» منصوب مفعول مطلق حقيقي^(٤)، والظرف صفة له، ثم حذف، وأقيم صفة مقامه، ونوعاً: منصوب بأنه تمييز لثلاثة عشر، وعاملُ نصبه: المميز، وجملة تتنوع فعلية مجزومة المحل بأنه عطف على: «فالسماعية ... الخ» جزاء الشرط، أو جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

جزؤه

مميز

هذه نسخة فريدة
من نسخة الشيخ الزمخشريصحيح
عنا الشيخ

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل: تعددي، والأول أشهر.

(٢) وفي الأصل، ب، ج، هـ: وجزء ثانيه، أ: وجزء الثاني، د: والجزء الثانية (من خطأ النساخ) وما دونته هو الصحيح، أو والجزء الثاني.

(٣) من: أ، وفي الأصل، ب: مفعول مطلق حقيقة، د: مفعولاً مطلقاً حقيقة، ج، هـ: مفعول مطلق حقيقة.

النوع الأول حروف الجر

(النوع الأول) أي من العوامل السماعية، النوع: في اللغة: كل ضَرْبٍ وصنف من الشيء، كما نقل في القاموس^(١)، وأول: أفعال، أصله: أوول، لا فعل له، وقيل أصله: أوال^(٢)، من وآل، فابدلت همزته واوا تخفيفاً غير قياس، أو أوول من آل^(٣) فقلبت همزته واوا وأدغمت، هذه عبارة القاضي، وتفصيله في شرح الشافية، وهو صفة مشبهة، وقيل: أفعال تفضيل، النوع: مبتدأ، الأول: صفة، فاعله: مستتر فيه.

(حروف) اسم مجموع تكررة، مرفوع بأنه خبر المبتدأ (تجر الاسم)، توجب كون آخر الاسم الذي دخلت عليه^(٤) على الكيفية المخصوصة وهي الجر، تجر: فعل الواحدة فاعله: هي الراجع^(٥) إلى حروف باعتبار أنه^(٦) جماعة واحدة، الاسم: منصوب لفظاً بأنه مفعول به لـ«تجر»، والجملة^(٧)/«»: مرفوعة: محلاً بأنها صفة حروف (فقط) أي: إذا جرت حروف الجر اسماً فأنته، وامتنع، من أن تجر بها غير الأسماء، أو أكثر^(٨) من واحد من الأسماء، من غير نحو عطف ودلالة قط، على أنها لاتجر غير الأسماء ظاهرة، وأما دلالة على أنها لاتجر الاسم أكثر من واحد فلا، إذ اللام في الاسم للجنس، وهو يشمل واحداً أو أكثر إلا أن يقال: إرادة فرد واحد من الجنس متعين^(٨)، وأما أن يراد معه فرد آخر أو أكثر فليس

(١) المحيط للقيروزي آيادي ٣ / ٩١: النوع كل شرب من الشيء وكل صنف من كل الشيء.

(٢) أ: أوول.

(٣) د: أول، ينظر: النصف لابن جني ٢ / ٢٠٢ و شرح الشافية ٢ / ٣٤٠.

(٤) أ: عليها.

(٥) أ: راجعة.

(٦) أي: لفظ الحروف.

(٧) أ: الأكثر.

(٨) ج، د، هـ: متيقن.

لعلها
عبر فرائد

بمتمين^(١)، فاعتبر ما هو المتمين^(٢)، ومنع بقط من غيره، وأما لو قطعنا النظر عن العبارة فعدم جرهما لأكثر من واحد يُعَلِّمُ من السماع، الفاء جزائية، وقط اسم من أسماء الأفعال الرافعة مبني [لفظاً]^(٣) على السكون، لكونه بمعنى الأمر المبني الأصل مرفوع محلاً بأنه مبتدأ وفاعله مستتر فيه وهو أنت مرفوع المحل فاعل له وسد مسد خبره^(٤)، وقيل «قط» منصوب المحل بأنه مفعول مطلق لـ «أنته»؛ لأن أسماء الأفعال في الأصل إما مصادر أو ظروف^(٥)، وقيل لا محل^(٦) له من الإعراب، وفاعله في الصورتين مستتر فيه أيضاً، و«قط» مع فاعله جملة اسمية نظراً إلى لفظ قط، وفعلية نظراً إلى معناه، جزاء الشرط المحذوف، وهو إذا جرت الحروف الاسم الواحد، وإعراب إذا والشرط كما مر، وجاء قط^(٧) أيضاً اسم فعل بمعنى الماضي، تقول: قطني هذا أي: كفاني، وإعراب قط كما مر، وفاعله هذا، والنون وقاية والياء مفعول به ويجعل أسماء الأفعال مبتدأ ينتقض تعريف المبتدأ كما سيعلم من تعريفه في كتب النحو.

(وهي) أي حروف الجر^(٨) (سبعة عشر حرفاً) ولم يعتبروا بمن قال: لعل ولولا، في لعلك^(٩) ولولاك^(١٠) حرف جر لا متعلق لهما، كما في الجارة الزائدة، الواو^(١١): ابتدائية، هي: مبتدأ، سبعة عشر: جزاء مبنيان على الفتح جزؤه الأخير: مرفوع المحل بأنه خبر، وحرفاً: تمييز، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

خبر

(١) ج، د، هـ: متيقن .

(٢) ج، د، هـ: اليقين .

(٣) من أ فقط .

(٤) أ: الخبر .

(٥) أ: مصدر أو ظروف .

(٦) أ: لا محل له ... الخ .

(٧) ساقطة من أ .

(٨) ب: الجارة .

(٩) ساقطة من سائر النسخ ماعدا ب، وفيه لعلو (تحريف) .

(١٠) من سائر النسخ وفي الأصل لولاكه . ينظر: ص (٢٢) و ص (٢٣) من هذا البحث .

(الباء) اسم حقيقة، مدلوله: ب، في مررت بزيد مثلاً، مرفوع لفظاً بأنه بدل من محل^(١) سبعة عشر بتقديم عطف اليواقي الآتية على الربط، أي جعل الباء بدلاً كما مر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها، مضاف مبتدأ، وها: مضاف إليه، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أو منصوب لفظاً مفعول به لأعني، والجملة لا محل لها من الإعراب، أو مرفوع المحل تفسير سبعة^(٢) عشر^(٣)، أو مبتدأ خبره «منها» المحذوف، أو للإلصاق الآتي، والجملة على التقديرين لا محل لها من الإعراب، (للإلصاق) أي المخالطة والاتصال، واللام: حرف جر، الإلصاق مجرور به، والظرف مستقر متعلق بحملت أو حاصلة، خبر الباء على الصورة الأخيرة فيها، وإلا فالظرف خبر مبتدأ محذوف، وهو هي الراجع إلى الباء، أنث راجعها، لأن الحروف كلها^(٤) مؤنثات سماعية، ويجوز تذكيرها باعتبار ألفاظها المذكورة^(٥)، وجملة هي للإلصاق لا محل لها من الإعراب، ويجوز أن يتعلق المستقر بما يناسب المقام كما عند السيد الشريف، وهو: وضعت على صيغة المجهول، أو موضوعة، وضعت: ماضٍ مبني للمفعول مبني على الفتح، التاء: علامة التانيث، مفعول ما لم يسم فاعله: مستقر فيه، وهو هي راجع إلى الباء/^(٦)، أو إلى هي المبتدأ، مرفوع محلاً بأنه مفعول ما لم يسم فاعله، له «وضعت»، وهو مع مفعول ما لم يسم فاعله ومفعوله جملة فعلية مرفوعة المحل بأنها خبر المبتدأ، أو موضوعة، اسم مفعول نكرة مرفوعة [لفظاً]^(٧) بأنه خبر المبتدأ وحده، ومفعول ما لم يسم فاعله مستقر فيه، وهو: هي أيضاً، فلما حذف الفعل أو اسم المفعول نقل مفعول ما لم يسم فاعله منهما^(٨) إلى الظرف، وجعل مرفوعاً به مجازاً، والظرف

(١) دَوَّنت كلمة «(محل)» لأنها موجودة في كل النسخ رغم أنني أميل إلى ما جاء في حواشي الأصل، تحت اسم محمد بن فرخ من أنها (أي كلمة محل) من سهو النساخ والصواب: بدل من سبعة عشر.

(٢) د: لسبعة عشر.

(٣) أنهى الموجود في (هـ) بكلمة «عشر» ليأتي بعدها السقط الثالث.

(٤) جاء في حواشي الأصل تحت اسم: ابن سيف الدين: «(لو حلل الشارح التانيث الراجع باعتبار ملاحظتها وصف الكلمات لكان أولى؛ لأن الحروف المؤنثة حروف الهجاء فقط، كما صرح به عصام الدين في شرح الكافية)».

(٥) ج، د: المذكورة.

(٦) من أ، ج.

(٧) ساقطة من أ.

مع جملة ظرفية، أو مفرد ظرفي خبر المبتدأ. وأما الباء، أو هي والجملة لا محل لها من الإعراب، والإلصاق إما حقيقي (نحو به داء) أي التصق به وخالطه داء، وظاهر أن الداء مخالط وملاصق لجسمه^(١) حقيقة، (ق) (٢) إما (٣) مجازي كما في (مررت بزيد)^(١)، إذ المرور لم يلاصق ولم يتصل بزيد. بل يمكن يقرب من زيد، ومن أمثلة الحقيقي: أمسكت بزيد^(٢)؛ إذا قبضت^(٣) بعضاً من جسمه، نحو: مخصصة بالإضافة إلى ما بعده، مرفوع لفظاً بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: مثاله: نحو، أو منصوب بأمثل المقدّر، على أنه مفعول به، ولا يتوهم: أنه مفعول مطلق له لكونهما بمعنى واحد، إذ المعنى: أمثل بنحو: به داء، فالمقصد^(٤) إلى إيقاع التمثيل على نحو، والجملة الاسمية أو الفعلية لا محل لها من الإعراب، به: الباء للإلصاق، والهاء: ضمير مجرور بالباء، والظرف مستقر، وهو مع فاعله مرفوع المحل خبر المبتدأ قدّم^(٥) عليه، ليفيد تخصيصه، إذ النكرة المحضة لا يصح أن تكون مبتدأ كما هو المشهور، لكن الراجع: أن مدار الصحة على الإفادة، فإن أفادت^(٦) النكرة يصح كالمعرفة، كما في: رجل جاء من الجيش إذا كان المقصود^(٧) معرفة أحوال الجيش، لا معرفة الجائي، لأنه حينئذ يتم بها المقصود، داء: نكرة مخصصة مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ، والجملة الاسمية مؤولة بهذا اللفظ، مجرور محلاً بأنه مضاف إليه لنحو^(٨)،

(١) ج: لجسم، د: بجسمه.

(٢) أ: أو يدلا من الواو، وهي: (أي أو) ضمن الشرح.

(٣) ساقطة من أ.

(٤) (مررت): من أ، ج، وفي الأصل، ب، د: (ومررت)، إلا أن أ انفردت بأنها لم تجعل «(مررت بزيد)» ضمن المتن

هنا بل أنت بها فيما بعد وجملتها ضمن المتن كما تشير إليه.

(٥) (أمسكت بزيد): ساقط من ب.

(٦) أ: قبض، قبضت/ نسخة.

(٧) أ، ج، د: فالتصد.

(٨) أ: مقدم.

(٩) من ج، والبقية: إفادة، والأول أكثر انسجماً مع العبارة.

(١٠) انفردت أ بإعادة جملة: (ومررت بزيد) بين كلتني: نحو، الواو، جاعلة إياها ضمن المتن.

الواو: حرف^(١) عطف، مررت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء مبني على الضم مرفوع المحل، فاعل الفعل، الباء للإلصاق المجازي، زيد: مجرور به، والظرف لغو متعلق بمررت مجازاً^(٢)، والجملة الفعلية مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل عطف على المثال^(٣) المتقدم^(٤) مضاف إليه لتحو، وأنت تعلم: أن الأولى: أن يقدم المثال الثاني، أو يقول: يزيد داء، ومررت به ليتقدم مرجع الضمير، لكن اشتهر أنه لا مناقشة في المثال^(٥).

(وللتعمدية) الواو: عاطفة، والظرف مستقر مرفوع المحل عطف على للإلصاق (نحو: ذهب بزيد) إعرابه: ظاهر مما مر، والتعمدية التي اختصت الباء بها في مثل هذا الموضع ولا توجد في سائر معاني الباء، ولا في باقي حروف الجر، هي أن توجد في الفعل معنى التصيير وتجعله بمعنى المتعدي بالنقل إلى [التفعيل أو]^(٦) الأفعال، أي بمعنى صيرته ذاهباً وأذهبتُهُ، وأما التعمدية التي بمعنى مطلق جر معنى الفعل وإضافته إلى الاسم فيحصل بسائر^(٧) معاني الباء وباقي حروف الجر، وشرط بعضهم في مثل ذهب... الخ: أن يذهب الفاعل مع المفعول وعند بعضهم لا.

(وللاستعانة) عطف على الإلصاق وقيل على التعمدية والراجع الأول، إذ الأولى أن يكون المتبوع أصلاً والمعطوف الأول [هو: قوله: للتعمدية هنا]^(٨) من توابع أصل هو [قوله]^(٩) للإلصاق، و/^(١٠) يجري الخلاف في جميع المعطوفات المتتالية، أي تكون

(١) ساقطة من د.

(٢) ساقطة من أ، ج، د.

(٣) ساقطة من أ، ج، د.

(٤) ب: الأول.

(٥) أو أن الضمير في: (به داء) لا يعود إلى زيد بل إلى أي مرجع سابق مثلاً.

(٦) من أ فقط.

(٧) ج: من.

(٨) من ج، وما بين القوسين: ساقط من الأصل، ب: وأما في أ، د، هـ: جاء (هنا) بدلاً مما بين القوسين.

(٩) من ج فقط.

للاستعانة إن دخلت على الآلة (نحو: كتبت بالقلم) أي: باستعانت لكونه موقوفاً عليه للكتابة. لا أنه فاعل الإعانة، كما في: من الله نستعين، ومن قروها السببية، فيجيء الباء لها. كما في قوله تعالى: ﴿فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا﴾^(١) الخ لأن الظلم وإن لم يكن آلة للتحريم لكن لما ترتب عليه الفعل كما يترتب على الآلة صار كأنه آلة، فتفرع السببية^(٢) من^(٣) باء الاستعانة^(٤).

(وللمصاحبة) عطف على للإلصاق أو على ما قبله، وكذا حكم المعطوفات الآتية، أي تدل على أن بين مدخولها وما قبلها صفة^(٥) حين الفعل، ويكونان مجتمعين غير مغترقين^(٦) في ذلك الفعل (نحو: دخلت عليه ثياب السفر) الظرف الأول لغو متعلق بدخلت، والثاني مستقر متعلق بقد^(٧) حصل إن جعل حالا عن هاء عليه، وقد حصلت إن جعل حالا من التاء، أو حاصلًا على التقديرين، فعلى الأول يكون المستقر فيه هو، وعلى الثاني: أنا، والظرف مع فاعله^(٨) الذي هو أنا، أو هو، منصوب المحل على الحالية، ويكون الإلصاق بدون المصاحبة كما في اشترت الفرس بصرجه، إذا كان السرج بقرب الفرس ولا يصاحبه في الاشتراء، ويجتمعان، كما إذا دخل في الاشتراء، وكان على الفرس، (وللمقابلة) في المعاوضات (نحو: بعثت) فعل وفاعل (هذا)^(٩) اسم معرفة مركب من هاء التنبيه، وإذا الإشارة مبني لفظاً على السكون منصوب المحل بأنه مفعول به لبعثت (بهذا) الباء داخل على المأخوذ، هذا مجرور المحل بالباء والظرف^(١٠) لغو متعلق ببعثت^(١١).

محمد بن
(لغو) كسر

(١) النساء ١٥٩، تكملة الآية: ﴿عَلَيْهِمْ طَبَائِعُ اجْلُتْ لَهُمْ ...﴾.

(٢) د: لسبية.

(٣) ساقطة من أ، ج.

(٤) أ: بالاستعانة.

(٥) أ: مصاحبة ومحببة/ نسخة.

(٦) من ج، د، وفي الأصل والبقية: مغترقين والأول أولى، لأن الله لم يلمطوعة مع التكلف أحياناً.

(٧) ج، د: قد.

(٨) د: فاعل.

(٩) ساقطة عن هـ.

(١٠) من ب، هـ، وسائر النسخ: بعثت.

(وللظرفية) إذا دخلت على اسم زمان أو مكان (نحو: صَلَّيْتُ بِالْمَسْجِدِ) أي: فيه .
 (وللزيادة)^(١) وهي التي إذا حذفت من الكلام لم يخل بأصل المعنى، وإن أخل ببعض اعتباراته، لأن الزيادة لا تكون إلا لغرض كتحمسين الكلام أو تأكيد معناه: فبالحذف^(٢) ينتفي ذلك، لكن يبقى أصل المعنى، (نحو) مضاف مرفوع أو منصوب (قوله) مجرور مضاف إليه لنحو، ومضاف إلى الهاء وهو مبني على الكسر مجرور محلاً بأنه مضاف إليه . مرفوع معنى بالفاعلية نقول، ويعلم المراد بالضمير من قوله: (تعالى) أي: عن التناقض وما لا يليق بجناحه، فعل ماضٍ مبني تقديرًا على الفتح، فاعله مستتر فيه، وهو: هو . راجع إلى الهاء^(٣)، والجملة: فعلية اعتراضية^(٤) لا محل لها من الإعراب^(٥)، ومعنى الاعتراض: أن لا يكون للجملة تعلق بالمقصود والذي سيق الكلام لأجله، سواء توسط بين أجزاء الكلام كما هنا، أو تأخر عن مجموع الكلام («وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»)^(٦) المراد بالأيدي الأنفس، أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، وزيادة الباء مبنية على هذا، وأما إذا^(٧) أريد بالأيدي^(٨) الجوارح المخصوصة، فالباء حينئذٍ للسببية والمفعول المريح محذوف، أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم إلى التهلكة، والتهلكة مصدر بمعنى الهلاك خارج من الأوزان الأربعة والثلاثين لمصدر المجرد، لا: ناهية، تلقوا: مضارع مجزوم بحذف النون، الواو: ضمير متصل مبني على السكون مرفوع محلاً رفعه بالضممة، فاعل تلقوا، لا يقال: فليكن^(٩) /^(١٠) الرفع المحلي^(٩) والنصب والجر أيضا في ضمائر الجمع بالحروف المحلية^(١٠)،

(١) قال: وللزيادة، وأعترض عليه بأن ليست معنى من معاني الباء. لأنه صريح في أنها معنى من المعاني التي وضعت لها وليس كذلك، فالظاهر: قد تكون زائدة، بدل قوله: وللزيادة - من حواشي ج - تحت اسم يوسف الأصم .

(٢) ب: فالحذف .

(٣) أي في قوله .

(٤) أ: الفعلية الاعتراضية .

(٥) (من الإعراب): ساقط من د .

(٦) البقرة ١٩٥ .

(٧) ج، د: إن .

(٨) (بالأيدي): سقط من ب .

(٩) أ: الصل .

(١٠) أ: المحلي / نسخة .

أي: بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا. كما يكون الإعراب المحلي في ضمائر التثنية بالحروف، أي بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا، لأننا نقول: إن ضمير التثنية واقع في محل معرب مثنى، وكل معرب مثنى معرب بالألف والياء. فالواقع محله يكون إعرابه المحلي كذلك، بخلاف ضمائر الجمع فإنها واقعة في محل معرب. مجموع، والمعرب المجموع لا يجب أن يكون إعرابه بالحروف، بل يكون بالحركات^(١) أيضا^(٢)، فالواقع محله يمكن أن يكون في محل معرب بالحركات، مع أن الأصل في الأعراب الحركات، وكالضمير^(٣) سائر المبنيات الواقعة موقع المثنى والجمع، كالموصلات. وأسماء الإشارة، فما وقع منها موقع المثنى يعرب بالحروف المحلية، وما وقع موقع الجمع^(٤) يعرب بالحركات المحلية - فز بهذا البيان فغير كتابي لا يعطيك العيان - الباء زائدة معنى عامل لفظا، وأيدي: مجموع معرفة بالإضافة إلى كم تقديرا مجرور جره بالكسرة التقديرية، منصوبة معنى بالنصب اللفظي، إذ الأيدي من الأسماء المنقوصة - كما ستعلم إعرابها في الكتب^(٥) النحوية - مفعول به صريح لتلقوا. وكم: معرفة بالضمائر مجرور المحل، مضاف إليه لأيدي، إلى: حرف جر، لانتهاء الغاية، التهلكة: مجرور بها، والظرف لغو متعلق بتلقوا باعتبار تضمينه معنى الانتهاء، أي: لا تلقوا وتنتهوا إلى التهلكة، وجملة لا تلقوا... الخ، جملة فعلية إنشائية منهيّة منصوبة محلا بأنها مقول، وعامل نصبها قول، إن لم نجعل الباء زائدة كان أيدي مجرورا تقديرا^(٦) // ^(٧) بالياء ولا ينصب معنى، بل كان الجار والمجرور، أو المجرور فقط منصوب المحل بأنه مفعول به غير صريح لتلقوا، ولا يكون^(٨) المثال مما نحن فيه فلا ينصب بقول، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٩) أي كفى الله شهادة، أي كفت شهادته، أو كفى الله حال كونه حين الكفاية شاهدا بما جرى، يجوز أن يجعل الواو من القرآن فلا يكون

(١) مثل: جاءني مسلمات .

(٢) أي كما يكون بالحروف مثل: جاءني مسلمون .

(٣) ج: وكالضمير في إلا أن زيادة كلمة ((ني)) لا يستقيم بها انمى .

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ج: الكتاب - انكتب/ نسخة .

(٦) الواو حالية وفي أ: أو .

(٧) يوش ٢٩ وآيات أخر .

للعطف بالنظر إلى مقصودنا، سواء كان باعتبار القرآن كذلك أولاً؛ فيقدر واو آخر، للعطف كما قيل في التحيات المباركات ... [الخ] ^(١) ويجوز أن يجعل من كلام المصنف، لعطف مثال، على مثال فتكون جملة: كفى بالله، مجرور المحل بالعطف على لفظ قول، فيكون مضافاً إليه لنحو بالتأويل السابق في الجمل المضاف إليه لنحو، وحينئذ الظاهر: أن يكون المثال كلام المصنف، لا قرآناً، وعلى تقدير العطف، وجعل الواو من القرآن، الظاهر: أن يكون جملة وكفى بالله منصوب المحل بالعطف على: ولا تلقوا ... الخ، أما واو لا تلقوا فهو من القرآن قطعاً، يحتمل أن يكون في القرآن للعطف، ولا يكون كما مر، كفى: فعل ماضٍ مبني تقديرًا على الفتح، الباء: عامل لفظاً زائد معنى مبني على الكسر، الله: مجرور لفظاً بالباء، مرفوع معنى بأنه فاعل كفى، شهيداً: مفرد نكرة تميز لنسبة كفى إلى فاعله. والعامل في نصبه: كفى أو حال من فاعل كفى، وفاعله مستتر فيه على التقديرين وهو: هو، والجملة كما بينا ^(٢)، وأعلم أن زيادة الباء قياسي في الخبر في الاستفهام بـ«هل» والنفي بغير لا، نحو: هل زيد بقائم، وما زيد بقائم، وفي مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، ^(٣) وتيقنت، وأحست ^(٤)، نحو: علمت أنك قائم، وكذا البواقي، وفي فاعل كفى ومتصرفاته، وفي أفعل التمجيد على مذهب سيبويه، نحو: أحسن بزيد، وفي غيرها سماعي، نحو: بحسبك درهم، وخذ بيدي.

(ومن الواو: عاطفة، من: اسم بتأويل هذا اللفظ، معرفة لكونه علماً للفظه، أو لتأويله ^(٥) بهذا اللفظ. وهو معرفة مبني على السكون لكون لفظه لفظ الحرف مرفوع المحل بأنه عطف على الباء بدل من سبعة عشر، أو منصوب المحل عطف على الباء مفعول لأعني المقدّر هناك، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ^(٦)، وهو ثانيها، وهو: مرفوع تقديرًا بأنه مبتدأ معرفة بالإضافة إلى الهاء، أو مبتدأ خبره منها المحذوف، أو مبتدأ خبره: لا ابتداء.

(١) من أ، ج، د، هـ.

(٢) أي على العطف على ((قول)) أو على ولا تلقوا.

(٣) في الأصل: وحسبت/ نسخة، وأحست بالأصل: أحسست، ينظر كتاب سيبويه (٢/ ١٠٠).

(٤) ج: لتأولته.

(٥) د، هـ: المبتدأ المحذوف.

الغاية، وعلى الثلاثة الأخيرة الجملة عطف على جملة الباء لا محل لها من الإعراب. وهو على الأولين من قبيل عطف المفرد على المفرد. وهكذا إعراب كل ما يأتي.

واعلم أن كل كلمة ذكرت في بيان أحكامها بالصورة التي يذكر بها في المثال كما ذكر «من» في الحكم بأنه لا ابتداء للغاية بصورته في المثال، نحو^(١): سرت من البصرة إلى الكوفة، تكون في بيان الحكم مؤولة بهذا اللفظ، وإلا كما في: الباء للإلصاق، إذ ليس ذكره في بيان الحكم بصورته في المثال فتكون في بيان الحكم اسما حقيقة لا مؤولة.

(لا ابتداء الغاية) غاية الشيء نهايته، فإن أريد بالغاية هنا معناها الحقيقي فالمضاف محذوف، أي لا ابتداء ذي الغاية، أي ذي^(٢) النهاية، وهو المسافة، وإن أريد بها المسافة، بإطلاق لفظ الجزء على الكل مجازاً - إذ نهاية الشيء جزء منه - فلا يحتاج إلى مضاف^(٣)، أي تدل على أن مدخولها مبتدأ مسافة الفعل كالسير في مثالنا^(٤)، السلام جارة، وابتداء: معرفة بالإضافة مجرور باللام، والظرف مستقر متعلق بحصلت أو حاصلة أو وضعت، أو موضوعة، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي^(٥) مرفوع المحل بأنه خبر «من» على الاعتبار الأخير لـ «من» وخبر مبتدأ محذوف، وهو: هي الراجع إلى «من» على سائر الاعتبارات، فعلى الأولى الجملة عطف على جملة: الباء للإلصاق كما مر، وعلى الثاني: جملة ابتدائية لا محل لها من الأعراب^(٦) الغاية: لفظاً مجرور بأنها مضاف إليه لا ابتداء مجازاً، قائم مقام المضاف إليه الحقيقي، تقديره: ذي الغاية، ذي: معرفة بالإضافة، مجرور لفظاً بالياء مضاف إليه لا ابتداء، والغاية مضاف إليه لذي، فحذف ذي، وأقيم

(١) ساقطة من هـ، وفي ج، ب: بنحو.

(٢) د: ذو.

(٣) المضاف.

(٤) ج، د: هـ. المثال.

(٥) أي إن كان المنعق المحذوف فعلاً مثل: حصلت تسمى جملة ظرفية، وإن كان مفرداً مثل: حاصل مثلاً، فنسرد ظرفي.

(٦) (من الإعراب): ساقط من د.

المضاف إليه مقام المضاف أو مجرور بأنها مضاف إليه لابتداء حقيقة إن جعلنا الغاية بمعنى المسافة.

(في المكان) إما متعلق «(بابتداء)». أو متعلق باسم الفاعل المعرفة، صفة للغاية. أو ذوي المحذوف، أو لـ «(ابتداء)» (نحو: إعرابه كما مر (سرت من البصرة إلى الكوفة) أي ابتداء مسافة السير: البصرة، ونهايتها: الكوفة، وإعراب المثال ظاهر.

(وللتبويض) أي: تدل من على أن متعلق^(١) الفعل بعض من مدخول من، وعلامة [من]^(٢) هذه صحة وضع البعض مكانه^(٣)، الواو: عاطفة، وللتبويض ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على الابتداء، (نحو: أخذت من المال)، أي بعض المال، وإنما صح تفسير الحرف بالاسم^(٤) مع أن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية؛ لأن التفسير ليس لمعنى من وحده، بل باعتبار تمامه بانضمام المال إليه، فبذلك الاعتبار يصح جعله معنى الاسم^(٥)، أو تقول: إن لفظ البعض لم يستعمل هنا في معناه؛ لأن معناه مطلق البعض والجزء، وليس مراداً^(٦) هنا، بل المراد واحد من خصوصياته المتعين المفهوم بانضمام^(٧) المال إليه، وهو معنى الحرف، فاستعمال البعض فيه من قبيل استعمال الكلي في جزئياته.

(وللتبيين) عطف على الظرف الأول، أو الثاني على الاختلاف السابق، أي للتبيين بها^(٨) بأن يبين المتكلم ما قبلها بما بعدها، أو لتبيينها ما قبلها بما بعدها، وعلامتها: صحة وضع «(الذي)» مكانها بما فيه مما ذكرنا في تفسيرها بالبعض من الجواب والسؤال الجارين في جميع تفاسير معاني الحروف، (نحو: قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ

(١) وهو المال المأخوذ في المثال الآتي: أخذت من المال.

(٢) من أ.

(٣) أ، ج، د، هـ: مكانها.

(٤) أي تفسير (من) بالبعض.

(٥) د: المراد.

(٦) ج: بانضمامه، و (المال): ساقط منه.

(٧) ج: التبيين.

الأوثان^(١) (١١) فيين بقوله من الأوثان ما هو المراد هنا بالرجس الذي بمعنى مطلق النجس^(٢). أي الذي هو الوثن، وتخصيص المجتنب عنه بالأوثان، مع أن النجاسات كلها مما يجتنب عنها. لأن الاهتمام بإجتنابها أكثر، الرجس: منصوب بنزع الخافض، لأن الاجتناب لازم. وهو لا ينصب المفعول به بلا واسطة، ومن الأوثان: ظرف مستقر حال من الرجس، لأن ما قبل من البيانية إن كان معرفة كان الظرف حالا، وجوز بعضهم كونه صفة أيضا بتقدير متعلق اسم الفاعل المعرفة، وإن كان نكرة كان الظرف صفة، لأن حق ذي الحال أن يكون معرفة، ومن البيانية مع مدخلها لا تكون إلا ظرفا مستقرا.

(وللزيادة)^(٣) أي لا يختل^(٤) أصل المعنى بطرحها، (نحو: ما جاءني من أحد) فزيادة من^(٥) هنا لتأكيد الاستغراق، ويبقى أصل الاستغراق بعد حذف من؛ إذ النكرة في سياق النفي يقيد العموم، فما: نافية وجاء: فعل ماضٍ، والنون: وقاية، أي يحفظ آخر الفعل عن الكسر الذي يقتضيه ياء المتكلم في آخر ما لحق به، وهي لازمة مع لحوق الياء في الماضي مطلقا، وفي المضارع الخالي عن نون الإعراب، ومع نونه جاز إلحاق الوقاية وعدمه، والياء مبنية على السكون منصوب المحل بنزع الخافض وهو: إلى: ، لأن «جاء» لازم، ومن: عاملة لفظا زائدة معنى، أحد: مجرور لفظا بمن مرفوع معنى [بأنه]^(٦) فاعل جاء، والجملة: مجرور المحل باعتبار هذا اللفظ مضاف إليه لنحو، ويختص زيادتها بغير الموجب، أي النفي، والنهي، والاستفهام، عند البصريين، وتعم عند الكوفيين، وتجي، بمعنى في كقوله^(٧) تعالى: ﴿إِذَا تُؤدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٨) وللتعليل، نحو:

(١) الحج ٣٠.

(٢) ج: الجنس (من خطأ الناسخ).

(٣) الصواب: أن يقول: وتأتي زائدة، لأن الزيادة ليست معنى من معاني (من) كما يفهم من العبارة، ينظر هامش^(١) الصفحة (١٤٨) من هذا البحث.

(٤) أ: لا يخلو.

(٥) من أ.

(٦) من سائر النسخ: وفي الأصل، ب: قوله.

(٧) الجمعة ٩.

﴿ أَمِنْ تَذَكُّرٍ جِيرَانٍ يَذِي سَلَمٍ ﴾^(١)

(والى) عطف وحدها على الباء إن جعل «إلى» بدلا من سبعة عشر، أو منصوب بأعني، أو الجملة معطوفة على الجملة، إن جعل خير مبتدأ محذوف وهو: الثالث، أو ثالثها: أو مبتدأ محذوف الخبر وهو: منها، أو جعل الخير قوله: (لانتهاه الغاية)، أي لانتهاه ذي الغاية: أو لانتهاه المسافة على ما مر: وإعرابه: على ما عرفت، (نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة)، فما بين البصرة والكوفة هو المسافة التي وقع فيها السير، والبصرة: ابتداءها: والكوفة: انتهاؤها، وليست داخلية في السير.

(و بمعنى مع) أي تكون إلى بمعنى مع، أي: يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها^(٢). الواو: عاطفة، الباء: للملابسة، و/^(٣) معنى: معرفة بالإضافة إلى ما بعده مجرور تقديرًا بالباء، والظرف مستقر منصوب المحل خير تكون المقدر، فاعله راجع إلى اسم تكون، [و]^(٤) «تكون» فعل من الأفعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع إلى «إلى» أو إلى «هي» المقدر قبل الظرف السابق مبتدأ، مع: مؤول بهذا اللفظ، مجرور تقديرًا بأنه مضاف إليه لمعنى، وليس مبنيا، لكنه أبقي على الفتح الذي هو الغالب منه للزومه الظرفية، أي غلبتها القريبة من الزوم فيكون مبنيا على الحكاية، وإعراب المبنى على الحكاية تكون تقديرًا لا محلها، نحو: (قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٥)) أي: مع المرافق، ووجه كونها بمعنى مع هنا: إن النحويين قالوا: لو كان صدر الكلام يتناول الغاية بحيث لو اقتصر عليه يفهم الغاية يكون «إلى» لإسقاط ما وراء مدخولها، أو يكون المدخول داخلا كما في هذه الآية، فإن اليد تتناول إلى الإبط، والمرفق ليس منتهاها^(٦) فلا يكون «إلى» الداخل عليه للانتهاه، فيجعل «إلى» مستعملا في لازم الموضوع الذي هو الإسقاط، لأن الانتهاه

(١) صدر بيت للبوصيري من ديوانه ١٩٠، وعجزه: ﴿مَزَجَتْ دَمْعًا جَرَى مِنْ مُقْلَعٍ يَذِي سَلَمٍ﴾ وتكون «من» بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَمْلَاقٍ﴾ الأنعام ١٥١.

(٢) د: فيما قبلها، بدلا من في حكم ما قبلها.

(٣) من أ.

(٤) اللذة ٦.

(٥) من الأصل، وه، والبقية: معناه.

يستلزم إسقاط ما وراء^(١) المنتهي، فإن قيل: إذا جعل «إلى» مجازاً في الإسقاط، فليكن المسقط مدخولها إلى الغاية وهي: الإبط، قلت: لو كان كذلك لما كان فرقاً^(٢) بين «إلى» هذه والتي لانتها، لأن كلا حينئذ لإسقاط مدخوله فجعلت لإسقاط ما وراء^(٣) مدخولها وإدخال المدخول، وهو حاصل كونها^(٤) بمعنى مع قلذا قيل: وبمعنى مع، وإلا فالأولى أن يقال: وبمعنى إسقاط ما وراء المدخول، ويمكن أن يقال: إن انتهاء الحكم على مدخولها يناقض معيته في الحكم فاستعمل الموضوع لأحد^(٥) الضدين في الآخر لشبه كل للآخر في وصف التضاد، وهذا^(٦) إن قلنا: إن «إلى» مجاز في المعية وإن كانت مشتركة فلا كلام، وأيضاً يعلم كون إلى هنا للمعية بفعله فعله، أو أمره بغسل المرافق، الفاء: جزائية، اغسلوا: أمر لجمع الذكور^(٧)، الواو: فاعله، وجوه: مفعول به^(٨)، كم: مضاف إليه لوجود الواو: عاطفة، أيدىكم^(٩): من الأسماء المنقوصة التي آخرها ياء قبلها كسرة، وتعرب^(١٠) تقديرها رفسا وجرا ولفظاً في النصب لخفته، منصوب لفظاً بأنه عطف على وجوهكم^(١١)، وكـ: مضاف إليه لأيدي، إلى بمعنى مع، المرافق: معرفة باللام، مجرور لفظاً بإلى، والظرف لغو متعلق. باغسلوا، والجملة جزء لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(١٢) لا محل لها من الإعراب باعتبار كونها في المصحف، ومنصوبة المحل مقول لقول^(١٣) بالنظر إلى الكتاب.

(١) أ، د، هـ: ما وري .

(٢) ج، هـ: فرقاً، وحينئذ يكون كان بمعنى : وجد .

(٣) من ج، والبقية: ما وري .

(٤) ج: لكونها .

(٥) (الواو): ساقطة من أ، ج، د، هـ .

(٦) أ: الذكر .

(٧) به: ساقطة من ب .

(٨) أ: أيدي .

(٩) ج: فمير .

(١٠) أ: وجوه .

(١١) الثلاثة ٦ .

(١٢) ج: لتونه .

(وفي) أي هذا اللفظ (الظرفية) أي وضعت لتدل على أن مدخولها بحيث يحل فيه شيء، آخر، لأن الظرفية كون الشيء بحيث يحل فيه شيء، إما حقيقة بأن يكون الظرف زمانا أو مكانا، والمظروف جسما، أو مجازا بانتقاء أحد القيدتين، والظرف أيضا ينقسم إلى حقيقي كظروف الزمان والمكان، فإنها لا تخلو من أن يحل فيها^(١) جسم، وإلى مجازي كالجار والمجرور، فإنهما لما صلحا لأن^(٢)، يراد فيهما معنى الحصول الذي هو من ملائمتين الظروف الحقيقية، كما في الحمد حصل واستقر لله، أطلق عليهما اسم الظرف تشبيها، أو لأنه كثيرا ما يكون المجرور ظرفا حقيقيا فسمي^(٣) مطلق الجار والمجرور ظرفا تسمية للعام^(٤) باسم الخاص، (نحو المال) مبتدأ، أي: المال حصل أو حاصل (في الكيس) مثال الظرفية الحقيقية، فإن^(٥) اشتغال هذا المكان على الجسم المعين حقيقي (ونظرت في الكتاب)، أي تعلق نظري بالكتاب ولم يتعده^(٦)، مثال المجازية، فشبه ذلك التعلق بحلول الجسم في الكيس، في عدم مجاوزة المال عن الكيس وخروجه عنه، ومجازيته، لأن المظروف ليس من الأجسام، واختلف في المجرور بفي الظرفية، فعند ابن الحاجب منصوب المحل على أنه مفعول فيه، وعند الجمهور على أنه مفعول به.

(وبمعنى على) الواو عاطفة الباء: للملابسة، معنى: مجرور تقديرا بالباء مضاف إلى «على» وهو: معرفة مؤولة بهذا اللفظ، مجرور محلا مضاف إليه، والظرف مستقر منصوب المحل خبر تكون المقدر، اسمه هي راجع إلى «في» والجملة مرفوعة عطف على للظرفية^(٧) (نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَيْنُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾)^(٨) أي: عليها، وقيل هي: هنا

(١) أ، هـ: فيهما.

(٢) ب: ذ (بمقوطة النون).

(٣) ج، هـ: فيسمى.

(٤) من أ، د، هـ، وهو الأول من العام في سائر النسخ.

(٥) أ، هـ: يتعداه.

(٦) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: الظرفية، والأول أول، لأن اللام معطوف عليه وليس معضوفا.

(٧) طه ٧٨.

لظرفية المجازية بتشبيهه شدة لصوقهم بالجدوع^(١) وعدم انفكاكهم عنها بالحلوز . ولم تكن الظرفية حقيقة مع أن الملاصق جسم والملاصق له مكان لعدم الاشتغال^(٢) . الواو عاطفة . اللام لام الابتداء للتأكيد والحال ، أصلبنكم : فعل المتكلم وحده مؤكداً بالنون الثقيلة مبني على الفتح ، لأنه لما تركب مع النون وكان صدر المركب مبني^(٣) ، وعلى^(٤) الفتح لخفته^(٥) . وعدم مقتضى غيره . فاعله : مستتر فيه ، وكم مفعول ، في : بمعنى على . جذوع : مجرور بفي مضاف إلى النخل ، والجملة عطف على : « لأقطنن » في المصحف ، والماطف مع المعطوف منصوب المحل هنا^(٦) بأنه مقول القول .

(و) لفظ (حتى) وضعت أو موضوعة (لانتهاه الغاية) أي ذي [الغاية]^(٧) أو المسافة ، والمذاهب في «حتى» ثلاثة ، أحدها : أنه يدخل ما بعدها^(٨) في ما قبلها مطلقاً ، فلا يكون حينئذ لقولهم : أن حتى لانتهاه الغاية وجه ؛ إلا أن يقال : يكفي فيه : انتهاء^(٩) المسافة بعد المدخول ، والثاني : لا يدخل مطلقاً ، والثالث : يفصل بأنه : إن كان ما بعدها بعضاً مما قبلها يدخل ، كما في : أكلت السمكة ، وإلا فلا ، كما في نمت البارحة حتى الصباح ، فعلى هذا يكون المثالان خطأً إلا أن نقول : بمثل ما قلنا هناك ، ومن الفرق بين حتى وإلى : أن ما بعد حتى يكون أما الجزء الأخير كما في المثال الأول^(١٠) ، أو الملاصق به كما في المثال الثاني ، وما بعد إلى يكون وسط الشيء ، أيضاً نحو : نمت البارحة إلى ثلثها . دون حتى ، فلا يصح حتى ثلثها . وإن «حتى» لا يدخل إلا على المظهر ؛ إذ إعراب المضمَر

(١) من أ ، ج ، وفي الأصل وسائر النسخ : للجدوع ، والأول أول .

(٢) لأن تلاصق الشيء بالشيء ، يختلف عن الظرفية الحقيقية وهو احتواء الشيء على شيء .

(٣) ج ، د ، هـ : مبني .

(٤) أ : على (يسقوط الواو) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) من أ ، وسائر النسخ : لذيها .

(٨) ج : انتد ، (نحريف) .

(٩) أ : مثال المتن ، بدلاً من : المثال الأول .

لا يظهر فيلزم لبس «حتى» الجارة بالماطفة. وجوزوا دخول حتى على العرب التقديري. وعلى ما يكون المعطوف عليه له على تقدير العطف مجروراً، مع لزوم اللبس المذكور طرداً لباب المظهر. (نحو: أكلت السمكة حتى رأسها) فرأس: مجرور بـ«حتى»، والظرف متعلق بـ«أكلت»^(١) والجملة: مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو»^(٢) بالتأويل، ويجوز جعل «حتى» عاطفة، ونصب رأسها^(٣) بأنه عطف على السمكة، وجعل «حتى» ابتدائية، ورفع ما بعدها، على أنه مبتدأ وخبره محذوف، وهو: مأكول، اسم مفعول خبر، ومفعول ما لم يسم فاعله: مستتر فيه^(٤) راجع إلى المبتدأ، وعلى هذا يكون الكلام جملتين، الأولى فعلية، والثاني اسمية، ومعنى كون حتى ابتدائية: أن ما بعدها جملة مستأنفة مبتدأة، لا أن ما بعدها يكون مبتدأ، لأن الفعل أيضا يقع بعدها وجملة: أكلت على^(٥) التقديرين الأخيرين لا تكون مقصودة بـ«/»^(٦) لتمثيل، فلا تكون مضافاً إليه^(٧) لنحو^(٨)، بل لا محل لها من الإعراب.

(واللام) اسم حقيقي مَعْرَف باللام لا بالتأويل، كما علمت من الضابطة السابقة^(٩)، عطف على البناء، إن جعل بدلاً من: سبعة عشر، أو نصب بأعني، وإلا فخبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبره: (للتعليك)، وعلى الثلاثة الأخيرة، الجملة عطف على الجملة، أي يدل على أن ما قبلها ملك لما بعدها، فكانها ملكه إياه، وإلا فاللام

(١) من ج، هـ. وسائر النسخ: أكلت.

(٢) أ: لنحن.

(٣) هـ: رأس.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ج: بـ (نحو).

(٨) في صفحة ١٣٦ في قول النصارى: «اعلم أن كل كلمة... الخ».

لا تملك لها، (والاختصاص) عطف على التملك، أي: تدل على اختصاص ما قبلها بما^(١) بعدها، والاختصاص إما حقيقي (نحو: المال لزيد والجل للفرس) فإن المال مختص بزيد؛ لأن التملك لا ينفك عن الاختصاص، والجل مختص^(٢) بالفرس، أي لا يكونان لغير زيد والفرس. إذ اللام في المبتدئين للعهد الخارجي، وإما إضافي كما في زيد أخ لعمرو، إذا كان أختا ل بكر أيضا، أي أخوة زيد مختص بعمرو^(٣)، بمعنى: لا^(٤) تكون لغير بكر، فصار الحصر إضافيا بالنسبة إلى ما عدا^(٥) بكر، والاختصاص أعم من التملك، وأعراب المثاليين لا يحتاج إلى بيان^(٦).

(وللزيادة) عطف على التملك^(٧)، أي وضع اللام لأن يزيدا التكلم في كلامه، بحيث لو أسقطت لم يخل أصل المعنى، (نحو: قوله تعالى: ﴿رَدَفَ لَكُمْ بِهِضَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾^(٨)) أي: ردفكم بمعنى: تيمكم ولحقكم، ردف: فعل ماض مبني للفاعل، واللام عاملة لفظا زائدة معنى، كم: مجرور محلا باللام منصوب معنى بردف، بعض: معرفة بالإضافة [فاعل ردف]^(٩)، الذي: اسم^(١٠) معرفة بالموصولية، مجرور محلا مضاف إليه،

صحب

(١) ج: لما .

(٢) هـ: يختص .

(٣) أ: لعمرو .

(٤) كلمة «لا» موجودة في كل النسخ، ولذا أبقيتها رغم أن المعنى لا يستقيم إلا بحذفها.

(٥) من د، ب، وفي الأصل ج: عدى .

(٦) أ: البيان .

(٧) من أ، د، هـ، وفي الأصل، ب، ح: التملك .

(٨) النمل ٧٢ .

(٩) من ج .

(١٠) ساقطه من ج .

تستعملون: فعل [مضارع] مرفوع لفظاً بثبوت النون. الواو^(١): فاعله والعائد^(٢) إلى الموصول محذوف أي: تستعملونه، فالياء: ضمير بارز متصل منصوب محلاً لمفعول به^(٣) له «تستعملون»^(٤) والجملة صلة الذي لا محل لها من الإعراب^(٥)، ويجوز ألا يجعل للموصول وحده ولا للصلة وحدها محل ويجعل^(٦) لهما معاً (و ❀ لا أبا لكم ❀)^(٧)، الواو: عاطفة، لا^(٨): لنفي الجنس، أي^(٩): لنفي الحكم عن جنس الاسم لا عن فرد منه أو أفراد، فإذا انتفى عن الجنس انتفى عن جميع الأفراد، ولا يجوز أن يكون ثابتاً لفرد، ولا ثبت في ضمنه للجنس، أبا: اسم من الأسماء الستة المعربة بالواو رفعاً، والياء جرّاً، والألف نصباً، لكن بشرط الإضافة إلى غير ياء^(١٠) التكلم، وألا فتعرب بالحركات. معرفة بالإضافة إلى كم مفصلاً بين المضاف والمضاف إليه باللام الزائدة، ليكون الاسم نكرة صورة، لأن «لا» لا تعمل^(١١) إلا في التكرات: منصوب لفظاً بالألف اسم لا، وكم مجرور المحل باللام الزائدة مجرور معنى مضاف إليه لـ «أبا»، وخبر لا محذوف وهو: «موجود» اسم مفعول نكرة مرفوع لفظاً بأنه خبر لا و^(١٢) مفعول ما لم يسم فاعله: مستتر

(١) من أ، هـ.

(٢) ساقطة من هـ.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) ج: تستعملون (يسقط اللام).

(٥) (من الإعراب): ساقط من د.

(٦) أ، ج: ويحوز، أ: ويجعل، شخه، د: فيجوز.

(٧) من بيت لـ (جرير) في ديوانه ٢١٢/١ وتماه:

❀ يا تيم تيم عدي لا أبا نكم

❀ لا يلقينكم في سومة عمر

المُجيد، في إعراب القرآن المجيد ١٤٨/.

(٨) أ: ولا.

(٩) (نفي الجنس أي): ساقطة من أ.

(١٠) ساقطة من ج.

(١١) ج: لا تستعمل.

(١٢) (الواو): ساقطة من ج.

فيه^(١)، و«لا» مع الاسم والخبر جملة اسمية مجرور المحل عطف على «قوله»^(٢) مضاف إليه لـ(نحو)، أي لا أيا لكم موجود، هذا عند الجمهور. وأما عند ابن الحاجب لا لنفي الجنين، و«أيا»، اسم نكرة مفرد^(٣) مبني لفظاً على الألف منصوب المحل بالفتح اسم لا. ولا تعتبر^(٤) بما في أكثر الكتب من أن اسم لا على هذا التقدير منصوب بالألف معرب كما على تقدير زيادة اللام؛ إذ هو مخالصة قاعدة بناء النكرة المفردة بلا ضرورة و«داع»^(٥) كما تؤخذ من كلام عصام الدين^(٦) في حاشية الجامي. [والأ] اللام جارة، وكم/^(٧) مجرور بها، والظرف مستقر خبر لا، والجملة لا محل لها من الإعراب، إذ على هذا لا تكون مما نحن فيه. وستقف على تفصيل مذهب وتوجيهه في الكافية إن شاء الله تعالى.

(وللقسم) وتستعمل في القسم استعمال واوه^(٨)، في أنه لا يقال: أقسم لله، بذكر الفعل، ولا يقسم بها للسؤال، فلا يقال: لله أخبرني، ولا تدخل على المضمر فلا يقال: لك لأفعلن كذا، كالواو في الجميع (نحو: لله) أي أقسمت بالله، أو أقسم (لا يؤخر الأجل) الظرف لغو متعلق بأقسم المقدر في حكم الملفوظ لأنه مراد في نظم الكلام، داخل في ترتيب أجزائه، معتبر جزء منه بحسب الحال، بخلاف المحذوف نسياً [منسياً]^(٩)، فإنه لا يراد

(١) (ستتر فيه): ساقطة من ب.

(٢) من أ، ب، هـ والأصل د، ج: قول.

(٣) أي ليس بمضاف ولا شبه مضاف من الأصل.

(٤) ب، د. هـ: تُفَرِّقُ.

(٥) الواو: ساقطة عن ج.

(٦) ج: داعية.

(٧) عصام الدين، أو قاضل العصام هو: إبراهيم بن محمد بن عزبة شاه الاسفراييني (ت ٩٥١ هـ) (كشف الظنون

٣٩)، (معجم انطبوعات ١٣٣٠)، (معجم المؤلفين ١/ ١٠١).

(٨) بن ج.

(٩) أي واو القسم.

(١٠) من ج، هـ.

ليس مصدراً للترجمة

في نظمه، ولا يعتبر جزء منه بحسب الحال، وأقسم مع فاعله ومفعوله جملة قسمية لا محل لها من الإعراب^(١)، لا: نافية، يؤخر: إما مبني للفاعل فاعله: هو المستتر [فيه وهو]^(٢) الراجع إلى الله، الأجل: منصوب مفعول به، أو مبني للمفعول، الأجل: مرفوع ما يسم فاعله لـ(يؤخر)، والجملة جواب القسم، والقسم مع الجواب مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لنحو، وجمل^(٣) القسم وحده مجرورا بالإضافة، لأنه المقصود بالمشال، يستلزم إلغاء المآل، أي: الجواب، وَيَقَوّتُ حسن المقال.

واعلم أن اللام تأتي لمان كثيرة أخرى، فنورد هنا بعضا مما تركه المصنف فنقول: أنها تكون بمعنى عن مع القول، [نحو]^(٤) > قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا: لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٥) الآية، أي: قال بعض الكافرين لبعضهم، عن//^(٦) المؤمنين، وفي حقهم، أي^(٧): اخبر عنهم بعضهم لبعض^(٨)، لا أنهم قالوا للمؤمنين، أي: خاطبهم بذلك القول، وللتعليل نحو ضربت^(٩) للتأديب، وللصيرورة، وتسمى لام العاقبة والمآل، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١٠)، وتزاد لتقوية العمل لضعف العامل إما بتقديم المعمول كما في الأفعال كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا

(١) من الإعراب) ساقط من د.

(٢) من ج.

(٣) جعل: مبتدأ، وخبره: يستلزم.

(٤) من ج، د.

(٥) الأحقاف ١١.

(٦) ساقطة من أ، هـ.

(٧) ج: لبعضهم.

(٨) ج: خرجت.

(٩) انقص ٨.

تَعْبُرُونَ^(١)، أو يكونه فرعاً في العمل وإن لم يقدم المعمول^(٢). كقوله تعالى: ﴿رَبُّدَقْنَا لِمَا مَنَّهُمْ^(٣)﴾، وتكون مكسورة إذا دخلت على الظاهر لمناسبة أثرها الظاهرة في المظهر سوى المستغاث، نحو: يا لزيد فيفتح فيه، لشبه المفادى بكاف أدعوك. فكانها دخلت على الضمير، ومفتوحة إذا دخلت على الضمير، لعدم ظهور أثرها في المضمَر، والفتح أخف سوى ياء المتكلم لاقتضائه كسر ما قبلها.

(وَرُبَّ للتقليل)^(٤) أي لتقليل نوع^(٥) من الجنس، أي صنف وقسم من كلي، نحو: رَبُّ رجل جواد، فإن رب تدل على تقليل الرجل الجواد، وهو قسم من الرجل، وتقليل لإفراد المدخول باعتبار نسبة الفعل الذي تعلق به رب، لا بالنظر إلى ذات المدخول، أي تدل على أن الرجل الجواد الملقى قليل، لا أن الرجل الجواد «قليل في ذاته»^(٦) ومدخولها، لا يكون إلا نكرة، لأن التقليل إنما يكون في النكرة الدالة على الشيوع والكثرة باعتبار ما صدقت عليه، والمعرفة معين قليلاً كان أو كثيراً، وليس لها أفراد سواه، وأما قولهم: قليل منهم، فالتقليل باعتبار الأجزاء، لا الأفراد، ويجب في المظهر أن يكون موصوفة^(٧). لأن^(٨)،
التوصيف يلائم التقليل، وقيل: عوضاً^(٩) عن الفعل المحذوف غالباً، وأقول: الأولى: أن يقال أنها لما كانت لتقليل النوع من الجنس لزم أن يوصف الجنس ليحصل النوع والصنف منه، فيدخله رب وتقلله، وتدخل على المضمَر المبهَم المميز بنكرة منصوبة، ويفرد الضمير مذكراً مع مطابقة التمييز لما قصد، نحو: ربه رجلاً رجلين رجلاً: امرأة امرأتين، نساء، بناء

(١) يوسف ٤٣.

(٢) أي على العامل.

(٣) انبقرة ٩١.

(٤) أي: أن الرجل الجواد نوع من مطلق الرجل، ورب تدل على أن الملقى من هذا النوع قليل بالنسبة إلى غير النفس

(من حواشي الأصل).

(٥) أ: النوع.

(٦) د، هـ: في ذاته قليل.

(٧) أي نكرة موصوفة.

(٨) أي يجب في المظهر أن يكون نكرة موصوفة عوضاً الخ، لأن قمنه محذوف غالباً.

على أنه راجع إلى مقدر ذهني مبهم يفسر بالتميز، وتلحقها ما الكافة فتلغى عن العمل، وتدخل على الجملتين^(١)، وفعلها ماضٍ، لأنها لتقليل المقطوع، والمقطوع هو الماضي لوقوعه، و«يود»^(٢) في قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ﴾ [الذين كفروا ... الخ]^(٣) «لأن أخبار الله تعالى محقق الوقوع كالماضي ويكون محذوفاً غالباً، ولـ«رب» صدر الكلام لشبه التقليل بالنفي، وإذا كان [الفعل]^(٤) الواقع بعدها مشتغلاً على ضمير مدخولها لم تتعلق به، لامتناع العمل في شيء مرتين باعتبار واحد، بل يكون مفسراً لمتعلقه المحذوف، وإلا تعلقت به فلا حذف.

واعلم أن لقيت في مثالنا متعد فيتعدي إلى مدخول رب بنفسه تقول: لقيت رجلاً قليلة أو جواداً قليلة، فعلى هذا لا تكون رب لجر معنى الفعل وإيصاله إلى الاسم، ولا يجوز أن يقال: أنها زائدة فنقول: إن الفعل لما لم يدل على تقليل^(٥) في^(٦) المفعول أدخلت رب عليه^(٧) ليفيد التقليل فيه، فليس فيها غرض الجر والإيصال، وكونها واسطة في مفعولية المدخول كما قالوا: إن الباء في أبني وأمي للتعدي والظرف متعلق بفداك^(٨) المجرد، فيكون مدخول الباء فاعلاً، أو بفداك الله المزيد، فيكون المدخول مفعولاً به بلا واسطة لكونه^(٩) متعدياً بنفسه، ولم يقولوا في الأول مزيدة كما في قوله تعالى: و<: ﴿كفى بالله﴾^(١٠)، وفي

(١) على الاسمية والفعلية.

(٢) د: ولا يود (بدلاً من: يود).

(٣) من د، وفي ج، هـ: (ربما يود الذين).

(٤) الحجر ٢.

(٥) من أ، د، هـ.

(٦) أ: التقليل.

(٧) ساقطة من د.

(٨) ساقطة من أ.

(٩) الأصل: بفداكه.

(١٠) يونس ٢٩.

الثاني أيضا كما في <قوله تعالى>: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَاكِ» فيكون الغرض منها في الصورتين دلالتها على الفعل حال كونه غير مذكور، فإذا ذكر لم يحتج إلى ذكرها، تقول:

فذاك يتخفيف الدال، وفذاك الله بالتشديد، أبي وأسي فاعلين، أو مفعولين لفظا: وصفة مدخول رب إما مفرد (نحو: ربّ رجل جواد لقيته)، رب: حرف جر، رجل: مجرور بها، جواد: صفة مشبهة كجبان بالتخفيف مجرور صفة رجل، فاعله: مستتر فيه. والظرف لغو متعلق بلقيت المقدّر مؤخرا، وقيل: لقيته^(١) المذکور، والمحذوف فعل وفاعله، والجملة الفعلية مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لـ «نحو»، ولقيته: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة تفسير لقيت^(٢) محذوف مجرور بـ «المفسّر» أو لا محل لها^(٣)، أو جملة اسمية كما قال، (وربّ رجل أبوه كريم) الواو: عاطفة. ورجل: مجرور برب، والظرف لغو عطف على الظرف السابق متعلق بـ «لقيته»، المقدّر هناك، أبو^(٤): رفعه بالواو مبتدأ، والهاء مضاف إليه، وكريم خبر فيه ضمير المبتدأ، والجملة مجرور المحل صفة رجل، ويجوز أن يقدر هنا لقيت^(٥) أيضا [كما هناك]^(٦) ويكون عطف جملة على جملة أو جملة فعلية كما قال^(٧)، ورب رجل كرم أبوه، الواو: عاطفة أيضا^(٨) والظرف عطف

كما جـ إلى لقيته

كما يقدر هنا

أو كما مذكور هنا

(١) انبغرة ١٩٥، أ: ولا تلقوا بأيديكم إلى وفي د: ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة.

(٢) أ: بلقيته.

(٣) أ، ج: لقيته.

(٤) أ: لها ... الخ.

(٥) أ: أبوه.

(٦) ج: لقيته.

(٧) من هـ فقط.

(٨) أ: مر.

(٩) ج: أيضا هنا عاطفة بدلا من: (الواو عاطفة أيضا).

وحدها، أو متعلق بـ«لقيت» المقدر هنا^(١)، والجملة عطف [على الجملة السابقة]^(٢)، أبو: فاعل كرم، والهاء مضاف إليه، والجملة: مجرور المحل صفة رجل^(٣).
(و على) إعرابه كما مر، أي لفظ على، أو هي وضعت أو موضوعة، أو حصلت أو حاصلة (للاستعلاء) أي: تدل^(٤) على أن ما قبلها يستعلي على ما بعدها، أما حكما (نحو: عليه)/^(٥) الظرف مستقر خبر (دين) المبتدأ النكرة المخصصة بتقديم الخبر، فلما شغل الدين ذمته، وتحمل أدائه كأنه استعلي عليه، أو حقيقة كما قال: (وزيد على السطح) فالمبتدأ مع خبره الظرف جملة اسمية مجرور المحل عطف على الجملة الأولى، مضاف إليه لـ«نحو» ولا يخفى أن الأولى تقديم المثال الثاني، لاشتغاله على مرجع ضمير عليه في الأول، وكونه حقيقيا، إلا أن يقال: أن المهم تقديم الأخرى^(٦)، (وقد تكون) ناقصة اسمه مستتر فيه (فعلا) خبر تكون، والجملة مرفوع المحل عطف على الاستعلاء (نحو «قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾»^(٧) إن: حرف مشبهة^(٨) [بالفعل]^(٩)، فرعون: منصوب اسم إن، علا: فعل، فاعله: هو، في الأرض متعلق به، إما^(١٠) مفعول به^(١١) أو فيه، والجملة مرفوع المحل خبر إن، والجملة الاسمية مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو» بالتأويل، ففي الفعلية تكتب الألف بصورة الألف، لانقلابه من الواو لأنه من العلو، وتكتب^(١٢) ياء على

(١) ج: هناك، هـ: ها هنا.

(٢) من ج.

(٣) (صلة رجل): ساقط من ج.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) أ: الخفي.

(٦) ب: على.

(٧) النمل ٤.

(٨) ساقطة من ج.

(٩) من د فقط.

(١٠) ساقطة من أ.

(١١) ج: له (تعريف).

(١٢) من أ، وفي د: ويكتب، وفي الأصل، هـ: وكتبته. وفي ج، ب: وكتب.

الحرفية خروجاً^(١) عن قاعدة كتابة ألفات الحروف بصورة الألف. لكنهم كتبوا في «عن» ياء. لقولهم: عليك. وفي بلى للإحالة، وفي «إلى» لقولهم: إليك، وفي «حتى» حملاً على «إلى» لاشتراك المعنى. واليواقي على قاعدتها.

(وعن) أي لفظ عن مؤول بهذا اللفظ. مرفوع المحل عطف على الباء بدل من سبعة عشر، منصوب المحل عطف على الباء المنصوب بأعني، المقدر هناك، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي تاسعها^(٢)، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها. أو خبره الظرف الآتي، وعلى الثلاثة: الجملة عطف على جملة الباء، (للبعد) // ^(٣) ظرف مستقر خبر «عن» على الصورة الأخيرة. أو خبر هي المحذوفة، وعلى هذا لا محل للجملة^(٤). (والمجاورة) عطف على المجرور، أي تدل على بعد ومجاورة شيء عن مجرورها بسبب حدوث^(٥) الفعل الذي تعلقت به. وذلك أما بزواله عن المجرور ووصله لثان^(٦) (نحو: رميت السهم عن القوس) فإن «عن» دلت على أن السهم تجاوزت عن القوس، فلم يبق في^(٧) القوس ووصل إلى ثان^(٨)، أو بتجاوزه^(٩) عنه مع بقاءه فيه ووصله لثان^(١٠)، نحو: أخذت عنه العلم، فإن العلم تجاوز عن المجرور وبقي فيه ووصل للمتعلم، أو يتجاوزه عنه مع عدم بقاءه فيه،

(١) من أ. د. وفي الأصل. هـ خروج.

(٢) من ب. وفي الأصل: سبعا، تاسعاً؛ نسخة وهو الصحيح، وفي البقية سابعها، وهو لا يوافق العدد.

(٣) أ. هـ: منها من الإعراب للجملة.

(٤) ج. د. هـ: حدث.

(٥) أ. د. إلى الثاني.

(٦) أ. عن.

(٧) أ. ج. إلى الثاني.

(٨) ج. د. تجاوز، ب: تجاوز. هـ: يتجاوزه.

(٩) أ. د. إلى الثاني، ج. لثاني.

وعدم وصوله لثان أيضاً، نحو: أدبت الدين عنه. فإن شغل الذمة بحق الغير قد زال عن المجرور ولم يصل إلى ثان^(١) وإما^(٢) إذا أريد بالدين المشغول^(٣) به الذمة، فإنه وصل إلى دائن^(٤) لكن ليس تجاوزته عن المجرور، بل عن المتكلم. إلا أن يقال بالتجاوز: ولها معان كثيرة أخرى فنذكر بعضها، فجاءت للتعليل نحو: <قوله تعالى>: ﴿وَمَا كَانَ أَسْتَفْهَارًا إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾^(٥) أي لأجل موعدة، وبمعنى بعد، نحو: قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٦) أي حالة بعد حالة.

(والكاف) اسم حقيقة، معرفة باللام مرفوع لفظاً عطف على الباء بدل [من محل سبعة عشر]^(٧) أو منصوب لفظاً على^(٨) عطف على الباء^(٩) مفعول^(١٠) أعني^(١١)، وفي ما سواهما الجملة عطف على الجملة (للتشبيه) أي تدل على أن المتكلم شب ما قبلها بما بعدها (نحو: الذي كزید أخوك)^(١٢) الذي: معرفة بالموصولية مبتدأ، كزید: جملة ظرفية، لأن الظرف الواقع صلة يقدر بالفعل، لأن الصلة تجب أن تكون، جملة صلة الذي لا محل لها [من الإعراب]^(١٣) على الأصح، وقيل: مرفوعة^(١٤) المحل بأنها صلة، فهي كالصفة،

(١) أ، ج: إلى الثاني.

(٢) أ، ج، هـ: إما (يسقط الواو).

(٣) ج: النقول (تحريف).

(٤) أ: انداين، ج، د، هـ: الدائن.

(٥) التوبة ١١٤.

(٦) الانشقاق ١٩.

(٧) من أ.

(٨) ساقطة من سائر النسخ.

(٩) بدئ... على الباء: ساقط من ب.

(١٠) أ: المفعول.

(١١) أ: لأعني.

(١٢) المنبئيل بهذا إشارة خفية إلى مذهب ابن حنفٍور الفائل بعدم التعلق بكاف التشبيه إلا إذا وقعت صلة / من ب

نحت ابن أحمد.

(١٣) من ج.

أخو^(١) . اسم من الأسماء الستة مرفوع لفظاً بالواو . وقيل تقديره . وقيل : بالضمعة على ما قبل الواو - وهذا الخلاف يجري في حالة النصب والجاء . وفي سائر الأسماء الستة أيضاً - خبر مبتدأ . والكاف : ضمير مجرور المحرر مضاف إليه . والجملة الاسمية مجرور المحل بالتأويل مضاف إليه . وتكون للمبادرة^(٢) إذا اتصلت بما [في]^(٣) نحو : صل كما دخل الوقت . وللتعليل نحو : قوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُنَّا كَمَا هُنَاكُمْ﴾^(٤) أي لأجل هدايتكم ، وكقوله تعالى : ﴿وَيُكَاذِبُ كَذِبًا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٥) أي أعجب لأجل أنه ... الخ ، وإذا لحقها ما فالأولى أن تكون كافة ، نحو : زيد صديقي كما عمرو أخي . وثمة أعمالها معها ، والأولى أن لا تكف مع عن^(٦) . والباء ، ومن . نحو ﴿رَعْمًا قَلِيلًا﴾^(٧) و ﴿بِمَا رَحْمَةٍ﴾^(٨) و ﴿مِمَّا خَطَبْتُمْ﴾^(٩) ، ويكون الكاف اسماً بمعنى المثل^(١٠) مضافاً إلى ما بعده .

(ومذ) أي لفظ مذ^(١١) معطوف وحدهما على الباء على تقدير البدلية . والمفعولية . والجملة معطوفة^(١٢) على الجملة إن جعلت خبر مبتدأ محذوف ، أي : الحادي عشر ، بينما ،

(١) : أخوك .

(٢) وجاء ، في حواشي الأصل : وقال الثوري في الدقائق : إنها ليست بعربية ، بل عجمية ، أطلقها لفهاهم بمعنى عند فعلى (هذا) لا وجه لذكرها .

(٣) من ج .

(٤) البقرة ١٩٨ .

(٥) القصص ٣٢ .

(٦) ج : عرف (تحريف) .

(٧) أ : قريب (تحريف) .

(٨) المؤمنون ١٠ .

(٩) آل عمران ١٥٩ .

(١٠) نوح ٢٥ .

(١١) كما في قول الشاعر : ويضحكن عن كالبرد استبه .
الضم : الذائب ، هو رجز للعجاج في المقاصد النحوية ٣٠٣ ٣٩٤ أي : مثل البرد ، لأن الجار لا يدخل على النحر .

(١٢) ساقطة من أ .

(١٣) ج : عطف .

الجزأين على الفتح^(١)، وإعراب الثاني بالرفع محلاً، أو مبتدأً محذوف الخبر، أي منها؛ (ومنذ) عطف على الباء أيضاً وحدها على الأولين والجملة عطف^(٢) على الجملة، إن جعلت^(٣) خبر المحذوف: أي الثاني عشر، ببناء جزئيه، وإعراب الثاني كحادي عشر، أو محذوف الخبر، أي منها، وإن جعل الخبر «لا ابتداء»، كان منذ عطفاً^(٤) وحدها على مذ، والعاطف للجملة على جملة: «الباء للإلصاق»، يكون الواو الداخلة على مذ، أي: وضعتا، أو موضوعتان^(٥) // «(لا ابتداء الغاية)، ذبها، أو المسافة، فالألف في وضعتا ضمير مرفوع المحل بالألف مفعول ما لم يسم فاعله، وهما مستتر من: «موضوعتان» والجملة الظرفية أو المفرد [الظرفي]^(٦) خبر لمذ ومنذ أو خبر محذوف وهو هما، والجملة على الأول معطوفة، وعلى الثاني ابتدائية، كما علمت في سائر ما سبق، (في الزمان) أي لا ابتداء زمان الفعل، وفي الزمان: إعرابه كإعراب «(في المكان)» في بحث «من»، هذا، إذا كان [الزمان]^(٧) ماضياً (نحو: ما رأيته من يوم الجمعة) من: حرف جر، يوم: مضاف إلى الجمعة مجرور بـ «منذ»، والظرف متعلق رأيت^(٨) (وما رأيته منذ يوم السبت) منذ: حرف جر أيضاً، يوم مضاف إلى السبت مجرور بـ «منذ»، والظرف متعلق رأيت، والجملة منفية مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل عطف على الجملة انسابية مضاف إليه لنحو، أي ابتداء عدم الرؤية، كان يوم الجمعة في الأول، والسبت في الثاني، وإن كان الزمان حاضراً كان منذ ومنذ لمجرد الظرفية، نحو: ما رأيته مذ يومنا، أو^(٩) منذ شهرنا، أي في هذا اليوم أو^(٩) في هذا الشهر،

(١) ساقطة من ب .

(٢) د: معطوفة .

(٣) ب: حصلت (تحريف) .

(٤) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: عطف.

(٥) من أ .

(٦) من أ .

(٧) ج: رأيت .

(٨) من ج، والبقية: الواو بدلا من أو .

(٩) من ج، والبقية: الواو بدلا من أو .

وتفنيان معنى الابتداء والانتها، إن دخلتا^(١) على متعدد هو مجموع المدة. نحو: ما رأيته مذ أو منذ ثلاثة أيام. أي من أول الثلاثة إلى آخرها، ولا تدخلان المستقبل، ويكونان اسمين، فإن كان^(٢) بعدهما اسم كان مرفوعا على أنه خبر لهما، لأنهما في قوة المعرفة لتأويلهما في أول المدة فيكون ما بعدهما المقرد المعرفة، أو النكرة الموصوفة، نحو: ما رأيته منذ أو منذ يوم الجمعة^(٣). أي أول مدة عدم الرؤية يوم الجمعة، أو بجميع المدة. فيكون ما بعدهما عبارة عن جميع المدة معرفة أو نكرة نحو: مذ منذ يومان/^(٤) أي جميع المدة: يومان، وقيل: يكونان خبرين ما بعدهما مبتدأ^(٥)، وقيل: المرفوع^(٦) بعدهما فاعل فاعل محذوف، بحسب ما يقتضيه المقام، فيكونان حرفين مضافين إلى الجملة الفعلية، ففي: «ما رأيته» مذ أو منذ يوم الخميس، التقدير: منذ كان يوم الخميس، فكان تامة بمعنى وجد، أي وقت وجود الخميس، وإن وقع بعدها الحروف^(٧) المصدرية أو الجملة أو المصدر، يقدر في الثلاثة زمان مضاف إليها، خبر لهما، أو هما: خبره، وقيل: يكونان بمعنى الوقت مضافين إلى الثلاثة منصوبين على الظرفية، ففي الجملة الاسمية التي طرفاها^(٨) اسمان نحو: مذ أو [منذ]^(٩) زيد قائم: يكونان على التقديرين بمعنى جميع المدة دائما، وفي غيرها، وإن^(١٠) أريد الماضي يكونان لأول المدة، نحو: مذ زيد قائم، أي: وقت، زيد قائم^(١١).

(١) هـ: دخلت .

(٢) من أ، ج، وفي سائر النسخ: كانت .

(٣) هـ: الجملة .

(٤) من سائر النسخ، وفي الأصل: «(ما بعدهما خبرين مبتدأ)» بدلا من «(ما بعدهما مبتدأ)» .

(٥) أ: المرفوعين .

(٦) من ج، وفي سائر النسخ: حروف .

(٧) أ، ب: ظرفها، د: طرفاها (تحريف)

(٨) من أ فقط .

(٩) ساقطة في سائر النسخ .

(١٠) أ: أي وقت قيام زيد، ج: وقت قيام زيد / نسخة .

وتريد أن أول المدة ذلك الوقت، وإلا فلجميع المدة، نحو: مذ يكتب زيد، بمعنى الحال، أي وقت يكتب، وتريد أن جميع المدة هو^(١) ذلك الوقت.

(والباء)^(٢) اسم معرفة باللام منصوب أو مرفوع لفظاً، وحاله كالسوابق وضعت أو موضوعة (للقسم) أي لأن تدخل على ما يقسم به (نحو: بالله لأفعلن كذا)، الله مجرور بباء القسم، والظرف لغو^(٣) متعلق أقسم المقدر في حكم المفعول، فعل فاعله: أنا، والجملة إنشائية لا محل لها [من الإعراب]^(٤) واللام في جواب القسم، أَفَعَلَنْ: فعل مؤكد بالنون الثقيلة، فاعله أنا، مركب من كاف التشبيه، وذا الإشارة: مبني على السكون منصوب المحل مفعول به لـ «أفعلن»، والجملة جواب القسم لا محل لها^(٥) ... الخ^(٦). ومجموع القسم مع جوابه: مجرور المحل مضاف إليه لنحو بالتأويل السابق//^(٧) وأعلم أن ذكر الباء هنا للقسم ليس لأنها^(٧) حرف آخر، وإلا لصارت حروف الجر ثمانية عشر، بل ذكرت استطراداً، وإنما لم يعد القسم من معاني الباء هناك لدخوله في الإلصاق، فكأن معنى القسم لاصق الاسم المقسم به.

(والواو للقسم نحو: والله لأفعلن كذا) والواو بدل من الباء والفعل، ولذا لم يجز ذكر الفعل معها، فلا يقال: أقسم والله بخلاف الباء، فإنه يذكر معها الفعل ويحذف، وأيضاً اختصت بالظاهر والقسم لغير السؤال، والباء أعم.

(١) ساقطة من د، هـ.

(٢) أ: الباء (بسقوط الواو).

(٣) ساقطة من أ، ج، د.

(٤) من أ، هـ.

(٥) ساقطة من أ.

(٦) (الخ): ساقط من ج، هـ وفي أ: من الإعراب بدلا من الخ.

(٧) ب: لأن (بسقوط ها).

(والتاء للقسم، نحو: تالله لأفعلن كذا)، والتاء مبدلة من الواو كما في تراث، ولذا لم يستعمل إلا مثل الواو، وانتقص منها بالتخصيص بلفظ الله^(١)، لأنه أصل في القسم^(٢) وروى^(٣) [عن^(٤)] الأخفش^(٥): ترب الكعبة، والواو المكررة بعد واو القسم: نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾... الخ^(٦) الأصح أنها للعطف لا للقسم.

حرف
من الألف
سرا

(وحاشا) أي لفظ حاشا، إعرابه على ما مر، (للتنزيه) أي تدل على أن ما بعدها منزّه عن حكم ما قبلها، وهذا ليس مبينا لمعنى الاستثناء، فلا وجه لنسب حاشا عما بعدها، (نحو: ساء القوم) ساء: فعل تام عامل قياسي، وليس هنا هو الذي لإنشاء الذم المشروط في عمله ما سيجي، المقتضي لخصوص بالذم، بل هنا لمجرد الإخبار به عن شيء^(٧)، بكونه^(٨) سيئا كما هو: مقتضى وضعه، والقوم فاعله، (حاشا زيد) جار ومجرور ظرف^(٩) متعلق بـ«ساء»، فذل حاشا على أن زيدا تنزه^(١٠) عن مثل السوء، ويكون اسما بمعنى التبرئة^(١١) كما في قوله تعالى: ﴿حاش لله﴾^(١٢) فحذف ألفه^(١٣) الأخير للتخفيف، والدليل

منه

(١) لفظ ((الله)): ساقط من ب .

(٢) ب: ورمى .

(٣) من أ .

(٤) أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢ وأنباه الرواة ٢ / ١٧٥ .

(٥) الليل ١، ٢ .

(٦) ج: كونه (بدلا من شيء) من خطأ النسخ لأن المعنى لا يستقيم به .

(٧) هـ: كونه .

(٨) ساقطة من ج، د، هـ .

(٩) ج: منزّه .

(١٠) ج: التوبة (بدلا من التبرئة) .

(١١) يوسف ٣١ وتعام الآية : ﴿حاش لله ما هذا بشرا﴾ .

(١٢) أ: الألف .

على إسميته : قراءة بعضهم : حاشا لله بالتثنية ، إذ/ ^(١٢) التثنية من خواص الاسم . ودخوله على اللام ، لأن حرف الجر لا تدخل على ^(١١) حرف الجر وقري : حاشا الله ^(١٢) ، مثل سبحان الله ، وأما عدم تثوينه مع اللام ، كما في القراءة الأولى ، فلشبهه الحرف في اللفظ ، فلام لله يتعلق ^(١٣) بـ «حاشا» لبيان المتبري ، والمتنزه ، وحاشا : منصوب محلاً ^(١٤) أو لفظاً مفعول مطلق لأُبري أي ^(١٥) : أبري ، الله تبرئة .

(وعدا و خلا) أي لفظ عدا ولفظ خلا ، فاعمل فيهما بما عملت في مذ ومنذ ، (للاستثناء) أي موضوعتان لأن تدلان على أن ^(١٦) ما بعدهما خارج عن حكم ما قبلهما ، (نحو : جاءني القوم عدا زيد) الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بجاء (وخلا زيد) الجار والمجرور ظرف لغو عطف على الظرف السابق متعلق بجاء أيضاً ، وجملة «جاء ... الخ» مجرور المحل بالتأويل مضاف إليه لنحو ، وهذه الثلاثة تكون فعلاً تنصب ما بعدها على المفعولية وضمير الفاعل مستتر ^(١٧) فيها ، ووجهوا تذكير الضمير [أي المستتر في الثلاثة] ^(١٨) مع أن المذكور قبلها يكون مجموعاً حقيقة ، أو اسم جمع كالقوم بأنه إما راجع إلى البعض ، ويعتبر ^(١٩) البعض مبهماً ^(٢٠) ، ليَعْمُ الكل ، فيصح الاستثناء ، أو راجع إلى مصدر ^(٢١) الفعل باعتبار إضافته إلى المستثنى منه أو إلى اسم فاعله [أو فاعله] ^(٢٢) المضاف أيضاً ، وتقول : جاءني القوم خلا ، أي : بعض القوم أو مجيئهم أو جانيهم زيدا ، فخلا : فعل وفاعل ،

(١١) ساقطة من ب .

(١٢) أ : حاشا الله ، حاشا الله (بالتكرار) .

(١٣) أ : متعلق .

(١٤) أ : المحل .

(١٥) ساقطة من د .

(١٦) (على أن) : ساقط من ج ، (على) : ساقط من د .

(١٧) ساقط من ج .

(١٨) من أ فقط .

(١٩) وفي الأصل ، ج : يَحْمَرُ .

(٢٠) ج : بهما (تحريف) .

(٢١) أ : المصدر .

(٢٢) من أ فقط .

والجملة

وزيدا: مفعول به، والجملة منصوبة المحل حال عن القوم بتقدير «قد»^(١) اللازمة في الماضي الواقع حالا لفظا أو تقديرا، أو منصوب المحل بتقدير «في» مفعول فيه لـ «جاء» مجازا مؤونة بالمصدر مجرور المحل مضاف إليه للظرف الحقيقي، أي جاء القوم زمان خلو/^(٢) بعضهم زيدا، وكذا عدا وحاشا، لكن الأقصح في حاشا أن تكون حرف جر لا فعلا^(٣) وفي عدا وخلا أن يكونا فعلين، وأما ماعدا و ماخلا فلا يكونان إلا فعلين لدخول ما المصدرية المختصة بالأفعال عليهما^(٣) هذا.



(١) سقطت من ب .

(٢) لا فعلا: ساقط من ج، وفي الأصل، ي، هـ: لا فعل .

(٣) ج: عليها .

﴿النوع الثاني الحروف المشبهة بالنفعل﴾

(النوع): مرفوع لفظاً مبتدأ، (الثاني) اسم من الأسماء المنقوصة التي آخرها ياء قبلها كسرة، تعرب: رفعا وجرا تقديرًا، وبالنصب لفظاً لحقته، مرفوع تقديرًا صفة المبتدأ، أي النوع الثاني من ثلاثة عشر نوعاً (حروف) مجموع^(١) نكرة خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها [من الإعراب]^(٢) (تنصب) مضارع للواحدة الغائبة فاعله: هي، (الاسم) مفعول به لـ، والجملة صفة الحروف: (وترفع) فاعله: هي، مفعوله^(٣): (الخبير)، والجملة: مرفوع المحل عطف على جملة، تنصب، أي: تدخل هذه الحروف على شيئين يكون أحدهما اسماً ويسمى اسماً، ويكون الآخر اسماً وجملة فعلية واسمية، ويسمى خبراً (وهي) مبتدأ (سنة) خبر، (أحرف) مجرور [لفظاً]^(٤) مضاف إليه لـ (سنة) تميز لها معنى^(٥)، والجملة ابتدائية لا محل لها [من الإعراب]^(٦) (إن) بكسر ففتح مشددة مؤولة بهذا اللفظ منصوب المحل بـ (أعني)، أو مرفوع المحل بدل من لفظ سنة، أو خبر أحدهما، أو خبره: منها، أو للتحقيق، وعلى الثلاثة الأخيرة لا محل للجملة من الإعراب (وأن) بفتحيتين مع تشديد الثاني، فعلى أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي ثانيها، أو، مبتدأ^(٧) محذوف الخبر، أي منها، يكون عطف الجملة على الجملة، وعلى البواقي عطف المفرد على المفرد، (للتحقيق) أما خبر لأن وأن، أو لمبتدأ محذوف، أي: هما^(٨)، أي: وضعتا، أو موضوعتان

(١) (حروف مجموع): ساقط من د.

(٢) من ج.

(٣) أ: مفعول له.

(٤) من أ فقط.

(٥) ساقطة من أ.

(٦) من ج.

(٧) أ: وهما.

لتحقيق مضمون الجملة التي دخلتا عليها . (نحو : إن) حرف مشبه بالفعل^(١) وضعت للتحقيق ، (زيدا) منصوب لفظا^(٢) اسم أن ، (منطلق) مرفوع خبرها ، فاعله مستتر فيه راجع إلى زيد ، وهي مع اسمها وخبرها جملة اسمية مؤولة مضاف إليه لنحو ، أي : مضمون^(٣) الجملة ، وهو انطلاق زيد ثابت وواقع على وجه التحقيق والتعيين ، (وبلغني) التون وقاية ، والياء منصوب المحل بنزع الخافض وهو : إلى ؛ لأن البلوغ لازم (أن) حرف مشبه (زيدا) منصوب اسمها (ذاهب) مرفوع خبرها ، وفاعله : مستتر فيه راجع إلى زيد ، وإن مع الاسم والخبر في تأويل المصدر مرفوع المحل فاعل بلغني ، والتقدير : ذهب زيد ، فذهب فاعل بلغني ، زيد : مجرور لفظا مضاف إليه لذهاب ، مرفوع معنى فاعله ، وبلغني مع فاعله ومفعوله مؤولة مجرور المحل عطف على : ((إن زيدا منطلق)) أي بلغني ذهب زيد وهذا هو مضمون^(٤) الجملة محققا ومؤكدا ، وجاء في لغة^(٥) نصب الاسم والخبر بـ(إن) المكسورة ، واستدلوا بقولهم :

❖ أن حراسنا أسدا ❖^(٦)

ورد بأن الخبر محذوف ، وهو : جملة تلقاهم ، و«أسدا» بضم فسكون جمع أسد ، حال من «هم» ، أي : إن حراسنا - جمع حارس - تلقاهم حالكونهم^(٧) أسدا ، فـ//^(٨) الأسد باعتبار الدلالة على الشجاعة صح أن يقع حالا وإن كان جامدا ، وتكون المكسورة

حال كونهم

(١) وإنما سميت < هذه الحروف > حروفا مشبهة بالفعل لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ، وفتح آخرها ، ووجود معنى الفعل من كل واحد منها ، فكما أن الفعل يرفع وينصب فكذلك هي ترفع وتنصب / من حواشي الأصل .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) د : مضمون (تحريف) .

(٤) د : مضمون (تحريف) .

(٥) لغة تميم ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٤٨ .

(٦) من بيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ولا يوجد في ديوانه ونماهه :
إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن

خطاك خفاقا فإن حراسنا أسدا

ينظر المصدر السابق ٣٤٧ ، وجمهرة النحاة : يؤولون بـ « إن حراسنا يشبهون أسدا » .

(٧) من ج وفي سائر النسخ : حال كونهم إلا أننا رجحنا الأول لأن كثرة الاستعمال جعلته كلمة واحدة .

ما هذا السور

للتعليل بنفسها، نحو: ﴿وَاسْتَغْفِرِ^(١) اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا^(٢)﴾^(٣) أي: بسبب أنه غفور رحيم^(٤) وكون المفتوحة للتعليل إنما هو بتقدير لاه^(٥)؛ لأن حذف حرف الجر وتقديره على حروف المصدرية قياسي، تقول: جئتكَ أنك كريم، أي لأنك [كريم]^(٦)، وهي مع ما بعدها^(٧) في تأويل المصدر مجرور باللام أي لكرمك، وتدخل اللام في خبر [إن]^(٨) المكسورة واسمها إن قدم الخبر الظرف على الاسم أو ما بينهما^(٩)، نحو: إن زيدا لقائم، وإن في الدار لزيدا، وإن زيدا لفي الدار قائم^(١٠).

(وكان) بثلاث فتحات وتقديد الآخر (للتشبيه)، أي: تدل على أن اسمها مشبه لخبرها، قيل بشرط أن يكون الخبر جامدا^(١١) للزوم المغايرة بين المتشابهين، والخبر المشتق عين الاسم فتكون حينئذ للظن، نحو: كان زيدا قائم^(١٢)، أي أظنه قائما، وقيل: مطلقا، والمشتق صفة الخبر حقيقة، تقديره: كان زيدا شخص قائم، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، وضمير الصفة بعد الحذف يرجع إلى الاسم، لاتحاده مع المحذوف ادعاء، وإن لم يكن حقيقة، وكذا في الأخبار الجامدة، وأما الخبر المشتق: إذا لم يقدر موصوف جامد فيكون متحدا^(١٣) مع الاسم حقيقة، والحق: إن كان قد تأني للظن ولا يتقيد خبره^(١٤)

(١) أ، هـ: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ من سهو النسخ، لأن هذه بداية آية أخرى من سورة البقرة برقم ١٩٩ وهي: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٢) النساء ١٠٦.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) أي لام التعليل.

(٥) من ب، وفي أ: آه (بدلا من) كريم.

(٦) من أ: وفي سائر النسخ: ما بعده، والأول أصح كما لا يخفى.

(٧) من أ فقط.

(٨) أي بين الاسم والخبر / من أ.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) ب: جامدا (كان) للزوم، (بدلا من): جامدا للزوم.

(١١) هـ: (والخبر قائم) مطبوس.

(١٢) د: خبر (يسقط الهاء).

بكونه جامداً أو مشتقاً (نحو: كأن) حرف مشبه بالفعل^(١) (زيداً) منصوب اسمها (الأسد) مرفوع خبرها، فالأسد يفاير زيدا حقيقة فصح التشبيه، ويتحد معه ادعاء^(٢) وحكما، فصح كونه خبراً عنه، لأن الخبر يلزم أن يتحد مع^(٣) المخبر عنه وهذا يكفي في الاتحاد. (ولكن) أي لفظها، وإعرابها واضح مما مر، وضعت (للاستدراك) أي لطلب درك^(٤) السامع ما عسى أن يتوهم خلافه، فيدفع المتكلم بذكر لكن الوهم الناشئ من الكلام السابق عن المخاطب ويجعله داركاً لما هو الواقع، ولهذا وجب أن تقع بين كلامين متغايرين بالإيجاب والسلب ولو معنى^(٥) (نحو: جاءني عمرو) أيتوهم المخاطب منه^(٦) أن زيدا أيضاً جاء، لكونه^(٧) ملازم عمرو، وكان المجيء في الواقع منتفياً عنه فدفع المتكلم ذلك الوهم بقوله (لكن) حرف مشبه بالفعل (زيداً) اسمها (لم يجيء) مجزوم بلم، فاعله: مستتر فيه، والجملة مرفوع المحل خبر لكن، وجملة «جاءني عمرو ولكن»^(٨) ... الخ» مؤولة مجرور المحل مضاف إليه (نحو).

(وليت) وضعت، أو موضوعة (للتعني) أي لإظهار محبة شيء مستبعد جداً أو مستحيل، (نحو: ليت) حرف مشبه بالفعل (الشباب) //^(٩) كذهاب مصدر شبب منصوب اسم ليت (يعود) فعل [و]^(١٠) فاعله يعود إلى الشباب (يوماً) منصوب لفظاً بتقدير في، مفعول فيه ليعود، والجملة مرفوع المحل خبر ليت (فأخبره) الفاء عاطفة واقعة في جواب ليت، أخبر^(١١): منصوب بـ(أن) المقدرة، فاعله: أنا المستتر، والهاء: منصوب المحل مفعوله،

(١) مشبه بالفعل : ساقطة من أ .

(٢) أ : أو (بدلا من الواو) .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) من سائر النسخ ، وفي الأصل : دركه .

(٥) مثال الغائبة المعنوية : زيد حاضر ولكن عمرا غائب .

(٦) ساقط من أ .

(٧) (جاء لكونه) : ساقط من ج .

(٨) ساقط من د .

(٩) من ج .

(١٠) من سائر النسخ ، وفي الأصل ، ب : أخبره .

وأخبره، في تأويل المصدر عطف على اسم ليت بحسب التقدير، أي: ليت للشباب عودا
فإخباري إياه، أي: أتمنى عود الشباب وأخباري إياه بعد العود، [و] ^(١) إخباري مضاف إلى
فاعله، منصوب تقديرًا عطف على عودا، والياء مضاف إليه، وفاعل ^(٢) معنى، وإياه: ضمير
متفصل منصوب المحل مفعول به، (يما) الياء حرف جر وضعت لكونها صلة، أي: يوصل
معنى الإخبار ^(٣) إلى مجرورها، ليس لها معنى من معاني الياء، ما: موصولة،
أو موصوفة مجرور المحل بالياء، والظرف لغو متعلق بـ «أخبر» ^(٤)، أو إخباري على التقدير
[أي التأويل] ^(٥) (فعل) فعل ماضٍ (المشيبي) ^(٦) مصدر: شاب يشيب كمرجع، نقلت كسرة
الياء إلى الشين فأشيبعت ^(٧)، مرفوع لفظا فاعل «فعل» وعاندها محذوف أي: فعله، فالهاء:
منصوب المحل مفعول به لـ «فعل» وجملة: «فعله المشيب» صلة «ما» لا محل لها من
الإعراب ^(٨)، أو مجرور المحل صلة، ويجوز أن يجعل «ما» مصدرية، فلا يقدر ضمير عائد،
و «فعل المشيب» حينئذ في تأويل المصدر مجرور المحل بالياء، تقديره: بفعل المشيب، ^(٩)
فعل: مجرور بالياء مضاف إلى المشيب ^(١٠)، [والمشيبي] ^(١١): مجرور مضاف إليه
مرفوع معنى فاعل، والظرف ^(١٢) أيضا متعلق بـ «أخبر» أو إخباري، وجملة:

(١) من ب، د، أ.

(٢) أ: فاعله.

(٣) ج: الإخباري.

(٤) ب، د، هـ: أخبر.

(٥) من أ فقط.

(٦) من بيت مشهور لأبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم (١٣٠ - ٢١١ هـ) (ديوانه: ٤٦) وروايته:

* ألا ليت الشباب يعود يوما

فأخبره بما فعل المشيب *

(٧) أي: أشبعت الكسرة لتتولد منها ياء أخرى، ومن أ: المشيب (بدلا من) فأشيبعت، وهو الأنسب للإعراب.

(٨) (من الإعراب): ساقط من أ، ج، د.

(٩) (إلى المشيب): ساقط من أ، ج، هـ.

(١٠) من ج، وفي أ، د، هـ: المشيب (بستقوط الواو) وفي الأصل ب: (المشيبي): ساقط فيهما.

(١١) (والظرف): ساقط من ج.

(١٢) من أ، وفي سائر النسخ: أخبر (بستقوط الياء).

لكن
التعليق
على هذا
مؤلفه

منه ١١١ هـ ضيف في نسخة أخرى ولم يرد في نسخة أخرى

«ليت الشباب» إلى آخر «فعل المشيب»^(١): مجرور المحل بتأويل هذا اللفظ مضاف إليه (نحو) وأما نصب «أخير» بـ «أن» المقدرة بعد الفاء في جواب ليت؛ لأن الفاء عاطفة، ما قبلها إنشاء، وما بعدها أخبار، ولا يصح عطف الإخبار على الإنشاء، وعكسه، فيقدر «أن»؛ ليجعل ما بعدها مصدرا، فيؤول ما قبل الفاء بما فيه اسم يضح عطف المصدر عليه كما أولنا في المثال، فيكون عطف المفرد^(٢) على مفرد، لا جملة على جملة، وكذا تقدير^(٣) «أن» لما ذكرنا بعد الفاء في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتعني، والعرض، والتضيض، والدعاء، والترجي؛ لأن كلها إنشاءات^(٤) وفي جواب النفي، وإن كان^(٥) إخبارا، حملا على النهي هذا.

(ولعل للترجي) أي لرجاء أمر غير مستحيل ولا مستبعد ولهما مجازا، (نحو: لعل زيدا) منصوب اسم لعل (عائد) مرفوع خيرها، فاعله: مستتر فيه ومن لغاتها: عل، وهي: أصلها عند البصريين، زيدت قبلها لام التأكيد، ولأن، ولَمَنْ، وأن، فمتى وجدت أن المفتوحة في صدر الكلام فاعلم بأنها من لغات لعل، وحكي أن جميع ما في القرآن من لعل فإنها للتعميل إلا قوله تعالى: ﴿لَمَلَكُمْ تَخْلُدُونَ﴾^(٦) فإنها للتشبيه، وكونها للتشبيه غريب لم يذكره^(٧) النحاة، وقد يحذف إخبارها ظرفا نحي: إن مالا وإن ولدا، أي لنا، أو غير ظرف كقوله^(٨) تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٨) وقيل: لا يحذف الاسم، في غير ضمير الشأن إلا للضرورة، وقيل: يحذف مطلقا لكن في ضمير الشأن أكثر.

(١) ج : الخ (يدلا من) إلى آخر فعل المشيب .

(٢) أ ، ج ، هـ : مفرد .

(٣) ج : تقدير .

(٤) أ ، ج : إنشاء .

(٥) ساقطة من هـ .

(٦) الشعراء ١٢٩ وقبلها : ﴿اتَّبِعُونَ كُلَّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾ ﴿وَتَشِيدُونَ مَصَانِعَ لَمَلَكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ ﴿أي أنكم تبثون بكل مكان مرتفع علما تعبثون ببنيانه إذ ليس فيه نفع غير الباهة والتفخر وتتخذون الأبنية التي يتخذها الناس منازل كأنكم باقون مخلدون لا يدرككم الموت . انظر : زبدة التفسير من فتح القدير ص ٤٨٧ .

(٧) في الأصل ، ب : لم يذكر .

(٨) فصلت ٤١ والخير محذوف أي يجازون بكلهم ، ينظر المصدر السابق ص ٦٣٥ .

لعمركم
مستد

﴿النوع الثالث: ما ولا المشبهتان بـ(ليس)﴾

(النوع) مبتدأ (الثالث) صفة (حرفان) مرفوع لفظا بالألف خبر^(١) (ترفعان) مضارع للغائبين، رفعه بثبوت النون، والألف ضمير بارز متصل مرفوع المحل بالألف فاعل، (الاسم) منصوب لفظا مفعول به، والجملة مرفوع المحل صفة، «حرفان»، وقوله: (وتنصبان الخبر) عطف على جملة ترفعان، وإعرابه كإعرابها (وهما) الواو: ابتدائية، وهما مرفوع المحل بالألف مبتدأ، (ما) مؤولة بهذا اللفظ مرفوع المحل خبر، بتقديم العطف على الربط^(٢)، (و) عاطفة (لا) مؤول معطوف على ما (المشبهتان) اسم مفعول مرفوع بالألف صفة ما ولا، مفعول ما لم يسم فاعله مستتر فيه، وهو: هما، (بليس) الباء صلة مشبهتان؛ لأن معنى التشبيه يقتضي الباء، ويعتمد^(٣) به، ويتوقف تمام مفهومه عليه، فلم يذكر الباء إلا لتتميم^(٤) معنى التشبيه، ولم يرد منه معنى من المعاني المذكورة للباء، وهذا هو المراد من الصلة في جميع ما إذا قيل: إن هذا الحرف صلة لهذا الفعل، و«ليس» مؤول^(٥) بهذا اللفظ مجرور بالباء، والظرف متعلق بمشبهتان^(٦)، وتشبهانه في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، أي: تقتضيان شيئين مثله، «وما» أكثر شبهها، لكونه لنفي^(٧) الحال ودخول الباء في خبره مثله، بخلاف لا، فلهذا^(٨) عمل «ما» في المعارف (والنكرات، «ولا» لا تعمل إلا في النكرات^(٩))، لضعف المشابهة وسهولة العمل في النكرات ينسخ مبتدئيتها؛ لضعف كون

(١) أ: خبره.

(٢) لأنه إذا لم يحكم بالتقديم لم يجز أن يكون خبرا لعدم صحة الحمل؛ لأن الخبر واحد والبندأ مثنى. والبندأ والخبر متحدان بالذات، ومغايران بالاعتبار.

(٣) ج: يعتمد (يسقط الواو).

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب، هـ: مؤولة.

(٦) من ج وفي سائر النسخ: مشبهتان.

(٧) أ، ج، د: قلذا.

(٨) (والنكرات ... النكرات) ساقط من ج.

النكرة مبتدأ، فيكفي لنسخ مبتدئها أدنى مقتضى؛ بخلاف المعرفة لقوتها في المبتدئية فلا ينسخها إلا قوي، (قما) الفاء: تفصيلية، وما: مؤولة مبتدأ (لنفي) ظرف مستقر، خبر (الحال) مضاف إليه لـ«نفي»، بتقدير في، أي لنفي مضمون الجملة في الزمان الحال. (نحو: ما) بمعنى ليس (زيد) مرفوع اسم ما (منطلقا) منصوب خبر ما، فاعله مستتر فيه راجع إلى اسم ما^(١)، والجملة مؤولة مجرور المحل مضاف إليه لنحو (ولا) أي لفظ لا مبتدأ (لنفي) خبرها^(٢) (الاستقبال) مضاف إليه بمعنى في، أي: لنفيها مضمون [الجملة]^(٣) المدخول عليها^(٤) في الاستقبال فحذف الفاعل والمفعول به، وأضيف إلى الظرف، (نحو) مخصص بالإضافة (لا) عامل سماعي بمعنى ليس (رجل) نكرة مرفوع لفظا اسم «لا» (منطلقا) منصوب لفظا خبرها، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ«نحو»، ويزاد التاء في «لا» لتأكيد النفي أو^(٥) لتأنيث الحرف، ويختص بلفظ حين، والساعة، والآن، لكن الغالب هو الحين، ويجب حذف اسمها كما هو الغالب، وقد يحذف الخبر كقوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٦) ينصب حين على الخبرية، والاسم محذوف، أي: لات الحين^(٧) حين مناص.

واعلم أن الظاهر من كل^(٨) نكرة وقعت في سياق غير الموجب للعموم، سواء^(٩) كان نفيا أو نهيا، أو استفهاما، ويحتمل أن لا تكون للعموم والاستغراق إذا قامت قرينة كالاستثناء، مثلا، أن بعض الصور يكون نصا في الاستغراق ولا يحتمل الاستثناء، ومِنْ هذا الأخير لام الجنس، فالفرق بين لا لنفي الجنس و«لا» هذه: أنه يصح أن يقال فيما بمعنى

(١) (راجع إلى اسم ما): ساقط من أ، هـ، والساقط من ج، د هو: (فيه راجع إلى اسم ما).

(٢) أ: خبر.

(٣) من أ، ج.

(٤) (عليها): ساقط من أ، د، هـ.

(٥) ج: الواو (بدلا من) أو.

(٦) سورة الصاد ٣.

(٧) ج: حين.

(٨) ساقطة من أ.

ليس: لا رجل في الدار بل رجلان أو ثلاثة^(١) بخلاف^(٢) ما إذا كان لا لنفي الجنس فإنها نص في الاستغراق، فلا يصدق لا رجل - بفتح اللام - في الدار، إلا بأن يكون الحصول في الدار منتفيا عن جميع الأفراد في الواقع، فلا يصح استثناء اثنين أو ثلاثة، وأيضا «ما جاءني^(٣) من أحد» نص في الاستغراق ولا^(٤) يحتمل الاستثناء.



(١) ساقطة من د.

(٢) ج: خلاف.

(٣) أ: جاء.

(٤) ب، ج، د، هـ: لا يحتمل (يسقط الواو).

﴿ النوع الرابع حروف تنصب الاسم فقط ﴾

(النوع) مبتدأ (الرابع) صفة، فيه ضمير المبتدأ كما في سائر معاني^(١) أسماء الفاعلين من الأعداد، (حروف) خبر المبتدأ، جمع كثرة استعمل في مقام جمع القلة، لأن الحروف سبعة (تنصب)، قراءة ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾^(٢) يؤيد نصب عين تنصب، ولا يعينه لجواز اختلاف الصيغة والباب باختلاف المعنى، (الاسم) منصوب بـ«تنصب»، والجملة صفة حروف، (فقط) أي إذا نصبت اسما فأنته من أن ترفع بها أو تجر [أو تجزم]^(٣) أو تنصب اسمين بدون التبعية، فيدل على أن المنوع شيان: غير النصب و غير اسم واحد، ويراد من «قط» معنى: لا غير، ومعنى الانفراد للزومها للامتناع من الغير^(٤) الذي هو المأمور به^(٥) بقط وقد عرفت إعرابه^(٦)، (وهي) الواو: ابتدائية ما بعدها مبتدأ، (سبعة) مرفوع خبر، (أحرف)/^(٧) جمع قلة في مقامه، مضاف إليه لسبعة، تميز في المعنى، (الواو)^(٨) إما بدل من لفظ سبعة، أو مفعول أعني، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبره (بمعنى مع)، الباء: للملابسة معنى: مضاف مجرور تقديرًا بالباء، مع: مؤول بهذا اللفظ مبني لفظًا على الحكاية مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ«معنى»، والظرف مستقر، أما خبر الواو على الصورة الأخيرة، أو خبر هي المحذوفة فيما عداها، والجملة ابتدائية على التقديرين هنا، (نحو: استوى الماء والخشبة) استوى: مبني تقديرًا على الفتح، الماء:

(١) ساقطة من أ، د، هـ.

(٢) الشرح ٧.

(٣) من أ، ج.

(٤) ج: غير وفي هـ: إلا الغير.

(٥) ساقطة من د.

(٦) في شرح قول الشيخ «(النوع الأول حروف تجر الاسم فقط)» ص ١٢٢ -

(٧) والفرق بين هذا الواو والواو العاطفة، أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والإعراب دون المصاحبة، وهذا الواو يقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في الإعراب / من حواشي ج.

فاعله، الواو: عامل [لفظي] ^(١) سماعي بمعنى مع، الخشبية: منصوب لفظا مفعول معه لـ«استوى»، والعامل في نصبه هو: الواو، والجملة مضاف إليه لنحو بالتأويل ^(٢)، هذا ^(٣) على رأي الشيخ ^(٤)، وعند الجمهور، الخشبية: منصوب بالفعل بواسطة الواو: وعند بعضهم الواو: اسم بمعنى مع ^(٥) مضاف إلى ما بعده منصوب محلا بتقدير في مفعول فيه لـ«استوى»، الخشبية: منصوب لفظا بإجراء إعراب الواو عليه، لأنه لكونه في صورة الحرف لا يجري عليه الإعراب، مجرور معنى بأنه مضاف إليه للواو، وليس الأخيران مقصودين بالمثال، وأعلم أنهم عرفوا المفعول معه بأنه المذكور بعد الواو لمصاحبتة مفعول فعل لفظا أو معنى، أي: لفظا كان الفعل أو معنى الفعل ^(٦)، يفهم من الكلام ^(٧)، والمراد بمفعول ^(٨) الفعل ما عدا، المفعول به المنصوب فلا يقع عنه للبسه ^(٩) بالمعطوف، وأما قولهم:

حسبك والضحاك سيف مهند ❀❀❀ ^(١٠)

فالضحاك: مفعول معه مصاحب للكاف، وهو ^(١١) مضاف إليه لحسب لا مفعول به، وإن كان بمعنى كفى، لأنه اسم فعل، هذا ما استوضحناه من [كلام] ^(١٢) عصام الدين، فالضمائر المتصلة بالصفات يصح أن يقع ^(١٣) مصاحبا لها لأنه مضاف إليها كسائر ما يضاف إليه إذا فهم هناك معنى الفعل، وإذا اتصلت بالأفعال لم يصح كما إذا قلت: كفاك

(١) من ج.

(٢) ج: بتأويل هذا اللفظ

(٣) (هذا): ساقط من ج.

(٤) (الشيخ): ساقط من د.

(٥) (مع): ساقط من هـ.

(٦) ساقط من ج، أ: فعل.

(٧) أ: كلامه.

(٨) د: بمفعول (تحريف).

(٩) أي لا يقع المفعول معه عن المفعول به للبسه.

(١٠) عجز بيت بلا عزو في الزاهر ١ / ٩٦، وشرح الفصل ٢ / ٤٨ وصدره:

❀ إذا كانت الهيجاء وانتشقت العصا ❀❀❀ فحسبك

(١١) من ج.

(١٢) أي يقع المفعول معه مصاحبا للضمائر / من الأصل، و أ.

والضحاك سيف مهند؛ لأنها مفعولات، فيتعين العطف كسائر المفعولات الظاهرة، والمراد من المصاحبة لمعموله^(١) المعية الزمانية باعتبار الفعل سواء تشاركاً^(٢) في الفعل أيضاً^(٣) أو لا. لأن الخشبة لم تشارك الماء في الاستواء بل حدوثه من الماء لكن زمان استوائهما واحد، تأمل لتفهم.

(و إلا) إما معطوف وحده كما على تقدير البدلية، أو المفعولية، أو الجملة إن كانت مبتدأ، أو خبر مبتدأ، وضعت أو موضوعة (للاستثناء) خبر إلا، أو هي المحذوفة، وعلى الثاني ليست الجملة معطوفة، أي تدل على أن المتكلم اعتبر^(٤) أو لا وحين^(٥) الحكم خروج المستثنى من أفراد المستثنى منه، ولو لم تذكر «إلا» لكان يظن اعتبار دخوله في الحكم وكان يشمل الحكم ظاهراً، أما لكون المستثنى من أفراد المستثنى منه كما في المستثنى المتصل أو مما يلزمه كما في المنقطع، فلذا يفسرون قولهم إلا للاستثناء بقولهم أي: لإخراج المستثنى عن حكم المستثنى منه بمعنى أنها تدل على اعتبار خروجه عنه حين الحكم وسابقاً عن ذكر إلا، وإلا فلا دخول ولا إخراج فلا يلزم الإشكال، مثال الاستثناء المتصل (نحو) مخصص بالإضافة (جاءني) فعل ومفعول به، (القوم) فاعل^(٦)/^(٧) ومستثنى^(٨) منه شامل بحسب الظاهر لزيد وإن اعتبر المتكلم خروجه عن حكمهم بحسب الحقيقة، (إلا) عامل سماعي ناصب عند الشيخ (زيداً) مستثنى منصوب بـ«إلا»، وعند الجمهور الناصب: الفعل بواسطة إلا، فإلا هنا أخرجت زيدا عن حكم القوم، وهو من^(٩) القوم، ومثال الاستثناء المنقطع قوله: (وما) الواو عاطفة للجملة المؤولة [على الجملة المؤولة]^(٩)، وما: نافية (جاءني) فعل ومفعول (القوم) فاعل مستثنى منه ملزوم للمستثنى، (إلا) عامل سماعي (حماراً) مستثنى

(١) أي معمول الفعل / من الأصل، ج: معمول.

(٢) أي تشارك الفعل مع المفعول به.

(٣) أي كالمعية الزمانية.

(٤) ب: أخني.

(٥) أ: حين.

(٦) أ: فاعله.

(٧) ج: المستثنى.

(٨) ساقط من ج.

(٩) من أ، ج، د.

منصوب لفظاً^(١) بـ«إلا»، عنده، أو بالفعل عندهم، لازم بحيث يتوهم مجيئه إذا جاءوا، فإلا يخرجهم عن حكمهم بمعنى يرفع توهم مجيئ الحمار الناشئ من نسبة المجيء إلى القوم للزومه لهم في الأغلب، ولذا كانت [إلا]^(٢) في المنقطع بمعنى لكن أي: للاستدراك، وأعمل بعضهم إلا هذه عمل لكن، وقالوا: المستثنى منصوب اسم إلا، والخير محذوف من جنس ما قبلها، أي إلا حماراً جاء، قالوا: وقد يذكر الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿إلا قَوْمٌ﴾ اسم إلا ﴿يونس﴾ جره بالفتح، مضاف إليه للاسم، ﴿لما﴾ مضاف إلى ما بعده، مفعول فيه للخبر ﴿آمنوا﴾ فعل وفاعل، والجملة مؤولة مضاف إليها، ﴿كُتِفْنَا﴾^(٣) ... الخ فعل وفاعل، والجملة: مرفوع المحل خبر إلا، وإن لم يعمل إلا فإعراب الآية غير هذا، وإذا قيل: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، فلا يكون ملغاة [عن العمل]^(٤) لفظاً، والجملة بعدها صفة أحد، ويقع الفعل^(٥) بعدها موقع الاسم، نحو: أقسمت عليك إلا فعلت^(٦)، أي: ما أطلب منك إلا فعلك، وجاءت بمعنى بل، نحو: قوله تعالى: ﴿﴿مَا أَنزَلْنَا//﴾^(٧) عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿﴾ إِلَّا تَذَكُّرٌ ...﴾^(٨)، أي بل تذكرة، وبمعنى واو العطف كقوله تعالى: ﴿﴿لَا يَخَافُ الَّذِي الْمُرْسَلُونَ ﴿﴾ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ...﴾﴾^(٩) أي ومن ظلم ... الخ (ويا) عطف على الواو عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة (وايأ) عطف على الواو أيضاً كذلك (وهيا) مثلهما، وإن جعلنا «يا» مبتدأ خبرها: لنداء ... الخ، تكون أيأ و هيا عطفاً عليها لا على الواو، وقوله: (لنداء البعيد) متعلق وضعت، أو موضوعة، أو

دُئِرَا
المستثنى

(١) ساقطة من أ، ج.

(٢) من أ، ج، د.

(٣) يونس ٩٨ وتام الآية: ﴿إلا قَوْمٌ يُؤْمِنُ لَنَا آمَنُوا كُتِفْنَا عَنْهُمْ عَذَابُ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتُتْلَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾.

(٤) من أ.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) من ب، ج، د، هـ وفي الأصل: ما فعلت، أ: فعلتك.

(٧) أ، ج: وما أَنزَلْنَا (خطاً النسخ).

(٨) طه ٢، ٣.

(٩) التمل ١٠، ١١.

وضعن، أو موضوعات، خير «يا» ومعطوفيهما^(١) [وهو: أيا و هيا]^(٢) أو خبر هي، أو من المحذوف، وعلى الأول تكون الجملة معطوفة، وعلى الثاني ابتدائية أي: الثلاثة^(٣) لأن يطلب بها الإقبال أي التوجه حقيقة، نحو: يا رجلا، أو حكما، نحو:

❖ الإيا نخله من ذات عرق^(٤) ❖

من البعيد، حقيقة كبعيد المسافة، أو حكما كبطي، السمع الغير^(٥) اليقظة لمناسبتها - بامتداد الصوت منها - للبعيد.

والمنصوب^(٦) - بسبب انتقاص شبهه بكاف أدعوك - ثلاثة، المنادي المضاف، والمشابه له، والنكرة، مثال المضاف (نحو: يا) عامل [لفظي]^(٧) سماعي حرف من حروف النداء (عبد) منادى مضاف منصوب بـ«يا» (الله) مضاف إليه، ومثال المشابه^(٨) بالمضاف^(٩) قوله: (و) عاطفة (يا) حرف من حروف النداء (خيرا) منادى معرفة شبه مضاف منصوب بـ«يا» فاعله: أنت، (من زيد) ظرف لغو متعلق بـ«خيرا»، ومثال النكرة: قوله: (و) عاطفة (يا) عامل (رجلا) منادى نكرة منصوب بـ«يا»، (خذ) أمر بالصيغة، فاعله: /^(١٠) أنت المستتر (بيدي) الباء: زائدة، يد: مضاف إلى ياء المتكلم مجرور تقديرًا بالياء منصوب معنى مفعول به لـ«خذ»، وخذ مع متعلقاته جملة انشائية جواب النداء لا محل لها من

(١) من أ.

(٢) من ج، وفي أ جاء ضمن الحاشية وبهذا النص: ((من أيا، و هيا)).

(٣) وهي: يا، وأيا، وهيا.

(٤) وتكملتها (من حواشي أ) :

❖ عليك ورحمة الله السلام ❖

البيت للأحوص، شعره ٢٣٩ ينظر شعر الأحوص الأنصاري د. عادل سليمان الخانجي مصر ١٩٩٠.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) أي الذي ينصب من المنادي وهو: مبتدأ، وثلاثة خبره.

(٧) من أ.

(٨) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: المشابهة.

(٩) والمراد بالمشابه بالمضاف هو: كل اسم لا ينم معناه إلا بارتضام شيء آخر إليه كنعبت الفاعل والمفعول والصفة

الشبهة وأفعل التفضيل مع معمولها، أو المعطوف مع المعطوف عليه / من حواشي الأصل.

الإعراب^(١)، (و) عاطفة (أيا) عامل سماعي موضوع لنداء البعيد (عبد) منادى مضاف منصوب بـ(أيا)، (الله) مضاف إليه لعبد^(٢) (و) عاطفة على يا عبد الله كما قبلها، (وهيا)^(٣) عامل سماعي (عبد) منادى منصوب بـ(هيا)، (الله) مضاف إليه لعبد، ولم يمثل لهما بشبه المضاف والنكرة للعلم مما قبلهما، (وأي) بفتح فسكون، الواو: عاطفة، أي، مؤولة، معرفة باعتبار هذا اللفظ، عطف على الواو، عطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة، (لنداء القريب) خبر هي المحذوف، والجملة ابتدائية، أو خبر^(٤) أي^(٥)، والجملة معطوفة، أي: وضعت لأن ينادي بها القريب حقيقة، كقريب المسافة أو حكما كبعيد سميع متيقظ، أو حاضر في القلب دائما لا يغيب عن القلب، فينزل منزلة القريب فينادي مثل نداءه، (نحو) مخصص بالإضافة (أي) عامل سماعي لنداء القريب (عبد) منادى مضاف منصوب بأي، (الله) مضاف إليه لعبد، (والهمزة) اسم معرفة باللام منصوب أو مرفوع عطف على الواو عطف مفرد أو جملة (كذلك) الكاف حرف جر للتشبيه، ذلك اسم مركب من ثا الإشارة ولام البعد وكاف الخطاب مبني لفظا على الفتح مجرور المحل بالكاف، والظرف مستقر إما خبر هي المحذوف، أو خبر^(٦) الهمزة، أي الهمزة كأني، فإنها^(٧) لنداء القريب أيضا، (نحو) مضاف (أ)^(٨) «حرف لنداء القريب»^(٩) (عبد) منادى مضاف منصوب بالهمزة، (الله) مضاف إليه لعبد^(١٠)، وحرف^(١١) النداء//^(١٢) مع المنادى

(١) من الإعراب): ساقطة من أ، ج، د، هـ.

(٢) ساقطة من أ، ج، د، هـ.

(٣) أ، ج، د، هـ: هيا.

(٤) هـ: خبرية.

(٥) ساقطة من سائر النسخ، أي: موجود في الأصل، بـ.

(٦) ساقطة من د.

(٧) أ، ج، د، هـ: في أنها.

(٨) هـ: همزة (بدلا من: أ).

(٩) ب: حرف من حروف النداء القريب.

(١٠) ساقطة من هـ.

(١١) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: حرف (يسقط الواو).

مؤول بهذا اللفظ، مضاف إليه لنحو، وكذا الأمثلة السابقة، المضاف إليها لنحو، والمعطوفات عليها [في]^(١) كلها حرف النداء مع المنادى مؤول بهذا اللفظ مضاف إليه أو معطوف عليه، ولم يذكر للمتوسط، فأما أن يلحق بالقسم الأول أو الثاني، لكن الأصح: أن أصل حروف النداء هو: يا، فلذا لا يكون المحذوف من المنادى إلا ياء، ولا ينادى اسم الله، وأيتها، وأيتها، والاسم المستغاث إلا بها، وكان «يا» عامًّا^(٢) للبعيد والقريب والمتوسط، والبواقي كما ذكرنا.

واعلم: أن المنادى إن كان معرفة ومفرداً بأن لم يكن مضافاً ولا شبه مضاف يبنى على ما يكون رفعه به، فـيا زيدان مبني على الألف، ويا زيدون على الواو، «ونصبهما المحلي بالياء»^(٣) بتقدير أنه لو لم يقصد تعريفهما بالنداء لكانا معربين بالياء، ويا زيد يبنى^(٤) على الضم، ونصبه المحلي بالفتح، وإن كان المنادى مبنيًا قبل النداء، فـيبنى^(٥) أولاً محلاً بالنداء، ثم ينصب محلاً بحرف النداء، فمثلاً: يا هذان، نقول: هذان مبني لفظاً على الكسر، مبني محلاً على الألف، منصوب محلاً بالياء، والعامل في نصبه حرف النداء، وهو يا هنا، وفي: يا هذا، نقول: هذا مبني لفظاً على السكون، مبني محلاً على الضمة، منصوب محلاً بالفتحة بـ«يا»، وكون عامل المنادى حرف النداء هو مذهب الشيخ، وأما عند الجمهور، فالعامل: أدعو، إذ أصل يا عبد الله: أدعو عبد الله، فلما كان المقصود إنشاء النداء وكان «أدعو» في صورة الإخبار، أنيب عنه حرف النداء ليخرج الكلام عن^(٦) صورة الإخبار، فعند الشيخ تعدت النيابة إلى العمل أيضاً، وعند الجمهور مقصورة^(٧) في الذكر مكانه لتغير الصورة.



(١) من أ، ج، د، هـ.

(٢) أ: على، عاملاً / نسخة.

(٣) (ونصبهما المحلي بالياء): ساقط من ج.

(٤) أ، ج، د: مبني.

(٥) من سائر النسخ: يبنى.

(٦) هـ: (مقصورة أو مقصودة) بدلا من مقصورة.

﴿النوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع﴾

(النوع) مبتدأ (الخامس) صفة فيه ضمير الموصوف (حروف) خبر (تنصب) فعل و فاعل، (الفعل) مفعول به (المضارع) صفة المفعول، ليس فيه ضمير الموصوف لنقله من الوصفية إلى المفهوم الاصطلاحي، وجملة تنصب صفة حروف، (وهي) الواو ابتدائية، هي مبتدأ (أربعة) خبر (أحرف) مضاف إليه لـ«أربعة»، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب^(١) (أن) لا أظنك أن تشك في إعرابه، (للاستقبال) إعرابه كسوابقه، أي: يجعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال مختصا بالاستقبال (نحو أريد) فعل وفاعل، (أن) ناصبة للمضارع مصدرية (أخرج): فعل مضارع كالسابق فاعله: أنا مثله، منصوب بـ«أن»^(٢) وهو مع فاعله في تأويل المصدر، منصوب المحل مفعول به لـ«أريد»، أي: أريد خروجي، فخروجي معرفة بالإضافة منصوب تقديرًا مفعول به لـ«أريد» والياء ضمير بارز مبني لفظًا على السكون مجرور المحل مضاف إليه لخروج، مرفوع معنى بأنه فاعله، وجملة أريد مجرور المحل مؤول مضاف إليه لـ«نحو»، وذكر أن بعضهم يجزم^(٣) بأن، ورووا فيه شعرا، [وهو:]^(٤)

﴿إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلُنَا * * * تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَا الصَّبْدُ نُحْطِبُ﴾^(٥)

فجزم «أن» بحذف لام الفعل، ويعلم أنه أن بالفتح لا إن، بدخول إلى، لأن حروف الجر لا تدخل الفعل إلا أن//^(٦) تكف عن العمل، كربما يفعل، أو يدخله^(٧) حرف مصدرية^(٧) كما هنا.

(١) (من الإعراب): ساقط من أ، د.

(٢) ساقطة من أ.

(٣) أ، د: يجزئه.

(٤) من هـ.

(٥) البيت لإمري، القيس ديوانه ٣٨٩.

(٦) ج، د: بدخل (يسقط الهمزة).

(٧) ج: مصدر أي.

(ولن) عطف على أن على ما عرفت^(١) غير مرة وضعت (للتأكيد) ظرف مستقر إعرابه ظاهر مما علم، (نفي) مصدر مضاف إليه لتأكيد مفعول به معنى أي، (للتأكيد) نفي^(٢) (المستقبل) مضاف إليه بتقدير في، والمفعول محذوف أي لنفي الفعل في المستقبل، (نحو) مخصص بالإضافة <قوله تعالى فد> (لن)^(٣) عامل سماعي لتأكيد النفي (أبرج) مضارع المتكلم منصوب بلن، إما تامة بمعنى لا أنتقل، ففيه ضمير الفاعل، (الأرض)^(٤) منصوب بنزع الخافض مفعول به له، ويرجح كون الأرض مفعولا به، أنه لو كان ظرفا للزم^(٥) ذكر «في» لعدم^(٦) كونه مبهما، إلا أن يقال: فيه هنا إبهام عنده^(٧)، فأعرفه، وإما ناقصة اسمها مستتر^(٨) [فيه]^(٩) وخبرها محذوف وهو قائما اسم فاعل منصوب خبر، «أبرج» فاعله أنا راجع إلى اسم «أبرج»، الأرض: منصوب بتقدير في مفعول فيه لأبرج أو قائما، وعلى التقديرين الجملة مؤولة مضاف إليها (نحو)، ومعنى الكلام على الثاني: لا أزول قائما في الأرض، أي: أقوم فيه على وجه التأكيد. وقيل: إن «لن» للتأيد^(١٠) وينافيه^(١١) تحديد^(١٢)

(١) من سائر النسخ وفي الأصل: ب: وعرفه بدلا من (ما عرفت) والأول أصوب.

(٢) ساقطة من ج.

(٣) من النسخ كلها، أي بلا حاء، وتمام الآية في القرآن الكريم: ﴿فلن أُنزِلَ الأرض ... الخ﴾، ولذا ردت الفاء.

(٤) يوسف ٨٠.

(٥) من ج، د، وفي الأصل، أ، هـ: للزوم ولا يستقيم المعنى إلا بالأول.

(٦) هـ: عدم.

(٧) أي عند الشيخ، والهاء في «عنده» شبه مطموس، وفي بقية النسخ: عند وحينئذ يكون «عند» مضافا إليه، أي: إن ظرف المكان لا يقبل النصب ولا يحذف منه حرف الجر إلا إذا كان مبهما، أو ما أشبهه، في شدة الإبهام مثل: عند،

(٨) ساقط من ب.

(٩) من أ.

(١٠) د: للتأكيد (خطأ النسخ).

(١١) أ: وبإياه.

(١٢) ج: التجديد.

الفعل بعده، نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْنَ^(١) اَبْرَحِ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾^(٢) لأن
التحديد^(٣) يدل على انقطاع النفي عند الحد^(٤)، أي: إذا أذن أبرح فلم يتأبد.
(وكي) يفتح فسكون، وضعت أو موضوعة (للتعليل) خبر هي المحذوف، أو كي،
التعليل مصدر [باب] ^(٥) [باب] التفعيل للتعدية ومعناه^(٦) ذكر علة الشيء، تقول: علّته، بمعنى
ذكرت علته وصيرته ذا علة^(٧)، أي تدل [كي] ^(٨) على أن ما قبلها بحسب الوجود
الخارجي علة لما بعدها بحسب وجوده الخا^(٩) رجي أيضا، لكن تصور ما بعدها علة وسبب
لما قبلها تصورا ووجودا (نحو) مضاف (جئتك) فعل وفاعل ومفعول به (كي) عامل سماعي
ناصب للمضارع (تعطيني) فعل منصوب لفظا بـ«كي»، فاعله مستتر [فيه] ^(١٠) والنون وقاية،
والياء مفعول به (حقي) مضاف إلى الياء^(١١) منصوب تقديرًا مفعول ثانٍ لتعطيني^(١٢)، والياء
مضاف إليه، ومجموع الجملتين مؤولة مضاف إليه لـ«نحو» ولا محل لواحد على الانفراد،
فالمجيء باعتبار وجوده الخارجي يكون سببا لإعطاء الحق في الخارج، أي^(١٣) بحسب
جمل المتكلم واعتقاده، سواء ترتب عليه في الخارج أو لم يترتب، وتصور الإعطاء هو السبب
الباعث لتصور الذهاب والإقدام^(١٤) عليه في الخارج أيضا، وتكون بمعنى أن المصدرية معنى

(١) من القرآن الكريم، وفي الأصل وسائر النسخ: لن، كما مر.

(٢) يوسف ٨٠.

(٣) ج: التجديد.

(٤) ج: التحديد.

(٥) من أ.

(٦) أ: معناه (يسقط الواو).

(٧) (وصيرته ذا علة): ساقط من أ.

(٨) من أ، ج، د.

(٩) من أ.

(١٠) ج: ياء المتكلم.

(١١)

من ج، د، ب، وفي سائر النسخ: تعطيني، والأول أولى.

(١٢) ج: أو.

(١٣) ج: والإعطاء.

الأن (أنا) هـ
توصو في المانه
أشرك في المانه
أشرك في المانه

وعملاً، مجرداً عن معنى التعليل، ولذا تدخلها^(١) اللام الجارة للتعليل^(٢) كقوله تعالى: ﴿لَكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾^(٣) فلا تأسوا في تأويل المصدر بكى، مجرور المحل باللام والدليل على أنها بمعنى أن: صفة وضع «أن» موضعها، نحو: لأن^(٤) لا تأسوا.

(واذن) عطف على إن عطف المفرد أو الجملة^(٥) (جواب) لقول قائل^(٦) باعتبار لفظ إذن^(٧) مع مدخوله، (وجزاء) أي عوض لفعل فاعل^(٨)، أي باعتبار المعنى (نحو: قولك) مضاف إلى الكاف مضاف إليه لـ«نحو» (إذن) عامل سماعي حرف من حروف نواصب المضارع، سبب، لكون ما بعدها جواباً بحسب اللفظ، وجزاء بحسب المعنى ودال عليه، (أكرمك) الفعل منصوب لفظاً^(٩) بإذن، فاعله: مستتر [فيه وهو أنا]^(١٠) والكاف مفعول به، والجملة منصوب المحل مقول قول (لن) موصولة مجرور المحل وحده، أو مع الصلة باللام، والظرف لغو متعلق قول، (قال) فعل ماض فاعله راجع إلى من، (أنا) معرفة مبتدأ (آتيك) اسم فاعل مضاف إلى الكاف مرفوع تقديرًا خبر المبتدأ، وإضافته لفظية لا تفيد تعريف المضاف لوجود^(١١) شرط عمله وهو الاعتماد على ما قبله، أو كونه بمعنى الحال أو^(١٢) الاستقبال، فيكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، وهو الإضافة اللفظية، وإذا كان بمعنى الماضي أو الاستمرار، لا يعمل فتكون إضافته معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص،

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: لدخلها، والأول أول.

(٢) أ، د، هـ: التي للتعليل.

(٣) الحديد ٢٣.

(٤) ج: لتلا.

(٥) ج: عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة.

(٦) د، هـ: قائلها.

(٧) ج: إن (سهو النسخ).

(٨) ساقطة من هـ.

(٩) ساقطة من هـ.

(١٠) من ج، وفي أ، د، هـ (وهو أنا) يسقط ((فيه)).

(١١) هـ: والاستقبال بالواو بدلاً من أو.

مثال الأول: ضارب زيد أمس. ومثال الاستمرار: مالك العبيد^(١)، ولما كان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال أجازوا اعتبار جانب الحال أو الاستقبال وإعماله، فحينئذ تكون إضافته^(٢) لفظية، ويجوز عدم اعتبارهما فتكون معنوية. ولنرجع إلى ما كنا فيه، فنقول: الكاف مجرور المحل مضاف إليه لـ«آتي»، وفاعله مستتر فيه وهو أنا، والجملة منصوب المحل مقول قال ويجوز أن يكون «آتي» مضارع^(٣) المتكلم وحده، مرفوع تقديرًا بالتجرد أو وقوعه موقع الاسم فاعله أنا المستتر، والكاف منصوب المحل مفعول به، والجملة الفعلية مرفوع المحل خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مقول قال، وجملة قال صلة من، لا محل لها من الإعراب^(٤)، ويشترط في عمل إذن: أن يكون المضارع مستقبلًا ولم يعتمد على ما قبل إذن، فإن لم يكن مستقبلًا أو اعتمد^(٥) بأن كان خبرًا عما^(٦) قبلها مثلًا، أو دخلت على جزء شرط أو جواب قسم لم تعمل، وكذا إذا فصل بينها^(٧) وبين الفعل بدعاء، أو نداء، أو قسم، أو تأخرت عن الفعل لم تعمل، وإذا وقعت بعده واو العطف أو^(٨) فائه فالوجهان، كقولك لمن قال: أنا آتيك: فإذا أكرمك بجواز النصب والرفع.



(١) العبيد: ساقط من ب.

(٢) أ: إضافة.

(٣) ساقطة من هـ.

(٤) أ: الخ (بدلا من) من الإعراب.

(٥) ب: اعتبر (تحريف).

(٦) أ: عن ما.

(٧) هـ: بينها أو بينها.

(٨) ج: الواو بدلا من (أو).

النوع السادس حروف تجزيم الفعل المضارع

(النوع) مبتدأ (السادس) صفة فيه ضمير الفاعل (حروف) خبر، والجملة ابتدائية (تجزم) فعل وفاعل (الفعل) مفعول به (المضارع)^(١) صفة الفعل، والجملة مرفوعة المحل صفة حروف (وهي خمسة) مبتدأ وخبر (أحرف) مضاف إليه خمسة، والجملة ابتدائية (إن) بكسر فسكون بدل من خمسة، أو مفعول أعني، أو خبر أو مبتدأ وضعت أو موضوعة (للشرط والجزاء) أي تدخل على جملتين يعتبر^(٢) المتكلم أن تكون أولاهما سببا وهي الشرط لكونها شرطا لتحقيق الثانية باعتبارها، وأن تكون الثانية^(٣) مسببا وهي الجزاء لقرتبها على الأولى ترتب عوض الشيء عليه، أي تدل ((إن)) على أن الأولى شرط وسبب، والثانية مرتب^(٤) ومسبب^(٥). (نحو) مخصص بالإضافة (إن) حرف الشرط جازم (تأتي) مجزوم بحذف لام الفعل، فاعله: أنت، والنون وقاية، والياء منصوب بنزع الخافض مفعول به والجملة فعل الشرط لا محل لها [من الإعراب] ^(٦)، (أكرمك) مجزوم بإسقاط الحركة. فاعله: أنا، والكاف منصوب المحل مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محل لها، ومجموع الشرط والجزاء مع الآلة مجرور المحل مضاف إليه بالتأويل المعلوم، ويشترط أن يكون فعل الشرط جملة فعلية، وعند^(٧) الكوفيين لا يشترط كالجزاء، فإن دخلت [إن] ^(٨) على لم

ما المعنى
لعمل الجواب
بغير الاسم

(١) ب: بغير (خطأ النسخ)

(٢) (باعتباره، وأن تكون الثانية): ساقط من ج.

(٣) أ: مترتب، ج: مرتبة.

(٤) ج: مسببة.

(٥) من ج.

(٦) ج: عند (يسقط الواو).

(٧) من أ، ج، د.

نوع
بعد

فالجزم بلم، أو على لا فالجزم^(١) بها لا بلا، ولا ترد على صورة الشرط مع عدم إرادته كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا قَتْلَ بَنَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾، أي لا تكرهوا جواربكم على الزنا— ﴿إِنْ أُرِدْنَ﴾ أي الجوارب ﴿تَحْصُنَ﴾^(٢) أي تحفظا عن الزنا، فأردن تحصننا فعل الشرط، والجزاء محذوف من جنس ما قبلها، أي: إن أردن التحفظ عن الزنا فلا تكرهوهن على الزنا، فصورة الشرط تقتضي: أن النهي عن الإكراه على^(٣) الزنا مشروط بإرادتهن التحفظ عنه وليس مراداً، بل النهي المذكور مقصود، أردن//^(٤) التَّحْصُنُ أو لا، ومثل هذا أورد^(٥) في القرآن في مواضع، ويكون إن نافية، ومخففة من^(٦) [إن] المثقلة^(٧) ويلزم الأخير اللام^(٨) المفتوحة قيل: هي لام الابتداء، وقيل لا، [بل فارقة]^(٩).

(ولم) عطف على إن عطف مفرد [على مفرد]^(١٠) أو جملة، وضمت (لنفي)، مجرور باللام مضاف، (الماضي) مجرور تقديرًا مضاف إليه إضافة^(١١) بمعنى في، والمفعول به محذوف، أي لنفي الفعل في الزمان الماضي، ولا يجوز أن يراد من الماضي المعنى الاصطلاحي أي الفعل المخصوص (بعد) منصوب بتقدير في مفعول فيه لـ((نفي)) أيضا

(١) جاء في حواشي الأصل: الجزم: بمعنى: القطع سمي الجازم جازماً لقطعه الحركة أو الحرف من المضارع.

(٢) النور ٣٣.

(٣) الأصل، عن / نسخة.

(٤) د، هـ: وارد.

(٥) أ: عن.

(٦) من أ.

(٧) ج: باللام.

(٨) من أ، أي فارقة بين ((أن)) الخفلة والنافية.

(٩) من ج.

(١٠) ساقطة من ج، د، وفي أ: إضافته.

(نقله) مجرور مضاف إليه ((بعد)) والهاء مجرور المحل مضاف إليه لـ ((نقـ))، منصوب
 معنى مفعول به [له] ^(١) راجع إلى المفعول المحذوف لنفي (من) للابتداء، (المستقبل)
 مجرور بمن، والظرف لغو متعلق بـ ((نقل))، أي: تنفي ^(٢) ((لم)) الفعل في الزمان الماضي،
 أي وقوعه فيه بعد نقل ذلك من بعض معناه الذي هو الزمان المستقبل إلى الزمان الماضي
 (نحو: لم يخرج) مجزوم بـ ((لم)) بحذف الحركة، (زيد) مرفوع فاعله، والجملة مؤولة
 مضاف إليه لـ ((نحو)) ^(٣) أي لم يخرج في الماضي سواء كان خارجا الآن، أو لم يخرج
 بعد ^(٤)، أي: حين التكلم.

(ولما) بفتح اللام والميم المشددة والألف ^(٥)، عطف على ((إن))، كذلك وضعت أو
 موضوعة (لنفي الماضي)، أي: لنفي الفعل فيه (أيضا) أي: كما أن ((لم)) كذلك، مع قيد:
 ((بعد نقله من المستقبل))، فأیضا: مصدر مفعول مطلق لفعله المحذوف أي: آض أيضا، أي
 رجع الـكون ^(٦) لنفي الماضي بعد ... الخ من ((لما)) رجوعا، فأض مع فاعله ومفعوله جملة
 اعتراضية، (وفيه) أي الفعل المنفي بـ ((لما)) ظرف مستقر خبر قدم ^(٧) ليفيد تخصيص المبتدأ
 النكرة (توقع) مرفوع لفظا مبتدأ (وانتظار) عطف على ((توقع))، والجملة ابتدائية لا
 محل ^(٨) لها [من الإعراب] ^(٩) ويمكن أن تُجملَ معطوفة على ((لنفي))، أي: ينفي بلما
 فعل يتوقع وينتظر، أي: يخاطب به من يتوقع الفعل، وتدل على استمرار النفي إلى حين
 التكلم (نحو) مضاف (لما) حرف جزم (يخرج) مجزوم بحذف الحركة (الأمين) فاعل

(١) من ج، د، هـ

(٢) ج: لنفي.

(٣) من أ.

(٤) ج: بعده.

(٥) ب، ج: فالألف.

(٦) ج: الآن (بدلا من) الـكون.

(٧) أ، ج: مقدم.

(٨) من أ، ج.

((يخرج)) تقول: هذا الكلام لمن يتوقع وينتظر خروج الأمير، أي^(١): ما خرج إلى حين التكلم، ومن الفرق بينهما جواز حذف الفعل بعد ((لما)) قياساً، وشاذاً بعد لم، ودخول حرف الشرط على ((لم)) دون ((لما)) ويجيء [لما]^(٢) مختصة بالماضي فتقتضي جملتين،
 (١) توجد إحداهما لوجود الأخرى^(٣)، والأولى ماضوية، والثانية إما ماضوية أيضاً، أو اسمية مصدرية بالغاء، أو إذا الفجائية، نحو: لما جاءني أكرمته، فحينئذ أما أن يكون ظرفاً لا محل لها كما قيل، وأما أن يكون ظرفاً كما^(٤) هو الأصح منصوب المحل بتقدير في، ظرف للشرط أو الجواب، والثاني أظهر لكونه مضافاً إلى الشرط، وتكون بمعنى إلا للاستثناء، نحو: <قوله تعالى>: ﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٥) ((أي ليس كل نفس إلا عليها حافظ))^(٦) قر (إن)) : نافية، كل: مبتدأ، لأنه في تقدير الإضافة، لما: حرف الاستثناء، عليها حافظ: مبتدأ وخبر والجملة: خبر المبتدأ الأول^(٧).

(ولا) وضعت أو موضوعة (لأنهي) أي لنهي الفاعل، أو مفعول^(٨) ما لم يسم فاعله عن الفعل أو قبوله^(٩)، (نحو) مخصص بالإضافة (لا) عامل سماعي جازم للنهي (تفعل)

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل: أو.

(٢) من ج، د.

(٣) ب: الآخر (خطاً النسخ).

(٤) أ: كما قيل كما هو أي هناك سواد حجب خمس كلمات.

(٥) الطارق ٤، وهذا جواب القسم: وحافظ: هم الحفظة من الملائكة الذين يحفظون عليها عملها وقولها وفعلها، ويحسون ما تكسب من خير وشر. ينظر: زبدة التفسير من فتح القدير ص: ٨٠٢.

(٦) أي ... حافظ ساقط من هـ.

(٧) وجاء أيضاً في إعرابه:

((إن)) مخففة من الثقيلة، لام لا للتأكيد ما زائدة، أي: إن كل نفس عليها حافظ ينظر تفسير القرطبي ج: ٢ ص: ٣ ومواهب الرحمن ج٧، ص: ٥٠٢.

(٨) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: المفعول، والأول هو الصحيح كما لا يخفى.

(٩) هـ: مفعوله (تحريف).

فعل . فاعله : أنت مجزوم بـ((لا)) ، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ((نحو))^(١) ، (واللام) اسم معرفة باللام معطوف على إن عطف مفرد أو جملة (للأمر) أي : وضعت لتدل على طلب الفعل من الفاعل الغائب والمتكلمين وعلى طلب قبوله ، من مفعول ما لم يسم فاعله غائبا أو مخاطبا أو متكلما ذكورا أو إناثا (نحو: ليفعل) جازم ومجزوم (زيد) فاعل ، والجملة مؤولة مضاف//^(٢) إليه لـ((نحو)) .



(١) ساقط من ج ، هـ

﴿النوع السابع أسماء تجزم الفعل المضارع﴾ على معنى إن

(النوع السابع) من أنواع العوامل السماعية (أسماء) خبر النوع (تجزم الفعل المضارع) فعل وفاعل ومفعول به وصفة^(١) له (على) حرف جر (معنى) معرفة بالإضافة مجرور تقديرًا بعلى، (إن) مؤولة بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، والظرف مستقر حال من فاعل «تجزم»، أي: مشتملة^(٢) على معنى إن (وهي) أي الأسماء الجازمة مبتدأ، (تسعة) خبر (أسماء) مضاف إليه لتسعة، والجملة اسمية ابتدائية لا محل لها^(٣)، وجاء الجزم بـ«كيفما»، و ((إذا)) لكنه شاذ، والمقصود حصر القياسية.

(مَنْ) معرفة مؤولة بهذا اللفظ مبني على السكون، إما بدل من تسعة أو منصوب بأعني، أو خبر مبتدأ^(٤)، أو مبتدأ^(٥) (نحو) مخصص بالإضافة (من) اسم من أسماء الشرط، متضمن لمعنى إن الشرطية^(٦) منصوب المحل مفعول به لفعل الشرط، فيقدر المفعول به للجزاء، (تضرب) فعل مجزوم فاعله: أنت، وتضرب مع فاعله جملة شرطية لا محل لها، (أضرب) فعل مجزوم فاعله أنا، والمفعول به محذوف أي: أضربه، والجملة لا محل لها أيضًا، ومجموع الجملتين مجرور المحل مضاف إليه لنحو، (ومن) الواو: عاطفة، «مَنْ» متضمن لمعنى «إن» الشرطية مرفوع المحل مبتدأ (يكرمني) مجزوم لفظًا بمن فاعله: مستتر فيه [وهو: هو]^(٧) راجع إلى مَنْ، النون: وقاية، والياء: منصوب المحل مفعول

(١) ج: وضعت (تحريف).

(٢) ب: اشتعلت.

(٣) ساقطة من هـ.

(٤) أي مبتدأ محذوف.

(٥) أي مبتدأ خبر محذوف.

(٦) (الشرط متضمن لمعنى إن): ساقط من هـ.

(٧) من أ.

به [له] ^(١) والجملة: فعل الشرط، لا محل لها (أكرمته) مجزوم لفظاً بـ«من»، فاعله: مستتر فيه، وهو ^(٢): أنا. والهاء: منصوب المحل مفعول به [له] ^(٣) والجملة: لا محل لها أيضاً. ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحل خبر «مَنْ» والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية مجرور المحل معطوفة على الجملة المتقدمة، و/ ^(٤) يستعمل «من» لذوي العقول إلا نادراً.

(وأي) أي: لفظ أي، مرفوع لفظاً ^(٥) على أنه عطف على مَنْ، بدل من تسعة، أو مرفوع على أنه خبر المحذوف، أي الثاني، أو مبتدأ خبره محذوف أي: منها، والجملة عطف على الجملة ويجوز أن يكون منصوباً معطوفاً على مَنْ بأنه مفعول به لـ«أعني»، وحينئذ نقول: وأياً بالنصب لأنه معرب، (نحو) مخصص بالإضافة (أياً) اسم متضمن لمعنى إن الشرطية منصوب لفظاً بأنه مفعول [به] ^(٦) لفعل الشرط، (تضرب) مجزوم لفظاً، فاعله أنت، الجملة: فعل ^(٧) الشرط لا محل لها، (أضرب) مجزوم ^(٨) لفظاً ^(٩) بـ«أياً»، فاعله مستتر فيه ^(١٠) وهو: أنا وحذف ضمير المفعول ^(١١) أي: أضربه والجملة لا محل لها ومجموع الشرط والجزاء ^(١٢) مؤول بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو»، وتنبين «أياً» عوض عن المضاف إليه (وأيهم) الواو: عاطفة، أي: مرفوع لفظاً مضاف إلى ما بعده مبتدأ، وهم: مجرور المحل مضاف إليه، (يكرمني) مجزوم لفظاً بـ«أي»، فاعله: هو المستتر راجع إلى المبتدأ، النون وقاية، والياء منصوب المحل مفعول به والجملة فعل الشرط لا محل لها،

(١) من هـ

(٢) (مستتر فيه هو): ساقط من أ.

(٣) من أ.

(٤) ساقط من ج.

(٥) من أ.

(٦) أ: فعلية.

(٧) ساقط من أ، هـ

(٨) (الجملة ... مجزوم) ساقط من د.

(٩) ساقطة من د.

(١٠) (مستتر فيه هو): ساقط من هـ

(١١) هـ (والمفعول به محذوف) بدلا من: (وحذف ضمير المفعول).

(١٢) هـ (ومجموع الجعلتين) بدلا من (ومجموع الشرط والجزاء).

(أكرمه) مجزوم لفظاً بـ«أي»، فاعله: أنا، والهاء: مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محل لها، ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحل خبر المبتدأ والجملة الاسمية مؤولة بهذا اللفظ مجرورة المحل، عطف على الجملة المتقدمة، (وما) مؤولة بهذا اللفظ مرفوع المحل أو منصوب المحل عطف على من، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ، أو مبتدأ محذوف الخبر، والجملة عطف على الجملة، (نحو) مخصص بالإضافة (ما) اسم متضمن لمعنى الشرط^(١) منصوب المحل مفعول به لفعل الشرط (تصنع)^(٢) مجزوم [لفظاً]^(٣) بـ«ما»، فاعله: أنت، والجملة فعل الشرط (أصنع) مجزوم لفظاً^(٤) أيضاً^(٥) بـ«ما»، فاعله: أنا، ومفعوله ضمير ما، أي^(٦): أصنعه، والجملة جزاء الشرط^(٧) لا محل لها، والجملة مؤولة^(٨) بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لنحو، والأفضل أن يمثل لكون^(٩) ما مبتدأ أيضاً بجعل الشرط والجزاء كليهما مشتملاً على ضمير «ما»، وهذه الثلاثة أسماء دائماً، ولا تكون^(١٠) ظرفاً، لكن قد يجيء «ما» زمانية، نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(١١) فالظاهر: أنه حينئذ يكون ظرفاً للشرط أو الجزاء^(١٢) وعلامة كون «ما» هنا للشرط وقوع الفاء في الجواب، فإن لم يكن واحد من الشرط والجزاء مقتضياً لكونها مفعولاً به^(١٣)، ولم يكن

(١) ج: (إن الشرطية) بدلا من (الشرط).

(٢) في هـ: بين الكلمتين: الشرط، (تصنع)، سطر غريب لا يستقيم به المعنى وهو ما يلي:
الشرط - أصنع بمن فاعله أنا ومفعول ضمير ما، أي أصنعه، والجملة جزاء الشرط لا - (تصنع).

(٣) من ج، د.

(٤) ساقطة من أ، د.

(٥) ساقطة من هـ.

(٦) ساقطة من أ.

(٧) والأصح: مؤولتان.

(٨) وفي الأصل، أ، ج: يكون.

(٩) د: لا تكون.

(١٠) النوبة ٨.

(١١) أ، هـ: الواو بدلا من (أو).

(١٢) أي: إن لم يقتض واحد من الشرط والجزاء، مفعولية أسماء الجزم السابقة ولم تكن قبل هذه الأسماء حرف جر... الخ.

قبلها حرف جر، ولا مضاف كانت مبتدأ والجملة الشرطية خبرا لها. وإلا فإن اقتضى كلاهما مقعوليتها جعلت مفعولا للشرط، وحذف المفعول للجزاء، وإن اقتضى واحد دون الآخر كانت^(١) مفعولا به له شرطا أو جزءا، وإن دخلت عليها حرف جر أو مضاف كانت مجرورة، نحو^(٢): يَمَنّ، أو يَأْتِيهِمْ، أو بما تَمَرَّزَ امَرَّزَ، فيقدر للجزاء به^(٣)، وفي المضاف^(٤) تقول: غلام مَنّ تضرب اضرب، وحكم المضاف حكم من في كونه مبتدأ أو مفعولا أو مجرورا، وهكذا قياس أي^(٥)، وما، ويستعمل «ما» في الأغلب لتغير ذي العقول.

(ومتى) مؤول، إما منصوب المحل أو مرفوعه، عطف على من عطف مفرد أو جملة، (نحو) مخصص بالإضافة، (متى) ظرف زمان، عامل سماعي متضمن لمعنى «إن» الشرطية، مبني لفظا على السكون منصوب المحل بتقدير في، مفعول فيه للشرط (تأتنى) مجزوم بحذف لام الفعل فاعله: أنت، والنون^(٦) وقاية، والياء: منصوب المحل بنزع الخافض مفعول به، والجملة فعل الشرط لا محل لها [من الإعراب]^(٧)، (أكرمك) مجزوم بحذف الحركة، فاعله: مستتر وهو: أنا، والكاف مفعول به، والجملة جزء الشرط لا محل [لها]^(٨).

(ومهما) عطف على قياس ما مر، ويكون ظرفا (نحو: مهما تفعل) أي: في أي زمان تفعل (افعل) أي: فيه «ويجي» اسما أيضا غير ظرف^(٩) ومهما^(١٠): حينئذ يكون مثل «ما» في كونه مبتدأ إن لم يتوجه إليه واحد من الجملتين باشتغالهما بضميره، نحو: مهما تفعله افعله، ومفعولا به لا فيه إن اقتضاه أحدهما نحو: مهما تفعل افعل. أي: أي شيء تفعل افعل.

(١) ساقطة من هـ

(٢) ساقطة من هـ

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ج: وبالمضاف بدلا من (وفي المضاف).

(٥) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: أين (تحريف).

(٦) عن أ فقط.

(٧) من أ.

(٨) والعبارة في أ: ويجي، اسما غير ظرف أيضا.

(٩) ساقطة من سائر النسخ.

(وأيضاً) يسكون بين فتحيتين عطف على ما مر، (نحو:) مضاف، (أين) ظرف مكان [عامل سماعي]^(١) متضمن^(٢) لمعنى إن الشرطية منصوب المحل بتقدير في متعلق بالأفعال العامة أو اسم فاعلها فنقل فاعلها - وهو أنت - إليه بعد حذفها^(٣)، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي منصوب المحل خبر فعل الشرط، (تكن) مجزوم بـ«أين»، فعل ناقص اسمه مستتر فيه وهو: أنت، والجملة فعل الشرط لا محل لها (أكن) مجزوم «أيضاً به»^(٤)، اسمه مستتر فيه وهو: أنا وخبره محذوف، وهو فيه، ظرف مستقر مع فاعله - وهو أنا - جملة أو مفرد، منصوب المحل خبر أكن، والجملة: جزاء الشرط لا محل لها، ومجموع الجملتين مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو»، وهذا مغاير لسائر الشروط في أن آلة الشرط لا يتم الجملة الشرطية جملة إلا بها، وهذا إذا^(٥) كان [تكن]^(٦) ناقصة، وأما إذا كان تامة فأين ظرف لغو منصوب بتقدير في مفعول فيه لفعل الشرط، ويحذف «فيه» للجزاء.

(وحيثما) عطف أيضاً، (نحو) مخصص بالإضافة (حيثما) عامل سماعي//^(٧) جازم ظرف مكان متضمن لمعنى إن الشرطية منصوب المحل بتقدير في مفعول فيه للشرط، (تجلس) مجزوم [بحيثما]^(٨)، مع فاعله جملة فعلية فعل الشرط لا محل لها، (اجلس) مجزوم وجزومه^(٩) بحذف الحركة^(١٠)، مع فاعله جملة فعلية جزاء الشرط لا محل لها، أي: في أي مكان تجلس اجلس فيه، وإذا تجرد حيث عن «ما» كان ظرف مكان في الأغلب خالياً عن معنى الشرط، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب نصبه على الظرفية، وقد

(١) من د، هـ

(٢) ساقط من ج.

(٣) أي نقل فاعل الأفعال العامة وهو أنت إلى «أين» بعد حذف هذه الأفعال، والتقدير: حصنت أنت في أي مكان أحصل فيه من حواشي أ «يتصرف».

(٤) أ: بها أيضاً.

(٥) ب: إذ.

(٦) من أ، والبقية: كان، والأول أنسب.

(٧) من ج.

(٨) من أ، وفي سائر النسخ: وأخذه بدلاً من «وجزومه» ولا يستقيم به المعنى.

(٩) هـ: الحركة (موضوع للمتكلم وحده).

يخفض^(١) بد «من» أو «إلى»^(٢) ويضاف إلى الجملة، ويفتح «أن» بعده، وندر إضافته إلى المفرد، قال أبو الفتح^(٣) : ومن أضافه إلى المفرد أعربه ، (وإذا) عطف على «من» على النسق السابق ، (نحو) مضاف (إذا) ظرف زمان متضمن لمعنى «إن» الشرطية، جازم (تأني) مجزوم بحذف لام الفعل مع فاعله ومفعوله جملة فعلية، فعل الشرط لا محل لها، (أكرمك) مجزوم بحذف الحركة، مع فاعله ومفعوله [جملة]^(٤) جزء [الشرط]^(٥) لا محل لها من الإعراب^(٦) ، ومجموع الجملتين مع آلة الشرط مؤول مجرور المحل مضاف إليه لنحو، وإذا^(٧) حرف جازم عند سيبويه ، فلا يكون لها محل نصب ، وإذا جرد عن «ما» لم يكن للشرط والمجازات بل يكون ظرفا كما هو الغالب كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٨) فهو مضاف إلى الجملة بعده، منصوب بتقدير في مفعول فيه لنصره، لأنه حينئذ يكون لزمان نسبة وقعت فيه نسبة أخرى، فيضاف إلى الجملة المتضمنة للنسبة الأولى، وينتصب بالأخرى، وقد يقع^(٩) ناصبة بعده فيكون مستعملا استعمال الشرط، من حيث أنه اقتضى جوابا مثله، لكن معنى الشرط: تعليق شيء بفرض^(١٠) وقوع آخر، ومعنى هذا وقوع أمر أو طلب إيقاعه لوقوع أمر آخر، لا لغرضه، ويصح دخول الفاء في جوابه، إن لم يكن ماضيا نحو: قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا عَزَلْتَهُمْ ﴾ الجملة مضاف إليه (لرأى)، ﴿ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾، إما عطف على «هم» أو معترضة،

(١) هـ: يخفض ويخفض.

(٢) أ: في.

(٣) عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). أنباه الرواة ٣٣٥/٢، ومعجم الأدباء ٨١/١٢، اللع في العربية ١٣٣.

(٤) من أ.

(٥) من أ.

(٦) (من الإعراب): ساقط من سائر النسخ.

(٧) هـ: وإذا ما (من خطأ النسخ).

(٨) التوبة: ٤٠.

(٩) ساقطة من ب.

﴿ فَأَوْوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾^(١) جواب إذ، دخله الفاء لوقوعه أمرا فطلب إيقاع المأمور به، لوقوع [أمر]^(٢) الاعتزال لا أنه علّق المأمور به^(٣) بفرض وقوع الاعتزال، وقد يكون مفعولا به اسما غير ظرف كقوله تعالى: ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾^(٤)، فإذ منصوب المحل مفعول به لـ «اذكروا»، أي: اذكروا زمان كونكم قليلا، لا في زمان كونكم قليلا، ومنه: ﴿ وَادْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ ﴾^(٥)، فإذ: مضاف إلى الجملة بعمده منصوب المحل بدل من أخا، وهو مفعول به فالبديل كذلك أي: اذكروا زمان إنذاره قومه لا فيه، ويحتمل الظرفية والاسمية قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً، قَالُوا: أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾^(٦) الخ، فإن «إذ» يحتمل أن يكون اسما منصوب المحل مفعولا به لإذكر المقدر، ويحتمل أن يكون^(٧) ظرفا مستعملا استعمال الشرط منصوب المحل بتقدير في، مفعول فيه لجوابه وهو: قالوا، في قالوا^(٨) أتجعل، ويجيء، إذ للتعليل فاختلف في حرفيته واسميته حينئذ، فحذوا حفظ هذا التفصيل إذ لا تجد من غير كتابي بهذا التكميل.

(وأنى) بفتح الهمزة، والنون المشددة وألف ثالثة، (نحو) مضاف^(٩) (أنى) متضمن لمعنى «إن» الشرطية^(١٠)، يكون بمعنى أين تارة، وبمعنى كيف أخرى، وكونه للشرط يعم المعنيين وإن كان «كيف» لا يأتي للشرط (تفعل) مجزوم مع فاعله فعل الشرط لا محل لها (افعل) مجزوم لفظا مع فاعله جزاء لا محل لها من الإعراب، والمجموع مؤول مجرور المحل مضاف إليه لـ (نحو).

(١) الآيات الثلاث كلها ضمن الآية (١٦) الكهف.

(٢) من أ.

(٣) ساقط من ب.

(٤) الأعراف ٨٦.

(٥) الأحقاف ٢١.

(٦) البقرة ٣٠.

(٧) (اسما ... يكون): ساقط من د.

(٨) (في قالوا): ساقط من د.

(٩) ج: مخصص بالإضافة.

(١٠) أ: الشرط

النوع الثامن أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز

(النوع الثامن) من أنواع العوامل^(١) السماعية (أسماء) خبر المبتدأ جمع^(٢) أصله: أسماء. فالواو^(٣) وقعت طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزة على ما علمت في التصريف، وجمعه^(٤) على أسماء دليل على كون أصله سمو، لأن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصلها. (تنصب) أي تلك الأسماء (أسماء) منصوب لفظاً مفعول به لـ (تنصب)، (نكرات) لفظاً منصوب نصبه بالكسرة كما هو قياس الجمع بالألف والياء صفة الأسماء، (على التمييز) أي على أن تكون الأسماء المعولة تمييزاً تبين جنس المراد بالأسماء العاملة لإبهاام مدلولها، الظرف مستقر منصوب المحل مفعول مطلق مجازاً لتنصب صفة المفعول الحقيقي، أي: نصبا كأننا على التمييز، وجملة تنصب ... الخ^(٥) مرفوع المحل صفة أسماء، (وهي) الواو^(٦) ابتدائية ما بعدها مبتدأ، أي تلك الأسماء الناصبة (أربعة) «مخصصة بالإضافة إلى»^(٧) (أسماء) مجرور لفظاً بالكسرة بأنه مضاف إليه.

التمييز
تسيرا

(الأول) من تلك الأربعة، مبتدأ خبره (عشرة) بلا تنوين لأنها لتأويلها بهذا اللفظ تكون علماً لنفسها، كما هو قياس سائر ما أريد به لفظه على الراجح، فتكون غير منصرف للتعريف والتأنيث، واعلم أن العشرة إنما تتركب مع إحدى أو اثنتين للمؤنث، والمركب مع أحد أو اثنتين للذكور^(٨) هو عشر، لا عشرة، فحق العبارة أن يقول: الأول عشر بلا تاء

تعدد الواو مع الألف والياء في الأسماء الناصبة (أربعة)

أسماء ناصبة بألف والياء

أسماء ناصبة بألف والياء

(١) من الأصل، ب: أي جمع، ولا يستقيم المعنى بكلمة: أي.

(٢) أ: [قالوا]: الواو.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقط من ب.

(٥) هـ: الواو [عاطفة] ابتدائية.

(٦) كان الصواب أن يقول: مخصصة بالإضافة إلى تمييزه وهو هنا أسماء.

(٧) أ: للمذكر.

وتذكير ركبت^(١)، أو يقول: إذا ركبت مع إحدى أو اثنتين بصيغة المؤنث والظاهر أنه سهو^(٢) قلم، والمجيب^(٣) أنه لم ينبه على هذا أحد من الشارحين^(٤) ولا غيرهم.

(إذا) ظرف زمان منصوب المحل بـ«تنصب» المقدر المفهوم من الكلام، [أي:]^(٥) تنصب عشرة إذا... الخ، ومنهم^(٦) من قدر «تنصب» بعد «ركبت»... الخ فجعله جوابا لـ«إذا»، (ركبت) أي: /^(٧) عشرة، فعل وفاعل وتاء تأنيث، (مع) مضاف إلى ما بعده، منصوب بتقدير «في»^(٨)، مفعول فيه لـ«ركبت»، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال لضمير ركبت، أو اسم غير ظرف بمعنى مقرونة، منصوب لفظا حال عن ضمير «ركبت» أي مقرونة بأحد... الخ، (أحد) أي: لفظه مضاف إليه لم، (أو) حرف عطف لأحد الأمرين، (اثنتين) مجرور لفظا بالياء عطف على أحد، وركبت مع متعلقاته في تأويل المصدر مضاف إليه لـ«إذا»، أي زمان تركيبها مع أحد^(٩) الخ، (إلى تسعة) مجرور لفظا بـ«إلى»، وجره بالفتحة لما^(١٠) ذكرنا في عشرة^(١١)، والظرف لغو متعلق بـ«ركبت»^(١٢)، ويقدر^(١٣)ون عامله اسما منصوبا حالا، أما عن ضمير ركبت أي مستعملة إلى تسعة، أو عن ما أضيف إليه مع، أي متصاعدة ذلك الأحد والاثنتان وغيرهما إلى تسعة، وبعضهم يقدر^(١٤)ون على صيغة الأمر، أي: اصعد فيما يتركب مع عشرة، أو أجزر ما يتركب معها إلى تسعة، ويجوز أن يكون

(١) أ: ركب.

(٢) من الأصل وسائر النسخ: سهى والصواب ما أثبت.

(٣) من هـ، وفي سائر النسخ: والمجيب.

(٤) آخر كلمة من هـ وبها انتهت الخطوط.

(٥) من أ، ج.

(٦) من أ، ج، وفي الأصل، ب: منه.

(٧) أ: في [الخ].

(٨) ساقطة من أ، ج، د.

(٩) ج: كما.

(١٠) وهو قوله: لأنها لتأويلها بهذا اللفظ تكون علما لنفسها على الراجح، فتكرر غير منصرف للتعريف، والتأنيث.

(١١) أي بالنظر إلى المتن.

(١٢) الواو بمعنى أو، أي: أو يقدر^(١٣)ون، حتى يستقيم المعنى، وفي ج: يقولون.

مفعولا مطلقا مجازا، أي تركيبا متصاعدا إلى تسعة، تقول في المذكر: واحد واحد،
والثاني يقع في التركيب، دون الأول، واثنان بلا إلحاق علامة^(١) التأنيث، وفي المؤنث
واحدة وإحدى، والواقع في التركيب هو الأخير أيضا، واثنان واثنتان بإلحاق تاء التأنيث،
أو ألفه، وثلاثة إلى عشرة في المذكر، بإلحاق التاء، وفي المؤنث ثلاث إلى عشر بلا تاء، وفي
تركيب^(٢) العشر^(٣) مع الأحاد يكون العشر بلا تاء، والجزء الأول كما في حالة الأفراد في
المذكر والمؤنث يكون^(٤) العشرة بالتاء، والجزء الأول كما في الأفراد أيضا، وعشرون
وأخواتها، ومئة وألف يستوي فيها المذكر//^(٥) والمؤنث، وفي بعض النسخ: (وعشرون إلى
تسعين)^(٦)، عشرون: مؤول بهذا اللفظ، رفعه بالواو عطف على عشرة، وإعرابه إلى تسعين
كما في «إلى تسعة»، لكن المناسب هنا ما كان بصيغة الأمر^(٧) دون غيره، أي: الأول:
عشرون إذا ركبت الخ، وأيضا: ثلاثون إذا ركبت^(٨)، وأربعون إذا ركبت الخ، وخمسون إذا
ركبت الخ إلى تسعين، (نحو) مخصص بالإضافة، (عندي) ظرف مكان مضاف إلى الياء،
منصوب تقدير^(٩) بتقدير «في»، متعلق بفعل عام أو اسم فاعله، مع فاعله جملة ظرفية، أو
مفرد ظرفي مرفوع المحل خبر المبتدأ، قدم عليه للاختصاص، (أحد عشر) مركب تعدادي
تضمني مبني جزؤه^(١٠) على الفتح، والجزء الثاني مرفوع المحل مبتدأ، (رجلا) مفرد نكرة
منصوب لفظا بأحد عشر تميز له، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ«نحو».

هذا الإبراج
بالجزء الثاني
مرفوع المحل

الحسين

(١) د: عاملة.

(٢) أ: التركيب (خطأ النسخ).

(٣) ج: العشرة.

(٤) من أ، ج، وفي د: تكون وفي الأصل، ب: سكون (ولا يستقيم به المعنى).

(٥) جملة: ((وعشرون إلى تسعين)) مبتدأ مؤخر، وجملة: ((وفي بعض النسخ)) خبر مقدم، هذا من ناحية، ومن ناحية
أخرى ((وعشرون إلى تسعين)) معطوف على عشرة، أي إن ((وعشرون إلى تسعين)) يتنازع فيها إعرابان، ولا فلا
يستقيم المعنى.

(٦) أي اصعد، من أ.

(٧) (إذا ركبت): ساقط من أ.

(٨) ساقطة من أ.

(٩) د: مبني جزؤه [الأول] على الفتح.

(والثاني) تقديرًا مرفوع بأنه مبتدأ، (كم) مؤول مرفوع المحل خبر المبتدأ والجملة عطف على جملة: «الأول عشرة»، أي الاسم الثاني^(١) من الأسماء الناصبة للذكورات كم الكائنة والموضوعة (للاستفهام)، فالطرف المستقر صفة كم^(٢)، فتأنيثه ليس كتأنيث الحروف، لأن الحروف^(٣) مؤنثة سماعية، والأسماء والأفعال مذكورة، إلا ما اشتمل على علامة التأنيث من الأسماء، وأما الأفعال فلا تكون مؤنثة^(٤) بحسب لفظها، لأن تأنيثها لتأنيث الفاعل، ولا يصير لفظ الفعل بها مؤنثا، فالأصل في الأسماء الغير المشتملة على علامة التأنيث، والأفعال جميعا^(٥) التذكير، وقد يؤنثان باعتبار الكلمة، تقول: هي راجعا إلى كم، أي كلمة كم، والأصل في الحروف التأنيث، ويجوز//^(٦) تذكير ضمائرهما^(٧) مثلا باعتبار لفظها، حيث لم يكن في لفظها علامة التأنيث، ومعنى الاستفهام هنا طلب فهم عدد المسؤول عنه، (نحو): مخصص بالإضافة إلى الجملة بعده، (كم) اسم مرفوع المحل مبتدأ معرفة، لأنه في تأويل هذا العدد، أم ذلك^(٨) العدد من الرجال عندك، أو نكرة، وسيبويه يجوز المبتدأ النكرة^(٩)، إذا كان اسم استفهام كما هنا، أو أفعّل التفضيل، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، فجوز^(١٠) كون أفضل مبتدأ مع كونه نكرة، وأبوه خبرا مع أنه معرفة، وخبر أسماء^(١١) الاستفهام أيضا قد يكون معرفة مع نكارتها عنده، نحو: من أبوك، وعند غيره المبتدأ هو المعرفة بعد أفضل التفصيل أحرّ عن الخبر، وأسماء الاستفهام تؤول بالمعرفة بمثل ما مر، وقيل: إن «كم» مخصص بالتمييز، (رجلا) مفرد نكرة منصوب لفظا

بالتحريك

(١) أ - الأول (من سهو التباع).

(٢) ساقطة من ج.

(٣) (لأن الحروف): ساقط من ب.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) ساقطة من أ، ج، د.

(٦) ج: ضميرها.

(٧) ج، د: ذاك العدد.

(٨) ج: نكرة.

(٩) أ: فجوزّه ولا يستقيم به المعنى.

(١٠) أ: اسم.

کیر

بـ«كم» تمييز له. (عندك) مضاف إلى الكاف منصوب المحل بتقدير «في». متعلق بالماضي مرفوع المحل مع فاعله خبر المبتدأ، والظاهر أن «عند»^(١) لا يقبل التعريف بالإضافة إلى المعرفة؛ لغاية إبهامه، فإن عند المخاطب^(٢) يشمل جميع جوانبه، كالجهاز الست فإنهم صرحوا^(٣) بأنها لا يكتسب التعريف عن المعرفة إذا أضيفت إليها، قيد «كم» بكونه للاستفهام، لأن كم الخبرية أي: الذي^(٤) تكون الجملة المصدرية به خبرية لا إنشائية - بخلاف الاستفهامية فإن جملة إنشائية - يكون معيظه مجرورا بإضافة كم إليه، ويكون مفردا، ومجموعا، وفي الاستفهامية مفردا لا غير، ومعناه: التكاثير، فهو نقيض رُبّ، فحمل عليها من جر ما بعده، تقول: «كم» مبتدأ مخصص بالإضافة «(رجل)» نكرة مضاف إليه لـ«كم» تمييز له معنى، «عندي» ظرف مستقر مخصص بالإضافة لما مر^(٥)، مرفوع المحل// «^(٦) خبر المبتدأ، معناه: كثر من الرجال عندي، وإذا فصل بين [كم]^(٦) الخبرية ومميزه، ينصب المميز بـ«كم»؛ لتعذر الإضافة بالفعل، فيتخصص بالتمييز؛ لكونه كالوصف، ومنْ جوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه كقراءة: «مُخْلِيفٌ وَعَدَةٌ رُسُلُهُ»^(٧) بإضافة مخلف إلى رسله ونصب وعده على المفعولية، يكسره^(٨) بالإضافة كقول الشاعر :

❁ كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم ❁^(١)

(١) ج: عندك.

(٢) أي: فإن عند المضاف إلى كاف المخاطب.

(۳) ب: مرحوا (تحریف).

(¹) (أي الذي): ساقط من ب، وكتب بدلًا منها ما ينبي: ((مضاف إلى غيره ونجس)) وهو غير مفهوم، ووضح النسخ

عليها إشارة الغموض (_ _ _ _ _) .

(۵) (نا م): لاقط من ج.

(٦) من حج.

(٧) ابن ابي عمير ٤٧ وتعام الآية: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾.

(٨) خبر المبتدأ: من، في ((من جوزة)).

(۹)

❖ كم في بني بكر سيد ❖❖❖ ضخم الدسيسة فاجد نفاع ❖

بلا عزو فی کتاب سیبویه ۲۹۶/۱، وینظر: خزائن الأدب ۱۷۶/۱.

بإضافته^(١) إلى سيد^(٢).

(والثالث)، أي الاسم الثالث من نواصب النكرات (كأَيْنَ)^(٣)، مؤول بهذا اللفظ مرفوع تقديرًا خبر المبتدأ، والجملة عطف على الجملة السابقة، (نحو) مضاف (كأَيْنَ) مبني على الحكاية مرفوع تقديرًا مبتدأ مخصص بالتمييز، (رجلا) مفرد نكرة منصوب بـ«كأَيْنَ»^(٤)، (عندي) خبر كما عرفت، والجملة: مؤولة مضاف إليها لـ«نحو»، مركب من كاف التشبيه وأي، جملتا كلمة واحدة بمعنى «كم» الخبرية للتكثير، وأبقي على حاله أي مجرورا منونا حكاية لحال الظرفية السابقة، فيكون المركب مبنيًا على الحكاية، فيكون إعرابه تقديرًا^(٥)، ويدخل «من» البيانية على مُمَيِّز^(٦) الثلاثة، فحينئذ يكون الظرف صفة لها، لكنه في «كأَيْنَ» و«كم» الخبرية كثير، وفي الاستفهامية قليل حتى قيل^(٧): لم أطلع على دخولها على مميز كم الاستفهامية، وإذا فصل بين الخبرية، أو^(٨) الاستفهامية، والمميز بفعل متعد يقتضي بحسب مفهومه مفعولية المميز دخلت، «من» على المميز للفصل، لأنه لو لم تدخل حينئذ لنصب المميز، أما في الاستفهامية فلكون النصب هو القياس، وأما^(٩) في الخبرية فلما عرفت، فيلزم اللبس فلا يعلم أنه تمييز أو مفعول به، فإذا دخلت حصل الفصل، لأن التعدية منافية لحرف^(١٠) الجر، وإذا فرضنا الفعل الفاصل^(١١) لازما انعكس الأمر، لاقتضاء

(١) أي إضافة كم.

(٢) أ: السيد.

(٣) من أ، د، وفي سائر النسخ: كأَي، والصواب: هو الأول لأن التثنية أخذ شكله الحرفي وكأنه حرف أصلي من الكلمة.

(٤) أ: بكائن.

(٥) لأن إعراب المبني على الحكاية تكون تقديرًا لا محلًا.

(٦) أ: المميز، والمميز بكسر الياء الشدة هو التمييز.

(٧) القائل: هو الرضي / من حواشي الأصل، رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٨ هـ) شارح الكافية والشافعية (بغية الوعاة ٥٦٧/١).

(٨) من أ، ج، د، وفي الأصل، ب: الواو (بدلا من أن).

(٩) أ: نحروف.

(١٠) ساقطة من د.

بالمميز

المميز

اللازم حرف الجر، فبدخول «من» يلزم اللبس، إلا إذا كان معنى الفعل اللازم لا يلازم معنى «من» : ولم يصلح تعديته بـ«من» فحينئذ لا يلزم اللبس عند الدخول أيضا.

﴿فَخَذَ^(١) مَا آتَيْتَكَ وَكَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ^(٢)﴾.

(والرابع) أي الاسم الرابع من نواصب الكلمات (كذا)، مؤول خبر الرابع، والجملة معطوفة، وهو هنا^(٣) كلمة مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة، خالية من معنى الجزأين، مثل كائين^(٤)، وقد يستعمل على معناه الظرفي كما يقال، وكذا في تشبيه بعض الأحكام ببعض (وهي) أي^(٥) كلمة كذا، أو تأنيثه باعتبار الخبر، لأن الواو ابتدائية ما بعدها مبتدأ، خبره: (كناية عن العدد) الظرف متعلق بكناية، لأنها مصدر هنا، والجملة ابتدائية لا محل لها، أي تعبر به^(٦) عن^(٧) العدد، تعبيراً غير واضح الدلالة، وقد يكون كناية عن غير العدد، نحو جئت يوم كذا، كناية عن يوم السبت مثلاً، وتبين جنس المكنى عنه من^(٨) المضاف إن اعتبرنا إضافة يوم إليه، ومن الموصوف: إن جعلنا يوماً منوناً^(٩) موصوفاً به، (نحو) مضاف (عندي) خبر مقدم، (كذا) مبتدأ مخصص أما بتقديم الخبر أو بالتمييز، (درهما) منصوب بكذا تمييز^(١٠) بين^(١١) جنس المعدود لا شخصه، ولا عدده المعين، وجوزوا كون درهم مجروراً مضافاً إليه لـ«كذا»، أو مرفوعاً بدلاً أو عطف بيان لـ«كذا»، ووجه

(١) في النسخ كلها: خذ (وهو خطأ).

(٢) الأعراف ١٤٣، اقتباس من القرآن الكريم.

(٣) ج: ههنا.

(٤) من د، وفي البقية: كأي.

(٥) ساقطة من د.

(٦) ب، ج، د: يعبر أو معتبر به بدلاً من (تعبر به).

(٧) ب: غير (تحريف).

(٨) ج: عن.

(٩) ج: منوياً (تحريف).

(١٠) ساقطة من ج.

(١١) أ: يبين.

نصب هذه الأسماء//^(١٧) ما بعدها: إن أحد عشر مثلاً، وكذا إحدى^(١٨) وعشرون مثلاً، أي مجموع المعطوف والمعطوف عليه تام بالتثنية التقديري، إذ كل اسم لم يكن مضافاً ولا معرفاً باللام كان منوناً لفظاً، أو تقديراً، المانع من^(١٩) من ظهورها. وكذلك كم الاستفهامية، وكذا وكأي، أي مجموع المركب من الكاف وأي، أو^(٢٠) لأن الجزء الأخير فيه منون لفظاً، فلم تفتقره للتثنية^(٢١)، إلى الإضافة، وامتنعت منها، ولهذا كل ما أضيف المنون^(٢٢) سقط التثنية، فيكون ما بعدها مثابها بالمفعول الآتي بعد تمام الفعل بالفاعل، فينتصب مثله.



(١٧) أ: أحد.

(١٨) ساقطة من ب.

(١٩) أ، ج: الواو (بدلاً من) أو.

(٢٠) د: التثنية.

(٢١) ج: النون (سهو النسخ).

النوع التاسع أسماء الأفعال

(النوع التاسع) مبتدأ وصفة له (كلمات) مرفوع لفظا خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها (تسمى) مجهول من باب التفعيل للواحدة مفعول^(١) ما لم يسم فاعله مستتر^(٢) فيه. (أسماء) مضاف منصوب مفعول ثانٍ لـ (تسمى)، (الأفعال) مجرور لفظا مضاف إليه. وجملة تسمى مرفوع المحل صفة كلمات، أي: أسماء لألفاظ^(٣) الأفعال، مرادها بها معانيها فرويد مثلا اسم للفظ أمهل مرادها به، -أي بلفظ أمهل- معناه الفعلي، أي طلب المهلة؛ لا أنه اسم للفظ أمهل باعتبار نفس اللفظ، فمعاني هذه الأسماء، وهي^(٤) ألفاظ الأفعال من الحيثية المذكورة غير مقترنة بأحد الأزمنة، وأن كانت معاني الألفاظ المدلولة لتلك الأسماء مقرونة بها، فخرجت تلك عن تعريف الفعل.

وتلك الأسماء باعتبار العمل على قسمين: (بعضها) مضاف إلى الضمير مبتدأ، أي: بعض تلك الأسماء (ترفع) فعل الواحدة، فاعله: هي، والجملة خبر المبتدأ، والجملة الكبرى ابتدائية لا محل لها. وإثما^(٥) أنث (ترفع) مع أنه مسند إلى البعض^(٦) المذكر؛ لأن البعض اكتسب التأنيث من المضاف إليه، قيل إنما يكتسب التأنيث إذا^(٧) كان بعضا من المضاف إليه المؤنث كما هنا، ويكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه [أيضا]^(٨)

(١) مفعول: مبتدأ.

(٢) مستتر: خبر.

(٣) أ: ألفاظ (يسقط اللام).

(٤) ج: هي (يسقط الواو).

(٥) م: أ، وفي الأصل والبقية: بعض والصواب هو الأول.

(٦) أ: ج: الذكور، والأول أنسب.

(٧) م: أ، ج، د، وفي الأصل ب: [إلا] إذا، ولا يستقيم به انغنى.

(٨) م: أ، د.

(وهي) أ ي: أسماء الأفعال رافعة وناصبة^(١١)، هي: مبتدأ (تسمع) خبر، (كلمات) مضاف إليه، والجملة ابتدائية، (الناصبة) مبتدأ (منها) صفة المبتدأ (ست) خبر (كلمات) مجرور [لفظاً]^(١٢) مضاف إليه.

(٢) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، ينظر: معاني القرآن ١/٣٨٠ - ٣٨١، طبقات اللغويين
واللغويين ١٣١ وأنباه الرواة ١/٤.
(٣) أي قرب المكان وقرب النسب من أ.
(٤) الثوري ١٧.

(٣) أي قرب المكان وقرب النسب من أ.

انقلبت كل النسخ في العبارة: «(بل تقتضي الرفوع؛ للزومها)»، ومع ذلك فالقام به انعمي، مثل: أي: إن بعض أسماء الأفعال لا تنصب، بل تقتضي ... إلخ.

(*) من أ، ب، ج، وفي الأصل د: بعضها.

(٦) ا: بالتفجير.

(۷) ج: لکونہا۔

(٨) ج: لا تظهر لا يظهر (بدلاً من) مضمرات لا تظهر.

(٩) وهي تنصب مع فاعله من أ.

(۱۰) وهي: وبعضها تنصب.

(١١) أ، ج، د: أو (بدلاً من) الواو.

(۱۲) من ج.

الحسين
الجليل
عليه السلام
وآله الطاهرين
السلام

(رويد) مؤول بهذا اللفظ مرفوع بدل من ست. أو خير مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو منصوب مفعول به لأعني، (نحو) مخصص بالإضافة (رويد) اسم من أسماء^(١) الأفعال الناصبة، مبني على الفتح مرفوع: للمحل مبتدأ، فاعله: مستتر فيه، وهو أنت مرفوع المحل فاعل رويد ساد//^(٢) مسد الخبر، أي يستغنى عن الخبر لتمام معناه بالفاعل (زيدا) منصوب لفظا مفعول به، والجملة فعلية أو اسمية مجرور المحل مضاف إليه لـ(نحو)، (أي) حرف تفسير، (أمهله) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة مجرور المحل بأنها تفسير للجملة السابقة، والعامل في التفسير، هو^(٣) عامل المفسر، ورجح الفاضل الهندي^(٤): أن رويد مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب^(٥)، والفاعل والمفعول على ما مر، وقيل: أن رويد مبني على الفتح منصوب المحل مفعول مطلق لفعل مقدر، وحال الفاعل والمفعول به على ما مر، وحكم سائر أسماء الأفعال حكم رويد في الصور الثلاث^(٦)، فإن كانت مفعولا مطلقا يقدر لكل الفعل المناسب به^(٧)، ففي رويد المقدّر: أزود، أو^(٨) أمهل، وفي «بَلَّ» دع، وفي دونك خذ، وهكذا، واعترض عليه^(٩)، بأنه إذا قدرت الأفعال لا تكون تلك الأسماء أسماء أفعال^(١٠)، والظاهر: أنها حينئذ لا يضمّر فيها الفاعل، بل في الأفعال المقدرة. وإن العمل في المفعول به للنواصب، وفي الفاعل المظهر للروافع إنما يكون للأسماء بناية الأفعال، وإذا ذكر الفعل كان العمل فيهما أيضا للفعل، فضعف كونها^(١١) مفعولا مطلقا لا يخفى، وأصل رويد: أروادا، صُغِرَ بحذف الزوائد فصارت رويد، وجعل

(١) من أ، ج، د، وفي الأصل، ب: الأسماء (سهو النسخ).

(٢) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: وهو بثبوت الواو.

(٣) محمد بن حسن الفاضل الهندي (١١٣٧هـ) شرح على عوامل الجرجاني، ينظر: تاريخ الأدب العربي-لبروكسين

٢٠٣/٥.

(٤) (من الإعراب): ساقط من ج.

(٥) أ، ب: الثلاثة، ج: الثالث.

(٦) ج، د: له، وفي أ: فس مناسب له.

(٧) من ج، وفي الأصل والبتية: الواو بدلا من (أ).

(٨) ساقطة من ج.

(٩) أ، ج: الأفعال.

(١٠) ب: فضعفه كون (بدلا من) فضعف كونها.

اسماً^(١) للفعل، وقد يستعمل بمعناه المصدرى مضافاً إلى المفعول، نحو: رويد زيدا، أي أرود زيدا رويداً، ويستعمل منصوباً متوناً بمعنى اسم الفاعل، نحو: سرّ سيراً رويداً، وقد يحذف المصدر الموصوف به نحو قوله تعالى: ﴿أَمَهُلْهُمْ رُوَيْدًا﴾^(٢).

(ويُلبّ) يسكون بين فتحيتين، عطف/^(٣) على رويد وحده على تقدير البدلية، والنصب على المفعولية، والجملة معطوفة فيما سواهما، (نحو) مضاف (يُلبّ) ناصب بمعنى الأمر مبتدأ لا محل لها، فاعله: أنت (زيداً) منصوب مفعول به، والجملة مضاف إليه (نحو)^(٤) بالتأويل (أي) حرف تفسير، (دعه) أمر بالصيغة فاعله مستتر فيه [وهو]^(٥) أنت، والهاء مفعول به، والجملة مجرور المحل تفسير لما قبلها، ويستعمل مصدراً مضافاً^(٦) نحو: بله زيد، أي تركه^(٧) بتقدير اترك مثلاً، (ودونك) عطف على رويد عطف جملة أو مفرد (نحو) مضاف (دونك زيدا أي خذه)، لا حاجة إلى بيان الإعراب، ويلزمه الكاف وصارت مع دون اسماً واحداً^(٨) بمعنى الفعل (وحيّله) مؤول بهذا اللفظ معطوف على ما مر (نحو) مضاف (حيّله) أما مبتدأ سد^(٩) مسد خبره، أو لا محل لها، (الثريد) مفعول به له، أي: أيتها، أمر بالصيغة فاعله: مستتر فيه^(١٠)، والهاء: مفعول به والجملة مجرور المحل تفسير لـ(وحيّله)، وعامله عامل المفسر، ويتعدى بعلى، وإلى، والباء، وفي الحديث^(١١): {إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا يَمُزُّ} أي: أسرع إليه، ويروى على^(١٢)

(١) من سائر النسخ وفي الأصل: ب: أسماء.

(٢) الطارق ١٧.

(٣) أ: مجرور المحل (بدلاً من) مضاف إليه لنحو.

(٤) من أ، ج.

(٥) وفي الأصل، ب: مضافاً مصدراً بدلاً من «مصدراً مضافاً».

(٦) أ، ج: اتركه (سهو النسخ).

(٧) ساقطة من ج.

(٨) ج: وساد.

(٩) ساقطة من ج.

(١٠) هو من حديث عبد الله بن مسعود بنظر الفائق ٢٤٢/١، والتهامة في غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١.

(١١) ب: عن (تحريف).

عمر، وإلى عمر، وينون. ويقال: حَيْهَلًا. بإثبات الألف بلا تنوين، وبإسكان السلام. وبإسكان الهاء، وفتح الهمزة منونًا وغيره^(١)، ويستعمل كل من «حي» [وحدته^(٢)] و«هل» [وحدته، بدني: أقبل. نحو: حي على الصلاة، وكقول الشاعر:

❖ أَلَا أُبَلِّغُ لَيْلِي وَقَوْلًا^(٣) لَهَا هَلًا^(٤) ❖

أي: أقبلي (وعليك) أي لفظه كما مر^(٥) (نحو: عليك زيدا، أي: أُلزِم، وهاء) عطف على رويد أيضًا، عطف مقدر أو جملة (نحو) مخصص بالإضافة (ها،//^(٦) زيدا، أي: حرف تفسير، وقيل حرف عطف (خذه) الجملة: مجرور المحل، تفسير هاء زيدا، أو عطف عليه، ويتصرف منها: هاء، نحو: هاء، هاؤما. هاؤم، حائي، هاؤما، هاؤن، قال الله تعالى: ﴿هاؤم﴾ فالهم فاعله، ومفعوله محذوف أي: هاؤم كتابي. أو مفعوله: كتابتي، بعد قوله تعالى^(٧): ﴿اقْرَأْ كِتَابِي﴾^(٨)، على مذهب الكوفيين في التنافع، لكن يكون على غير المختار، أي: خذوا كتابي وقرؤوه، وجاء مات أيضًا، متصرفًا، تقول: مات^(٩)، ماتيا. هاتوا، هاتي، هاتين، هاتين، قال الله تعالى: ﴿قُلْ^(١٠): هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(١١) الواو: فاعله. برهان: مفعول به. وجاء أيضًا: هاك بالحق الكاف، نحو: هاك، هاكما، هاك^(١٢). هاكما، هاكُنْ، و«كم»، و«كم»، مثلًا: فاعله، وجاء فيه لغات آخر كلها متصرفة، ومن تلك

(١) أي يجوز: حَيْهَلًا. حَيْهَلًا. حَيْهَلًا. حَيْهَلًا.

(٢) من أ، د.

(٣) ب: وقولوا، د: فقولوا.

(٤) صدر بيت للناطقة الجمعدية شعرة: ١٢٣ وعجزه:

❖ فقد ركبت أمرا أغر محجلا ❖

(٥) أ، ج: عطف على ما مر. ب: عطف لما مر.

(٦) ساقطة من ج.

(٧) ﴿هاؤم اقْرَأْ كِتَابِي﴾ الحاقة ١٩.

(٨) أ: هاتت (سهو النسخ).

(٩) ساقطة من أ.

(١٠) البقرة ١١١.

(١١) د: هاكى.

الأسماء: هَلَمْ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ^(١): هَلَمْ^(٢) شُهَدَاءُكُمْ﴾^(٣) أي: أحضروهم، وجاء لازماً كقوله تعالى^(٤): ﴿هَلَمْ إِيَّانَا﴾^(٥) أي: تعال، وجيء، وعند تميم يتصرف هَلَمْ أيضاً تصرف أمر المخاطب، تقول: هَلَمْ، هَلَمْ، هَلَمْوا... الخ.

(والرافعة) مبتدأ (منها) أي: من تلك الأسماء التسعة صفة للمبتدأ (ثلاث) خبر المبتدأ (كلمات) مضاف إليه لـ«ثلاث» والجملة الاسمية عطف على جملة^(٦) «الناصب منها... الخ» لا محل لها.

(هيهات) أما بدل أو منصوب المحل بأعني، أو خبر [مبتدأ]^(٧) محذوف، أو خبره محذوف والجملة لا محل لها (نحو) مخصص بالإضافة (هيهات) أما مبتدأ أو لا محل له، (زيد) مرفوع فاعله: ساءَ ساءَ الخبر، والجملة مؤولة/^(٨) [بهذا اللفظ]^(٩) مضاف إليه لـ«نحو»، وعلى الضعيف منصوب المحل مفعول مطلق لـ«بَعُدَ» المقدر أي: بعد زيد، هيهات (أي: بعد)، ويجوز في التاء: الفتح، وهو الأفصح، والكسر والضم، وفي الثلاث^(١٠) يجوز التثنية، وفيه لغات آخر^(١١)، ويدخل اللام على فاعله، نحو: قوله تعالى:

(١) ساقط من أ.

(٢) قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُمْ ...﴾ ساقط من ج.

(٣) الأنعام ١٥٠.

(٤) ساقط من أ، ج، د.

(٥) الأحزاب ١٨.

(٦) من سائر النسخ، ومن الأصل: الجملة والأول أصوب.

(٧) من أ.

(٨) من أ أيضاً.

(٩) أ: الثلاثة.

(١٠) وقد يقال: (أيّاهات) يبدال انتهاء همزة، و(أيّاهك) يبدال التاء كافاً أيضاً، و(أيّاهن) يبدال التاء نوناً معكوسة أيضاً و(هيهيا) بحذف التاء، و(هيهيات) بسكون التاء، و(أيّاهيا) بقلب الهاء همزة ويحذف التاء، ينتظر في هيهيات الخصائص ٤١/٣، ومتنور الفوائد ٤٢، وشرح الفصل ٦٥/٤.

هيهايات^(١) هيهايات لما تُوعِدُونَ^(٢)، وقيل: فاعله محذوف، أي: هيهايات الإخراج الموجود، وقيل: «لما» ظرف خبر هيهايات.

(وسرعان) عطف على «هيهايات» عطف مفرد أو جملة (نحو: سرعان) اسم فعل رافع، (ذا) مرفوع المحل فاعل^(٣)، (إهالة) منصوب متميزاً لنسبة سرعان إلى «ذا» أي: سرع مع المبالغة سمته^(٤)، فإن كان المرجع والمشار إليه بهذا هو الشاة «فتذكيره لكون الشاة»^(٥) يطلق على المذكر والمؤنث وكان^(٦) المشار إليه مذكراً، إذ القاعدة: إن كل اسم جنس بالقاء ويطلق على الذكور والإناث، إذا أريد الذكر^(٧) به لا يسري تأنيثه إلى شيء نقول: هذا حمامة، وهذا شاة إذا أريد بهما ذكر، والقرينة على إرادة الذكر تذكير ذا، وإلا لزم تأنيثه، إذ في مثل هذا الاسم، يلزم تأنيث المؤنث لثلا يلتبس، وهذا المثال مثل: يضرب لمن أخبر بحصول شيء قبل وقته، وجاء كسر المين وضمه في سرعان^(٨).

(وشتان) عطف على هيهايات كما مر (نحو: شتان) أما مبتدأ أو لا محل له، (زيد) مرفوع فاعله (وعمر) عطف على زيد (أي) حرف تفسير، أو عطف، (افترقا) فعل والألف مرفوع المحل^(٩) بالألف، فاعله والجملة مجرور المحل تفسير، أو معطوفة، و//^(١٠) لا يكون إلا شيئين متعاطفين، فلا نقول: شتان الزيدان، وجاء شتان ما هما، بزيادة «ما»، وشتان ما بينهما، بزيادة «ما»، و«بين»، و«هما» فاعله، وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مستياتها، وهذه غير متصرفة أيضاً، يستوي^(١١) في هذه، وفي القسم الأول

(١) ساقطة من أ.

(٢) المؤمنون ٣٦.

(٣) أ، ج: فاعله.

(٤) أي زاد سمته.

(٥) فتذكيره لكون الشاة: ساقط من أ.

(٦) ج: فكان.

(٧) أ: الذكر.

(٨) (في سرعان): ساقط من أ.

(٩) ساقطة من ج.

(١٠) أ: ويستوي / تمخه.

غير «هاء» و«هلم» على تميم، الذكور^(١) والإناث. والأفراد وغيره، ويستتر فيما يستتر^(٢) فيه
الفاعل الضمائر، مطابقة للمقصود، وأعلم أن أسماء الأفعال غير محصورة فيما ذكرنا، فليس
قصده إلى الحصر.



(١) الذكور: فاعل «يستوي».

(٢) ساقطة من أ.

النوع العاشر الأفعال الناقصة

(النوع العاشر) مبتدأ وصفة (الأفعال) خبر المبتدأ (الناقصة) صفة الخبر، (ترفع الاسم) فعل وفاعله هي، الاسم: مفعول به، والجملة منصوب المحل حال من فاعل الناقصة، (وتنصب) فعل وفاعله هي، (الخبر) مفعول به، والجملة منصوب المحل عطف على الجملة السابقة: (وهي) الواو ابتدائية ما بعدها مبتدأ (ثلاثة عشر) مركب تمناذي مبني جزؤه على الفتح، الجزء^(١) الثاني مرفوع المحل خبر المبتدأ (فعلا) منصوب تميز، والجملة لا محل لها^(٢)، والظاهر: أن المصنف حصر المشهورة في العدد المذكور، وألا فهي ليست^(٣) محصورة فيه بل قيل: ولا مضبوطة بشيء من الأعداد، بل غير محصورة، وتسميتها ناقصة ليست لعدم مصادرها، وألا لخرجت^(٤) عن حد الفعل، لعدم وجود معنى تدل عليه تلك الأفعال عليه بنفسها مقترنا بالزمان حينئذ، ولخالفت^(٥) مقتضى قاعدة الاشتقاق، بل لأنها لا تتم بمرفوعها بدون الخبر كسائر الأفعال التامة، لكن لما كانت لتقرير الأسماء على صفة غير مصادرها^(٦)، وكان المقصود منها إثبات مصدر الخبر للاسم، وكانت بنفسها^(٧) بيانا لكيفية تلك المصادر الثابتة، توهم بمض النحويين أنه ليس لها مصادر، وحكم المنطقيون بأنها أداة، أي داخل في قسم الحرف، نظرا إلى كونها آلة للغير (كان) مثلا يدل على الحصول والوقوع، والفرق بين الناقصة والتامة: أن الناقصة وضعت لحصول

(١) ساقطة من ج.

(٢) ج: لها من الإعراب.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) من البقية، ومن الأجل، ب: فخرجت.

(٥) أ: ولخالفت، د: ولخات (من خطأ النسخ).

(٦) من ج وهو الأنسب وفي سائر النسخ: مصدرها.

موصوفية شيء^(١) بصفة^(٢)، فتقتضي أمرين، والتامة لحصول ذات الشيء، فلم يتوقف إلا على أمر واحد، خذ^(٣) هذه.

(كان) مؤول مرفوع المحل، بدل من محل ثلاثة عشر، أو منصوب المحل بأعني، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر (نحو) مضاف (كان) فعل ناقص (زيد) مرفوع لفظا اسمه^(٤) (قائما) منصوب لفظا خبر كان، فاعله: مستتر فيه راجع إلى اسم كان، وهو مع اسمه وخبره جملة فعلية مؤولة بهذا اللفظ، مجرور المحل مضاف إليه (نحو) (وتكون) الواو عاطفة، تكون ناقصة، اسمه مستتر راجع إلى «كان» وإنما أنث باعتبار كلمة كان، (تامة) منصوب لفظا خبر تكون، فاعله هي راجع إلى اسم تكون، وهو: أي لفظ تكون مع اسمه وخبره جملة معطوفة على الجملة المفهومة من السابق، لأنه يفهم من قوله: أو لا في تعداد الأفعال الناقصة: كان، أن تكون كان ناقصة، فقوله: وتكون تامة، تكون عطفا عليه لا محل له، لأن المعطوف عليه جملة ابتدائية لا محل لها، أي تكون تامة غير مفتقرة إلى الخبر، لكونها بمعنى وجود^(٥) الشيء، (نحو كان) عامل قياسي تام بفاعله (زيد) مرفوع فاعله، (أي) حرف تفسير أو عطف، (وجد) فعل وفاعل، تفسير «كان زيد»، أو معطوف عليه، مجرور المحل بعامل المفسر، أو معطوف عليه، (وزائدة) منصوب معطوف على «تامة» فاعله مستتر^(٦) راجع إلى اسم تكون، [أي]^(٧) إذا سقط لم يخل المعنى (نحو) مضاف، (إن) حرف مشبه بالفعل (من أفضلهم) مضاف إلى «هم» مجرور بـ «من» والظرف مستقر مرفوع المحل خبر إن، قدّم على اسمه، وهو جائز في الخبر الظرف لا غير، (كان) زائدة ليس لها عمل [لا لفظا]^(٨) ولا محلا^(٩) (زيدنا) منصوب اسم إن، أي: إن من أفضلهم

(١) أي اسم كان.

(٢) ج: لمعة، أي: خبر كان.

(٣) ساقطة من البنية ما عدا ب.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) أ: وجد، وَجَدْتُ أ «بمعنى وجد» ضمن المتن.

(٦) من أ، ج، د.

(٧) من أ فقط.

(٨) من أ، وسائر النسخ: محل.

زيداً. (ومضراً) منصوب عطف على تامة أيضاً. ليس فيه ضمير، و(فيها) الظرف متعلق بـ«مضراً» أي في مكان (ضمير) مرفوع. مفعول ما لم يسم فاعله لـ«مضراً»، (الشأن) مجرور مضاف إليه نـ«ضمير». أي: ضمير مدلوله الشأن. وضمير الشأن ضمير غائب يتقدم الجملة يفسر بتلك الجملة. ويكون مستتراً، وبارزاً متصلاً، ومنفصلاً، فإن كان مذكراً يعتبر مرجع الشأن^(١) ويسمى ضمير الشأن، وإن^(٢) كان مؤنثاً يعتبر مرجع القصة. ويسمى ضمير القصة. وليس بين ضمير الشأن والقصة فرق^(٣)، إلا أن المسند إليه للجملة المفسرة في ضمير الشأن يكون مذكراً، وفي ضمير القصة يكون مؤنثاً. مثال ضمير الشأن: (نحو) مخصص [بالإضافة]^(٤)، (كان) من الأفعال الناقصة فيه ضمير عبارة عن الشأن (زيد) مبتدأ (قائم) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة منصوب المحل خبر كان، وتفسير لضمير الشأن، أي الشأن والحال: هو: أن زيدا قائم، وفائدة ضمير الشأن [والقصة]^(٥): إفادة كون ذلك الشأن والقصة أمراً مهتماً به. ولهذا^(٦) ذكر أولاً مجملًا. ثانياً مفصلاً ليكون أوقع في النفوس كما هو شأن المهم، وهذه^(٧) هي كان الناقصة^(٨)، لكن لما اختصت عن سائر^(٩) أفرادها بكيفية مخصوصة في الاسم والخبر^(٩)، صارت كأنها قسم مستقل من كان.

(وصار) عطف على كان عطف مفرد أو جملة (لانتقال) ظرف مستقر، إما خبر صار، أو هو، أي: لانتقال الاسم إلى الخبر، سواء كان من باب الانتقال من صفة إلى صفة، (نحو) مضاف (صار) فعل ناقص (زيد) اسم صار (غنياً) منصوب خبر صار، فاعله مستتر فيه راجع إلى زيد، أي انتقل من صفة الفقر إلى صفة الغناء، ويُعرف المنتقل منه بالنظر إلى

(١) ساقطة من د.

(٢) د: فإن.

(٣) من أ، ج، وسائر النسخ شيء والأول أصوب.

(٤) من ج، وهي ضرورة ما دامت كلمة «مخصص» موجودة.

(٥) من أ، ج، د.

(٦) أ: ولذا.

(٧) جواب عن سؤال مقدر وهو إن قسم الشيء يلزم أن يكون قسمًا له، وكان هذه عين «(كان)» الناقصة، لا مثل ما قبله من تام ورائدة لأتبع مغيران للناقصة فأجيب: بقوله كأنه قسم مستقل من أ.

(٨) د: ناقصة (بدون الألف واللام).

(٩) أي لأن اسمه لا يكون ألا ضمير الشأن أو القصة وخبره لا يكون إلا جملة مفسرة لضمير الشأن أو القصة.

ليس مغايرا لكونها ناقصة، أو يقدر المفهوم السابق، وتكون أصبح لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص، فتكون جملة. وبمعنى صار عطف عليه لحصول المخايرة: وهذا أيضا يصلح لأن يقدر معطوفا عليه لقوله: وتكون تامة أيضا، (نحو: أصبح) عامل سماعي بمعنى صار، (زيد) مرفوع اسم أصبح (فقيرا) منصوب خبر أصبح بمعنى صار فقيرا من غير تقييد بوقت، فباعتبار التقييد بالوقت في المعنى الأول، حصل الفرق بينه وبين هذا، (وأمسى) مبتدأ خبره: (مثل) مخصص بالإضافة إلى^(١) (أصبح) مؤول مضاف إليه لـ«مثل»، أو أمسى معطوف^(٢) على «كان» عطف جملة أو مفرد، كأمثاله، و«مثل» خبر مبتدأ محذوف أي: (أمسى) مثل «أصبح» في كونها ناقصة لاقتران/^(٣) مضمون الجملة بوقت^(٤) المساء^(٥)، وكونها تامة^(٦)، للدخول في ذلك الوقت، وكونها بمعنى صار بلا اعتبار الوقت في مفهومها، (وأضحى) أي لفظ أضحى (مثل أصبح) في المعاني الثلاثة، لكن الوقت هنا الضحى، وأعرابه ظاهر من سابقه (أيضا) أي: آض أيضا، بمعنى رجع حكم أصبح في أضحى رجوعا، و«أيضا»^(٧) في الحقيقة مصدر بمعنى رجوعا، لكن لما كان رجوع حكم شيء في شيء مستلزما للمساواة أريد من «أيضا» في أمثال هذا المقام معنى التشبيه، فيكون أيضا بحسب المعنى تأكيدا لما أفاده «مثل»، أو المراد من أيضا تشبيه مماثلة أضحى لـ«أصبح» بمماثلة أمسى له، فلا يكون تأكيدا^(٨) لكن الأخصر أن يقول: وأمسى وأضحى مثل أصبح، وأمثلة أصبح مُنَّ عن أمثاتها، (وظل) معرفة مؤول بهذا اللفظ عطف على كان كأمثاله، وهو لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص، وهو جميع النهار، (نحو ظل زيد قائما) أي: صار قائما في

(١) ساقطة من أ.

(٢) أ: عطف.

(٣) ساقطة من د.

(٤) أي لاقتران مضمون الجملة بوقت خاص هو المساء.

(٥) ساقطة من د.

(٦) أ، ب، ج: فأیضا.

(٧) أ: «فلا تأكید» بدلا من «فلا يكون تأكيدا».

(٨) من البقية، وفي الأصل: ب: غفني (يثبوت الياء)، ولا يصح إلا على رأي ضعيف من أن بعض العرب يعمل المتقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة التصب، فيظهر الرفع والكسرة على الياء كالفتحة، ينظر: فتح الجليل بشرح ابن عقيل/من شرح ابن عقيل، ٨٧/١.

النهار، وهو غني عن الإعراب، (وتكون) أي^(١): كلمة ظل (بمعنى صار) أي لمجرد الانتقال مجرداً عن الوقت، وهذه الجملة عطف على المفهوم من قوله: «وظل»، وهو: أن «ظل» تكون لاقتران مضمون الجملة... الخ، وتكون بمعنى صار (نحو: ظل زيد فقيراً) أي صار فقيراً غير مقيد بوقت، (وبات) عطف على «كان» على قياس أخواتها، وهي تكون لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص وهو الليل، (نحو: بات زيد) اسم بات (قائماً) خبره، أي: صار قائماً في الليل، (ويكون) اسمه راجعاً إلى «بات»، (بمعنى) خبره (صار) // ^(٢) مضاف إليه لـ «معنى»^(٣)، والجملة عطف على قياس السابق، ولم يذكر في أكثر الكتب^(٤) كونهما تامتين، والظاهر: أنه لندور ذلك فيهما^(٥)، لأنه قيل: إن ظل تكون تامة بمعنى دام أو طال، تقول: ظل هذا الأمر، أي: دام، وظل^(٦) هذا اليوم^(٧)، أي: طال، وبات بمعنى نزل، تقول: «بات زيد»^(٨) فاعل بات، «القوم» مفعول به، أو «بالقوم»، إذا نزل بهم ليلاً، فيتعدى بالباء أو بنفسها^(٩).

(وما زال) مجموعته مؤول عطف على «كان» كما مر، وهم من زال يزال، وأما زال يزول فليس بناقصة، وهو لاستمرار خبرها لاسمها مذ^(١٠) صار الاسم^(١١) قابلاً للخبر عادة، (نحو) مخصص بالإضافة (ما) نافية (زال) فعل ناقص عامل سماعي (زيد) مرفوع اسم مازال (كربما) منه: وب خبره، فاعله راجع إلى زيد، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ «نحو»، أي: استمر فيه الكرامة من صار مستعداً للكرامة.

(١) ساقطة من ج.

(٢) ساقطة من أ، ج، د.

(٣) أ: النسخ.

(٤) أي في ظل وبات.

(٥) ج: فظل.

(٦) أ: الليلة.

(٧) ب: زيد [القوم].

(٨) أ: نفسها.

(٩) ج: من زمان (بدلاً من) مذ.

(١٠) ساقطة من ج.

(وما برج وما فتية) بكسر التاء وفتحها والهزة بعدها، (وما انفك) أما معطوفات على «كان» على قياس أخواتها، أو مبتدآت متعاطفة^(١) و(بمعنى ما زال) خبرها. وعلى هذا لا تكون^(٢) عطفًا على «كان»؛ لأنه لم يذكر معنى كما ذكر للأول في الأنواع السابقة. ليكون كان مبتدأ وما يبين معناه خبرًا، فلا يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، كما في أمس وأضحى، وعلى الأول يكون بمعنى الخ، خبر مبتدأ محذوف وهو هي، والجملة ابتدائية لا محل لها [من الإعراب]^(٣)، أي: هذه الأفعال بمعنى ما زال في أنها^(٤) أيضا لاستمرار خبرها لفاعلها منذ قبله، ويلزمها^(٥) النفي، وقد بحذف في اللفظ، وبعضهم يعتبرون حرف النفي مع الفعل كلمة واحدة.

(ومادام) مجموعته مؤول بهذا اللفظ^(٦)، عطف على «كان» أيضا وهو لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها^(٧): (نحو: اجلس) أمر فاعله: أنت، أو مضارع المتكلم فاعله أنا، (ما) حرف يجعل ما بعده مصدرا (دام) فعل ناقص/^(٨) (زيد) مرفوع اسمه، (جالسا) منصوب خبر دام، فاعله: راجع إلى زيد، ومادام مع اسمه وخبره في تأويل المصدر منصوب المحل بتقدير «في» مفعول فيه لـ«اجلس» مجازًا، قائم مقام المضاف الذي هو المفعول فيه حقيقة، أو مجرور المحل مضاف إليه لـ«زمان» المحذوف، وزمان: معرفة بالإضافة إلى ما بعده منصوب بتقدير «في» مفعول فيه لـ«اجلس»، تقديره: اجلس زمان دوام جلوس زيد، فأعراب زمان كما ذكرنا، دوام: مجرور مضاف إليه لزمان، جلوس: مجرور مضاف إليه لـ«دوام»، زيد: مجرور مضاف إليه لجلوس، مرفوع معنى فاعل^(٩) له، وقياس ما المصدرية: أن تجعل مدخولها مصدرا مضافا إلى فاعله، وهنا جعل المدخول والخبر أيضا

(١) ب: متعاطفات.

(٢) (لا): ساقط من د.

(٣) من أ.

(٤) ب: النهار (خطأ النساخ).

(٥) د: ويلزم.

(٦) ساقطة من الأصل، ب.

(٧) ساقطة عن ج.

(٨) من البقية وفي الأصل، ب: فاعله.

مصدرا، وأضاف مصدر^(١) الخبر إلى الاسم، قلت: إن المقصود في الأفعال الناقصة الدلالة على ثبوت مصادر خبرها لأسمائها، وثبوت نفسها لتلك^(٢) المصادر، فتجعل «ما» الخبر مصدرا لكونه مقصودا للإثبات للاسم والفعل الناقص؛ لكونه مدخولها، فيضاف كل مصدر إلى ما ثبت له، أو نقول: أن «ما» تجعل الفعل فقط مصدرا، والتقدير: زمان دوام زيد جالس، فجملة المبتدأ والخبر مضاف إليه لـ«دوام» بتأويل هذا الكلام، أي دوام مضمونه، ثم إذا جعل الخبر مضافا إلى الاسم يكون لبيان المضمون، لا لاقتضاء الحرف المصدرية، وجملة «اجلس مادام ... الخ» مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو»، فَوَقَّتْ جلوس المخاطب والمتكلم بمدة جلوس زيد، ولكون مادام^(٣) لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم، احتاج إلى كلام من حيث كونه مع مدخولها ظرفا، ولزم^(٤) «ما» المصدرية ليكون بتأويل المصدر، فيناسب^(٥) تقدير الزمان، إذ الزمان كثيرا ما يقدر على المصادر، وتكون تامة بمعنى بَقِيَ نحو: <قوله تعالى>: «مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ»^(٦)، وبمعنى سكن، وجاء في^(٧) الحديث^(٨): «نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» أي الساكن.

(وليس) عطف على كان على قياس أخواته (لنفي) الظرف خبر محذوف، أو خبر ليس، وعلى الأول: الجملة ليست معطوفة لفقد^(٩) آلتها، وعلى الثاني^(١٠) عدم العطف أولى أيضا، لفقد المناسبة على ما عرفت، (الحال) مضاف إليه لنفي، أي لنفي مضمون مدخوله في الزمان الحال، وقيل مطلقا غير مقيد بزمان (نحو) مضاف (ليس) فعل غير متصرف ناقص (زيد) مرفوع اسمه (قائما) منصوب خبره، فاعله: راجع إلى زيد، وإنما كانت الأفعال

(١) ساقطة من أ.

(٢) ج: لذلك

(٣) ج: ما بعد دام.

(٤) أ، ج، د: ولزمه.

(٥) د: ويقاسب.

(٦) هود ١٠٨.

(٧) المسند لابن حنبل ٤٦٤/٢.

(٨) ساقطة من ب.

(٩) ساقطة من د.

الناقصة عوامل سماعية، لأنها لازمة خرجت عن قياس الأفعال اللازمة وقاعدتها^(١). وهي^(٢) لزوم معانيها في الفاعل وعدم توقفها على غير الفاعل، وهذه مع لزومها يتوقف^(٣) تعلقها^(٤) على غير المرفوع وليست متعدية حتى يجعل ذلك الغير مفعولا به، فسمعت هذه الأفعال عاملة - كما ذكرنا - موقوفة على غير المرفوع خارجة عن قياس القسمين اللازم والمتعدي.



(١) في الأصل: قاعتها من سهو النسخ.

(٢) ج: هي (يستوف الواء).

(٣) ساقطة من ب.

(٤) أ، ج: تعلقها. وفي ج وتعلقها / نسخة.

النوع الحادي عشر أفعال تسمى أفعال المقاربة

(النوع) مبتدأ (الحادي عشر) مركب تعدادي مبني جزآه على الفتح، والجزء الثاني مرفوع المحل صفة النوع، (أفعال) خبر المبتدأ، (تسمى) مجهول المضارع للواحدة، مرفوع تقديرًا مفعول ما لم يسم فاعله مستتر [فيه] ^(١) راجع إلى أفعال ^(٢)، وهو: هي، (أفعال) منصوب مفعول ثانٍ لـ «تسمى»، (المقاربة) مجرور مضاف إليه لـ «أفعال»، أي: أفعال تدل على قرب خبرها لفاعلها، رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه ^(٣)، وهذه أيضاً من الأفعال الناقصة، إذ هي أيضاً لتقرير الفاعل على صفة غير [صفة] ^(٤) مصدرها، لكن أفردتها بالذكر لاختصاص خبرها بأن يكون فعلاً مضارعاً دون [الأفعال] ^(٥) الناقصة السابقة (وهي أربعة)، مبتدأ وخبر، والجملة ابتدائية (أفعال)/ ^(٦) مضاف إليه، (عسى) مؤول بهذا اللفظ منصوب المحل مفعول أعني، أو مرفوع المحل، بدل أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر المحذوف ^(٧)، (نحو: عسى) ^(٨) فعل من أفعال المقاربة، عامل سماعي ناقص، (زيد) مرفوع اسم عسى، (أن يخرج)، (أن): ناصبة مصدرية، «يخرج»: منصوب بـ «أن»، فاعله: هو راجع إلى زيد في، تأويل المصدر منصوب المحل خبر «عسى»، أي: عسى زيد خروجه، بتقدير مضاف أي ذا خروجه، أو يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي: خارجاً ليصح «حمل الخبر على الاسم» ^(٩) لأنهما في الحقيقة مبتدأ وخبر، (وعسى أن يخرج زيد) فيه وجهان: الأول: أن «عسى» تامة لا تقتضي المنصوب، فحينئذ «أن يخرج زيد» في تأويل

^(١) من د.

^(٢) أ: الأفعال.

^(٣) ساقطة من ج.

^(٤) من أ.

^(٥) من د فقط، أفعال فصيحتها، وجعلتها الأفعال.

^(٦) أ: أو الخبر محذوف المبتدأ.

^(٧) (نحو: عسى): ساقط من د.

^(٨) ج: «حمل الاسم على الخبر» خطأ واضح.

المصدر مرفوع المحل فاعل عسى، وقد تم به، والثاني: أن تكون ناقصة، وإعرابه كالأول. لكن سد مرفوعه - لاشتماله على المسند والمسند إليه - مسدً الاسم والخبر، أو بجعل زيد مرفوعاً بـ«عسى» مؤخراً عن الخبر، وفي «يخرج» ضمير الفاعل راجع إلى زيد المتقدم^(١) رتبة^(٢). وهو مع الضمير في تأويل المصدر منصوب المحل خبر، والأصل أن يدخل «أن» على خبر «عسى»، لأنه يقرب الخبر رجاء وطمعا، والمرجؤ. لكونه في المستقبل يناسب أن الاستقبالية، وقد^(٣) يحذف «أن» تشبيها بـ«كاد» تقول: عسى زيد يخرج، وهم يفسرون الناقصة بـ«قارب»، أي: قارب زيد ذا خروجه، أو خارجا، بمعنى: إن قرب خروجه مرجؤ، ومطموع، ولم يحصل القرب بعد، والتامة بـ«قرب»، فمعنى: «عسى أن يخرج زيد» على تقدير كونه تاما، أي قرب خروجه، فيعتبرون في «قارب» معنى الرجاء دون «قرب»^(٤)، وقال بعضهم^(٥) //^(٦): إن الذي يجعلونه خبرا لهذه الأفعال في محل الرفع «بدل عن زيد»^(٧)، وبعضهم: أنه منصوب المحل مفعول لها، لأنها بمنزلة المتعدي، والمشهور هو الأول، وإذا قيل: زيد عسى أن يخرج، جاز أن يكون اسم عسى مستترا راجعا إلى زيد المبتدأ، وما بعده خبره، فيطابق عسى المبتدأ أفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا، وجاز أن يكتفي^(٨) بالضمير المستتر في «أن يخرج»، ولا يضر في «عسى»، فحينئذ يكون عسى مفردا مذكرا دائما، ويطابق «أن يخرج» للمبتدأ، و«أن يخرج» يكون مرفوع المحل بمسى، أما تامة، أو سد المرفوع مسدً الاسم والخبر، وإذا قيل: عاي، أو عسك، أو عساه أن يخرج، وأن^(٩) يخرج، وأن^(١٠) يخرج، ففيه ثلاثة مذاهب، الأول: أن الضمائر منصوب المحل أسم

(١) أ: المقدم.

(٢) د: مرتبة.

(٣) (وقد): ساقطة من أ، ج، د.

(٤) ب: قريب.

(٥) كان الأفضل أن يقول: «بدل عن اسمها».

(٦) د: يكفي.

(٧) أ، ج، د: أو (بدلا من الواو).

(٨) أ، ج، د: أو (بدلا من الواو).

◀

—

•

10

تعالى: ﴿كَأَنَّهُ أَخْذَلْنَاهُ﴾^(١١) كما جاء، أراد بمعنى نأذ. كقولته تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾^(١٢)، فيكون من المشبه بدعسى، لدخول «أن» على الخبر.
 (وكرّب) عطف على عسى أيضا، وهو بفتح الراء لقرب^(١٣) الخبر للاسم أخذا فيه.
 أي: شروعا فيه (نحو كرب) عامل سماعي من الأفعال الناقصة للمقاربة. (زيد) مرفوع اسم^(١٤) (يخرج) مع فاعله منصوب المحل خبره. أي: خروجه. بحيث شرع^(١٥) فيه.
 وأخذ، وجعل. وطفق بمعنى كرب، ولا تستعمل معها «أن» أصلا.
 (وأوشك) عطف على عسى أيضا، قيل أنه بمعنى كاد، وقيل بمعنى عسى، ويستعمل استعمال عسى (نحو: أوشك زيد أن يخرج) للناقصة، (وأوشك أن يخرج زيد) ما يحتمل التامة والناقصة، واستعمال «كاد» بدون «أن». كما قال: (وأوشك زيد يخرج) إعرابه قد استغنى عن البيان، ومن الله يستعان. لأنه المعين الثاني.
 واعلم أنه يجوز حذف خبر هذا الباب كقولهم:

« من تأنى أصاب أو كاد. ومن عجل أخطأ أو كاد »

أي: كاد يصيب، وكاد يخطيء، قال الله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾^(١٦) الخ أي: يمسح مسحاً^(١٧).
 فحذف الخبر، وترك المصدر دليلا عليه، وحق اسمائها أن تكون معرفة أو مخصصة، لأنه في الأصل مبتدأ، وقد تكون نكرة كقول الشاعر:

❀ عسى فرح يأتي به الله إنه ❀❀❀ له في كل يوم في خليقته أمر ❀^(١٨)

(١١) طه ١٥.

(١٢) الكهف ٧٨.

(١٣) ج: بقرب.

(١٤) ب: اسم كرب.

(١٥) أ: شرع.

(١٦) سورة صاد ٣٣.

(١٧) أي يمسح مسحاً: سقطت أ.

(١٨) البيت لأبي محجن النخعي، ينظر: بهجة المحافل ١٧٧٠.

﴿النوع الثاني عشر أفعال المدح والذم﴾

(النوع) مبتدأ (الثاني//^(١)) عشر مبني جزآه على الفتح، جزؤه الثاني مرفوع المحل صفة المبتدأ، (أفعال) خير المبتدأ، (المدح) مضاف إليه، (والذم) مجرور عطف على المدح، أي: أفعال وضعت لإنشاء المدح والذم، فخرجت^(٢) «مدحت» و«نمعت»، لأنهما خير، (ترفع) أي: هذه الأفعال فعل وفاعل (اسم الجنس)، اسم: منصوب على المفعولية مضاف إلى ما بعده، وجملة ترفع... الخ، ابتدائية لا محل [لها]^(٣)، وإنما خصت باسم الجنس ليتمكن إدخال لام الجنس^(٤) المفيد لكمال المدح، وليتمكن التفصيل بعد الإجمال^(٥) الناشئ من ذكر المخصوص بالمدح والذم بعده، (المعروف) منصوب صفة اسم، فيه مفعول ما لم يسم فاعله، (بالألف) متعلق بالمعروف، (واللام) عطف على الألف بتقديم العطف على التعليق، إن جعلنا كليهما آلة التعريف كما هو الظاهر هنا، تعريف استغراق أو عهد ذهني، وهما من أقسام لام الجنس، لأن مطلق اللام تنقسم أولاً إلى لام العهد الخارجي، ولام الجنس، ثم تنقسم لام الجنس إلى لام الحقيقة من حيث هي هي^(٦)، وتسمى لام الحقيقة^(٧)، وقد تسمى بلام الجنس أيضاً، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، وتسمى لام الاستغراق، أو من حيث وجودها في ضمن فرد ما غير معين، وتسمى لام العهد الذهني، (أي المجهود الذهني)^(٨)، لأن المجهود أي المعلوم فيه هو القدر الذهني، وهو نفس

(١) أي خرجت من تعريف أفعال المدح والذم، أ، د فخرج.

(٢) من أ، د.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) د: إجمال.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) (لام الحقيقة): ساقط من ب.

(٧) (أي المجهود الذهني): ساقط من ج.

الحقيقة. لا القدر الخارجي. [وهو الفرد الخارجي ^(١)] بخلاف القسم ^(٢) الأول من التقسيم الأول، فإن الفرد الخارجي ^(٣) فيه معلوم أيضاً، ولا يجوز جعل اللام هنا للعهد الخارجي والحقيقة؛ لانتفاء كمال المدح والتفصيل بعد الإجمال فيها. وأيضاً لا يجوز حمل زيد على الفاعل على كون اللام ^(٤) للحقيقة، ويجب ذكر المخصوص بالمدح أو ^(٥) الذم لفظاً أو تقديرًا، ورفعها للاسم المذكور أكثر، وكونها من العوامل السماعية لأن عملها بالشرط المذكور والكيفية المخصوصة لا يدخل تحت قاعدة الأفعال المتعدية ^(٦)، واللازمة، بل نشأ وتوقف الشرط والكيفية المذكوران على السماع: (وهي) الواو ابتدائية. هي: مبتدأ (أربعة) مخصص بالإضافة خبر (أفعال) بحكم الاستقراء والتتبع مضاف إليه، والجملة: ابتدائية لا محل لها.

(نعم) مؤول مرفوع المحل على البدلية، أو منصوب المحل: بـ «أعني»، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف ^(٧)، والجملة لا محل لها، (نحو) مخصص بالإضافة (نعم) عامل سماعي لإنشاء المدح، (الرجل) معرف باللام فاعل له، (زيد) مخصص بالمدح مرفوع على أنه بدل من الفاعل ^(٨) أو عطف بيان له، أو خبر محذوف ^(٩)، والكلام جملتان مستقلتان، الأولى فعلية إنشائية، والثانية اسمية خبرية، أو مبتدأ، والجملة الفعلية الإنشائية خبره، بتأويل زيد مقول في حقه: نعم الرجل، فالخبر بالحقيقة هو مقول، والجملة المذكورة مرفوعة المحل، مقول ^(١٠) ما لم يسم قائله ^(١١) لـ «مقول» فالجملة الفعلية الإنشائية جملة

(١) من د، وفي أ: (وهو الفرد الخارج) وفي ج: (وهو الفرد الخارجي وهو).

(٢) أ: قسم.

(٣) أ: الخارج.

(٤) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: الواو بدلا من أو، والأول أصوب.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) أ: محذوف المبتدأ.

(٧) (من الفاعل): ساقط من أ.

(٨) أ: محذوف المبتدأ.

(٩) أ، ج: مفعول.

(١٠) أ، ج: فاعله.

صغرى جزء^(١) الجملة^(٢) الكبرى الخبرية الاسمية، ومجموع الجملتين على تقدير أن يكون المخصوص خبر محذوف^(٣)، إذ المقال لا يتم بدون الثانية، أو الجملة الواحدة البسيطة، أو المركبة، مؤولة مجرور المحل مضاف إليها لـ«نحو»، وإذا جعلنا المخصوص مبتدأ والجملة خبراً، فالمائد إلى المبتدأ هو اللام، لأن لام الاستغراق لشمولها كل فرد يدخل فيها زيد، فلم يحتاج إلى رابط آخر، وإذا كان للمهد الذهني يكون المعرف عبارة عن زيد فيكون من قبيل وضع الظاهر^(٤) موضع الضمير^(٥)، كما في «الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ»^(٦)، هذا إنما يحتاج إليه بالنظر إلى ظاهر كون الجملة خبراً، وأما بالنظر إلى ما هو الخبر حقيقة فالمائد هو الضمير، [في قوله]^(٧) في حقه؛ إذ الخبر المشتق يلزم^(٨) العائد أيضاً، وإلا فالخير في^(٩) التأويل مفرد، فمعنى: نعم الرجل زيد على تقدير الاستغراق: نعم كل فرد من أفراد الرجال، وحينئذ يكون حمل زيد على الفاعل مجازاً، بعلاقة أن زيدا لما كان متصفاً بجميع صفات^(١٠) الكمال الكائنة في جميع الرجال ادعاءً، صار كأنه جميع الرجال، فصح حمله على الفاعل المستغرق، بأن يقال: هو: زيد على معنى ما لجميع الرجال من الكمالات لزيد، وهذا هو غاية المدح، وعلى تقدير العهد الذهني: نعم فرد ما من أفراد الحقيقة المعلومة هو زيد، وحينئذ يكون المثال من باب ذكر الشيء أو لا مجملاً، ثانياً مفصلاً، ليكون^(١١) أوقع في النفوس، يدل على أن ذلك الشيء، مهم ذو شأن، وذلك يكون لاتصافه بكمالات حميدة فيفيد كمال المدح أيضاً، (فالرجل) الفاء: للتفصيل، الرجل مبتدأ (فاعل) مضاف إلى ما بعده

(١) ج: خبرو (تحريف).

(٢) أ: جملة (خطأ النسخ).

(٣) أ، ج، د: المحذوف.

(٤) أ: الضمير.

(٥) القارعة ١.

(٦) من أ، ج، د.

(٧) أ، ج، د: يلزمه.

(٨) (فالخير في) مكرر في أ.

(٩) (بجميع صفات) مكرر في أ.

(١٠) (ليكون): ساقط من ج.

خبر. (نعم) مؤول بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه (وزيد) الواو: عاطفة. زيد: مبتدأ (مخصوص) اسم مفعول^(١) خبر، وفيه مفعول ما لم يسم فاعله. (بالمَدح) الباء صلة مخصوص، مع المجرور ظرف لغو متعلق بـ«مخصوص»، والجملة عطف على الجملة الأولى، وكلاهما تفصيل للمثال، ولا محل لهما^(٢)، (وبئس) عطف على «نعم» عطف مفرد أو جملة (نحو) مخصص بالإضافة (بئس الرجل زيد) حالة: مثل: نعم الرجل زيد في جميع ما ذكرنا إلا [أن] هذا للذم.^(٣)

(وحبذا) عطف على «نعم»/«نعم»^(٤) على القياس، (نحو) مضاف (حبذا الرجل زيد) إعراب على الأصح: حَبَّ فعل مدح، ذا: فاعله^(٥)، الرجل: صفة ذا، زيد: مخصوص بالمَدح إعراب كإعراب مخصوص «نعم» في جميع ما ذكرنا له^(٦)، فالعائد على تقدير كون الجملة خبر المخصوص^(٧) هو: «ذا»، وقيل: إن «حبذا» مجموع فعل مدح، الرجل: فاعله، وحال زيد على ما ذكرنا، وقيل حبذا مجموع اسم مدح مبتدأ، الرجل: صفة له، زيد خبره، وصيغة حبذا لا تتغير بتغير المخصوص أفرادا وتثنية، وجمعا وتذكيرا وتأنثا، (وساء) عطف على «نعم»، (نحو) مخصوص بالإضافة، (ساء الرجل زيد)، حاله مثل حال بئس في الجميع^(٨)، قدّم نعم وبئس لكونهما أصليين في هذا الباب، وقدّم^(٩) ما للمدح على ما للذم أصلا وفرعا، لشرف المدح، ولهذه الأفعال مباحث كثيرة في الكتب النحوية، تركناها لذلك الكتب^(١٠).

لهذا الصبح

(١) اسم مفعول: ساقط من ب.

(٢) عن سائر النسخ وفي الأصل، ب: لها.

(٣) ساقطة من الأصل، ب.

(٤) ب: فاعله.

(٥) أي: لمخصوص نعم.

(٦) ج: مخصوص.

(٧) ساقطة عن ب.

(٨) د: وقد.

(٩) ساقطة عن أ، ج، د، وكان الأوفق أن يقول: لتلك الكتب، (بدلا من) لذلك الكتب.

النوع الثالث عشر أفعال الشك واليقين

(النوع الثالث عشر) مبني جزآه على الفتح، والثاني مرفوع المحل صفة المبتدأ، (أفعال)، مرفوع خبره، (الشك) مجرور مضاف إليه، (واليقين) مجرور بالكسرة، عطف على الشك، أي أفعال بعضها للشك، والمراد بالشك الظن، لا ما يقتضي تساوي الطرفين، كما هو المتعارف، وفي اللغة: الشك خلاف اليقين، فيعم ما تساوى طرفاه، أو ترجح^(١) جانب الحكم، وهو الظن، والجانب الآخر، وهو الوهم، وهذا هو المراد بالشك في باب الصلابة، وبعضها لليقين، أي الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، ويستعمل الظن والعلم كل منهما بمعنى الآخر، (تدخل) فاعله: هي^(٢)، راجع إلى الأفعال، (على اسمين)^(٣) مجرور بالياء، عامله «على»، //^(٤) والظرف متعلق بـ«تدخل»، والجملة مستأنفة لا محل لها، أي: تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما^(٥) - أي: ظن أو علم - تلك الجملة ناشئة عنه أي ذلك الظن، أو العلم، أي يبين المتكلم بها: أن الحكم في الجملة مبنية على الظن أو العلم، وذكر الاسمين أكثرى لا كلي، وإلا فقد تقع الجملة موقع المفعول الثاني، تقول: علمت زيدا يقوم أبوه، أو^(٦) أبوه قائم، والجملة منصوب المحل، على أنها مفعول ثان، لأنها في قوة قائما^(٧) أبوه، أو المراد: الاسمان حقيقة أو حكما، (ثانيهما) مضاف مرفوع تقديرا مبتدأ، «هما»: [مجرور محلا]^(٨) مضاف إليه وجره بالياء^(٩)، (عبارة) خبر المبتدأ (عن الأول). الظرف: متعلق بـ«عبارة»، والجملة ابتدائية لا محل لها، أو مجرورة

(١) أ: رجح.

(٢) ساقطة من أ.

(٣) أ: الاسمين.

(٤) ج: ما هي بدلا من (ما).

(٥) د: الواو، بدلا من أو.

(٦) من أ، ج، وفي سائر النسخ: قائم.

(٧) من أ.

(٨) أي بالياء محلا.

المحل^(١) . عل أنها صفة لـ «اسمين» . أو منصوبة حال منه لكنه ضعيف . كما ستعلم في كتب النحو . (وتنصبهما) فاعله : هي . و«هما» منصوب المحل بالياء مفعول به له . (جميعاً) منصوب تأكيد معنوي لـ «هما» . والجملة عطف على «تدخل» لا محل لها ، أو مجرورة^(٢) المحل ، أو منصوبة عطف على جملة : «ثانيهما ...» . وليس في هذه ضعفها^(٣) . ونصبهما أيضاً أكثرى : لأن الجملة قد تقع موقع المفعولين ، نحو قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ ﴿يُظَنُّونَ﴾ فعل وفاعل . الظن في الآية : بمعنى العلم لليقين لكون ، مدخوله من الاعتقادات المتبرر فيها اليقين . ﴿أَنَّهُمْ﴾ أن مع اسمه ، ﴿مَلَأُوا﴾ رفعه بالواو خبر إن ، وسقط نونه للإضافة ، ﴿رَبَّهُمْ﴾^(٤) مضاف إليه لـ «ملأوا» ، مضاف إلى «هم» ، فـ «أن» المفتوحة لفظا المكسورة معنى . مع اسمه وخبره منصوب المحل مفعول به لـ «يظنون» ، قائم مقام المفعولين . وجملة «يظنون ... الخ» صلة المبتدأ^(٥) . فإن^(٦) ما^(٧) بعد هذه الأفعال وإن^(٨) كانت مكسورة بحسب المعنى والحقيقة ، لكنها تفتح لفظاً لكونها مع ما بعدها في موقع المفعول^(٩) ، إلا إذا دخل اللام في جوابها فتكسر لفظاً أيضاً نحو : قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْفَاسِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(١٠) ، لكون اللام مختصة بالجمل ، فتقوئ جانب الجملة^(١١) . (وهي سبعة أفعال) مبتدأ ومضاف إليه للخبر ، والجملة ابتدائية .

(١) المحل : (ساقط) من أ .

(٢) د : أو المحل مجرور (بدلاً من) أو مجرورة المحل .

(٣) ج : ضعفهما .

(٤) انقصة ٤٦ والآية متصلة : ﴿الَّذِينَ يُظَنُّونَ أَنَّهُمْ مَلَأُوا رُبَّهُمْ﴾ .

(٥) أي سنة : (الذين) وأما خبره محذوف وهي : (فبي ليست كبسيرة عليهم) من حواشي الأصل ، وجعلت الآية حسباً أرى صفة لكلمة «الخاصمين» في الآية التي تسبقها .

(٦) ب : قال (تحريف) .

(٧) (ما) : ساقط من أ .

(٨) ج : المفعولين .

(٩) اندققون ١ .

(١٠) أ : د : الجملة (لا وجه لها) .

(ظننت) مجموعه مؤول بهذا اللفظ، مرفوع المحل بدل أو منصوب المحل مفعول أعني، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف^(١)، والجملة^(٢) لا محل لها، قدم أفعال الشك لتقدم الشك وكثرته، (نحو) مخصص بالإضافة (ظننت) عامل سماعي فعل من أفعال القلوب، والتاء فاعله (زيدا) منصوب «مفعوله الأول»^(٣)، (قائما) منصوب مفعول ثان فيه ضمير الأول، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ «نحو»، (وإذا) شرطية معرفة بالإضافة إلى ما بعده، منصوب المحل بتقدير في، مفعول فيه للجزاء على الأصح. وللشرط^(٤) على مقابلته. (كان) ناقص اسمه مستتر فيه راجع إلى لفظ ظننت، (بمعنى) الباء للملابسة، معنى مضاف إلى ما بعده، مجرور تقديرًا بالباء، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي منصوب المحل خبر كان، (اتهمت) مجموعه مؤول مضاف إليه لعنى، وكان مع^(٥) اسمه وخبره فعل الشرط لـ «إذا»، في تأويل المصدر مجرور المحل مضاف إليه له، تقديره: زمان كونه بمعنى اتهمت، (لم) جازم لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل، (يقتض) مجزوم بسقوط لام الفعل، فاعله ضمير «ظننت»، (المفعول) منصوب مفعول به لـ «يقتض»، (الثاني) منصوب لفظًا بالفتحة صفة المفعول، وفيه ضمير الموصوف//^(٦)، والجملة منفية^(٧) جزاء الشرط لا محل لها، والجملة الشرطية معطوفة على مقدر مفهوم من السابق لا محل لها^(٨)، تقدير الكلام: إذا قصد به ظن ذات على صفة، اقتضى مفعولين، وإذا كان بمعنى «اتهمت» لم يقتض، لأنه يقصد حينئذ تعلق الظن بالذات من حيث هي. (نحو) مضاف (ظننت) فعل وفاعل (زيدا) مفعول به، أي: اتهمته^(٩)، أي جعلته متعلق تهمتي^(٩) ومحلها، (وحسبت) عطف

(١) أ: محذوف البتة.

(٢) ج: الجملة.

(٣) من ج، والبقية: مفعول أول.

(٤) ج: والشر.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) أ: النفية.

(٧) أ: لها من الإعراب.

(٨) من البقية، وفي الأصل، ب: اتهمت.

(٩) ج: متعلقا لـ «تهمتي».

على «ظننت» عطف مفرد أو جملة (نحو) مرفوع خبر محذوف أو منصوب مفعول به محذوف، (حميت) عامل سماعي فاعله: التاء، (أخاك) اسم من الأسماء الستة؛ معرفة بالإضافة منصوب لفظا بالألف مفعول أول له. والكاف مجرور المحل مضاف إليه، (كراما) منصوب لفظا مفعول ثانٍ^(١)، فاعله ضمير الأول، والجملة مؤولة مضاف إليه (نحو)، والمعنى: ظننته^(٢) كريما.

(وخلت) عطف على ظننت أيضا، (نحو) مضاف (خلت) عامل سماعي فعل من أفعال القلوب للظن، فاعله الضمير البارز، (زيدا) مفعوله الأول، (عاقلا) مفعوله الثاني، فيه ضمير الأول، ومعناه أيضا: ظننته عاقلا، وهذه الثلاثة للشك، وأما التي للعلم واليقين، فقد شرع فيها بقوله:

«علمت»، عطف على «ظننت» عطف مفرد أو جملة، ولا يلزم من العطف عليه أن يكون للظن مثله كما لا يخفى، (نحو) مخصص بالإضافة إلى المؤول، (علمت)^(٣) عامل سماعي من أفعال الشك واليقين، فعل وفاعل، (زيدا) منصوب مفعوله الأول، (قائما) مفعوله الثاني، فيه ضمير الأول، أي: أيقنت قيامه، (وإذا كان بمعنى عرفت) أي يقصد منه علم ذات من غير صفة وحكم عليها^(٤) (لم يقتض) ذلك (المفعول الثاني)، أي: إذا قصد بـ«علمت» علم ذات، باعتبار صفة، وعلم مضمون جملة، اقتضى مفعولين، وإذا كان^(٥) ... الخ. وحال^(٦) الإعراب، والعطف معلوم مما سبق، (نحو) مضاف (علمت زيدا) فعل وفاعل ومفعول به، بمعنى: عرفت شخصه، (ورأيت) عطف على «ظننت» (نحو: رأيت) فعل من أفعال الشك واليقين بمعنى علمت، وفاعله التاء (زيدا) مفعوله الأول (قائما) مفعوله الثاني، فيه ضمير الأول أي: علمته قائما، وأيقنت قيامه.

(١) ب، د: ثاني (من سهو النسخ) إذ أن الباء لا بد أن تحذف على الأصح.

(٢) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: ظننت.

(٣) علمت: ساقط من د.

(٤) أ: «كان بمعنى: عرفت».

(٥) ج: فقال (تحريف).

(وإذا كان) أي: رأيت (بمعنى أبصرت)، أي: الإبصار بالحاسة الظاهرة المخصوصة. (لم يقتض) ذلك^(١) (المفعول الثاني)؛ لقصور مضمونه، عن اقتضائهما^(٢) حينئذ، أي^(٣): إذا كان بمعنى علمت مقصودا به علم ذات بصفة اقتضى مفعولين: وإذا كان... الخ. (ووجدت) عطف على ظننت عطف مفرد أو جملة، (نحو) مضاف (وجدت) عامل سماعي فعل من أفعال القلوب بمعنى علمت: (زيدا) مفعول به^(٤) أول^(٥)، (جوادا) مفعول به ثان، أي علمته جوادا، وأيقنت^(٦) جوده، (وإذا كان) وجدت بمعنى أصبت أي الملاقاة الجسمانية، (لم يقتض المفعول الثاني)؛ لقصور معناه عن اقتضائهما أيضا^(٧)، (نحو وجدت) فعل وفاعل (الضالة) منصوب مفعول به، أي: أصبته ولقيته، وتقدير المعطوف عليه كما في رأيت، وهذه هي التي لليقين، وأما المشترك بينهما فقد ذكره بقوله: (وزعمت) عطف على ظننت أيضا، (نحو زعمت) عامل سماعي بمعنى الظن أو العلم، (زيدا) مفعوله//^(٨) الأول، (ظريفا) فاعله ضمير راجع إلى زيد، مفعوله الثاني، والجملة مؤولة مضاف إليه (نحو)، وفي بعض نسخ^(٩) [المتن]^(٩): (وزعمت تستعمل تارة بمعنى علمت، وأخرى بمعنى ظننت)، وعليه يكون «زعمت» أيضا عطفًا على «ظننت»، إن لم تجعل جملة «تستعمل... الخ» خبرا عنه، وإلا فالظاهر: أن تكون جملة «وزعمت تستعمل... الخ» جملة ابتدائية لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، حينئذ «تستعمل» فعل، «مفعول ما لم يسم فاعله» مستتر فيه، وهو هي، أي: كلمة «زعمت»، «تارة»: منصوب لفظا بتقدير في، مفعول فيه لـ «تستعمل»، «بمعنى»: الظرف متعلق «تستعمل»^(١٠)، «علمت»: مؤول بهذا اللفظ مضاف

(١) (ذلك) جملة ضمن المتن.

(٢) «اقتضائهما» مكرر في أ.

(٣) أ: (أي حين) بدلا من (حينئذ أي).

(٤) ساقطة من ج.

(٥) أ، ج: الأول.

(٦) ج، د: أو أيقنت.

(٧) (عن اقتضائهما أيضا): ساقطة من ج.

(٨) وفي الأصل، ب: النسخ.

(٩) عن أ، د.

(١٠) أ: تستعمل، د: لتستعمل.

إليه لمعنى»، «وأخرى»: الواو: عاطفة، أخرى منصوب تقديرًا بتقدير في، معطوف على «تارة»، بأنه مفعول فيه لتستعمل مجازًا صفة للمفعول فيه الحقيقي، أي: وتارة أخرى....
بمعنى: الظرف لتو معطوف على الظرف الأول متعلق «تستعمل»^(١) أيضًا، فعطف^(٢) بمعطف واحد أمران على معمولين لعامل واحد، وهو: جائز، «ظننت»: مؤول بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، وجملة تستعمل أما ابتدائية لا محل لها^(٣)، أو مرفوع المحل خبر زعمت^(٤)، (وإذا كان) أي لفظ زعمت (بمعنى قلت) مؤول بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، ومعناه حينئذ قول، لا عن حجة، وقيل الزعم كناية عن القول الكذب، (لم يقتض المفعول الثاني) لعدم توقف مضمونه عليهما، أي: إذا كان بمعنى العلم أو الظن اقتضى، وإذا كان... الخ لم يقتض، (نحو: قوله تعالى: ﴿زَعَمَ﴾)، عامل قياسي بمعنى قال، (﴿الَّذِينَ﴾)^(٥)، مبني على الفتح مرفوع المحل قاعل/^(٦) زعم، (﴿كَفَرُوا﴾)^(٧) فعل، وفاعله: الواو، راجع إلى الذين، والجملة: صلة الذين (﴿أَنْ﴾) مصدرية (﴿لَنْ﴾) لتأكيد نفي المستقبل، (﴿يُبْعَثُوا﴾)^(٨) منصوب بحذف النون، وعامله: لن، والواو: مفعول ما لم يسم فاعله، لم «يُبْعَثُوا»، و «أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا»^(٩): في تأويل المصدر منصوب المحل مفعول به لـ «زعم»، تقديره عدم بعثهم^(٩)، «عدم» عوض «لن»، لعدم صحة ذكره في التأويل، لكونه اسمًا مضافًا^(١٠) إلى ما بعده منصوب مفعول به لزعم، بعث^(١١): مصدر مبني للمفعول مضاف إلى ما

(١) أ: يستعمل.

(٢) ج: وعطف.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) أ: لزعمت.

(٥) من ج (الذين كفروا) ضمن المتن.

(٦) (كفروا) جملة ج هنا ضمن الشرح.

(٧) القامبان ٧، والآية متصلة: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾.

(٨) (وَأَنْ لَنْ يُبْعَثُوا): ساقطة من أ.

(٩) ج: عدم بعثهم (خطأ النسخ).

(١٠) من ج، وفي سائر النسخ: مضاف.

(١١) ج: بعثه.

بعده مجرور، لفظا مضاف إليه لعدم «وهم»: مجرور المحل مضاف إليه لـ «بعث» مرفوع المحل معنى مفعول ما لم يسم فاعله، وزعم مع متعلقاته منصوب المحل مقول القول^(١)، وقد يجري قلت من القول النفسي^(٢) مجرى «ظننت» مطلقا عند بعض، وعند غيرهم إذا كان بعد^(٣) الاستفهام من غير فصل، سوى الطرف، وكان الفعل مستقبلا مخاطبا، نحو: متى تقول: زيدا منطلقا، وأكل يوم تقول عمرا منطلقا، أي: تظن، وجاء «جعل» بمعنى زعم كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ مَفْعُولَهُ الْأَوَّلَ، (الَّذِينَ) صفة (هُمْ) مبتدأ (عِبَادُ) خبر (الرَّحْمَنِ) مضاف إليه، والجملة (إِنثَاءً)^(٤) مفعول ثان، أي: اعتقدوا ذلك بلا حجة، وجاء الفيت^(٥) مرادف وجدت، ودريت^(٦) مثل علمت مقتضيين^(٧) لهما، والحق بعضهم سمع بر«علم»^(٨) في مثل قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتَى﴾ مفعول الأول ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾^(٩) الجملة منصوب المحل^(١٠) مفعوله الثاني، فإن قيل^(١١): جاءت^(١٢) «خلت» بمعنى صرت ذل خال، وحسبت: بمعنى صرت ذا حسب، فلم خصأ ماعدهما ببيان المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين، قلت: لأن المقصود ببيان المعاني//^(١٣) التي [تكون]^(١٤) بذلك المعنى

(١) من ج، وسائر النسخ: قول.

(٢) ساقطة من أ.

(٣) د: بمعنى.

(٤) الزخرف ١٨ والآية متصلة هي: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾.

(٥) د: الفيت: (تحريف).

(٦) أ: ورأيت خطأ النسخ لأن «رأيت» عفى ذكره.

(٧) من سائر النسخ، ومن الأصل: مقتضين ولا يستقيم به المعنى.

(٨) ج: «بعلم سمع».

(٩) الأنبياء ٦٠ والآية متصلة: ﴿سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ﴾.

(١٠) ساقطة من ج.

(١١) أ: قلت.

(١٢) ساقطة من ج.

(١٣) من ج.

أيضا من أفعال القلوب، أو مشابه لها، ولا يقتضي مفعولين. لا بيان^(١) مطلق المعاني التي لا تقتضيها، ولهذا لم يتعرض لـ «علم» بمعنى صار^(٢) مشقوق الشقة^(٣) السفلى ولا^(٤) لـ «وجد»^(٥) جده بمعنى استغنى، ولـ «وجد موجد» بمعنى غضب: ولـ «وجد وجدنا» بمعنى حزن، ولزعم بمعنى كفل، مع أنها بهذه المعاني لا تقتضي المفعولين؛ لأنها لا تكون بها^(٦) أفعال القلوب^(٧)، ولا مشابهها لها، وأما التي ذكرها قائلتها والمعرفة أيضا من أفعال القلوب، «والإبصار لا يخلو من فعل القلب»^(٨)، لأن معنى أبصرت قريب من معنى علمت بالحاسة^(٩) الخاصة، ومعنى وجدت ليس الملاقاة الجسمانية فقط، بل الموجبة للشعور كما يدل عليه المثال، والظاهر: إن وجدت الضالة يستعمل فيما إذا حصل له الشعور بالضالة وإن لم يلاقها، فيكون خالص فعل القلب، ومعنى «زعم»^(١٠) في الآية لا يتجرد عن معنى الاعتقاد، أي: قال وأعتقد^(١١) الذين كفروا عدم بعثهم، لا أنهم قالوه مجردا عن الاعتقاد— والله الهادي إلى الرشاد—

وانما عدوا الأفعال المذكورة من العامل السماعية، لأن متعلق العلم والظن المتعديين

إلى مفعولين على الحقيقة هو الحكم والنسبة بينهما، واقتضائها^(١٢) للطرفين لاقتضائها

صمغ على صخر ←

(١) في الأصل: عبارة زائدة بين الكلمتين: «(مفعولين)»، «(لا)» بلا ربط في المعنى، وهي ما يأتي: -مفعولين قلت: لأن المقصود بيان لا—

(٢) ساقطة من أ.

(٣) د: مشقوق لشقة.

(٤) من أ فقط وفي د: ولو من سهو النسخ.

(٥) ساقطة من ج وفي أ: أوجده، وهو «وجد» سها النسخ في نسخها، ووجدة: أصل: جده، كما أن: وجبة أصل جبة.

(٦) (ولزعم ... بها) ساقط من أ، وجاءت مكانها: «(فإنها ليست)».

(٧) د: قلوب دون الألف واللام.

(٨) د: أفعال.

(٩) (والإبصار ... بالخاصة): ساقط من أ.

(١٠) أ: زعمت.

(١١) ج: أي: قالوا واعتقدوا ولا ينسجم مع المعنى.

(١٢) أي: الأفعال، وفي ج، ب اقتضائها، أي: العلم والظن.

النسبة^(١) المقتضية لهما، ولذا قل حذف أحد المفعولين وذكر الآخر في هذا الباب؛ للزوم حذف بعض المفعول بخلاف باب أعطيت، وتلك النسبة أمر واحد لكن تتوقف على الطرفين، ولا توجد بدونهما، فكان القياس نصبهما^(٢) لتلك النسبة فقط، أي مجموع اللفظ الدال والمشتغل عليها نصبا واحداً ليكون واحداً، وإن كان^(٣) ذا أجزاء كقول القول، فإنه يكون جملة أيضاً، فنصب بعض أفعال القلوب^(٤) للطرفين أحياناً إنما نشأ من السماع، وإلا لكان الظاهر أن يكون جميع أفعال القلوب على نسق واحد مطلقاً، مع أنه ليس كذلك، ولأن عملها ونصبها للمفعولين بالشرائط التي تعلمها من كتب النحو^(٥)، يخرجها من قانون سائر الأفعال المتعدية، وأما بالنسبة إلى المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين، تكون هذه الأفعال قياسية أيضاً، خذ ما خَصْنَا^(٦) من هذا المقال، والله أعلم بحقائق الأحوال.

كان

خاتمة

وهو ١١٩٠



(١) أ، د: للنسبة.

(٢) أ: نصبها/نسخة.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) وهي: أنه إذا قصد علم ذات على صفة يقتضي مفعولين وإلا فلا. من حواشي أ.

(٥) أ: خَصْنَا.

❖ والقياسية سبعة عوامل ❖

(والقياسية) مبتدأ (منها) من اللفظية الكائنة من المنة، والظرف مستقر^(١) صفة أو حال كما مر^(٢) (سبعة) خبر المبتدأ مخصص بالإضافة، (عوامل) مجموع نكرة غير منصرف^(٣)، وجره^(٤) بالفتحة مضاف إليه، والجملة الاسمية مجزومة^(٥) المحل عطف على قوله: «فالسماعية منها أحد وتسعون عاملاً» بأنها جزءاً للشرط المحذوف هناك، وهو: إن انقسمت اللفظية^(٦)... الخ^(٧)، ذكره مع أنه كان قد ذكره في الإجمال، لطول الفصل، وألا لكان المناسب أن يقول: وهي الفعل... الخ، أو والقياسية الفعل... الخ، إذ طول المسافة بين الضمير والمرجع أيضاً مُنْسٍ^(٨) للمرجع.

(الفعل) منصوب بأعني، أو مرفوع بـدل، أو خبر أحدها، أو خبره: «منها» المحذوف، (على الإطلاق)، قيل: متعلق بـ«عاملاً» حال عن الفعل، فإن جعلنا الفعل مفعول أعني كان حالاً عن المفعول به، موافقاً لما عليه الجمهور، وإلا خالف الجمهور والمشهور، وقيل متعلق بـ«يعمل»^(٩)، والجملة خبر هو المحذوف، وفيه أيضاً إن جعلنا الجملة ابتدائية فلا يحتاج إلى المبتدأ المحذوف//^(١٠)، لأن الظرف ليس مستقراً، حتى لا

(١) أ: المستقر.

(٢) في ص (١١٩) من شرح «فالسماعية منها أحد وتسعون عاملاً».

(٣) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب متصرف، والأول: أوفق.

(٤) أ، ج، د: جره (يسقوط الواو).

(٥) ج: (مجزوء) تحريف.

(٦) ساقطة من أ.

(٧) ساقطة من ج.

(٨) أ، ج، د: منسى، وما في الأصل هو الأصح؛ لأن «منسى» اسم فاعل محذوف الياء لدفع التقاء الساكنين بين الياء والتنوين في حالة الرفع والجرح كما هي القاعدة في مثل هذه النواقص.

(٩) أي بـ«يعمل المقدن».

يستقل مع تقدير الفعل أيضا، وإن جعلناها حالا^(١) كان مبنيا على الضعف^(٢)؛ لضعف ربط الاسمية بالضمير وحده، ولا تصلح أن تكون صفة لكون الفعل معرفة، فالأولى أن يقدّر اسم الفاعل المعرفة؛ ليكون صفة كاشفة لا^(٣) احترازية، أي الفعل العامل على الإطلاق، أو المضارع بدون حذف المبتدأ، ثم إن اخترت الحال عن الفعل نصبت^(٤) الجملة المضارعية على الحالية ولا ضعف، وإلا جعلت الكلام استثنائية لا محل لها، وهذا^(٥) الأخير هو الأولى على ما أعرفه^(٦)، وعلى التقارير الظرف لغو متعلق بـ«عامل»، أو «يعمل» المقدر، لفهمه، ويمكن أن نقول: 'لغو متعلق بمعنى الفعل المفهوم من غير اعتبار لفظ'^(٧) [متعلق]^(٨)، وتقديره هذا، وقوله: على الإطلاق، أي: يعمل الفعل مطلقا لازما أو متعديا، ماضيا أو مضارعا، فعل قلب أو جوارح، إلى غير ذلك، وهذه القاعدة أعني «الفعل يعمل...» وإن كان كانت تشمل الأفعال كلها سماعية أو قياسية، لكن لغاية عمومها، وعدم انضباط أحوال أعمال كل قسم من الأفعال بتلك القاعدة لم تعتبر حتى يكون كل ما اندرج تحتها قياسيا. ولما كانت الأفعال منضبطة صفة اللزوم والتعدية، اعتبروا بالنظر إلى كل صفة قاعدة، ف باعتبار الصفة الأولى، قالوا: كل فعل [لازم]^(٩) يرفع اسما وينصب سوى المفعول به من المفاعيل الباقية، والحال، والتمييز، والمستثنى فقط، من غير اشتراط بشي^(١٠)، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لامتيازها عن سائر اللوازم بنصبها غير ما أدخلت في القاعدة، وكانت معدودة محصورة بحسب السماع، ولم يكن لها قاعدة يعرف بها^(١١) كيفية عملها من غير

(١) أ، ج، د: حلا (سهو النسخ).

(٢) أ، ج، د: الضيف.

(٣) (لا): ساقط من أ.

(٤) ب، د: نصبته ولا يستقيم به المعنى.

(٥) أ، د: هذه (سهو النسخ).

(٦) أ: عرفة (وما في الأصل هو الأصل).

(٧) أ: لفظه.

(٨) من ج.

(٩) من أ، ج، د.

(١٠) ج: شي.

٩

سماع عمل واحد على الخصوص^(١). بأن يقال كلما كان كذا فإنه يعمل كذا. فيعلم العمل من غير سماع. وكذا أفعال المدح والذم لأشترائط عملها بالشرائط التي ذكروها. وباعتبار الصفة الثانية كل فعل متعد يعمل عمل اللازم مع زيادة نصب المفعول به واحدا أو اثنين نحو ثلاثة، بحسب ما يقتضيه مفهوم الفعل، وبعض أفعال القلوب المتعدية خرجت بنصب غير مقتضاها، وباشتراط عملها بالشرائط التي تذكر في كتب النحو، - وأرجو أن لا يأخذك الملل من التطويل؛ إذ القول ليس مما قيل، بل ابتداء جديد جميل ولكل جديد لذة كما في البين قد قيل - (نحو) مخصص بالإضافة (عرب زيد عمرا)^(٢) إعرابه غني عن البيان. يكتب الواو مع عمرو، ليفرق عن عمر^(٣)، والظاهر: أن تخصيصه بالزيادة؛ لخصته بفتح فسكون. ولعل تخصيص المتعدي بالمثال إنما هو؛ لاندراج عمل اللازم في عمله، والله أعلم.

(والمصدر) منصوب أو مرفوع عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة، فكل مصدر يعمل عمل فعله لازما أو متعديا: (نحو: أعجبني) فعل ونون وقاية. ومفعول به، (ضرب) مرفوع فاعل أعجبني، (زيد) مرفوع فاعل ضرب، (عمرا) منصوب مفعول به لـ (ضرب)، وجملة «أعجبني» مضاف إليه لـ (نحو)، وإذا كان مفعولا مطلقا، أي حقيقيا غير بدل عن الفعل، فالعمل للفعل، وأما إذا كان مجازيا فيعمل. نحو: ضربت ضرب الأمير اللص، مقام موصوفه أضيف إلى الفاعل. ونصب اللص على المفعولية، ولا يعمل مصترا، أو اسم مصدر بلا واسطة، وإلا^(٤) فـ «عنهما» في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوْلا﴾^(٥) متعلق

مرفوع

(١) : الخصوصية.

(٢) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: فيعمل ولا يستقيم به المعنى.

(٣) من ج، وفي النسخة: عمرو، وهو بالواو في حالة النصب خطأ كما سيأتي في الهامش التالي.

(٤) في غير حالة النصب، لأن الألف فيها تُغْنِ عن الواو، لأن الألف الذي هو علامة التنوين في حالة النصب، لا يدخل على «عُمرًا» النوع من العرف.

(٥) من ج.

(٦) من أ. وفي سائر النسخ: السنة والأول هو الصحيح إذ أن صفة الحقيق بقصد بها صفة المفعول الحقيق احتشفي إذ أن تقدير المثال: ضربت ضربا مثل ضرب الأمير اللص.

(٧) الكيف أي ١٠.

«حولا»، مع أنه اسم مصدر، وعمله مع اللام ضعيف، و«دمت» بتأويل المصدر منصوب بتقدير «في»، في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١) بالصلاة المعرفة [أو الزكاة]^(٢) على طريق التنازع، ولا يلزم ذكر فاعله ومفعوله، ويجوز ذكر أحدهما دون الآخر، ويضاف إلى الفاعل ويبقى المفعول منصوبا إن ذكر، و^(٣) بالعكس، وإضافته إليهما معنوية إن لم يكن بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، وإلا فحكمه حكمهما، ويظهر [لي]^(٤) أن كون إضافته معنوية دائما دون المشتقات، إنما هو لاعتبار النسبة المقتضية لذكر المفعول في مفهوم المشتقات، فكانت أدعى وأكثر اقتضاءً وملازمة للمفعول، ففي حالة^(٥) الإضافة لا ينضم إليها ما لم يكن قبل الإضافة، حتى «يزيد لها»^(٦) التعريف أو التخصيص، بل حال^(٧) الإضافة كما قبلها بخلاف المصادر^(٨)، فإنه لضعف اقتضائه للمفعول لفقد النسبة كان معموله كالأجنبي، فإذا انضم إليه بالإضافة وجعلته لازما^(٩)، فكانه قد حصل له ما لم يكن قبلها، فيفيده ما لم يكن^(١٠) حاصلا من التعريف أو التخصيص، كما إذا كان المضاف غير عامل، ولهذا إذا كان بمعنى المشتق، واعتبروا^(١١) فيه النسبة، واشتد اقتضاؤه للمفعول، صارت إضافته لفظية، ويجوز أن يعتبر في توابع ما أضيف إليه المحل، ويكون المصدر مبنيًا للفاعل، ومبنيًا للمفعول، فمرفوعه: مفعول ما لم يسم فاعله، ويضاف إليه أيضا، وصيغة

(١) مريم ٣١.

(٢) من ج.

(٣) أ: أو بدلا من الواو.

(٤) من أ، ج، د.

(٥) (حال): ساقط من ج.

(٦) ج: يريد بها.

(٧) (حال): ساقط من ج.

(٨) ج: المصدر.

(٩) أ: لازما له؛ د: فجعلته لازما.

(١٠) (ففيده ما لم يكن): ساقط من أ.

(١١) د: واعتبرت.

البناءين واحد، ويحصل المعنى المصدرى بزيادة الياء والتاء في الأسماء، مشتقا أو^(١) غيره، كالضاربة، والمضروبية، والأسدية/^(٢)، والشجرية، وبالواو والتاء كما في الأسماء الستة، مثل الأبوة وفي غيرها^(٣)، مما لا مده واو، مثل البنوة. كما يظهر على المتبوع إن شاء الله تعالى.

(واسم الفاعل) عطف على الفعل أيضا، وهو ما دل على ذات قام^(٤) به الفعل على معنى الحدوث، (نحو: زيد ضارب غلامه عمرا)، واشتراط كونه بمعنى الحال و^(٥) الاستقبال في العمل إنما هو فيما عدا صيغ المبالغة، كضراب. وضروب، ومضارب، وعليم، وخذر، فإن الثلاثة^(٦) الأول تعمل بالاتفاق، والأخيران عند سيبويه فقط، [سواء]^(٧) كانت للحال أو الاستقبال، أو الماضي أو الاستمرار.

(واسم المفعول) عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة أيضا، وهو ما دل على ذات وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث، (نحو) مخصص بالإضافة إلى ما بعده، (زيد) مبتدأ، (معطى) مرفوع تقديرًا خبر، (غلامه) مضاف إلى الياء، مرفوع مفعول ما لم يسم فاعله لـ«معطى»، (درهما) منصوب مفعول ثانٍ له، وكون عملهما مشروطا^(٨) بالشرائط التي ذكرها النحويون لا يخرجهما عن كونهما قياسيين؛ لعموم تلك الشرائط لجميع أفرادها، وعدم تميز بعض منهما بها عن ماعداها، وعدم منعها عموم القاعدة، كما تقول كل اسم فاعل، أو مفعول جامع للشرائط المذكورة يعمل عمل فعله، فتم جميع أفرادها، وأما صيغة المبالغة فقليلة عدا واستعمالا، فلا ينافي ما ذكرنا في بعض توجيهات كون بعض الأفعال سماعية.

(١) من ج، وفي سائر النسخ: الواو (بدلا من) أو.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: قائم.

(٤) أ: (أو) بدلا من الواو.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) من ج فقط.

(٧) أ، ج، د: مشروطة.

(والصفة المشبهة) عطف على الفعل أيضا، صفة موصوف وإن صار علما لهذا القسم من الاسم، وكذا اسم الفاعل واسم المفعول، مضاف ومضاف إليه، وإن صاراً^(١) علمين، (نحو: جاءني رجل حسن) صفة رجل، (وجهه) // ^(٢) مضاف إلى الهاء، مرفوع لفظاً^(٣) فاعل «حسن»، وعرفوها بأنها: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت، أي: بحسب الوضع، ليخرج اسم الفاعل من الفعل اللازم إذا قصد به الاستمرار والثبوت، لأن وضعه للحدوث لدلالته على الأزمنة^(٤) الثلاثة^(٥)، لكنه، أي: اسم الفاعل مطلقاً حقيقة في الحال، بالاتفاق، وفي الماضي أيضاً عند الأكثرين، وإليه ذهب الشافعي رحمته الله، ومجازاً بالاتفاق في المستقبل، وفي الماضي أيضاً عند البعض^(٦)، وعليه الحنفي^(٧) رحمته الله، ومثله في هذا اسم المفعول، وحيث تجردت الصفة المشبهة عن الزمان وضعاً، دلت على الثبوت وضعاً، ولهذا إذا أريد بيان حدوث الحسن مثلاً قيل: زيد حاسر الآن أو أمس، أو غداً، وهذه الثلاثة مع فاعلها الظاهر^(٨) أو الضمير لا تكون جملة؛ لأن نسبتها ليست أصلية، بل لمشابهة الفعل؛ إذ عملها لذلك، إلا الواقع بعد حرف النفي أو الاستفهام، نحو: أضراب زيد، إذ هو مبتدأ، وزيد فاعل ساد مسد الخبر، والمجموع جملة، والواقع^(٩) صلة للألف واللام الموصولتين^(١٠)، مثل: الضارب، أي: الذي^(١١) ضرب، فإن صلة الموصول تكون جملة، والإعراب يجري عليها وحدها مطلقاً، لا مع الفاعل، ويجوز، إضافة الصفة المشبهة إلى

(١) من أ، ج، د، والبقية: صار.

(٢) ساقطة من أ.

(٣) ب: الأمنة (يسقط الزاء سهواً).

(٤) ساقطة من ج.

(٥) د: بعض، وأدخل بعض العلماء، منهم سيبويه، الألف واللام، على البعض والكل، ينظر: لسان العرب، مادة: بعض، وأما إدخال الألف واللام، على البعض والكل، إذا أريد بهما اللفظ، فهو شيء متفق عليه.

(٦) أبو حنيفة: النعمان بن ثابت (ت ١٥٠ هـ)، تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣، والجواهر الضيفة ٢٦١/١.

(٧) أ: الظاهرة.

(٨) أ: أو (بدلاً من الواو).

(٩) ج: الموصول (سهر نساج).

(١٠) ب: الذي (خطأ نساج).

الفاعل

الفاعل. لكن بعد نصبه على التشبيه بالمفعول إن كان المفعول معرفة. وعلى التمييز إن^(١) كان نكرة، لينابر الفاعل صورة، وإن لم يكن الفاعل معنى وبالحقيقة إلا ذلك، لأن إضافتها إلى الفاعل لا تصح للزوم إضافة الشيء إلى نفسه، لاتحادها مع الفاعل، ومثلها في ذلك اسم الفاعل اللازم، واسم المفعول، من فعل متعد إلى واحد، وعملها لمشايتها^(٢) باسم الفاعل، في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والقائىث، وإن خرجت عن مشابهة الفعل، لدلالته على الحدوث دونها^(٣)، وتزيد على فعلها بنصبها مفعوله على التشبيه^(٤) دونه^(٥). وأما أفضل التفضيل فلما خرج عن شبه الفعل بالدلالة على الزيادة، وعن شبه اسم الفاعل، بعدم التصرف على ما هو الأصل، والأكثر فيه لم يعمل في الظاهر، فاعلا والمفعول به مطلقا. إلا بواسطة حرف الجر، والظرف المستقر في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول، والمنسوب كالصفة المشبهة، في جميع ما كان لها، والنسبة: إما بإلحاق الياء المشددة، نحو: زيد بغدادى غلامه، أو بالبناء على فعال بفتحيتين مع تشديد الثاني، نحو: زيد عواج غلامه. بمعنى عاجي أي منسوب إلى العاج، وهو: عظم الفيل، وثواب ابنه أي: ثوبى، أي: منسوب إلى الثوب، ولا يبعد دعوى القياس، لكن الأكثر أن يبني عليه أسماء المحترفين، مشتقة من اسم الحرفة التي للمنسوب، وقد يبني على فاعل بكسر العين نحو: زيد تامر أبوه، بمعنى: تمرى أبوه، أي: ذو تمر، ولا بنى إليه^(٦)، بمعنى لبني^(٧)، أي: ذو لبن، وهذا قليل، وعلى فعل بكسر العين كثير وطعم، أي: نهاري وطعامي^(٨)، بمعنى ذو نهاري وطعام، والأخير أقل.

(١) ج: إقا.

(٢) أي: دون الصفة المشابهة.

(٣) أ، ج: التثنية.

(٤) أي: دون الفعل.

(٥) أ، ج، د: ابنه وما في الأصل هو الانسب.

(٦) (بمعنى لبني): سقط من ج وفي أ: لبني ابنه.

(٧) د: طعامي.

(وكل) مرفوع أو منصوب عطف على الفعل، عطف مفرد أو جملة، (اسم) مضاف إليه^(١)، (أضيف) مفعول ما لم يسم فاعله، مستتر فيه، راجع إلى اسم، (إلى)^(٢) حرف جر، (اسم)^(٣) مجرور بـ«إلى»، (آخر)^(٤) غير منصوب، للوصفية، ووزن الفعل، جرّه بالفتحة، صفة اسم، فاعله: مستتر فيه، وجملة «أضيف»... الخ: مجرور المحل صفة اسم، أي غير الاسم المضاف، وهو في الأصل: أفعّل التفضيل، بمعنى أشد تأخرا، ثم استعمل بمعنى غير، والتعبير بالمضاف والمضاف إليه بالاسم ليس للاحتراز، بل لأنهما لا يكونان بالحقيقة^(٥) إلا اسمين، (نحو) مضاف، (غلام) مضاف، [و] مجرور، مضاف إليه لـ«نحو» (زيد) مجرور لفظا مضاف إليه//^(٦) لـ«غلام»، والعامل في جرّه هو المضاف، وهذا عند الشيخ^(٧)، وهذه الإضافة لامية، (وضرب) مجرور عطف على غلام مضاف إلى ما بعده، (اليوم) مضاف إليه لـ«ضرب»، أي: ضُرب في اليوم، وهذه الإضافة بمعنى «في»، ولم يذكر في بعض النسخ، لِرُجُوعِهَا إِلَى اللَّامِيَةِ بَلْ جَعَلَهَا^(٨) بعضهم مندرجة في اللامية، ومعنى^(٩) ضرب اليوم: ضُرب لليوم، أي: ضرب له اختصاص وتعلق باليوم، (وخاتم) مجرور عطف على غلام، (فضة) مجرور مضاف إليه لـ«خاتم»، وهذه بمعنى «من» البيانية، ولهذا سميت إضافة بيانية، فكلما كان بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كالمثال، فإن الخاتم يصدق بدون الفضة، والفضة أيضا بدون الخاتم^(١٠)، ويصدقان معا، فالإضافة^(١١) بيانية، وإن كان

(١) أ، ج: مضاف إليه لـ«كل».

(٢) أ، ج: (إلى اسم).

(٣) (اسم): جعلته أ، ج ضمن الشرح.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ساقطة من أ.

(٦) وعند غير الشيخ فالمضاف إليه مجرور بالحرف الجر المقدر.

(٧) من ج وسائر النسخ «جعل» والصواب: هو الأول.

(٨) د: ومعناه.

(٩) (أيضا ... الخاتم) ساقط من ب.

(١٠) ب: فإن الإضافة.

المضاف إليه ظرفاً للمضاف^(١)، كالمثال الثاني، فالإضافة بمعنى «في» - وفي ماعداها تكون الإضافة لامية سواء جاز ذكر اللام كما في غلام لزيد، أو^(٢) لم يجز كما في عندك، فإنه لا يقال: عند لك، وإذا ذكر اللام أو «من» أو «في» فإن المضاف جامدا يجعل الظرف مستقرا - ضفة للمضاف، وإن كان مشتقا، وقلنا: في تقدير حرف الجر في إضافة المشتقات، مطلقا معنوية، أو لفظية، كما عند ابن الحاجب، كان^(٣) الظرف لغوا متعلقا بالمضاف، ويكون اللام لتقوية العمل، وأما «في» و«من»^(٤) فللظرفية والبيان، وإنما خص الأمثلة بالإضافة المعنوية، ولم يمثل من اللفظية، لأصالة المعنوية بكثرة فوائدها ورسوخها، في كونها إضافة لعدم علاقة بين المضاف والمضاف إليه فيها غير الإضافة بخلاف اللفظية، إذ فائدتها^(٥) ليس إلا التخفيف، والعلاقة بينهما فيها بالحقيقة هي الفاعلية، أو^(٦) المفعولية، وهي^(٧) في قوة انفصال الإضافة، والله أعلم.

(وكل) مخصص بالإضافة عطف على الفعل، (اسم) مضاف إليه لـ «كل»، (استغنى) مبني تقديرًا على الفتح، فاعله «هو» المستقر، (عن الإضافة) الظرف لغو متعلق بـ «استغنى»، والجملة صفة اسم، أي: كل اسم تام بأحد الأشياء الأربعة التي هي: التنوين، ونون التثنية^(٨)، وشبه الجمع، والإضافة، واقتضى^(٩) لإبهامه^(١٠) المستقر بحسب أصل الوضع شيئًا يرفعه، ويبين الجنس؛ لأنه إذا كان كذلك يشبه الفعل المتعدي التام بالمرفوع، المقتضي بعده لشيء آخر، فكما أن الفعل المتعدي ينصب ذلك الشيء، بعد تمامه،

(١) من ج وهو الأنسب وفي البقية ظرف المضاف.

(٢) أ: (الواو) بدلا من أو.

(٣) ج: لأن ولا يستقيم به المعنى.

(٤) أ: وأما «من» و «في».

(٥) في الأصل ب، أ: فانتها (من سهو النسخ).

(٦) أ: (الواو) بدلا من أو.

(٧) من سائر النسخ: وفي الأصل: شبه التثنية، والصواب: هو الأول.

(٨) اقتضى: فاعله مستتر يعود إلى «كل».

(٩) ج: الإبهام، وحينئذ، يكون الإبهام فاعلا للفعل: اقتضى.

كذلك هذه الأسماء التامة بالمذكورات تنصب الأمر [الآخر]^(١) الذي اقتضته^(٢) لبيان الجنس، (نحو عندي) مخصص بالإضافة إلى الياء، منصوب تقديرًا^(٣) بتقدير «في»، متعلق بفعل عام أو اسم فاعله، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي مرفوع المحل خير المبتدأ، قديم للاختصاص، والياء مجرور المحل مضاف إليه، له، (راقود) مفرد نكرة، مخصصة بالتقديم، مرفوع لفظا مبتدأ، (خلا) مفرد نكرة منصوبة بأنه تمييز لـ«راقود»، والعامل^(٤) عامل قياسي هو المميز، فإن «راقود» قد تم بالتونين المانع عن الإضافة ما بقيت فيه، ولإبهامه الوضعي^(٥) يحتمل أجناس المكيلات^(٦)، فاقترض ما بينه فنصبه، كما أن ضاربا ممتنع عن الإضافة، ما دامت فيه التونين، ويقتضي المفعول وينصبه، (ومنوان) تثنية منأ، قلبت ألفه واوا في التثنية، وهو لغة في «من» بتشديد النون، وتثنيته: منان، الواو: عاطفة، منوان: مثني نكرة، رفعه بالألف، مبتدأ محذوف الخبر، وهو «عندي» المقدر مقدما، ليفيد التخصيص، (سما) منصوب//^(٧) على أنه تمييز^(٨) لـ«منوان»، والعامل هو عامل قياسي، وهو المميز، والجملة مجرور المحل عطف على جملة^(٩) «عندي راقود...»، مضاف إليها لنحو، مثال للقام بنون التثنية من الموزونات^(١٠)، (وقفيزان) مرفوع بالألف مبتدأ خبره «عندي» المقدر^(١١) مقدما أيضا، (يرا) منصوب تمييز لـ«وقفيزان»، والعامل قياسي، هو المميز، والجملة أيضا مجرور المحل عطف على جملة «راقود...»، وهذا أيضا من التام

(١) من أ، ج، د.

(٢) أ: يقتضيه.

(٣) ج: تقديرا منصوب.

(٤) أ: والعامل فيه.

(٥) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: وإبهام الوضع.

(٦) أ: المكيلات.

(٧) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: التمييز.

(٨) ج: الحملة.

(٩) ج: الموزونات، (تحريف).

(١٠) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: مقدر.

بنون التثنية. لكن من الكليات^(١). وهذا أيضا يشبهان به «ضاربان»^(٢). من حيث الامتناع عن الإضافة بالنون. واقتضاء المنسوب^(٣). (وعشرون) مثال التام يشبه^(٤) نون^(٥) الجمع. رفعه بالواو. مبتدأ خبره «عندي» المقدر مقدما للتخصيص أيضا، (درهما): منصوب تمييز له والعامل قياسي. وهو: عشرون المحتمل لأجناس المعدودات، والجملة مجرور المحل. عطف على الجملة^(٦) أيضا. فيشبه «ضاربون» في الامتناع عن الإضافة للنون والاقتضاء. (وملؤه) مضاف إلى الهاء^(٧)، مرفوع لفظا بأنه^(٨) مبتدأ خبره «عندي» المحذوف المقدر مقدما أو^(٩) مؤخرا. لأن المبتدأ معرفة لا من حيث الجنس (عسلا) تميز ببين جنس المالي. وعامله قياسي. وهو ملؤه. مثال تام بالإضافة. محتملا لأجناس القياسات والجملة أيضا. عطف على جملة «راقود» وهو: أيضا مشابه بمعطيه درهما. في امتناع إضافة أخرى: واقتضاء المنسوب^(١٠). وجموع ما يتم به الاسم هو هذه الأربعة. ومعنى تمام الاسم بها: أن الاسم مع كبر واحد منها يستغني ويمتنع عن الإضافة ما دام فيه. فإذا لم يحتج الاسم إلى الإضافة فقد تم.

واعلم أن صيغ الأعداد المعدودة من العوامل القياسية، هي^(١١): صيغ^(١٢) المقود من «عشرون»، و «ثلاثون»، و «أربعون»، إلى «تسعون». منفردا، وما عددنا من السماعية في النوع الثامن، هي: صيغ الأعداد المركبة، فلا تنافي. ويرد على ما هنا: أن النوع الثامن

(١) انكبات.

(٢) ضاربان (بغير الباء).

(٣) ج: المنسوب (تحريف).

(٤) ساقط عن أ.

(٥) أ: بنون.

(٦) ج: جملة «راقود».

(٧) د: إنشأ.

(٨) د: لأنه.

(٩) أ: أو ما مؤخرا.

(١٠) ج: المنسوب (تحريف).

(١١) ج: هي التي.

(١٢) ساقطة عن أ.

أسماء تامة أيضا/ ^(١) بالتونين المقدر، لما قيل: إن كل تنوين لم تسقط بالإضافة، واللام تكون مقدرة، فـ«أحد عشر»، مثلا منون تقديرا، وكذا أحد وعشرون تام بالتونين المقدر، إذ التام بالتونين هو: «عشرون» وحده، وأما مجموع المركب فالنون لاحق قبله بالجزء، فلا يتم ما وجد بعد لحوقه، فيكون المجموع تاما بتقدير التنوين، وكذا: «كأي» التنوين لاحق بـ«أي»، لا بالمجموع، فالتمم له هو المقدر لا المذكور، وكذا كم، وكذا، لكن ذكر في كذا: أنه لما دخله الكاف صار كالاسم المضاف التام بالإضافة، فينصب ما بعده، وأنت ^(٢) تعلم: أن هذا يجري في ماعدا ^(٣) «كم»، لكن يستلزم أن يكون ^(٤) التركيب أيضا متمما، مع أنهم حصروه في أربعة، إلا أن يقال ^(٥) الحصر للمتمم أصالة، وبعد تمامها كما علمت مقتضية أيضا للإبهام ^(٦) الوضعي ^(٧) لاسم آخر، فاندرجت تحت القاعدة، وهي: قولنا ^(٨) «كل اسم تام بما ذكرنا وكان مبهما مقتضيا لاسم آخر ينصب ذاك الاسم»، مع أنهم عدوها من السماعية، ويمكن أن يجاب: بأن المراد بالتام في القاعدة هو التام الكامل الذي يكمل ^(٩) شبيهه بالفعل التام بالفاعل وأما عداه فإعماله بسماع عمله، وإنما يتم ذلك الكمال، إذ أقسام المتمم مقام الفاعل لفظا، أي: يكون المتمم ملفوظا مذكورا بعد الاسم التام، ليكون مقام الفاعل من الفعل، والمعدوبات من السماعية ليس كذلك، كما علمت، وأيضا إذا لم يكن المتمم مذكورا فيها، لا يعلم أنهم اعتبروا تمام الاسم حتى ينصب به بمجرد الاندراج تحت القاعدة أم لا، ثم بعد سماع النصب بها يعلم أنهم اعتبروها تامة، فيكون نصبا ^(٩) موقوفا على

(١) د: فانت.

(٢) من د فقط، وفي سائر النسخ: عدي، وهو غير وارد.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ج: الإبهام.

(٦) أ: الوضع، ولا يستقيم به المعنى.

(٧) من سائر النسخ، وفي الأصل: قولان (ولا يستقيم).

(٨) ج: كمل.

(٩) أ، ج: نصبها.

السمع. لكن فيه أن كونها تامة يعلم من أن كل تنوين لم تسقط بالإضافة أو الالام.
إستلذه، فإن هذا^(١) أيضا جديد، كان مرهونا بهذا الوقت.

هل هذه
 فماذا تعربه ؟



الاستاذ
 د. فهد بن محمد بن
 د. الهادي بن محمد بن

^(١) من سائر النسخ، ومن الأصل هذه ولا يستقيم به المعنى.

﴿ المعنوية عدنان ﴾

(والمعنوية منها) صفة المبتدأ، (عدنان) خبره^(١)، والجملة معطوفة على «فالفظية على ضربين»، // ^(٢) جزء الشرط، لا محل لها، لأننا قدرنا الشرط هناك بـ «إذا»، دون أن نكررها أيضا، لما ذكرنا في القياسية^(٣).

(العامل) مرفوع بدل من «عدنان» بتقديم العطف، أو خبر محذوف، أو خبره محذوف، أي: منها^(٤)، أو منصوب بـ «أعني»، (في المبتدأ) متعلق بالعامل، (والخبر) عطف على المبتدأ، (وهو) أي: ذلك العامل الواحد، (كونه) أي: كون الاسم^(٥)، مضاف إلى الهاء خبر «هو»، والهاء مجرور المحل مضاف إليه له، مرفوع معنى محلا^(٦)، بأنه فاعله، إن جعلناه تاما، واسمه إن جعلناه ناقصا، (مبتدأ) منصوب حال من الهاء على الأول، وخبر «كون» على الثاني، وفيه ضمير الهاء عليها^(٧)، (وخبر) عطف على مبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر ابتدائية لا محل لها، [من الإعراب]^(٨)، أي: كون الاسم مبتدأ في المبتدأ، وكونه خبرا في الخبر، وهما راجعان إلى أمر واحد، هو المعتبر عاملا فيهما، وهو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، أي الإسناد العام الشامل للإسناد إليه، كما في قسم من المبتدأ والإسناد به كما في الخبر، والقسم الثاني من المبتدأ، وذلك الابتداء والتجرد - لكونه يقتضي مسندا - رافع للخبر وقسم من المبتدأ، ومسندا إليه رافع للقسم

(١) أ: خبر.

(٢) في من (٢٣١)

(٣) د: منهما.

(٤) أ: اسم.

(٥) ساقطة من أ.

(٦) ج، د: عليهما، (أي على التقديرين، أي كونه حالا عن البناء، أو خبر الكون. وأما الشارح فقد أعاد الضمير في عليها إلى كونه حالا فقط).

(٧) من أ، ج.

كانت

الآخر منه. فيكون عاملهما واحداً. والا لكانت العوامل النعنية ثلاثة عند الشيخ^(٨) لا اثنين. (نحو) مخصص بالإضافة. (زيد) مبتدأ، عامله: الابتداء، (منطلق) خبر، عامله الابتداء أيضاً. والجملة أيضاً مؤولة مضاف إليها. (والعامل) عطف على العامل السابق عطف مفرد أو جملة، (في الفعل) متعلق به^(٩) (المضارع) صفة الفعل، وكون عامله معنوية إذا لم يدخله الجوازم والنواصب، كما أنه في المبتدأ والخبر مقيد بعدم دخول النواصب، (وهو) أي العامل. مبتدأ (وقوعه) أي المضارع خبر المبتدأ مضاف إلى الفاعل، (موقع) اسم مكان منصوب بتقدير «في»، (مفعول فيه لـ«وقوع»)، (الاسم) مضاف إليه لـ«موقع»، مسندا إليه، أو مسندا به، (نحو) مضاف إلى ما بعده، (زيد) مبتدأ، (يضرب) مع فاعله خبره^(١٠) /^(١١) (ويضرب) فعل، (زيد) فاعله، والجملة مجرور المحل، عطف على «زيد يضرب»، (في موضع)، (الظرف لغو، متعلق بمعنى القول المفهوم من التمثيل، (زيد) مبتدأ (ضارب) خبر زيد، والجملة مؤولة مضاف إليها^(١٢) لـ«موضع»، والمراد وقوعه موقعا يصح وقوع الاسم فيه، فمعنى «في موضع الخ» أي: في موضع يصح وقوع «زيد ضارب» فيه، فعلى هذا لا يلزم أن يكون الأصل الجملة الاسمية التي خبرها الاسم، حتى يكون الموضع موضعها. فـ«يضرب» في المثال الأول واقع موقع الاسم الذي هو^(١٣) اسم فاعله^(١٤)، وكذا كل مضارع أسند مع فاعله إلى ما قبله، وفي الثاني موقع الجامد الذي هو فاعله^(١٥)، وكذا كل مضارع وقع في ابتداء الكلام، وقيل عامله معنوي، وهو^(١٦) التجرد، وهو^(١٧) غير الوقوع، وقيل: حرف المضارعة، وهو ضعيف، لضعف كون الجزء عامل الكل، وأما الإيراد بأن بعضاً من

(*) في الأصل (كانت) والعوامل النعنية ثلاثة. (٨)

ج: عند الشيخ ثلاثة.

(٩) ساقطة من ب، د.

(١٠) أ، د: خبر.

(١١) من ج، والبقية: إليها، والأول أول.

(١٢) ساقطة من ج.

(١٣) أ، ج: فاعل.

(١٤) ج: فاعل.

(١٥) ج: فاعل.

(١٦) ج: هو.

الأفعال المضارعة لا يصح وقوع الاسم موقعها، فتعلم جوابه في شروح الكافية إن شاء الله تعالى^(١٧).

اللهم أنفع^(١٨) يد ذوي^(١٩) المرغبات، واحفظني به شرور^(٢٠) الحياة والممات؛ واجعله آخذًا بيدي على الصراط؛ وصل وسلم على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين^(٢١).



(١٧) وهي النهاية التي انتهت فيها النسخة (أ) إذ لا تجد بعدها إلا العبارة التالية: «تست في سنة ١٣٣٠») ويحتمل أن يكون التاريخ ١٢٢٠ ينظر تاريخ النسخ في وصف المخطوطة (أ). في ص (٦٩) من هذا البحث

(١٨) ب: انتفعني، ج: انتعنا.

(١٩) ج: وذوي.

(٢٠) ج: شرور (تحريف).

(٢١) هي النهاية الموجودة في النسخ: الأصل، ب، ج، د وأما (هـ) فهي ساقطة النهاية بما يمثل ثلث المؤلف، أي من بدايات الفروع الثامن إلى نهاية الكتاب كما أشرنا.

فهارس الشواهد

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الشواهد الشعرية.

٤- فهرس أقوال العرب.

فهرس الآيات القرآنية :

- | الشاهد | الصفحة |
|---|--------|
| ١- ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، (الحشر ٢٤) ، _____ ١٠٣ | |
| شاهد على جميع السموات دون الأرض؛ لأن السموات تختلف عن بعضها، دون الأرضين. | |
| ٢- ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَيْنِ﴾ ، (الطلاق ١٢) ، لإثبات أن الأرضين سبع كالسموات. _____ ١٠٣ | |
| ٣- ﴿وَبَلِّ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لَمْزَةً﴾ الذي جمع مالا وعدده ﴿ثَلَاثٌ﴾ ، (الهمزة ٢٠١) ، _____ ١٠٤ | |
| لقطع الصفة عن الوصف. | |
| ٤- ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ، (الأحزاب ٥٦) ، _____ ١٠٤ | |
| أريد بالصلاة معنيان مختلفان، بإطلاق واحد. | |
| ٥- ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ﴾ ، (المائدة ٩٠) ، _____ ١٠٥ | |
| (رجس): بمعنى النجس بالنسبة إلى الخمر، وبمعنى المحرم بالنسبة إلى غيره. | |
| ٦- ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ، (الواقعة ٨٨) ، _____ ١١٦ | |
| أي: أما البتة إن كان . . . الخ؛ لأن (أما) يجب أن يأتي بعدها اسم. | |
| ٧- ﴿فَبُظْلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ ، (النساء ١٥٩) ، الباء للسببية. _____ ١٢٧ | |
| ٨- ﴿وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ، (البقرة ١٩٥) ، _____ ١٢٨ | |
| الباء: زائدة على المفعول، والوارد بالأيدي الأنفس. | |
| ٩- ﴿وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، (يونس ٢٩) ، (الرعد ٤٣) ، (الإسراء ٩٦) ، _____ ١٢٩ | |
| (الفتح ٢٨) ، زيادة إنباء عنى الفاعل. | |
| ١٠- ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ، (الحج ٣٠) . (من): بيانية. _____ ١٣٢ | |
| ١١- ﴿وَإِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ، (الجمعة ٩) ، (من): بمعنى في. _____ ١٣٣ | |
| ١٢- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ، (المائدة ٦) ، (إلى) بمعنى (مع). _____ ١٣٤ | |
| ١٣- ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ، (المائدة ٦) ، _____ ١٣٥ | |
| دليل على أن جملة (فاغسلوا وجوهكم): جملة للجزاء. | |
| ١٤- ﴿وَلَا صَلْبِيَكُمْ فِي جَنْبَيْ النَّخْلِ﴾ ، (طه ٧١) ، (في) بمعنى (على). _____ ١٣٦ | |

الصفحة

الشاهد

- ١٥- ﴿رَدَفَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ، (النمل ٧٢) ، انلاء زائدة. ١٣٩
- ١٦- ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ ، ١٤٢
- (الأحقاف ١١) ، (اللام) بمعنى (عن).
- ١٧- ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ، (القصص ٨) ، ١٤٢
- اللام: لام العاقبة والمآل.
- ١٨- ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ، (يوسف ٤٣) ، ١٤٢
- اللام لتقوية العامل؛ تضعفه بتقديم العمول عليه.
- ١٩- ﴿بَصَدَقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ ، (البقرة ٩١) ، ١٤٣
- اللام لتقوية العامل، حتى لو لم يقدم العمول عليه.
- ٢٠- ﴿رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، (الحجر ٢) ، ١٤٤
- (ربما) يدخل على الماضي، وهنا دخل على المضارع؛ لأنه محقق الوقوع كالماضي.
- ٢١- ﴿إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ ، (القصص ٤) ، (علا) فعل وليس بحرف. ١٤٦
- ٢٢- ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ ، (التوبة ١١٤) ، ١٤٨
- (عن) للتعليل بمعنى (أجل).
- ٢٣- ﴿لِتَرْكِبَنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ ، (الانشقاق) ، (عن) بمعنى (بعد). ١٤٨
- ٢٤- ﴿وَإِذْ كَرَّدَ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ ، (البقرة ١٩٨) ، الكاف لتعليل، أي لأجل هدايتكم. ١٤٩
- ٢٥- ﴿وَيَ كَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ﴾ ، (القصص ٨٢) ، ١٤٩
- الكاف لتعليل، أي: اعجب لأجل أن لا يفلح... الخ.
- ٢٦- ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، (المؤمنون ٤٥) ، (الراجع: أن (ما) لا يكف (عن) عن العمل. ١٤٩
- ٢٧- ﴿بِمَا رَحِمَةً﴾ ، (آل عمران ١٥٩) ، (الراجع: أن (ما) لا يكف (عن) العمل. ١٤٩
- ٢٨- ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ...﴾ ، (نوح ٢٥) ، ١٤٩
- (من) لا يكف (عن) العمل. عنى النون الراجع.

الصفحة

الشاهد

- ٢٩- ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ . (النيل ٢٠١) . _____ ١٥٣
مثال نروان القسم المتكرر.
- ٣٠- ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ . (يوسف ٣١) ، (حاش) اسم بمعنى التبرئة . _____ ١٥٣
- ٣١- ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ . (النساء ١٠٦) . _____ ١٥٨
(إن) انكسورة للتعليل.
- ٣٢- ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ . (الشعراء ١٢٩) . _____ ١٦١
(لعل) في هذه الآية - فقط - تنبيهية.
- ٣٣- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ ، (حم فصلت ٤١) . _____ ١٦١
خير (إن) محذوف . أي: يجازون بكفرهم.
- ٣٤- ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ . (الصاد ٣) . المحذوف وجوبا اسم (لآت) غائبا . _____ ١٦٣
- ٣٥- ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ . (الشرح ٧) . يؤيد نصب عين (تنصب) . _____ ١٦٥
- ٣٦- ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا﴾ ، (يونس ٩٨) ، _____ ١٦٨
(إلا) بمعنى (لكن) . وخبره: (كشفتنا).
- ٣٧- ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ﴾ ﴿إِلَّا تَذَكُّرًا﴾ ، (طه ٣٠٢) . _____ ١٦٨
(إلا) بمعنى (بل).
- ٣٨- ﴿لَا يَخَافُ لَدِيَ الْمُرْسَلُونَ﴾ ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حَسَنًا بِسَوْءٍ﴾ ، _____ ١٦٨
(النمل ١١٠: ١١١) . (إلا) بمعنى (أو) انعطف.
- ٣٩- ﴿فَلَنْ أَرْجِعَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ ، (يوسف ١٠) . _____ ١٧٤
دليل على أن (لن) ليس تنبيها.
- ٤٠- ﴿لَكِي لَا تَأْسَوْا...﴾ ، (الحديد ٢٣) ، _____ ١٧٥
(كي) بمعنى (أن) انصدية، لا للتعليل.
- ٤١- ﴿وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ عَلَىٰ الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ، (النور ٣٣) . _____ ١٧٨
يكون الطلب في الجزاء أحيانا أعم من ربطه بالشرط، أو عدم ربطه
أي: إن النهي المذكور مقصود، أردن التحصن أم لا.

الصفحة

الشاهد

- ٤٢- ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾. (الطارق ٤). (ثنا) بمعنى (إلا). ١٨٠
- ٤٣- ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾. (التوبة ٧). (مما): زمانية شرطية. ١٨٤
- ٤٤- ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. (التوبة ٤٠). ١٨٧
- إذا جرد (إذ ما) عن (ما) يكون ظرفا.
- ٤٥- ﴿وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾. ١٨٧
- (الكهف ١٦)، يدخل (الفاء) على جزاء (إذ)، إن لم يكن ماضيا.
- ٤٦- ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾. (الأعراف ٨٦). ١٨٨
- (إذ) في محل النصب مفعول به بمعنى (زمان).
- ٤٧- ﴿وَإِذْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾. (الأحقاف ٢١). ١٨٨
- (إذ) مضاف إلى ما بعده، وهو مع انضاف إليه، منصوب المحل بدل من المفعول به (أخا).
- ٤٨- ﴿وَإِذْ قَتَلَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا...﴾. ١٨٨
- (البقرة ٣٠)، يكون (إذ) اسما منصوب المحل مفعولا به، أو ظرفا مستملا استعمال الشرط.
- ٤٩- ﴿مُخَلَّفٌ وَعِدَّةٌ رَسُولٌ﴾. (إبراهيم ٤٧). ١٩٣
- (مخلف) مضاف إلى (رسول) مع وجود الفاصل، على رأي.
- ٥٠- ﴿فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾. (الأعراف ١٤٣). ١٩٥
- لم تأت شاعدا على شيء، بل ذكرها الشارح مقبضا، فاصدا بها انصيحة.
- ٥١- ﴿إِنْ رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. (الأعراف ٥٥). ١٩٨
- اكتسب انضاف التذكير من المخاف إليه.
- ٥٢- ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾. (الشورى ١٧). ١٩٨
- (قريب): يتساوى فيه المذكر والمؤنث إذا قصد به قرب الزمان أو المكان.
- وأما إذا قصد به قرب القرابة فلا.
- ٥٣- ﴿أَمْهَلِكُمْ رُويْدًا﴾. (الطارق ١٧). (رويْد) صفة لمصدر محذوف. ٢٠٠

- الشاهد الصفحة
- ٥٤- ﴿هَؤُلَاءِ اقْرَأُوا كِتَابِيهِ﴾ ، (الحاقة ١٩) ، _____ ٢٠١
- (هَؤُلَاءِ: يستعمل لجمع ، وهو اسم فعل بمعنى: خذوا).
- ٥٥- ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ ، (البقرة ١١١) ، (هَاتُوا) يستعمل للجمع. _____ ٢٠١
- ٥٦- ﴿قُلْ هَلْ مَسَّ شِيعَتِكُمْ﴾ ، (الأنعام ١٥٠) ، (هَلْ) بمعنى: احقرؤا. _____ ٢٠٣
- ٥٧- ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا...﴾ . (الأحزاب ١٨) ، (هَلُم) ، أي: اقبل. _____ ٢٠٣
- ٥٨- ﴿هَيْبَاتُ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ، (المؤمنون ٣٦) ، _____ ٢٠٣
- دخل اللام على فاعل هيبات. أو فاعله محذوف، أي: هيبات الإخراج الوعود.
- ٥٩- ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ، (هود ١٠٨) ، _____ ٢١٢
- (دام) هنا فعل تام بمعنى (بقيت).
- ٦٠- ﴿وَكَذَلِكَ كَذَّبْنَا لِيُوسُفَ﴾ ، (يوسف ٧٦) . _____ ٢١٦
- (كذبنا) هنا فعل تام بمعنى (أردنا).
- ٦١- ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ ، (طه ١٥) ، (أكاد) هنا فعل تام بمعنى (أريد). _____ ٢١٧
- ٦٢- ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ ، (الكهف ٧٨) . _____ ٢١٧
- (يريد) هنا فعل ناقص بمعنى (يكاد).
- ٦٣- ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ ، (الصاد ٣٣) ، حذف النخبر، وترك المصدر دليلاً عليه. _____ ٢١٧
- ٦٤- ﴿الْقَارِعَةُ﴾ ، (القارعة ٢٠١) ، _____ ٢٢٠
- وضع الظاهر، موقع النخبر.
- ٦٥- ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ ، (البقرة ٤٦) ، _____ ٢٢٣
- جملة (أنهم...) الخ وقعت موقع المفعولين.
- ٦٦- ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ، (المنافقون ١) ، _____ ٢٢٣
- كسرت همزة (إن) لوجود اللام على خبرها، ولا فهي تفتح لفظاً بعد (يعلم) من أفعال التثنية.
- ٦٧- ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يَمُوتُوا﴾ ، (التغابن ٧) ، _____ ٢٢٧
- (زعم) هنا فعل تام بمعنى (قال).

- | الصفحة | الشاهد |
|--------|--|
| ٢٢٨ | ٦٨- ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾. (الزخرف ١٨)، |
| | (جعل) هنا فعل ناقص بمعنى (زعم). |
| ٢٢٨ | ٦٩- ﴿سمعنا قتي يذكرهم﴾، (الأنبياء ٦٠)، |
| | (سمع) هنا فعل ناقص بمعنى (علم). |
| ٢٣٣ | ٧٠- ﴿لا يبتغون عنها حولا﴾. (الكهف ١٠٩)، |
| | (عنها) متعلق بـ(حولا) عند من يجيز عمل اسم الصدر كالصدر. |
| ٢٣٤ | ٧١- ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾، (مريم ٣١)، |
| | (ما دمت) في تأويل الصدر، ظرف منصوب بـ(الصلاة) أو (الزكاة). |



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

الصفحة

الشاهد

١- { ما شكر الله من لم يحمد } ، _____ ١٠٣

الحمد لا يكون إلا باللسان، والشكر يكون باللسان وغيره، والشكر
باللسان أفضل، بدليل هذا الحديث.

٢- { وإذا ذكر الصالحون فحيها بعمر } ، _____ ٢٠١

(حيها) يتمدى بـ (الهاء) كما يتمدى بـ (على).

٣- { نهى أن يبال في الماء الدائم } ، _____ ٢١٢

الدائم، أي: الساكن، أي أن (دام) يكون تاما بمعنى (سكن).



الشاهد

رفع الوجود عنها في النص من التبيين ()

الخفاف، وكذا حورية، والـ *شعاع*، إلا في النكر.

الصفحة

الشاهد

قافية العين

- ٨- (كم في بني سعد بن بكر سيد *** ضخم) الدسيعة ما جد نفاع، _____ ١٩٣
(كم) مضاف إلى (سيد) مع وجود الفاصل.

قافية اللام

- ٩- (ألا أبلى ليلى وقولا لها هلا) *** فقد ركبت أمرا أغر محجلاً، _____ ٢٠١
(هلا) من أسماء الأفعال بمعنى أقبل.

قافية الميم

- ١٠- (ألا يا نخلة من ذات عرق) *** عليك ورحمة الله السلام، _____ ١٦٩
حرف النداء لطلب التوجه، حقيقة، مثل: يا رجلاً، أو حكماً، مثل: يا نخلة.
- ١١- (أمن تذكر جيران يذي سلم) *** مزجت دمعاً جرى من مقلة بدم، _____ ١٣٤
(من) للتعليل .

فهرس أقوال العرب :

الصفحة

الشاهد

- (من ثاني أصاب أو كاد، ومن عجل اخطأ أو كاد)، _____ ٢١٧
خبر كاد محذوف، أي كاذ يصيب . و كاذ يخطئ.



مصادر البحث ومراجعته:

١- المصحف الشريف.....ف.

(أ)

- ٢- الآثار الخطية في المكتبة القادرية : د. عماد عبد السلام ، ط١ مط المعارف ، بغداد ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣- الأحكام في أصول الأحكام : ابن حزم الظاهري ، ت ٤٥٦هـ ، مط العاصمة بالقاهرة (لا.ت).
- ٤- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، ت ٣٦٨هـ ، تح د. محمد إبراهيم الينا ، مصر ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٥- أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث : المستر ستيفن هيمسلي لونكريك ، ترجمة جعفر الخياط. ط٦. مط أركان بغداد ، ١٩٨٥م.
- ٦- أسرار البلاغة : الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ت ٤٧١هـ : تح ريتز ، إستانبول ١٩٥٤م.
- ٧- الأصمعيات : للأصمعي ، تح أحمد شاكر ، ود. عبد السلام هارون. مط دار المعارف - مصر ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٨- أصول أسماء المدن والمواقع العراقية : جمال بابان - ط١ ، مط المجمع العلمي الكردي - بغداد ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٩- الإعلام : خير الدين الزركلي ، ط٤ ، مط دار العلوم للملايين - بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ١٠ - أنباء الرواة على أنباء النحاة: الوزير جمال الدين أبي الحسن - علي بن يوسف القفطي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. مط دار الكتب المصرية. ١٣٦٩هـ - ١٩٥٥م.
- ١١ - إيضاح المكنون: في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا، ت ١٣٣٩هـ: أستانبول ١٩٤٥م.

(ب)

- ١٢ - البحث و المكتبة (قسم تحقيق النصوص): للدكتور حاتم الضامن، ١٩٨٨م.
- ١٣ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ١، ج ٢: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الحلبي. بمصر، ١٦٩٥م.
- ١٤ - بردة المديح: شرف الدين أبي عبد الله محمد البوصيري، المكتبة الثقافية - بيروت لبنان (لا.ت).
- ١٥ - بهجة المجالس: ابن عبد البر القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تح: محمد موسى الخولي - مصر (لا.ت).

(ت)

- ١٦ - تاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، دار الحكمة. دمشق.
- ١٧ - تاريخ الأدب العربي: د. عمر فروخ، دار الملايين ١٣٩٩هـ - ١٩٨١م.
- ١٨ - تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦م. ترجمة عبد الحليم النجار. القاهرة ١٩٥٩م.
- ١٩ - تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة. ج ٢: د. أحمد سعيد سنيان. مصر (لا.ت).
- ٢٠ - تاريخ بغداد: سليمان بك لطفى. ترجمة موسى كاظم نورس. مط المعارف. بغداد

- ٢١- تأريخ جرجان: أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان: حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، ت ٤٢٧هـ، حيدر آباد ١٣٦٩م.
- ٢٢- تأريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد بك ط، مط محمد أفندي بحوش قدم لمصر المحمية ١٣١٤هـ - ١٨٩٦م.
- ٢٣- تأريخ السليمانية وأبحاثها: محمد أمين زكي بك، ترجمه من الكردية محمد جميل الـ(رورباني)، مط شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- ٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحد. محمد الفكيكي، ط ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٥- التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، ت ٩٠٥هـ: البابي الحلبي بمصر، (لا.ت).
- ٢٦- التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها: الشيخ محمد القزلاجيت، مط النجاح بغداد ١٣٥٦هـ.
- (ج)
- ٢٧- جبهة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت ٣٩٥هـ، تحد أبي الفضل وقطامش مصر ١٩٦٤م.
- ٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ، تحد. فخر الدين قباوة، ومحمد نذير فاضل، ط ١، حلب ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٢٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر القرشي، ت ٧٧٥هـ، حيدر آباد- الهند ١٣٣٢هـ.
- (ح)
- ٣٠- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـ مط السعادة ببصر ١٩٧٣م.

٥٥

٣١- الحيوان للجاحظ: تح عبد السلام هارون، مصطفى الجليبي بمصر.

(خ)

٣٢- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، بولاق ١٢٩٩هـ.

٣٣- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

(د)

٣٤- دائرة المعارف الإسلامية: عباس محمود، وأحمد شنتاوي، الترجمة العربية، مصر.

٣٥- داود باشا والي بغداد: عبد العزيز سليمان نوار، نشر دار الكتب العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٦- الدر المنثور في طبقات ربات الخدور: زينب بنت علي بن حسين ط١، مط الأميرية

ببولاق مصر المحمية ١٣١٢هـ.

٣٧- دلائل الإعجاز: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، تح محمود محمد شاكر، مط المدني

بمصر.

٧٩

٣٨- دول الإسلام: الذهبي، حيدر آباد، ١٣٦٤هـ.

٣٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: ابن فرحون إبراهيم بن علي، ت

٨٥٢هـ: تح د. محمد الأحمد أبو النور، القاهرة.

٤٠- ديوان أبي العتاهية: دار صادر- بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤١- ديوان امري، القيس: تح أبي الفضل، القاهرة ١٩٦٩م.

٤٢- ديوان تابط شرا: تح علي ذو الفقار شاكر، بيروت ١٩٨٤م.

(ر)

٤٣- رصف المباني، في شرح حررّف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢هـ،

تح أحمد محمد الخراط، دمشق ١٠٧٥م.

(ز)

- ٤٤- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. ت ٣٢٧هـ، تحد. حاتم صالح الضامن. بيروت، ١٩٧٩م
- ٤٥- زبدة التفسير من فتح القدير: محمد سليمان عبد الله الأشقر، ط ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(س)

- ٤٦- سلك الدرر: للمرادي، محمد خليل، ت ١٢٠٦هـ، بولاق ١٣٠١هـ.

(ش)

- ٤٧- شذرات الذهب: ابن عماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩هـ، مكتبة المقدسي بمصر ١٣٥٠هـ.
- ٤٨- شرح الرضي على الكافية: للشيخ الرضي الأسترباذي، عمل د. يوسف حسن عمر، قار يونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٩- شرح الشافية للرضي الأسترباذي، تحد محي الدين عبد الحميد وآخرين، مط حجازي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- ٥٠- شرح المفصل: ابن يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ، الطباعة المنبرية بمصر.
- ٥١- شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب النحوي. تحد بني نعلوان العليي، مط الآداب في النجف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٢- شعر الأحوص الأنصاري: د. عادل سليمان. مط الخانجي بمصر ١٩٩٠م.
- ٥٣- شعر النابغة الجعدي: المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤م.
- ٥٤- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: لطاش كبرى زاده. ت ٩٦٨هـ، ومعه المقدم المنظوم، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٥- الشيخ معروف النودمي: محمد الخال، مط دار التمدن - بغداد ١٣٨١هـ.

(ض)

- ٥٦- الضوء اللمع : لأهل القرن التاسع . ج ٥ : شمس الدين . محمد بن عبد الرحمن السخاوي . مكتبة القدس ١٣٥٣هـ

(ط)

- ٥٧- الطالع السعيد . الجامع لأسماء الفضلاء . والرياسة بأعلى الصعيد : الأذفوي . جعفر ابن تغلب ، ت ٧٤٨هـ ، تح سعد محمد حسن القاهرة ١٩٦٦م
- ٥٨- طبقات الشافعية : الأسنوي . جمال الدين عبد الرحيم ، ت ٧٧٢هـ . تح عبد الله انجيوري - بغداد ١٣٩٠هـ .
- ٥٩- طبقات المفسرين : الداودي . محمد بن علي ، ت ٩٤٥هـ . تح علي محمد عمر . القاهرة ١٩٧٢م .
- ٦٠- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي . محمد بن الحسن . ت ٣٧٩هـ ، تح أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - مصر ١٩٧٣ .

(ع)

- ٦١- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها : د . البدراوي زهران ، ط ٢ ، دار المعارف - القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٦٢- عبد القاهر الجرجاني : أحمد أحمد بدوي ، ط ٢ ، سلسلة أعلام العرب - ٨ - نشر مكتبة مصر - القاهرة (ل.ت) .
- ٦٣- العراق في التاريخ : مجموعة من الأساتذة . مط دار الحرية للطباعة - بغداد . ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٦٤- العراق الشمالي : د . شاكر خصباك ، ط ١ ، مط شفيق - بغداد ، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٣م
- ٦٥- المقد المنظوم بواقف الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية : لطاشكيري زاده . دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٦٦- تلمذاته في خدمة العلم والدين : الشيخ عبد الكريم المدرس ، ط ١ ، مط دار الحرية للطباعة - بغداد ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ٦٧- علماء ومدارس في أربيل: زبير بلال إسماعيل. مط الزهراء - الموصل. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(ف)

- ٦٨- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ. تح: البجاوي. وأبي الفضل، البابي الحلبي بمصر ١٩٧١م.
- ٦٩- فتح الرحمن لطالب آيات القرآن: ترتيب علمي زاده فيض الله ((الحسن)) المقدسي، المطبعة الأهلية - بيروت ١٣٢٣هـ.
- ٧٠- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ج ٨: سالم عبد الرزاق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٧١- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية في السليمانية ج ٢: محمود أحمد محمد، مط بغداد - شارع المتنبي ١٤٠٣هـ.
- ٧٢- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة - بغداد ج ٣: عبد الله الجبوري، مط العائني بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٧٣- الفهرست: ابن النديم: محمد ابن إسحاق، ت ٣٨٠هـ، تح رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
- ٧٤- الفوائد البهية في ترجمة الحنفية: للكنوي / مط السعادة مصر. ١٣٢٥هـ.
- ٧٥- الفوائد الضيائية (شرح الكافية): لعبد الرحمن بن أحمد بن نور الدين الجامي. ت ٨٩٨هـ، تح د. أسامة الرفاعي، بغداد ١٩٨٣م.
- ٧٦- فوات الوفیات: محمد بن شاکر بن أحمد الکتبی، ت ٧٦٤هـ، تح د. إحسان عباس، بیروت ١٩٨٧م.
- (ق)
- ٧٧- القاموس المحيط: للفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م.

الحرف

(ك)

- ٧٨- كافية ابن الحاجب / أستانبول ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٧٩- الكامل: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، ت ٢٨٦هـ، تح ركي مبارك، وأحمد شاکر، البابي الحلبي بمصر ١٩٣٦م - ١٩٣٧م.
- ٨٠- كتاب صيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، يولاق ١٣١٦هـ، ١٣١٧هـ.
- ٨١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ، إستانبول ١٩٤١م.

(ل)

- ٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء، ت ٦١٦هـ، تح د. عبد الإله بهان، ود. غازي طليعات، دمشق ١٩٩٥م.
- ٨٣- لسان العرب ج ١٣: الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور المصري / نار صادر، بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ٨٤- اللع في العربية: ابن جني، ت ٣٩٢هـ، تح فائز فارس الكويت (لا.ت).

(م)

- ٨٥- المجيد في القرآن المجيد ج ١: إبراهيم محمد الصفاقسي، ت ٧٤٢هـ، تح موسى محمد زين ط، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس ليبيا، ١٩٩٢هـ.
- ٨٦- المسند: أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ، القاهرة ١٣١٣هـ.
- ٨٧- المفصل: الزمخشري، مط: الحجازي، القاهرة.
- ٨٨- المقاصد النحوية: العيني، محمود أحمد، (ت ٨٥٥هـ) بهامش خزانة الأدب.
- ٨٩- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، تح نجاتي والنجار، وشبلي، القاهرة ١٩٥٥.

- ٩٠- معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب) : ياقوت بن عبد الله الحموي . ت ٦٢٦هـ . مط هندية . المرسكي . القاهرة ١٣٦٨هـ - ١٩٢٧ .
- ٩١- معجم البلدان : ياقوت الحموي : مط دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٧٤هـ .
- ٩٢- معجم الشواهد العربية : عبد السلام هارون ، الخانجي بمصر ١٩٧٢م .
- ٩٣- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، مكتبة الترقى بدمشق ، ١٣٧٦هـ - ١٩٧٥م .
- ٩٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة : الياس سركريس ، ت ١٩٣٢ ، القاهرة ١٩٢٨ .
- ٩٥- منثور الفوائد: أبو البركات الأنباري ، ت ٥٧٧هـ، تحد. حاتم صالح الضامن . بيروت ١٩٩٠م.
- ٩٦- منحة الجليل في شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢٠١، مط المختار الإسلامي - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٩٧- المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني، لتصرف الإمام أبي عثمان المازني ت ٢٤٨هـ، تحد: الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مط: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٩٨- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف دمشقية، طرابلس ١٩٧٨م.
- ٩٩- مواهب الرحمن في تفسير القرآن: للشيخ عبد الكريم محمد المدرس، ج ٧، ص ٥١٢، ط ١، مط: دار الحرية للطباعة - بغداد. ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م.
- ١٠٠- الموسوعة العربية الميسرة: دار القلم، ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. القاهرة: ١٩٦٥م.
- ١٠١- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: د. خديجة الحديثي - بغداد (لا.ت).

(ن)

- ١٠٢- نتائج الأفكار: في شرح إظهار الأسرار للشيخ مصطفى الأطه وي. دراسة وتحقيق إبراهيم سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا - ١٩٩٢م.
- ١٠٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي. تعليق محمد عبد العظيم الشناوي. ومحمد عبد الرحمن الكرني. ط ١. ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.
- ١٠٤- نزهة الألباء في طبقات الأدياء: الأنباري، تح: أبي الفضل، مصر. (لا.ت).
- ١٠٥- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري. ت ٦٠٦هـ، تح: طاهر الزاوي ومحمود الطناجي. البابي الحلبي ببصر - ١٩٦٣م.

(و)

- ١٠٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان. شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨٩هـ، تح: د. إحسان عباس دار الثقافة - بيروت (لا.ت).

(هـ)

- ١٠٧- هدية العارفين في أسماء المؤلفين. وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي. ت ١٣٣٩هـ، استنبول ١٩٦٤م.
- ١٠٨- همع الهوامع: للسيوطي، د. عبد المال سالم مكرم، وعبد السلام محمد. هارون. مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٠٨٧م.

المخطوطات :

- ١- مخطوطة بعنوان: المخطوطات العربية، ومناهج تحقيقها. أ. نبيلة عبد المنعم داود، (مجموعة محاضرات) (لا.ت)

مخطوطات دار صدام للمخطوطات ببغداد :

- ٢- المخطوطة المرقمة ٢١٩٠٢: حاشية للشارح علي حامد الشبخاني . في علم الوضع . على تأليف مجهول . تأريخ نسخها ١١٥٦هـ . ناسخها إسماعيل بن سيف الدين المشهور بالماويلي .
- ٣- حاشية وتعليق لأحمد بن حيدر بن أحمد الكردي ، على شرح عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الأسفراييني : على رسالة الاستعارة لأبي القاسم السمرقندي . تأريخ نسخها ١١١٣هـ ، وهي تحمل نفس الرقم السابق لحاشية الشارح (أي في نفس المجلد) وناسخها نفس ناسخها .
- ٤ - وبالإضافة إلى ما ذكر . فقد راجعت (٢٢) مخطوطة^(١) . تجد أرقامها أثناء قسم شروح العوامل وفي ثنايا البحث .

الرسائل الجامعية :

- ١- ابن آدم وجهوده النحوية : رشيد أحمد رشيد العماري ، رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة صلاح الدين ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- ٢- تاريخ الإمارة البابانية الكردية : عبد ربه سكران الوائلي ، رسالة ماجستير- كلية الآداب- جامعة القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٣- الجامع النحوي ، حياته ، آراؤه مع تحقيق كتابه الكشف : عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعدي- رسالة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- ٤- الشيخ خالد النقشبندي ومنهجه في التصوف : جواد فقي علي الجوم الحيدري ، رسالة دكتوراه- كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد- ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

^١ أي في دار صدام ، وهي أكثرها شروح للعوامل . وتبعد كتابة أرقامها تحت يدي سمينة سمعان الشريد :
 ٢٠٢٥٠ ، ٢٤٦٠٢ ، ٢١٣٥٦ ، ٢٦٤٨٢ ، ٢٤٨٣٠ ، ٢٤٧٤٥ ، ١٣٨٤ ، ٣٩١٤٣ ، ٢٤٨٠ ، ٢٧٧٢ ،
 ٢٠٧٦٦٣ ، ٢١٣٥٦ ، ٢٤١١٦ ، ٣٠٩٩٠ ، ١٨٤٥٣ ، ٥١٢٤٠ ، ٢٠٣٤١ ، ٢٨٧٧١ ، ٢٤٨١٠ ، ٣٥٤٠ ،
 ٨٢٧٧ (العوامل الكبرى) .

- ٥- محمد عبد الله الجلي وجهوده العلمية: جواد فقي علي الجوم الحيدري. رسالة ماجستير- كلية التربية- جامعة بغداد- ١٤١١هـ - ١٩٨٩م.
- ٦- منبج البحث النحوي عند الجرجاني: محمد كاظم البكاء. رسالة ماجستير- آداب اللغة العربية- كلية الآداب، جامعة بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ٧- مولانا خالد النقشبندي: خالد محمد عبد الله - رسالة ماجستير في الأدب العربي- جامعة الأزهر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٨- النودمي وجهوده النحوية: محمد صابر مصطفى - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة صلاح الدين ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

الدوريات :

- ١- الأستاذ الخال ومواصله المسيرة رغم ثقل السنين: مقابلي الصحفية. المنشورة. في جريدة العراق، في ١٤/١/١٩٨٥م، العدد ٢٧٢٣.
- ٢- تاريخ المعارف في كردستان: إبراهيم باجلان، مقال منشور في جريدة العراق في ١٥/١١/١٩٨١م.
- ٣- تأريخ وفاة العلامة ابن آدم الكردي: فائز الملا أبو بكر، مقال منشور في مجلة كاروان- المسيرة، العدد ٨٢ لسنة ١٩٩٠م.
- ٤- الحالة الدراسية والاجتماعية في مدارس كردستان الدينية: محمد الملا كريم، مقال منشور في مجلة التراث الشعبي، العدد الثاني السنة الأولى ١٩٦٨م.
- د- دراسة العلوم الإسلامية بين الكرد: مقال المنشور في جريدة العراق في ٢٤/٩/١٩٩٢م، العدد ٥٠٧٧.
- ٦- رسائل كاك أحمد الشيخ إلى ملا عمر الأربلي: إحسان رشاد مقتي، مقال منشور في مجلة كاروان - المسيرة، العدد ٢٤ أيلول ١٩٨٤م.
- ٧- الشيخ عبد الله الخرباني من خلال مخطوطات مكتبته: محمد علي القره داغي، بحث منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية ج ٣ في ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٨- الطلبة والمدرسون. أيام وزارة داود باشا: ظمياء عباس. بحث منشور، في مجلة معهد المخطوطات العربية. ج ٣. في ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

المقابلات الشخصية :

- ١- مقابلة مع فضيلة الشيخ عبد الكريم المدرس في ٢١/جمادى الأولى/١٤١٨ هـ - ٢٢/١٠/١٩٩٧ م.
- ٢- مقابلة مع الدكتور مصطفى الزلي في ٥/جمادى الأولى/١٤١٨ هـ - ٦/١٠/١٩٩٧ م.
- ٣- مقابلة مع فضيلة الشيخ محمد علي القره داغي في ٢٤/جمادى الأولى/١٤١٨ هـ - ٢٥/١٠/١٩٩٧ م.
- ٤- مقابلة مع مدير مطبعة جريدة العراق الأستاذ أحمد شبيب في ٢٦/جمادى الأولى/١٤١٨ هـ - ٢٧/١٠/١٩٩٧ م.

المصادر غير العربية :

الكردية:

- ١- ژیناوه ری زانایانی کورد له جیها. نی ئیسلامدا = سير علماء الكرد في العالم الإسلامي: محمد صالح الإبراهيمي (المتخلص بشمول) ج ١. مط مهاباد، طهران ١٣٤٤ الإيراني.
- ٢- ده قه کانی ئە ده بی کوردی = نصوص الأدب الكردي: علاء الدين السجادي. مط المجمع العلمي الكردي - بغداد ١٩٨٣ م.
- ٣- کورد له مێژوی ده راوسیکا نیدا = الكرد في تاريخ جيرانه: أولياء چلبی. إعداد وترجمة سعيد ناکام، مط المجمع العلمي الكردي بغداد ١٩٧٩ م.
- ٤- کورد واری = حیاة الأكراد: علاء الدين السجادي، مط المعارف - بغداد ١٣٩٤ هـ.
- ٥- مێژووی ئە ده بی کوردی = تاريخ الأدب الكردي: علاء الدين السجادي، ط ٢، مط المعارف بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

- ٦- مَيرووی ته رده لان = تاریخ آردلان: مستوره الكردستاني. ترجمتها من الفارسية.
د. حسن الجاف: وشكور مصطفى. مط دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٩ م.
٧- يادی مه ردان = تذكار الرجال: للشيخ عبد الكريم اندرس. مط: المجمع العلمي
العراقي - الهيئة الكردية. ج ١ ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م، ج ٢ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

الدوريات:

- ٨- مقال دوري واحد بعنوان:
بايه خداني بابا نيد كان به زا نياري وروشنبري = عناية البابانيين بالعلم
والثقافة: محمود أحمد محمد، مقال منشور في مجلة: روشنبري نو، = المثقف
الجديد. العدد ١٠٢ سنة ١٩٨٤ م.

الفارسية:

- ١- جغرافياي نظامي ايران، كردستان = الجغرافيا النظامية لإيران كردستان:
سرتيب علي رزم ثارا، طهران ١٣٢٠ الايراني.
٢- دائرة المعارف: اشراف غلام حسين مصاحب، ١٣٤٥ الايراني.
٣- فرهنگ معين - معجم معين: محمد معين، طهران ١٣٤٥ الايراني
٤- فرهنگ عميد - معجم عميد: لابي الحسن العميد ١٣٤٦ الايراني.

التركية:

- عثمانلي مؤلفري = المؤلفون العثمانيون - استانبول.



I have taken into consideration the scientific life of the explanator time with its peculiarities and also have mentioned the different factors concerning the Kurd's passion to Islam.

Chapter three shows the extent I could reach in the explanator's life, his works, his approach to the style of explanation and parsing, his sources, his grammar approach, his critics and examples and others.

In chapter four I could present the analyzed (investigated) manuscript and its importance. I also mentioned the common descriptions of the six manuscripts I have taken under investigation, then have described each manuscript separately, its importance and characteristics. I also have mentioned in several points my approach in investigation followed by a section for pictures including the first page and the last page pictures for each manuscript, to be followed by investigation section which consists of the text and explanation through 13 types in order to reveal the 100 one hundred articles in the arabic grammar.



Research Resume

With God's help, I have successively completed the study and investigation in the manuscript:

[Jurjani's elaboration By Sheikh Ali Hamid Al- Sheikhani- died 1152 H in explanation of the articles in arabic grammar by Sheikh Abdul Qahir Al- Jurjani- died 471 H].

I have prepared it in partial fulfillment of the requirements for the Master Degree thesis and submitted it to the Institute of Arab History and Scientific Heritage for Higher Studies located in Mansour, Baghdad.

It is also in the acknowledgement of part of the huge accumulated debts owed by the sons of this nation in reviving the ancestors' heritage and also to the benefits which might be derived from.

The research is submitted through both the study and investigation sections.

The study section comprises the introduction and four chapters. The introduction reveals the importance of manuscripts and the reasons why to select the originals and also the ordeal I have been through while preparing this work, especially the investigation section inside the country and also abroad.

Chapter one contains a short biography of Sheikh Abdul Qahir, his printed works and the explanation why the articles in the grammar total to one hundred articles in Sheikh's studies and also the justifications given by explanator to such.

In chapter two I handled the political life in general during Uthman's (Othman's) era and how it was characterized by chaos and turbulences especially in the time and area of the explanator (the Kurdish Regions). Then I tackled the scientific life of Uthman's era also in general and how it was characterized by stagnancy.

Then I showed the views endorsing and opposing this opinion.

